

المحاسبة المتوسطة

أ.د. منير شاكر محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

"" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى
عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ""

صدق الله العلي العظيم
التوبة ١٠٥

إهداء

إلى زوجتي العزيزة أم رياض لصبرها على
تفرّغي لكتاباتي وتحمل معظم الأعباء
وإلى أبنائي الأحباء (رياض وأحمد ومنهل
وباسل) لمعاونتهم وتحفيزهم لي وتحملهم
الكثير من الأعباء بسبب تفرّغي لهذا الكتاب
أهدي هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

سرّني الاطلاع على كتاب المحاسبة المتوسطة المؤلف من قبل الأستاذ الدكتور منير شاكر محمد فوجدته كتابا مميزا غطى الجانبين النظري والعملي في موضوع المحاسبة المتوسطة، التي تتميز بكونها من أهم فروع المحاسبة التي يحدد الاطلاع عليها وفهمها ما اذا كان الطالب سيصبح محاسبا أم لا. ونشير الى ان المؤلف وضع خبرته الطويلة في المحاسبة في تأليف الكتاب بجانبه النظري والعملي خدمة للقارئ ولأبنائنا طلبة المحاسبة.

كما وجدت ان الكتاب قد احتوى العديد من الأمثلة والتمارين التطبيقية لغرض بلورة الأفكار ووضعها موضع التطبيق العملي. وفي الوقت الذي نهئ فيه الدكتور منير علي مؤلفه هذا نرجو له التوفيق في عمله البحثي وزيادة المؤلفات التي تغطي مناهجنا الدراسية ونقيم للدكتور منير هذ الجهد المتميز متمنين له دوام النجاح والتوفيق في عمله.



أ.د. عبد الحسين توفيق السعد
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سرّني الاطلاع على مؤلف الأستاذ الدكتور منير شاكر في موضوع المحاسبة المتوسطة وقد وجدته كتابا يسد نقصا في المكتبة الجامعية ويعزز من المصادر المحاسبية وقد غطى الكتاب الجانبين النظري والعملي في موضوع المحاسبة المتوسطة التي تتميز بكونها من أهم فروع المحاسبة التي يحدد الاطلاع عليها وفهمها نضوج القارئ محاسبيا . وقد وضع المؤلف خبرته الطويلة في المحاسبة في تأليف الكتاب بجانبه النظري والعملي خدمة للقارئ ولأبنائنا طلبة المحاسبة . كما وجدت ان الكتاب قد احتوى العديد من الأمثلة والتمارين التطبيقية لغرض بلورة الأفكار ووضعها موضع التطبيق العملي . وفي الوقت الذي نهئ فيه الدكتور منير على مؤلفه هذا نرجو له التوفيق في عمله البحثي وزيادة المؤلفات التي تغطي مناهجنا الدراسية ونُقِّم له هذا الجهد المتميز متمنين له دوام النجاح والتوفيق في عمله.

الدكتور أسامة ناظم العبادي
عميد كلية الكنوز الجامعة

شكر وتقدير

في نهاية هذا العمل، أود ان اشكر كل من قدم الدعم والمساعدة والتحفيز لي، واطع بالذكر منهم الأخ الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق عميد كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة البصرة والأستاذ المساعد الدكتور أسامة ناظم العبادي عميد كلية الكنوز الجامعة، وزملائنا العاملين في قسم المحاسبة في كلية شط العرب واطع بالذكر منهم الأخ الأستاذ المساعد الدكتور علاء الدين عبد الوهاب رئيس القسم ، وقسم المحاسبة في كلية الكنوز الجامعة، واطع منهم الأخ الأستاذ المساعد علي التميمي، والأخ المدرس المساعد محمد عبد الاله مقرر القسم الذي بذل الجهد في التواصل مع دور الطبع والنشر، والأخت المدرس المساعد زينب عبد الخالق، ومن افراد عائلتي ولدي منهل الذي قام بتصميم غلاف هذا الكتاب وتنظيم جدول المحتويات وولدي باسل الذي قام بطبع أجزاء مهمة من الكتاب ، سائلاً الله سبحانه ان يوفقهم جميعاً لما فيه الخير والتوفيق.

والله من وراء القصد
المؤلف

المحتويات

الصفحة	
١٣	المقدمة:
١٥	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمحاسبة
١٥	اهداف الفصل:
١٥	١-١: مقدمة
١٥	١-٢: الأطار المفاهيمي للمحاسبة
١٧	١-٣: تعريف المحاسبة المالية وطبيعتها
١٨	١-٤: تطور المحاسبة
١٩	١-٥: الاستخدامات الداخلية والخارجية للمعلومات المحاسبية
٢٥	اسئلة وتمارين الفصل الأول:
٢٦	الفصل الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية
٢٦	اهداف الفصل:
٢٦	٢-١: المقدمة
٢٦	٢-٢: المبادئ المحاسبية
٢٩	٢-٢-١: مفاهيم القياس والتحقق، المبادئ والفروض، والقيود
٢٩	٢-٢-١-١: أنواع المبادئ المحاسبية
٣١	٢-٢-١-٢: الفرضيات المحاسبية
٣٤	٢-٢-١-٣: القيود المحاسبية
٣٤	٢-٣: الاعراف المحاسبية:
٣٧	٢-٤: المعايير المحاسبية
٣٨	٢-٥: نظام المعلومات المحاسبية
٣٩	٢-٦: القوائم والتقارير المالية
٤٤	٢-٧: ملاحق الفصل
٤٧	اسئلة وتمارين الفصل الثاني:
٥٢	الفصل الثالث: الحسابات الختامية والكشوفات المالية في الشركات
٥٢	اهداف الفصل:
٥٢	٣-١: مقدمة
٥٣	٣-٢: الدورة المحاسبية
٥٣	٣-٣: ميزان المراجعة بعد الاقفال
٥٤	٣-٤: حسابات الشركات التجارية

٥٥	١-٤-٣: حساب المتاجرة
٥٩	٢-٤-٣: قيود الغلق لحساب المتاجرة
٦١	٥-٣: حسابات الشركات الصناعية
٦١	١-٥-٣: حساب التشغيل (التصنيع)
٦٤	اسئلة وتمارين الفصل الثالث:

٦٦	الفصل الرابع: قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة
٦٦	اهداف الفصل
٦٦	١-٤: المقدمة
٦٦	٢-٤: قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)
٦٨	١-٢-٤: الملاحظات والحسابات المهمة في حساب الدخل
٦٨	٢-٢-٤: التمييز بين حساب المتاجرة وحساب الدخل
٧٠	٣-٢-٤: اعداد قائمة الدخل
٧٨	٣-٤: المشاكل الخاصة بقياس الدخل السنوي
٨٢	٤-٤: أمثلة على اعداد قائمة الدخل
٨٥	٥-٤: قائمة الأرباح المحتجزة
٨٦	٦-٤: أمثلة على قائمة الأرباح المحتجزة
٨٨	اسئلة وتمارين الفصل الرابع:

٩١	الفصل الخامس: قائمة المركز المالي وكشف التدفق النقدي
٩١	اهداف الفصل
٩١	١-٥: المقدمة
٩١	٢-٥: قائمة المركز المالي
٩٢	١-٢-٥: تصنيف الأصول والخصوم
٩٤	٣-٥: تنظيم الأصول والخصوم وفق اعداد قائمة المركز المالي
٩٧	٤-٥: قائمة التدفق النقدي
٩٩	٥-٥: اعداد قائمة التدفق النقدي
١٠٦	اسئلة وتمارين الفصل الخامس:

١١٢	الفصل السادس: التسويات القيدية
١١٢	اهداف الفصل
١١٢	١-٦: المقدمة
١١٢	٢-٦: أوراق العمل
١١٤	٣-٦: مخزون اخر المدة
١١٤	٤-٦: المصاريف غير المسددة (المستحقة)

١١٤	٦-٥: المصاريف المدفوعة مقدما
١١٥	٦-٦: الايراد المستحق
١١٦	٦-٧ : الايراد المقبوض مقدما
١١٨	٦-٨ : الديون المدومة
١١٨	٦-٩: احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها
١١٩	٦-١٠ : احتياطي خصم المدينون
١٢٠	٦-١١ : احتياطي خصم الدائنون
١٢١	٦-١٢ : فقدان المخزون نتيجة الحريق:
١٢٢	٦-١٣: المعالجة في الحسابات الختامية
١٢٥	اسئلة وتمارين الفصل السادس:

١٢٩	الفصل السابع: النقدية والمدينون واوراق القبض
١٢٩	اهداف الفصل
١٢٩	٧-١: المقدمة
١٢٩	٧-٢ : النقدية
١٣٠	٧-٣: صندوق المصروفات النثرية
١٣٥	٧-٤: المدينون
١٤٠	٧-٥: أوراق القبض وخصمها
١٤٢	اسئلة وتمارين الفصل السابع:

١٤٣	الفصل الثامن: مطابقة كشف البنك
١٤٣	اهداف الفصل :
١٤٣	٨-١: مقدمة
١٤٤	٨-٢: خصائص كشف تسوية البنك
١٤٤	٨-٣: اسباب الاختلاف بين أرصدة البنك
١٤٦	٨-٤: إجراءات إعداد كشف مطابقة البنك
١٥٤	اسئلة وتمارين الفصل الثامن :

١٥٦	الفصل التاسع: المحاسبة عن المخزون السلعي
١٥٦	اهداف الفصل
١٥٦	٩-١: المقدمة
١٥٦	٩-٢: اهداف تقييم المخزون
١٥٧	٩-٣: طرق تسجيل المخزون
١٥٨	٩-٤: طرق تقييم المخزون
١٥٨	٩-٤-١ : المدخل الاول - مدخل التكلفة الاساسية

١٥٨	٩-٤-١-١: نظام الجرد الدوري
١٥٩	٩-٤-١-٢: نظام الجرد المستمر
١٦٩	٩-٥: الطرق الأخرى لتقييم المخزون
١٧٣	٩-٦: تقييم مخزون آخر المدة - لأغراض الميزانية العامة
١٧٧	٩-٧: المدخل الثاني: طرق التقدير الأخرى لتكلفة لمخزون
١٧٩	اسئلة وتمارين الفصل التاسع:

١٨١	الفصل العاشر : المحاسبة عن الاستثمارات
١٨١	اهداف الفصل:
١٨١	١٠-١: المقدمة
١٨٢	١٠-٢: التعريف بالاستثمارات
١٨٢	١٠-٣: تصنيف الاستثمارات
١٨٢	١٠-٣-١: الأسهم
١٨٢	١٠-٣-٢: السندات
١٨٣	١٠-٣-٣: الاستثمار في صناديق الاستثمارات
١٨٣	١٠-٣-٤: الاستثمار في الشيكات والأدوات الأخرى
١٨٤	١٠-٤: الاستثمار والمخاطر
١٨٧	١٠-٥: الاستثمار في المحافظ الاستثمارية
١٩٥	اسئلة وتمارين الفصل الثامن:

١٩٩	الفصل الحادي عشر: الأصول الثابتة امتلاكها والاستغناء عنها
١٩٩	اهداف الفصل
١٩٩	١١-١: المقدمة
١٩٩	١١-٢: طبيعة الأصول الثابتة
١٩٩	١١-٣: اقتناء أصول الثابتة
٢٠٠	١١-٤: تكلفة الأرض
٢٠٠	١١-٥: تكلفة المباني
٢٠١	١١-٦: تكلفة الأصول الثابتة الأخرى
٢٠٢	١١-٧: تحديد تكلفة الحصول على الأصول الثابتة
٢٠٣	١١-٨: الخصم النقدي
٢٠٤	١١-٩: الشراء بالتقسيط
٢٠٤	١١-١٠: شراء الأصول الثابتة في مجموعات
٢٠٦	١١-١١: استبدال الأصول الثابتة (التبادل غير النقدي)
٢٠٩	١١-١٢: الحصول على أصول كهبة او تبرع
٢٠٩	١١-١٣: التكاليف اللاحقة لتأريخ اقتناء الأصول الثابتة

٢١٠.....	١١-١٤: المعالجة المحاسبية للاستغناء عن الأصول الثابتة
٢١٢.....	اسئلة وتمارين الفصل الحادي عشر

٢١٤.....	الفصل الثاني عشر: المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة
٢١٤.....	اهداف الفصل
٢١٤.....	١٢-١: المقدمة
٢١٤.....	١٢-٢: طبيعة الأصول غير الملموسة
٢١٥.....	١٢-٣: تصنيف الأصول غير الملموسة
٢١٥.....	١٢-٤: تقييم الأصول غير الملموسة المشتراة (تحديد كلفتها)
٢١٦.....	١٢-٥: تخفيض (إطفاء) الأصول غير الملموسة
٢١٧.....	١٢-٦: المحاسبة عن الأصول غير الملموسة
٢١٨.....	١٢-٧: طرق تقويم الموجودات غير الملموسة
٢٢٢.....	اسئلة وتمارين الفصل الثاني عشر

٢٢٥.....	الفصل الثالث عشر: المطلوبات
٢٢٥.....	اهداف الفصل
٢٢٥.....	١٣-١: المقدمة
٢٢٥.....	١٣-٢: المطلوبات
٢٢٥.....	١٣-٢-١: أنواع المطلوبات
٢٢٦.....	١٣-٢-٢: معالجة المطلوبات محاسبياً
٢٢٦.....	١٣-٢-٣: تقييم المطلوبات
٢٢٦.....	١٣-٢-٤: التحليل المالي للمطلوبات
٢٢٩.....	١٣-٢-٥: تأثير حجم المطلوبات على تقييم الأداء
٢٣٤.....	اسئلة وتمارين الفصل الثالث عشر

٢٣٥.....	الفصل الرابع عشر: المحاسبة عن الاهلاك
٢٣٥.....	اهداف الفصل
٢٣٥.....	١٤-١: المقدمة
٢٣٦.....	١٤-٢: الاهلاك والنضوب (الاستنفاد) والاطفاء
٢٣٦.....	١٤-٣: أسباب الاهلاك
٢٣٨.....	١٤-٤: العناصر الأساسية للإهلاك
٢٣٩.....	١٤-٥: طرق تسجيل الاهلاك
٢٣٩.....	١٤-٦: طرق احتساب الإهلاك
٢٤٩.....	١٤-٧: طريقة صندوق الاهلاك
٢٥٥.....	١٤-٨: طريقة النضوب

٢٥٥	٩-١٤: بيع الأصول
٢٥٥	١٠-١٤: تغيير طريقة الاهلاك
٢٥٧	اسئلة وتمارين الفصل الرابع عشر:
٢٥٩	الفصل الخامس عشر: تصحيح الأخطاء
٢٥٩	اهداف الفصل
٢٥٩	١-١٥: مقدمة
٢٥٩	٢-١٥: اهداف تصحيح الأخطاء
٢٦٠	٣-١٥: تصنيف الأخطاء
٢٦٠	١-٣-١٥: الأخطاء المتعلقة بالسجلات
٢٦١	٢-٣-١٥: أخطاء المبادئ المحاسبية
٢٦١	٤-١٥: موقع الأخطاء
٢٦٢	١-٤-١٥: الأخطاء التي لا تؤثر ع.توازن ميزان المراجعة
٢٦٢	٢-٤-١٥: الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة
٢٦٣	٥-١٥: تصحيح الأخطاء
٢٦٣	١-٥-١٥: أخطاء تؤثر على حساب واحد
٢٦٣	٢-٥-١٥: أخطاء تؤثر على حسابين أو أكثر
٢٦٤	٦-١٥: مراحل تصحيح الأخطاء
٢٦٤	١-٦-١٥: تصحيح الأخطاء قبل التحضير النهائي للحسابات
٢٦٥	٢-٦-١٥: تصحيح الأخطاء بعد التحضير النهائي للحسابات
٢٦٥	٧-١٥: الحساب المعلق
٢٦٧	٨-١٥: تأثير الأخطاء على الحسابات الختامية
٢٧٢	اسئلة وتمارين الفصل الخامس عشر:
٢٧٤	المراجع

المقدمة

تعتبر المحاسبة المتوسطة من اهم فروع المحاسبة ذلك انها تشكل العصب الأساس في علم وفن المحاسبة وفي التطبيق العملي لها، ذلك ان الكثير من الممارسين والمهنيين قد لا يحتاج في عمله المحاسبي الى اكثر من المحاسبة المتوسطة لإنجاز عمله. كما يلاحظ ان الكتابة في هذا الموضوع تقتصر على قلة من مدرسي المحاسبة لتعقيدها وكثرة المواضيع التي ينبغي تضمينها. ان من الضروري لطالب المحاسبة ان يتقن دراسة المحاسبة المتوسطة، ورغم انه ينبغي ان يلم بفروعها الأخرى كالمحاسبة الإدارية والحكومية ولكن المحاسبة المتوسطة تأتي في مقدمة فروع المحاسبة التي ينبغي الالمام بها وتطبيقاتها وبدونها يصعب تطبيق المحاسبة في المؤسسات التجارية والصناعية عملياً.

وتعرف المحاسبة بأنها لغة الأعمال وهو ما يدل على أهميتها ولا يمكن لأي مؤسسة او مشروع تجاري ان يقوم دون وجود وحدة محاسبية حيث لا يمكن الاستغناء عنها في بلورة كيانها الاقتصادي. ان المنشأة الاقتصادية لا يمكن ان تعتبر مشروعاً اقتصادياً قائماً مالم تكن لديها وحدة محاسبية مستقلة. فالمشروع يقوم على أساس وجود رأسمال ومجموعة أصول ثابتة او متداولة او كليهما وهذه لن تكون موجودة مالم تثبت في حسابات للوحدة المحاسبية.

كما ان المشروع التجاري ينبغي ان تكون له حسابات ختامية في نهاية كل سنة لكي تتبين له أرباحه التي أقيم من اجلها (أو خسائره) وهذا يعني ضرورة تشخيص إيراداته وتكاليف منتجاته ومصاريفه المباشرة وغير المباشرة، وهذه لا يمكن السيطرة عليها دون وجود نظام محاسبي سليم تكون المحاسبة المتوسطة أساسه.

واذا كانت المحاسبة المتوسطة أساسية اثناء فترة بدأ المشروع لعمله لتثبيت رأسمال واصوله المختلفة ومصادر التمويل فإنها تكون أساسية بعد بدأ المشروع لعمله لتثبيت إيراداته وتكاليف تشغيله أو العمليات التي يقوم بها ومصاريفه المختلفة، كذلك فإنها تعتبر أساسية لتكوين نظام المعلومات وتوضيح حركة الأموال وتكوين القاعدة المعلوماتية لعملية صناعة القرارات التي تصبح من اهم الجوانب في نشاط المشروع بعد قيامه. فالمحاسبة المتوسطة توفر نظام المعلومات الذي يوفر المعلومات الدقيقة عن الإيرادات والتكاليف والمصاريف والديون والقروض والأرباح أو الخسائر ونسب الربحية والتكاليف النسبية المرتبطة بكل بديل من بدائل الإنتاج، وهو ما يهدف الدائنون الى معرفته. كما ان فئات المستثمرين يسعون لمعرفة مستوى الأرباح التي يحققها المشروع ومدى قدرته على التطور المستقبلي لكي يضمنون سلامة أموالهم التي يستثمرونها في المشروع. إضافة الى ذلك فان المحاسبة المتوسطة تسهل للمشروع

معرف حجم الضرائب التي يواجهها والتي ينبغي دفعها. لهذه الأسباب جميعا تعتبر المحاسبة المتوسطة لأي مشروع تجاري أساسا لتنظيم عمل المشروع، خاصة ان تقاريرها تسهل على أصحاب المشروع التنبؤ بما سيكون عليه نشاط الشركة مستقبلا من خلال الفترات الماضية ونتائجها. وقد لوحظ ان الغالبية من كتب المحاسبة المتوسطة تولي الجانب التطبيقي الأهمية القصوى في تأليف كتب المحاسبة المتوسطة ويعود ذلك الى ان المحاسبة هو علم تطبيقي، الا اننا وجدنا ان الجانب النظري في المحاسبة يجب ان يحظى بالأهمية المطلوبة لضرورتها ونقص المعلومات عنها رغم ان فهمها قد يساهم كثيرا في التطبيقات والأسس التي تبنى عليها المحاسبة. وقد راعينا في تصميم هذا الكتاب ان يشمل غالبية المواضيع المحاسبية والتي يحتاجها الطالب والممارس ، سواء كان المشروع صناعياً او تجارياً ، مع تركيز الضوء على غالبية التطبيقات العملية .

واننا نأمل بهذا الكتاب ان يسد نقصا في المكتبة العربية وبالذات اقسام المحاسبة في الكليات والجامعات العربية ، ومن الله التوفيق.

المؤلف

أ.د. منير شاكر محمد

كلية الكنوز الجامعة - قسم المحاسبة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاسبة

Conceptual Framework of Accounting

أهداف الفصل:

- بعد دراسة هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:
- ١- تقدير الحاجة إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة.
 - ٢- فهم ووصف المبادئ المحاسبية (GAAP) المقبولة بشكل عام.
 - ٣- معرفة أهمية ومزايا التوحيد في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - ٤- فهم المبادئ والأعراف والفروض والقيود المحاسبية.
 - ٥- فهم المعايير المحاسبية وتأثيرها على العمل المحاسبي والجهات المسؤولة عنها.

١-١ : مقدمة:

غالبًا ما تسمى المحاسبة لغة الأعمال لأن الغرض من المحاسبة هو توصيل أو الإبلاغ عن نتائج العمليات التجارية وجوانبها المختلفة لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية. وفي الواقع، هنالك حاجة إلى البيانات المحاسبية أو التقارير من قبل مجموعات مختلفة مثل المساهمين والدائنين والمستثمرين المحتملين ورجال المال وأصحاب الملكية وغيرهم. لذلك يصبح من الضروري جعل هذه اللغة مفهومة للجميع. ويمكن أن تصبح المحاسبة مفهومة ولغة شائعة إذا كانت تستند إلى أسس ومبادئ مقبولة بشكل عام ويجب أن تكون على دراية بالمبادئ المحاسبية وراء البيانات المالية لفهمها واستخدامها بشكل صحيح.

١-٢ : الإطار المفاهيمي للمحاسبة وأهميته:

يُحدّد الإطار المفاهيمي المفاهيم التي تكمن وراء إعداد التقارير المالية. الإطار المفاهيمي هو نظام متماسك من المفاهيم التي تتدفّق من الهدف. يُحدّد الهدف الغرض من إعداد التقارير المالية. وتُقدّم المفاهيم الأخرى إرشادات العمل بشأن:

- (١) تحديد حدود إعداد التقارير المالية.

(٢) اختيار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي سيتم تمثيلها.

(٣) كيف ينبغي أن يتم الاعتراف بها وقياسها.

(٤) كيف ينبغي تلخيصها والإبلاغ عنها.

يُعدّ الإطار في شكل مجموعة من الافتراضات والمبادئ والمفاهيم التي تمثل إطاراً فكرياً مرجعياً يُمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية واستخدامه مُرشداً في تطوير التطبيقات المحاسبية، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية.

- وترجع أهمية وجود إطار فكري للمحاسبة المالية لعدة اعتبارات منها:
- ١- إن وجود هيكل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية يُمكن من اعداد معايير وإجراءات محاسبية متناسقة.
 - ٢- إن وجود إطار فكري للمحاسبة يُمكن من إيجاد حلول عملية للمشاكل التطبيقية التي تواجه المحاسبين.
 - ٣- إن وجود إطار فكري للمحاسبة سوف يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في موضوعية المعلومات المالية الواردة في القوائم، وزيادة القدرة على تفسيرها وتحليلها.
 - ٤- يؤدي وجود إطار فكري مفاهيمي للمحاسبة إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة، طالما إنها تعمل وفقاً لمعايير وأسس مُتعارف عليها وتتسم بالتناسق.

مكونات الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية:

- يتكون الإطار الفكري للمحاسبة المالية من ثلاث مستويات:
- المستوى الأول: الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية:** ويختص بتحديد ماهية وأهداف وأغراض المحاسبة.
- المستوى الثاني: المفاهيم الأساسية للمحاسبة:** ويهتم بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية.
- المستوى الثالث: مفاهيم القياس والتحقق:** وتشمل كل من الفروض والمبادئ المحاسبية وكذلك القيود المفروضة على الممارسة المحاسبية.

الحاجة إلى إطار مفاهيمي:

لماذا نحتاج إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة؟

أولاً، لكي تكون عملية وضع القواعد مفيدة، يجب أن يتم بناؤها على مجموعة راسخة من المفاهيم وترتبط بها مفاهيمية متطورة بشكل سليم. وبالتالي فإن إطار العمل يُمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إصدار المزيد من تصريحات الفائدة والاتساق مع مرور الوقت، وينبغي أن يؤدي إلى مجموعة متماسكة من المعايير بالفعل، دون التوجيه المُقدّم من خلال إطار عمل سليم، ووضع المعايير ينتهي الأمر بالاعتماد على المفاهيم الفردية التي طوّرها كل عضو في مجموعة هيئة وضع المعايير.

ومع تطور مسيرتنا المهنية، يقوم كل واحد منا بتطوير مفهوم تقني يتناسب مع طبيعة توجهه. يتم تعريف بعض الأطر الفردية بشكل حاد وثابت؛ بينما يُعرّف آخرون الأطر بأشكال غامضة وضعيفة؛ ورغم ذلك لا يزال البعض الآخر غامضاً ومتناسكاً.... في وقت أو آخر يشعر معظمنا بعدم الراحة عند الاستماع إلى شخص ما يدعم الإنتاج المُسبق من خلال بناء سلسلة معقدة من التفكير المهتز. في الواقع، ربما عبّرنا في بعض الأحيان عن مثل هذا التفكير بأنفسنا.

وفي الواقع فإن وضع المعايير الذي يعتمد على الأطر المفاهيمية الشخصية سوف يفعل ذلك وتؤدي إلى استنتاجات مختلفة حول قضايا متطابقة أو مشابهة مما كانت عليه في السابق.

ونتيجة لذلك، لن تكون المعايير مُتَّسقة مع بعضها البعض، وقد لا تكون القرارات السابقة كذلك مؤشرا للمستقبل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للإطار زيادة مدى فهم مستخدمي البيان للتقارير المالية وثقتهم فيها. وينبغي تعزيز إمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات.

ونتيجة للإطار المفاهيمي المتطور للمهنة فإنه ينبغي أن تكون الممارسة المحاسبية قادرة على حل المشاكل العملية الجديدة والناشئة بسرعة أكبر من خلال الإشارة إلى الإطار الحالي للنظرية الأساسية. على سبيل المثال، افترض أن شركة ما أصدرت سندات مع خيارين للدفع، إما أن يشتري السند بمبلغ ٢٠٠٠ دينار نقدًا أو مقابل (٥) أونصات من الذهب، أيهما يستحق أكثر. ويبلغ سعر الفائدة المعلن لكلا السنتين ٨٪. بأي مبالغ يجب على الشركة أو مشتري السندات تسجيل السند في سجلاته؟ وهل يتم على أساس علاوة أم خصم السندات؟ وكيف ينبغي للشركة أن تستهلك هذا المبلغ إذا يجب أن تتم مدفوعات استرداد السندات بالذهب (القيمة المستقبلية لها هي غير معروف في تاريخ الإصدار)؟

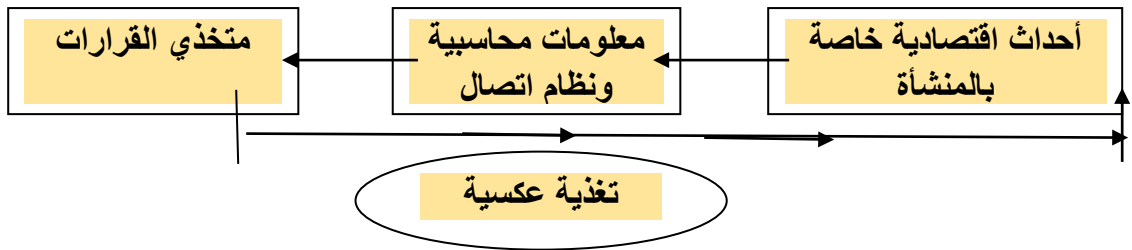
ضع في اعتبارك أن الشركة لا يمكنها أن تعرف، في تاريخ الإصدار، قيمة مدفوعات استرداد السندات سواء بالمبلغ أم بقيمة الذهب المستقبلية. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يضع المحاسبة المناسبة للعلاج سريعًا لمواقف مثل هذه أو غيرها. ومع ذلك، يجب على المحاسبين الممارسين حل مثل هذه المشاكل على أساس يومي من خلال الحكم الجيد وبمساعدة المفاهيم المقبولة عالميًا في إطار العمل هذا، يمكن للممارسين التركيز بسرعة على المعالجة المقبولة.

١-٣ : تعريف المحاسبة المالية وطبيعتها (Accounting Definition) (Financial):

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبة القانونية (AICPA) بأن : "المحاسبة هي فن التسجيل والتصنيف والتلخيص بطريقة هامة ومن حيث المعاملات والأحداث المالية التي تشكل جزءًا من الخصائص المالية وتفسير نتائجها". وفي عام ١٩٦٦، عرّفت AICPA المحاسبة بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية، والضرورية والحكم والقرارات المستنيرة من خلال استخدامات الحسابات".

وفي الواقع فإن المحاسبة تعرف بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية والتي يمكن استخدامها في التقويم واتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي هذه المعلومات"

* تعد المحاسبة حلقة اتصال بين الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشأة ومتخذي القرارات. وذلك وفقا للشكل التالي:



• ولذلك فإن المحاسبة تعد من حيث طبيعتها بأنها:

١- منهج وصفي تحليلي لتحديد وتحليل وقياس وتبويب وتلخيص الأحداث المالية.

٢- نظام معلومات لتجميع وتوصيل المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة .

٤-١ : تطور المحاسبة (Accounting Development) :

لقد استخدمت المحاسبة منذ فجر التاريخ ومنذ ما يقرب من عدة الاف من السنين قبل الميلاد. وقد اكتشفت أولى البذور لهذا النشوء في الوطن العربي في العراق ومصر حيث وجد ما يشير الى ان وظيفة اعداد ايصالات البيع والشراء قد أشير اليها في مسلة حمورابي في العراق، وهو ما أدى الى نشوء نظام المشاهدات الشاملة والمنظمة لسير النشاط الاقتصادي ، اما الحسابات التي لعبت دورا مركزيا فيها فهي الوسيلة للمشاهدات الهادفة لأنواع معينة من هذا النشاط. الا ان التطبيقات الحديثة لها بدأت منذ ظهور نظرية القيد المزدوج حيث بدأت تطبيقاتها تتبلور في إيطاليا.

اما المحاسبة الحديثة فقد بدأت مع ظهور التطبيقات التي تعتمد على تقنيات ووسائل المحاسبة الدقيقة والشامل والتي قادت الى نشوء نظام القوائم المحاسبية والحسابات الختامية والتي أصبحت قادرة على ان تعبر عن تفاصيل النشاط الاقتصادي للمشروع وتؤشر معطياته .

وبعدها بدأت المحاسبة تحتل مكانها المعروف حاليا كوسيلة لا يمكن قيام أي مشروع بدونها وبدأت تتطور من خلال ضرورة التجاوب مع احتياجات الدول والمشاريع المختلفة والاستثمارات وضرورة توفر المعلومات الضرورية لتمكين أصحاب المشاريع والمستثمرين ومتخذي القرارات والتي لم يعد بالإمكان الحكم على نجاح او فشل أي مشروع دون توفرها. وفي الوقت الحالي فانه يحكم على وجود أي مشروع متى ما كان له وحدة محاسبية مستقلة. ولذلك لا يمكن قيام أي مشروع مالم تكن له مقومات الوحدة المحاسبية التي تمثله.

١-٥: الاستخدامات الداخلية والخارجية للمعلومات المحاسبية: (External and Internal Uses of Accounting Information)

تتضمن الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية أملاك او المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنون والموردون ونقابات العمال والمستهلكين والمجتمع... الخ. وينقسم المستخدمون للمعلومات المحاسبية الى قسمين:

- **المستخدمون الداخليون:** وتضم المديرين
- **المستخدمون الخارجيون:** وهم الدائنون والمستثمرون الخارجيون ومؤسسات الإقراض والمحلولون والضامنون في بورصة الأوراق المالية والهيئات الحكومية والضريبية واتحادات ونقابات العمال.
- ويعد المستثمرون اكثر الجهات المستفيدة حيث تدور احتياجاتهم حول المعلومات عن:
 - (أ) شراء الاستثمارات.
 - (ب) بيع الاستثمارات .
 - (ج) إبقاء الحيازة استثمارات.

نظام المعلومات المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبية (Accounting Information System-AIS) هو نظام يقوم بجمع وحفظ ، وإدارة البيانات المالية والمحاسبية لتحليلها وتقديمها إلى المستخدمين المختلفين داخل وخارج المؤسسة. والهدف الرئيسي من نظام المعلومات المحاسبية هو دعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة، وفي الوقت المناسب. وفيما يلي بعض المعلومات التي توضح هذا النظام:

جمع البيانات:

يجمع نظام المعلومات المحاسبية البيانات المالية من مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل المؤسسة مثل المبيعات والمشتريات والرواتب والمصاريف.

١- تخزين البيانات:

يقوم النظام بتخزين البيانات المالية بشكل منظم وآمن، مما يسهل الوصول إليها عند الحاجة.

٢- معالجة البيانات:

يقوم النظام بتحليل البيانات ومعالجتها لإنتاج تقارير مالية مفيدة مثل القوائم المالية والميزانية العمومية وقائمة الدخل.

٣- تقديم التقارير:

يوفر النظام تقارير مالية مفصلة تساعد في اتخاذ القرارات المالية والتخطيط، والتحكم في الأنشطة المالية للمؤسسة.

٤-ضمان الدقة والأمان:

يضمن النظام دقة البيانات المالية وسلامتها من خلال استخدام إجراءات داخلية للرقابة والمراجعة.

٥-الامتثال للمعايير المحاسبية:

يساعد النظام في الامتثال للمعايير والقوانين المحاسبية المحلية والدولية، مما يضمن شفافية المعلومات المالية. ولذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية هو أداة حيوية لإدارة المعلومات المالية داخل المؤسسة، ويعمل كوسيلة لربط الأنشطة المالية بالمعلومات الإدارية لدعم عملية اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

دور المعلومات المالية في صناعة القرارات:

تلعب المعلومات المحاسبية دورًا حيويًا في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات. فهي تقدم البيانات المالية والتحليلية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات مدروسة. وفيما يلي بعض النقاط الأساسية حول دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات:

١- تقييم الأداء المالي:

- تحليل الإيرادات والمصروفات: يساعد على تحديد مستوى الربحية.
- تحليل التدفقات النقدية: يساهم في فهم السيولة النقدية.

٢- التخطيط المالي:

- إعداد الميزانيات: يساعد على التخطيط للمستقبل ووضع أهداف مالية.
- تحليل الاتجاهات المالية: يمكن من التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي.

٣- اتخاذ قرارات الاستثمار:

- تقييم المشروعات: يساعد في تحديد المشروعات الأكثر ربحية.
- تحليل التكلفة والعائد: يساهم في اختيار الاستثمارات الأكثر جدوى.

٤- إدارة المخاطر:

- تحليل المخاطر المالية: يمكن من تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة.
- وضع خطط الطوارئ: يساعد في تجهيز المؤسسة للتعامل مع الأزمات المالية.

٥- تحسين الكفاءة التشغيلية:

- تحليل التكلفة: يساعد في تحديد المناطق التي يمكن تقليل التكاليف فيها.
- تقييم الأداء: يمكن من تحديد الأقسام الأكثر فعالية والأقل فعالية.

٦- الامتثال القانوني والضريبي:

- إعداد التقارير المالية: يساعد في الامتثال للمتطلبات القانونية والضريبية.

- **التدقيق المالي:** يساهم في التأكد من صحة ودقة السجلات المالية.
 - ٧- **اتخاذ قرارات التمويل:**
 - **تحليل هيكل رأس المال:** يساعد في تحديد مزيج التمويل الأمثل بين الديون والتمويل الذاتي.
 - **تقييم القروض:** يساهم في اختيار أفضل خيارات التمويل المتاحة.
- واستنادا لما تقدم فإن المعلومات المحاسبية تعتبر أداة أساسية للإدارة العليا في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية، مما يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وزيادة فرص النجاح والنمو. كما ان دور المعلومات المحاسبية يظهر كمصدر أساسي للبيانات التي تساهم في :
- **تقييم الأداء المالي:** من خلال توفير البيانات اللازمة لتحليل الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية.
 - **التخطيط المالي:** عبر إعداد الميزانيات وتحليل الاتجاهات المالية المستقبلية.
 - **اتخاذ قرارات الاستثمار:** من خلال تقييم المشروعات وتحليل التكلفة والعائد.
 - **إدارة المخاطر:** من خلال تحليل المخاطر المالية ووضع خطط الطوارئ.
 - **تحسين الكفاءة التشغيلية:** عبر تحليل التكلفة وتقييم الأداء.
 - **الامتثال القانوني والضريبي:** من خلال إعداد التقارير المالية والتدقيق المالي.
 - **اتخاذ قرارات التمويل:** عبر تحليل هيكل رأس المال وتقييم خيارات القروض.
- كل هذه القرارات تعتمد بشكل كبير على البيانات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية .

فروع المحاسبة:

- هناك فرعين أساسيين للمحاسبة للوفاء باحتياجات الإدارة والمجتمع هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. ودرارية غم تعدد فروع المحاسبة الحالية كالمحاسبة الحكومية ومحاسبة الدخل القومي والمحاسبة الضريبية ومحاسبة التكاليف الا ان هذه تعتبر فروع للفرعين الأساسيين للمحاسبة وهما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية . ولغرض التمييز بين الفرعين الأساسيين فان الجدول التالي يوضح الفروقات بينهما:

الفرق	المحاسبة المالية Financial Accounting	المحاسبة الإدارية Managerial Accounting
١- مصدر السلطة	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما واعداد الحسابات الختامية	الاحتياجات الداخلية وصناعة القرارات الادارية
٢- وقتية المعلومات التي يتم التقرير عنها	معلومات تاريخية	معلومات حاضرة ومستقبلية
٣- المجال والهدف	تهدف إلى اعداد القوائم المالية للمنشأة والتي تستخدمها الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة ككل.	تهدف إلى تحديد وقياس وحصر وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات التي تستخدمها ادارة المنشأة في إعداد الخطط والموازنات وتقييم الأداء والرقابة على العمليات التشغيلية في المنشأة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
٤- نوع المعلومات	معلومات كمية	معلومات كمية ونوعية.
٥- شكل التقرير	محدد بواسطة المبادئ المقبولة قبولا عاما في اتجاه التساؤلات المتعلقة بالإستثمار والإقراض.	في اتجاه القرار وبالتركيز على التساؤل المحدد الذي يتم طرحه
٥- تركيز التقرير	خارجي	داخلي

مفهوم المحاسبة (Accounting Concept):

تعتبر المحاسبة وسيلة مهمة لا بد منها للتعبير عن النشاط الاقتصادي بطريقة كمية تعبر عن نتائج هذا النشاط . ولا يمكن للوحدات الاقتصادية في أي بلد ان تعمل وان تمارس أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والبيعية وعمليات البيع والشراء دون وجود الأداة التي تمكنه من التعبير عن كل أنشطتها . ولذلك فان الأنشطة الأولى للمحاسبة نشأت منذ نشوء النشاط الاقتصادي . وتقوم المحاسبة بالتعبير القيمي والتشخيص النوعي عن الأنشطة المختلفة وعرضها بالشكل الذي يخدم الادارات ورجال الاعمال في مجال الرقابة وصناعة القرارات المختلفة.

المنظمات والقوانين والأنظمة المؤثرة على المحاسبة المالية:

١- هيئة الرقابة والاشراف على البورصات (SEC)

٢- مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

٣- مجلس المبادئ المحاسبية (ABA)

٤- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)
٥- مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)
كذلك قد تصدر معايير وتفسيرات من جهات أخرى وتعتبر ملزمة لتطبيقات المهنة مثل:

- معايير وتفسيرات أي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAS)
- مفاهيم المحاسبة المالية

• المنظمات الأخرى المؤثرة على المحاسبة المالية:

- ١- جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)
 - ٢- جمعية المحاسبين الإداريين (IMA)
 - ٣- معهد المديرين الماليين (FEI)
 - ٤- مجلس معايير محاسبة التكاليف (CASB)
 - ٥- مصلحة الضرائب (IRS)
- ان جميع هذه المنظمات تهدف الى:
- ا- وضع القواعد المحاسبية التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم والتي يؤدي إلى نتائج مفيدة وتصريحات متسقة.
 - ب- تعد التقارير المالية ذات الأغراض العامة مفيدة للغاية للمطلعين على الشركة لاتخاذ القرارات التجارية الاستراتيجية.
 - ج- المعايير المحاسبية القائمة على الأطر المفاهيمية الفردية سوف تفعل ذلك بشكل عام يؤدي إلى تقارير محاسبية متسقة وقابلة للمقارنة.
 - د- مقدمو رأس المال هم المستخدمون الوحيدون الذين يستفيدون من الخدمات المالية ذات الأغراض العامة لأعداد التقارير.
 - هـ- ينبغي تطوير التقارير المحاسبية بحيث لا يكون لدى المستخدمين علم بها ويمكن لرجال الاقتصاد والأعمال أن يصبحوا على علم بالنتائج المالية للشركة.
 - و- الهدف من إعداد التقارير المالية هو الأساس الذي ينطلق منه الآخر جوانب الإطار نتيجة منطقية

المعادلة الأساسية للمحاسبة:

تتكون المعادلة المحاسبية من ثلاث عناصر اساسية تشكل الميزانية العامة او قائمة المركز المالي لأي مشروع ولا يمكن فهم طبيعة المعادلة المحاسبية دون فهم هذا التكوين لعناصر المعادلة المحاسبية:



الأصول (Assets) = حقوق الملكية (Owners Equity) + الالتزامات (Liabilities)

وتُعرف العلاقة المذكورة أعلاه باسم "المعادلة المحاسبية". ويشير مصطلح "حقوق الملكية" إلى الموارد التي يوفرها أصحاب الشركة أو المشروع بينما يشير مصطلح "الالتزامات" إلى مطالبة الأطراف الخارجية مثل الدائنون، وأصحاب السندات، والمجهزون وغيرهم. وتمثل الأصول الموارد التي تملكها الشركة. ويكون إجمالي الأصول مساوياً لإجمالي الالتزامات إضافة إلى رأس مال المالكين. المعادلة المحاسبية، المعروفة أيضاً بمعادلة الميزانية، هي أساس المحاسبة المزدوجة وتعتبر عن العلاقة بين الأصول، الخصوم، وحقوق الملكية للمؤسسة. تُصاغ هذه المعادلة كالتالي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية
وعليه فإن حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات (الخصوم)
حيث تكون:

- الأصول (Assets) كل ما تملكه الشركة من موارد تُتوقع أن تُحقق منافع اقتصادية مستقبلية.
 - الخصوم (Liabilities) التزامات الشركة التي يجب عليها الوفاء بها في المستقبل.
 - حقوق الملكية (Equity) حقوق مالكي الشركة والمستثمرين في أصول الشركة بعد خصم الديون.
- هذه المعادلة تظهر كيفية توزيع موارد الشركة بين المطالبات التي يملكها الدائنون (الخصوم) ومطالبات الملاك (حقوق الملكية).

• التحديات التي تواجه المحاسبة المالية:

- ١- المقاييس المالية وغير المالية.
- ٢- المعلومات المتعلقة بالمستقبل.
- ٣- المحاسبة عن الأصول غير الملموسة.
- ٤- التوقيت، فالمعلومات المالية تعد ربع سنوية وتراجع سنوياً ولا توجد معلومات متاحة بشكل فوري.

أسئلة وتمارين الفصل الأول

Questions & Practices

- ١- ما هو الإطار المفاهيمي؟ لماذا يعد الإطار المفاهيمي ضروريًا المحاسبة المالية؟
- ٢- ما هو الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية؟
- ٣- ما المقصود بمصطلح "الخصائص النوعية للمحاسبة" ؟
- ٤- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبية وما هي أهميته لصناعة القرارات الادارية.
- ٥- صف بإيجاز الصفتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة.
- ٦- كيف ترتبط المادية (واللامادية) بالعرض الصحيح للقوائم المالية؟ ما هي العوامل والتدابير التي ينبغي النظر فيها لتقييم الأهمية النسبية للخطأ في عرض البيانات المالية؟
- ٧- ما هي الصفات المعززة للخصائص النوعية؟ ما هو دور تعزيز الصفات في الإطار المفاهيمي؟
- ٨- وفقا للإطار المفاهيمي، الهدف من إعداد التقارير المالية تعتمد مؤسسات الأعمال على احتياجات مستخدمي البيانات المالية، اشرح مستوى التطور الذي يفترضه مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن مستخدمي القوائم المالية.
- ٩- ما هو الفرق بين المقارنة والاتساق؟
- ١٠- لماذا من الضروري وضع إطار تعريفي للعناصر الأساسية من المحاسبة؟
- ١١- ما هي العناصر الأساسية للإطار المفاهيمي؟ صف بإيجاز العلاقة بين عنصري "اللحظة الزمنية" و "الفترة الزمنية".

الفصل الثاني

المبادئ والفروض، والمعايير المحاسبية

Accounting Assumption and Principles

أهداف الفصل:

- بعد قراءة هذا الفصل يفترض ان تكون ملما بالجوانب التالية:
- ١- ماهي المبادئ المحاسبية التي تحكم عمل المحاسبة
 - ٢- ماهي الفروض والأعراف المحاسبية
 - ٣- ماهي المعايير المحاسبية التي وضعتها الهيئات والجهات المختصة
 - ٤- كيفية وضع هذه المفاهيم موضع التطبيق العملي في العمل المحاسبية
 - ٥- ماهي الجهات المسؤولة عن مراعاة تطبيق هذه المفاهيم

٢-١: المقدمة:

تعتبر المبادئ المحاسبية وما يتبعها من فروض وأعراف ومعايير من المقومات الرئيسية لعلم المحاسبة ويصعب تطبيقها عمليا ما لم تكن هذه المفاهيم موجودة وموضحة وقد اهتمت الجمعيات المهنية والجهات الرسمية المعنية بالمحاسبة وتطبيقاته بهذه المبادئ والمعايير حتى اصبح التطبيق يركن الى مبدا معين يوضح طريقة وطبيعة تطبيقه وبدونه قد يصبح التطبيق دون معنى . وتعتبر المبادئ المحاسبية مقبولة بشكل عام من قبل الممارسين نتيجة ايمانهم بان التطبيق السليم في معظم الدول يجب ان يتمسك بهذه المبادئ، وهناك مجموعة من المبادئ المحاسبية والفروض والأعراف التي سيرد توضيحها كما ان هناك مجموعة من المعايير على مستوى جميع التطبيقات ، موضحة في ملحق الفصل. ان هذه المبادئ والمفاهيم هي التي تجعل التطبيق المحاسبي لأي حالة مفهوما وموضحا لأسباب اجراء التطبيق وهي ثابتة الى حد ما، اما المعايير فإنها قد تتطور بمرور الوقت وفقا لمتطلبات الظرف او الحاجة اليها فقد تتغير اذا ما استجدت ضرورة لهذا التغيير. ويمكن دراسة المبادئ والأعراف والمعايير المحاسبية ضمن الاطار المفاهيمي للمحاسبة ولكن فضلنا ان يفرد لها فصل خاص لأهميتها ولكثره الرجوع اليها من قبل الممارسين.

٢-٢ : المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAS):

تتميز المحاسبة بكونها تستند في تطبيقاتها على مجموعة من المبادئ والمعايير والأعراف والقيود والعناصر الأساسية التي تطورت عبر فترات زمنية لتشكل مجال تطبيقها والقياسات الخاصة بها والتي تشكل الأساس الذي تستند اليه في تطبيقاتها وتقديم نتائج المخرجات التي توفر الأهداف التي يتوقع من المحاسبة توثيقها. وفيما يلي توضيحاً لهذه الجوانب والتي تمثل المقومات الأساسية للمحاسبة.

معنى وخصائص المبادئ المحاسبية :

(Meaning and Characteristic of Accounting Principles)

للبحث عن أهداف مهنة المحاسبة وتوسيع المعرفة في هذا المجال ، فإن هناك مجموعة منطقية ومفيدة من المبادئ والإجراءات التي يتعين تطويرها. نحن نعلم ذلك أثناء قيادة المركبات ، باتباع قواعد المرور الأساسية، ودون التقيد بقواعد المرور ، سيكون هناك الكثير من الفوضى على الطريق. وبالمثل ، تنطبق المبادئ للمحاسبة. وبالتالي ، فإن مهنة المحاسبة لا يمكن أن تحقق أهدافها في حالة عدم وجود قواعد محددة لتوجيه جهود المحاسبين و المدققين، ويشار إلى قواعد ومبادئ المحاسبة بشكل عام " الأطار المفاهيمي للمحاسبة" .

وقد تم تحديد مبادئ المحاسبة من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين باعتبار أنهم "مجموعة الجهات المرتبطة مع نظرية وإجراءات المحاسبة لتفسير الممارسات الحالية وكدليل لاختيار الاعراف أو الإجراءات حيث توجد بدائل القواعد التي تحكم تشكيل البديهيات المحاسبية والمبادئ المستمدة منها، وبيانات سابقة تاريخية من قبل الأفراد والهيئات واللوائح المهنية للجهات الحكومية" .

ووفقًا لـ Hendriksen (١٩٩٧) ، يمكن تعريف نظرية المحاسبة على أنها " التفكير المنطقي الموضوع بشكل مجموعة من المبادئ العامة التي :

(١) توفر الإطار المرجعي العام الذي يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية.
(٢) توجيه تطوير ممارسات الاجراءات الجديدة ويمكن أيضًا استخدام النظرية لشرح الممارسات الحالية للحصول على فهم أفضل لها. لكن أهم هدف هو يجب أن تكون النظرية المحاسبية موجهة لتوفير مجموعة متماسكة من المبادئ المنطقية التي تشكل الإطار المرجعي العام للتقييم و تطوير ممارسات محاسبية سليمة.

وقد دعا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى استخدام كلمة "مبدأ" بالمعنى الذي تعنيه "قاعدة العمل". وتناقش مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام على النحو التالي:

البيانات المالية هي نتاج عملية كبيرة حول جوانب الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة حيث يتم تجميعها وتحليلها والإبلاغ عنها. وينبغي تنفيذ هذه العملية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا. و تمثل المبادئ الإجماع الحالي حول كيفية تسجيل المعلومات المحاسبية، وما هي المعلومات التي يجب الكشف عنها ، وكيف يجب الإفصاح عنها وما هي البيانات المالية التي يجب أن تكون مُعدة. وبالتالي فإن المبادئ والمعايير المقبولة عمومًا توفر لغة مالية مشتركة لتمكين المستخدمين المطلعين من قراءة وتفسير البيانات المالية.

وتشمل مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا الاتفاقيات والقواعد والإجراءات اللازمة للتعريف بالممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين وتعتبر المبادئ المحاسبية مقبولة بشكل عام . وهي لا تشمل فقط المبادئ التوجيهية العامة ، ولكن

أيضاً الممارسات والإجراءات التفصيلية (بيان مجلس مبادئ المحاسبة رقم ٤ "المفاهيم الأساسية و مبادئ المحاسبة التي تقوم عليها البيانات المالية لأعمال الشركات AICPA أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ٥٤-٥٥) .

ووفقاً لـ " قاموس المحاسبة " الذي أعده البروفيسور (Abroal) ، " تشير المعايير المحاسبية إلى القواعد والإجراءات المحاسبية التي تتعلق بالقياس والتقييم والإفصاح المعد من قبل اللجان المختصة مثل لجنة معايير المحاسبة (ASC) في بلد معين". وبالتالي ، قد نحدد مبادئ المحاسبة على أنها " قواعد العمل أو السلوك التي يتبناها المحاسبون عالمياً أثناء تسجيل المعاملات المحاسبية". إن المبادئ المحاسبية هي من صنع الإنسان، ويتم قبولها لأنه يعتقد أنها مفيدة. إن القبول العام لمبدأ المحاسبة يعتمد عادة على مدى استيفائه للمعايير الأساسية الثلاثة التالية:

(أ) الفائدة

(ب) الموضوعية

(ج) الجدوى

ويعد المبدأ مفيداً إلى الحد الذي ينتج عنه معنى لأولئك الذين يحتاجون إلى معرفة عمل معين. بمعنى آخر، إن القاعدة المحاسبية لا تزيد من فائدة السجلات لقراءها ، ولذلك لا يتم قبولها كمبدأ محاسبي، أما المبدأ فإنه يجب أن يكون موضوعي إلى الحد الذي لا تتأثر فيه المعلومات من خلال التحيز الشخصي أو الحكم الشخصي لمن قدمها. ويقال محاسبياً أن المبدأ يكون موضوعياً عندما تدعمه الحقائق بقوة.

أنواع المبادئ المحاسبية (Kinds of Accounting Principles):

عند التعامل مع إطار النظرية المحاسبية، نواجه مشكلة خطيرة ناشئة عن الخلافات في المصطلح. حيث قد يتم استخدام عدد من الكلمات والمصطلحات من قبل مختلف المؤلفين للتعبير عن نفس الفكرة أو شرحها. أما المصطلحات المختلفة المستخدمة لوصف الأفكار الأساسية فهي:

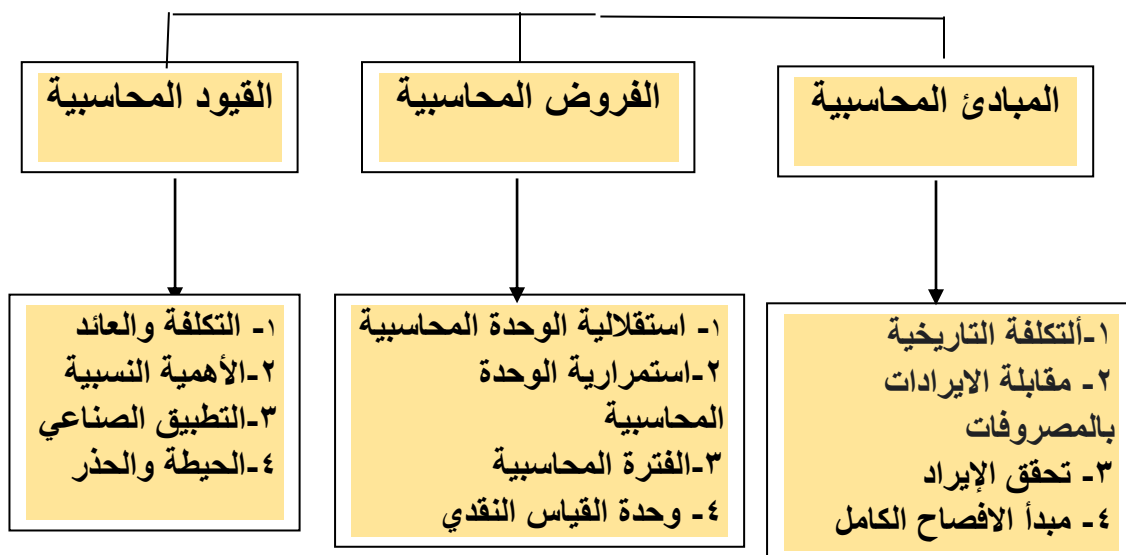
المفاهيم والمسلّمات و المقترحات والافتراضات (Assumptions) والمبادئ الأساسية (Basic Principles) والأساسيات الأعراف والمذاهب والقواعد والبدهيّات ، إلخ. كل من هذه المصطلحات قادر على تقديم التعريف الدقيق للحالة. إلا أن المصطلحات اختلفت بين الكثير من المختصين في المحاسبة، فقد يصف أحد المؤلفين نفس الشيء فكرة أو مفهوم وأخرى يصفه كعرف وآخر كمسلمة. على سبيل المثال، مثلاً كانت فكرة "الكيان التجاري" أو "الوحدة المحاسبية المستقلة" جرى وصفها من قبل أحد المؤلفين "كمفهوم" بينما وصفه آخر باعتباره "اصطلاحاً". كما يرى البعض تسمية القيود المحاسبية (Constraints) واطلاقها على بعض المفاهيم كمفهوم التكلفة والعائد ومفهوم الأهمية النسبية. ومن الأفضل لنا ألا نضيع وقتنا في مناقشة المعنى الدقيق للكلمة، ولذلك فإنه يمكن استخدام المصطلحات العامة دون الدخول في التفاصيل فقد تربك هذه المصطلحات المتعلم. ومع ذلك، نشعر أن بعض هذه المصطلحات أو الأفكار

تعتبر أفضل حيث تدعي أنها "مفاهيم" بينما يجب تسمية الباقي "اصطلاحات".
ويستخدم مصطلح "المفهوم" للإشارة ضمناً إلى افتراض، أي، الافتراضات والأفكار
الضرورية التي تعتبر أساسية للمحاسبة. وبعبارة أخرى، فإن مفاهيم المحاسبة
الأساسية واسعة النطاق والافتراضات العامة التي تؤكد البيانات المالية الدورية
لشركات الأعمال. وسبب تسمية بعض هذه المصطلحات "مفاهيم" هي أنها افتراضات
أساسية ولها علاقة مباشرة تؤثر على جودة معلومات المحاسبة المالية. وفي بلداننا
العربية فإن أكثر المصطلحات استخداماً هي مصطلح "المبادئ المحاسبية" ومصطلح
"الافتراضات المحاسبية" وفيما يلي تحديداً للمبادئ والافتراضات الأكثر شيوعاً،
وكذلك القيود التي تشير لها المفاهيم المختلفة وعادة ما تسمى هذه المبادئ والفرضيات
والاعراف بمفاهيم القياس والتحقق (Measurement and Ascertainment Concepts)
وفيما يلي توضيحاً مفصلاً لها:

١-٢-٢: مفاهيم القياس والتحقق:

وتشير مجموعة مفاهيم القياس والتحقق إلى مجموعة المبادئ المحاسبية والفروض
المحاسبية والقيود المحاسبية التي تؤثر عمل المحاسبين في تطبيقاتهم المحاسبية
وتوضح أساليب القياس والتقييم وهي:

مفاهيم القياس والتحقق



١-٢-٢: المبادئ المحاسبية (Accounting Principles) :

أ- مبدأ التكلفة التاريخية:

يشير مصطلح "الأصول" إلى الموارد والآلات والموجودات الثابتة المملوكة من قبل
شركة ما. وتعتبر القيم المالية المخصصة للأصول مشتقة من مفهوم التكلفة. ووفقاً لهذا

المفهوم فإن الأصول عادة يتم قيدها في السجلات المحاسبية بالسعر المدفوع للحصول عليها. على سبيل المثال، إذا اشترت شركة ما موجود معين مقابل (٥) دينار فإن الأصول يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية بمبلغ (٥) دينار حتى لو كانت قيمتها السوقية عند ذلك الوقت هو (١٠) دينار. وبالتالي ، يتم تسجيل الأصول بسعر الشراء وهذه التكلفة هي الأساس لجميع الحسابات اللاحقة للعمل. ان مصطلح "القيمة الدفترية" يشير للمبلغ المبين في السجلات المحاسبية.

لا يعني مفهوم التكلفة أن تظل جميع الأصول في السجلات المحاسبية بتكلفتها الأصلية لجميع الأوقات القادمة. الأصل قد يتم تخفيض قيمتها بشكل منهجي عن طريق فرض "الإهلاك" ، والتي ستتم مناقشتها بالتفصيل في درس لاحق. الإهلاك له تأثير في تقليل الربح لكل فترة. والغرض الأساسي من الإهلاك هو توزيع تكلفة الأصل على سنوات عمره الإنتاجي وليس لضبط تكلفتها. ومع ذلك فإنه يمكن أن تكون الميزانية العامة على أساس هذا المفهوم مضللة للغاية لأنها تظهر الأصول بسعر التكلفة حتى عندما يكون الفرق كبيراً بين التكاليف وقيم السوق. وعلى الرغم من هذا القيد ستجد أن مفهوم التكلفة يلبي جميع المعايير الأساسية الثلاثة وهي الأهمية (الفائدة) والموضوعية والجدوى.

ب- مبدأ المطابقة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات):

يعتمد هذا المفهوم على مفهوم الفترة المحاسبية، وفي الواقع نقوم بمطابقة الإيرادات والمصروفات خلال الفترات المحاسبية وذلك لقياس الأرباح الدورية ، وفي كثير من الأحيان توصف بأنها عملية مطابقة النفقات مع الإيرادات. وبكلمات أخرى ، يمكن قياس الدخل الذي حققته المؤسسة خلال فترة ما فقط عندما تتم مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة بالنفقات المتكبدة لكسب تلك الإيرادات. بشكل عام الإيرادات هو المبلغ الإجمالي المحقق من بيع البضائع أو تقديم الخدمات إلى جانب الأرباح من الفوائد وأرباح الأسهم وعناصر الدخل الأخرى.

اما النفقات فهي التكلفة المتكبدة فيما يتعلق بأرباح الإيرادات. والتكاليف المتكبدة لا تصبح مصاريف حتى يتم انفاقها. والتكلفة ليست مرادفة للنفقات لان المصاريف او النفقات هي تضحية . اما التكاليف فإنها لا تعتبر مصروفات حتى تنتهي صلاحيتها ولذلك فإن التكلفة التي انتهت صلاحيتها خلال الفترة المحاسبية تعتبر مصروفات. على سبيل المثال، إذا كانت العمولة تدفع في كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل الخدمات التي تمتعت بها الشركة في تشرين ثاني ٢٠٢٢، فإنه ينبغي أن تؤخذ تلك العمولة على أنها تكلفة الخدمات المقدمة في تشرين ثاني ٢٠٢٢ - على هذا الأساس، يتم إجراء تعديلات على جميع المصاريف المدفوعة مقدماً، والنفقات المستحقة، والإيرادات المستحقة، وما إلى ذلك، أثناء إعداد التقارير الدورية.

ج- مبدأ تحقق الإيراد (الادراك) (Recognition):

فهم الإدراك تقنيًا يجب ان يكون على أساس أنه عملية التحويل للموارد غير النقدية والحقوق في المال. و كمبدأ محاسبي ، فإنها تستخدم لتحديد مبلغ الإيراد الذي سيتم الاعتراف به بدقة ومبلغ المصروف الذي سيتم مطابقته مع هذه الإيرادات لغرض قياس الدخل. وفقا لمفهوم تحقق الإيرادات المعترف بها عندما يتم البيع، حيث يعتبر البيع قد تم عند هذه النقطة عندما تنتقل الملكية في البضائع إلى المشتري ويصبح قانونيًا مسؤول عن الدفع. هذا يعني أن الإيرادات تتحقق بشكل عام عندما تكون البضائع أو تقديم الخدمات قد تم استلامها . والأساس المنطقي هو أن التسليم يصادق على صحة مطالبة العميل بدفع الكلفة . ومع ذلك ، في حالة المدى الطويل غالبًا ما يتم الاعتراف بإيرادات عقود البناء على أساس طريقة الإنجاز المتناسب أو الجزئي. وبالمثل ، في حالة عقود البيع بالتقسيط طويلة المدى، تعتبر الإيرادات على أنها محققة بما يتناسب مع التحصيل النقدي الفعلي. في الواقع ، كلتا الحالتين هما استثناءات لمفهوم أن التبادل ضروري لتبرير تحقيق الإيرادات.

د- مبدأ الإفصاح الشامل: (Comprehensive Disclosure):

أي ان على الوحدة المحاسبية الإفصاح عن كل الاحداث التي وقعت او التي يتوقع حدوثها والتي تؤثر على الشركة او الوحدة المحاسبية المعنية حتى ولو كان ذلك خلال الفترة الزمنية المستقبلية القادمة.

١-٢-١-٢: الفرضيات المحاسبية: (Accounting Hypotheses):

خمسة افتراضات أساسية تقوم عليها المحاسبة المالية هي كما يلي.

(أ)-استقلالية الوحدة المحاسبية (الكيان الاقتصادي المستقل)

(ب)-الاستمرارية

(ج)-الوحدة النقدية

(د)-الفترة المحاسبية (الدورية)

(هـ)- أساس الاستحقاق

ويمكن توضيح هذه الفرضيات كالتالي:

أ - فرض الوحدة المحاسبية المستقلة (Separate Entity Unit):

نحن نميز بين الأعمال التجارية والشخص او الجهة المالكة. ففي جميع السجلات المحاسبية تسجل الأمور يوما بعد يوم كمعاملات من وجهة نظر النشاط التجاري وليس من وجهة نظر المالك. يعتبر المالك دائن في حدود رأس المال الذي جلبه الى العمل التجاري. على سبيل المثال، عندما يستثمر شخص ما (١٠) دينار في الأعمال التجارية، سيتم التعامل مع الأعمال التجارية على انها اقترضت هذا القدر من المال

من المالك وسيظهر على أنه المسؤول أو الدائن في دفاتر حسابات الأعمال. وبالمثل، إذا كان صاحب المحل يأخذ نقوداً من الصندوق النقدي لمواجهة نفقات معينة، ستظهر الحسابات أنه تم تخفيض النقد حتى على الرغم من أنه لا يحدث أي فرق للمالك نفسه. وهكذا، في تسجيل معاملة فإن السؤال المهم هو كيف تؤثر على النشاط التجاري. فيما يتعلق بالشركة المحدودة، يمكن أن يكون هذا التمييز سهلاً لأن الشركة لديها كيان قانوني مثل الكيان الطبيعي حيث يمكن للشخص الانخراط في الأنشطة الاقتصادية للشراء والبيع، وإنتاج وإقراض واقتراض واستهلاك السلع والخدمات. ولكن من الصعب إظهار هذا التمييز في حالة الشركات الفردية أو الأعمال التجارية الخاصة. ومع ذلك لا تزال المحاسبة تحتفظ بإمكانية الفصل بين النشاط والمالك. وتجدر الإشارة إلى أنها فقط من أجل الغرض المحاسبي الذي يتم التعامل مع الشراكات والملكية الفردية منفصلة عن المالك (الملاك)، على الرغم من أن القانون لا ينص على ذلك. في الواقع، يتم تطبيق مفهوم كيان الأعمال لكي يمكن للمالكين تقييم أداء أعمالهم وأداء أولئك الذين يديرون المشروع. المدير يكون مسؤول عن الاستخدام السليم للأموار المقدمة من الملاك والبنوك والآخرين.

ب- فرض وحدة النقد (القياس النقدي): (Cash Unit) :

١- هناك العديد من الحقائق التي بالرغم من أنها مهمة جداً بالنسبة للعمل، لا يمكن تسجيلها في دفاتر الحسابات لأنها لا يمكن التعبير عنها من حيث المال. على سبيل المثال، الصحة العامة لحالة الموظف المنتدب للشركة وظروف العمل فيها التي يجب على العامل العمل ضمنها، سياسة المبيعات التي تتبعها المؤسسة، جودة المنتج الذي قدمتها المؤسسة، على الرغم من أنها تمارس بشكل كبير التأثير على إنتاجية وربحية المؤسسة، فإنها غير مسجلة في السجلات. وبالمثل، حقيقة أن الإضراب على وشك البدء لأن الموظفين غير راضين عن ظروف العمل السيئة لن يتم تسجيلها من قبل المصنع على الرغم من أن هذا الحدث يمثل مصدر قلق كبير للعمل. إن هذه الأمور لا يمكن تسجيلها رغم تأثيرها على مستقبل ربحية الشركة.

٢- استخدام المال يعني أننا نفترض أنه ثابت أو أن قيمة الدينار ثابتة. إن الأخذ بهذا الافتراض يعني أن التغييرات في القيمة المالية سيتم تجاهلها في التواريخ المستقبلية بسهولة. على سبيل المثال، قطعة أرض تم شراؤها في عام ٢٠١٠ مقابل (٢) دينار وتم شراء أخرى بنفس السعر في عام ٢٠١٨ وتم تسجيلها في السجلات، على الرغم من أن قيمة القطعة التي تم شراؤها لأول مرة في عام ٢٠١٠ أعلى مرتين من قيمتها التي سجلت بها في السجلات بسبب ارتفاع أسعار الأراضي. في الواقع، معظم المحاسبون يعرفون جيداً أن القوة الشرائية للدينار لا تتغير لكن قلة قليلة تعترف بهذه الحقيقة في سجلات المحاسبة وتخصص لها سماح تغيير اسعار العملة.

ج- فرض الاستمرارية: (Continuity Assumption):

تفترض المحاسبة أن الشركة أو المشروع سيستمر في العمل لفترة طويلة في المستقبل ما لم يكن هناك دليل جيد على العكس. يُنظر إلى هذه الشركة أو المشروع أو المؤسسة على أنها كيان مستمرة، أي الاستمرار في العمليات، على الأقل في المستقبل المنظور. وبكلمات أخرى، ليس هناك نية ولا ضرورة لتصفية المشروع التجاري في المستقبل المتوقع. ولهذا افتراض، لا يأخذ المحاسب في الاعتبار أثناء تقييم الأصول حساب قيمة البيع القسري لهم. في الواقع، الافتراض بأن لا يتوقع تصفية الأعمال في المستقبل المنظور يضع الأساس للعديد من التقييمات والمخصصات المحاسبية. على سبيل المثال، محاسب رسوم الاهلاك على الأصول الثابتة. هذا هو الافتراض الذي يكمن وراء قرار المستثمرين لشراء مؤسسة أو المشاركة برأس مال مؤسسة. فقط على أساس هذا الافتراض يمكن أن تظل عملية المحاسبة مستقرة وتحقق الهدف بشكل صحيح وتسجيل رأس المال المستثمر، وكفاءة الإدارة، ووضع المؤسسة كمنشأة مستمرة. ومع ذلك، إذا كان لدى المحاسب أسباب وجيهة للاعتقاد بأن العمل سيتم تصفية جزء منه أو أنه سيتوقف عن العمل (على سبيل المثال في غضون ستة أشهر أو سنة)، يمكن أن تكون الموارد المذكورة في قيمها الحالية. إذا لم يتم اتباع هذا المفهوم، معيار المحاسبة الدولي يتطلب الإفصاح عن الحقيقة في البيانات المالية مع الأسباب.

د- فرض الفترة المحاسبية: (Accounting Period Assumption):

يتطلب هذا المفهوم أن تكون حياة العمل مقسمة إلى فترات مناسبة لدراسة النتائج المالية التي تظهر بعد كل فترة، رغم أن نتائج أعمال الشركة النهائية لا يمكن معرفتها على وجه التحديد إلا بعد توقف العمل في نهاية عمر المشروع ، ويتم بيع أصوله و سداد الخصوم، كما يتم أيضاً معرفة النتائج بشكل دوري. لذلك يجب على المحاسب الإبلاغ عن التغييرات في ثروة الشركة لفترات زمنية قصيرة. وتعتبر فترة العام هي الفاصل الزمني الأكثر شيوعاً بسبب الممارسات السائدة والتقاليد والمتطلبات الحكومية كاحتساب الضرائب والرسوم. وبعض الشركات تعتمد السنة المالية للحكومة، وبعضها الآخر تعتمد السنة التقويمية الأخرى. وعلى الرغم من اعتماد فترة اثني عشر شهراً للتقارير الخارجية ، فإن فترة أقصر من الفاصل الزمني قد تستخدم لأسباب ضرورية، فعلى سبيل المثال يتم اعداد التقارير المالية احيانا كل شهر أو ثلاثة أشهر لأغراض اطلاع الادارة على حركة الاموال والايادات والمصروفات وللأغراض الداخلية الأخرى. هذا المفهوم يشكل صعوبة لعملية التخصيص للتكاليف بعيدة المدى. جميع الإيرادات وجميع التكاليف المتعلقة بالسنة في العملية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند مطابقة الأرباح وتكلفة تلك الأرباح لأي فترة محاسبية. هذا جيد بغض النظر عما إذا تم استلامها نقداً أو دفعها. على الرغم من

الصعوبات التي تنبع من هذا المفهوم، على المدى القصير فإن التقارير ذات أهمية حيوية للمالكين والإدارة والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى. ومن ثم، ليس أمام المحاسبين خيار سوى القيام بذلك استجابة لتلك الحالات.

هـ- فرض الاستحقاق: (Entitlement Assumption)

يتم تسجيل المعاملات التي تغير البيانات المالية للشركة في الفترات التي تقع فيها الأحداث، وليس عند دفع النقد أو استلامه. أي ان الاستحقاق يحدث عند انجاز العمل وليس عن استلام النقد فقد يستلم النقد سابقاً للعمل او لاحقاً له.

٣-٢-١: القيود المحاسبية: (Accounting Constraints):

كذلك فان هناك مجموعة من المصطلحات المحاسبية التي دأب التطبيق على استخدامها وتعتبر من البديهيات التي ينبغي اتباعها ويطلق عليها القيود المحاسبية وهي:

أ- قيد التكلفة والعائد:

تقييم المنفعة المتوقعة من استخدام المعلومات المحاسبية في ضوء تكلفة اعداد القوائم المالية. حيث ان من الضروري عند اعداد المعلومات المحاسبية الموازنة بين تكاليف اعدادها والمنافع المتوقعة من استخدامها ، أي تحليل التكلفة والعائد.

ب- قيد الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات ذات أهمية اذا كان الإعلان عنها يؤثر او يغير احكام او تقديرات صانعي القرار. وتتوقف الأهمية النسبية للمعلومة على نسبتها بالمقارنة مع البنود الأخرى للمعلومات، وتتوقف أهمية العنصر ايضاً على طبيعته في حد ذاتها، مثل المعاملات بين الشركة وأعضاء مجلس ادارتها. ويجب وجود سياسة واضحة للشركة في مجال تحديد الأهمية ليتم تطبيقها بصورة ثابتة ومستمرة.

ج- قيد ممارسات الصناعة (أو القطاع) :

قد تتطلب الطبيعة الخاصة لبعض الأنشطة الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كما في تقييم الاستثمارات في البنوك، وتبويب الاستثمارات الثابتة بشركات المنافع العامة قبل الأصول المتداولة. حيث تصبح متطلبات الواقع العملي أساس في القيود التي تتبعها المحاسبة وتطبيقاتها.

د- قيد الحيطة والحذر:

وهو المبدأ الذي يشير ان على الوحدة المحاسبية ان لا تأخذ الايرادات المتوقعة بنظر الاعتبار، بينما ينبغي اخذ المصاريف المتوقعة بنظر الاعتبار انطلاقاً من اسوأ الاعترافات. حيث تتطلب بعض القرارات التي يتخذها المحاسب في مجال تقييم

الأصول وتحديد صافي نتيجة النشاط اجراء بعض التقديرات والاحكام الشخصية .وفي ذلك قد يلجا المحاسب الى تطبيق مفهوم الحيطة والحذر حيث يختار القيمة التي يترتب عليها عدم زيادة الأرباح، او عدم زيادة قيمة عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. ان مفهوم الحيطة والحذر لا يهدف الى تخفيض الارباح او الأصول بصورة متعمدة، وانما يقضي بعدم المغالاة في الأرباح او المبالغة في تحسين عناصر المركز المالي.

٢-٣ :الأعراف المحاسبية: (Accounting Conventions):

بالإضافة الى ما تقدم، فهناك مجموعة من الأعراف المحاسبية التي يشار لها دائما ضمن التطبيق المحاسبي والتي من الضروري الاشارة اليها ومنها:

أ-عرف المادية (Materiality Convention):

ينص عرف المادية على أن العناصر ذات الأهمية الصغيرة لا تحتاج إلى إعطاؤها علاجاً صارماً وصحيحاً من الناحية النظرية. في الواقع ، هناك الكثير من الأعمال تعتبر غير ذات أهمية بطبيعتها، فان تسجيل وعرض مثل هذه الأحداث في البيانات المالية قد لا يكون مبرراً بشكل جيد من خلال المنفعة المستمدة من تلك المعلومات. على سبيل المثال ، اذا كان لدينا آلة حاسبة عادية تكلف ١٠٠ دينار قد يستمر العمل بها لمدة عشر سنوات. ومع ذلك، فإن الجهد المبذول في تخصيص تكلفتها على مدى فترة العشر سنوات لا يستحق الفائدة التي يمكن الحصول عليها من هذه العملية. وفي الواقع فان التكلفة المتكبدة عليها يمكن التعامل معه على أنها حساب الفترة التي تم شراؤها فيها. وبالمثل ، عندما يكون بيان المدينين المستحقين والذي يراد ارساله الى الادارة العليا قليلاً جداً فإنه يمكن تقريب الأرقام إلى أقرب عشرة أو مائة.

هذه ان ذكر التفاصيل سوف يتقل كاهل العاملين في المحاسبة دون داع نتيجة التفاصيل خاصة انها ستبعد الادارة العليا عن التمييز الموضوعي بين الأحداث المادية وغير المادية. وتجدر الإشارة إلى أن العنصر المادي بالنسبة لطرف ما قد يكون غير جوهري بالنسبة لطرف آخر. في الواقع ، ليس هناك صعوبة وقواعد سريعة لرسم الخط الفاصل بين الأحداث المادية وغير المادية ومن ثم فهي مسألة حكم وحس سليم. على الرغم من هذا فان من الضروري الكشف عن جميع المعلومات الجوهرية لجعل البيانات المالية واضحة ومفهومة. وهو ما يطالب به المعيار الدولي IAS-1 ويؤكد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٥- وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية "يجب أن تحكم اختيار الأهمية النسبية وتطبيق السياسات المحاسبية".

ب- عرف المحافظة (Convictism Convention):

يتطلب هذا العرف أن المحاسبين يجب أن يتبعوا سياسة اللعب بأمان أثناء تسجيل المعاملات والأحداث التجارية، وهو السبب في أن المحاسب يتبع القاعدة التي تشير الى ان الأرباح المتوقعة لا تأخذ بالاعتبار بينما ينبغي اخذ الخسائر المتوقعة بالحسبان

أثناء تسجيل الأحداث التجارية. هذه القاعدة تعني أن المحاسب يجب أن يسجل أدنى قيمة ممكنة للأصول والإيرادات، وأعلى قيمة ممكنة للالتزامات والمصروفات. وفقاً لهذا المفهوم ، يجب الاعتراف بالإيرادات أو المكاسب فقط عندما تتحقق في شكل نقد أو أصول (أي ديون) ويمكن تقييم التحصيل النقدي النهائي لها بشكل معقول من بالتأكيد. علاوة على ذلك ، يجب توفير مخصص لجميع الالتزامات المعروفة، المصروفات والخسائر المحتملة فيما يتعلق بجميع الحالات الطارئة ويتم توفيرها أيضاً لـ. تقييم الأسهم المتداولة بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل ، الذي هو أقل من أي وقت مضى، "توفير مخصص للديون المشكوك في تحصيلها على المدينين تحسباً للديون المعدومة الفعلية، "اعتماد القيمة المخفضة المكتوبة طريقة الإهلاك مقابل طريقة القسط الثابت، غير منصوص عليها خصم على الدائنين مع توفير خصم على المدينين، هي بعض الأمثلة على تطبيق اتفاقية المحافظة. قد يواجه مبدأ المحافظة أيضاً النقد إذا لم يكن يطبق بحذر. على سبيل المثال، عندما يقوم المحاسب بإنشاء الاحتياطات، من خلال خلق مخصصات فائضة للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها والإهلاك، وما إلى ذلك من البيانات المالية والتي لا تقدم حقيقة عادلة لعرض الحالة. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أشار أيضاً إلى أن هذا المفهوم يحتاج في تطبيقه إلى المزيد من الحذر والعناية حيث أن التحفظ المفرط قد يؤدي إلى انحراف في المعلومات.

ج- عرف التناسق (Consistency Convention) :

عرف التناسق يتطلب أن تقرر الشركة بعض السياسات والأساليب المحاسبية والتي استخدمتها لبعض الوقت ، حيث يجب أن تستمر في اتباع نفس الأساليب أو الإجراءات لجميع الأحداث والمعاملات المماثلة اللاحقة ما لم يكن هناك سبب وجيه للقيام بخلاف ذلك. وفي مجالات أخرى ، يجب أن تظل ممارسات المحاسبة دون تغيير من فترة إلى أخرى. على سبيل المثال ، إذا كان الإهلاك المحمل على الأصول الثابتة يتم بطريقة القسط الثابت ، فإن هذه الطريقة يجب اتباعها سنة بعد سنة . وبالمثل ، إذا تم تقييم المخزون على أساس "التكلفة" أو سعر السوق أيهما أقل ، يجب تطبيق هذا المبدأ في كل سنة لاحقة.

ومع ذلك ، فإن هذا المبدأ لا يمنع تثبيت أي تحسينات تتبعها المحاسبة ، إذا قدمت الشركة أي أسباب وجيهة للابتعاد عن الطريقة المستخدمة حتى الآن ، كما أن أثر التغيير يجب أن يذكر بوضوح في البيانات المالية في سنة التغيير. ان تطبيق مبدأ التناسق ضروري ليس لغرض المقارنة، وانما لتمكين المرء أن يستخلص استنتاجات صحيحة من مقارنة البيانات المستمدة من البيانات المالية لسنة واحدة مع بيانات سنة أخرى. لكن التناقض في تطبيق الأساليب المحاسبية التي قد تؤثر بشكل كبير على البيانات المبلغ عنها بواسطة المفاهيم المحاسبية والاتفاقيات التي تمت مناقشتها في الصفحات السابقة هي جوانب أساسية في نظرية المحاسبة. ومع ذلك ، تسمح المبادئ

لمجموعة متنوعة من الممارسات البديلة للتطبيق. ولولا ذلك فإنه لا يمكن أن تكون النتائج المالية للشركات المختلفة مقارنة، وتقييم ما لم تتوفر معلومات كاملة حول طرق المحاسبة التي تم استخدامها. ان عدم وجود تجانس بين تطبيقات الشركات يجعل من الصعب مقارنة النتائج المالية للشركات مختلفة، ولذلك فإنه لا ينبغي أن يكون هناك أيضاً الكثير من السلطة التقديرية للشركات ومحاسبيها لتقديم الشؤون المالية للمعلومات بالطريقة التي يحبونها.

وبعبارة أخرى ، ان المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تتوافق مع المعايير المدروسة بعناية. أن المعايير المحاسبية تكون مطلوبة من أجل:

(أ) توفير إطار عمل أساسي لإعداد البيانات المالية التي تتبعها جميع المؤسسات التجارية بشكل موحد ،

(ب) جعل البيانات المالية لشركة واحدة قابلة للمقارنة مع الشركات الأخرى والبيانات المالية لفترة واحدة مع البيانات المالية لفترة أخرى من نفس الفترة .

(ج) جعل البيانات المالية ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها.

(د) خلق شعور عام بالثقة بين المستخدمين الخارجيين حول البيانات المالية. وفي هذا المجال فإنه ما لم تكن هناك معايير مناسبة بشكل معقول ، لأغراض المستثمر الفردي فإنه لا يمكن تقييم المعلومات المقدمة بشكل سليم.

د- عرف الثبات (Constancy Convention) :

يشير هذا المبدأ على ضرورة الثبات على استخدام الطرق والأساليب المستخدمة سنة بعد سنة ولا يتم تغييرها الا عندما يكون هناك سببا معقول ويتم الاشارة اليه في الحسابات الختامية مع بيان اسباب التغيير ، كما في حالة الطريقة المتبعة في احتساب الاهلاك، او طريقة احتساب الديون المشكوك في تحصيلها.

٢-٤ :المعايير المحاسبية:(Accounting Standards) :

المبادئ والفرصيات والقيود والأعراف المحاسبية التي تمت مناقشتها في الصفحات السابقة هي العناصر الأساسية في نظرية المحاسبة. ومع ذلك ، تسمح المبادئ لمجموعة متنوعة من الممارسات البديلة للاستخدام. و على هذا الأساس لا يمكن مقارنة وتقييم النتائج المالية للشركات ما لم تتوفر معلومات كاملة حول الطرق المحاسبية التي تم استخدامها. ان عدم وجود التوحيد بين الممارسات والمصطلحات تجعل من الصعب مقارنة نتائج اعمال الشركات وتقييمها. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يكون هناك أيضاً الكثير من السلطة التقديرية للشركات ومحاسبيها لتقديم التقارير المالية بالطريقة التي يرونها. وبعبارة أخرى ، ان المعلومات الواردة في البيانات والقوائم المالية يجب أن تتوافق مع المعايير الموضوعة عالمياً. أن من الاسباب التي تجعل ان هناك حاجة ماسة للمعايير هي:

أ) توفير إطار عمل أساسي لإعداد البيانات المالية يتم اتباعه من قبل جميع المؤسسات التجارية بشكل موحد .

ب) جعل البيانات المالية للشركة قابلة للمقارنة مع الشركات الأخرى والبيانات المالية لفترة معينة مع البيانات المالية لفترة أخرى لنفس الفترة.

ج) جعل البيانات المالية ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها.

د) خلق شعور عام بالثقة بين المستخدمين الخارجيين فيما يتعلق بأعداد البيانات المالية.

وفي هذا السياق ما لم تكن هناك معايير مناسبة بشكل معقول لا غراض المستثمر الفردي وللدولة بشكل عام فلا يمكن قبول المعلومات.

ومن أجل تنسيق السياسات المحاسبية و تطوير المعايير فقد سعت الولايات المتحدة كدولة كبرى لإنشاء هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) عام ١٩٣٣ .

وفي عام ١٩٥٧ أنشأ مجلس المبادئ المحاسبية (APB) والذي شكل لتوضيح المبادئ المحاسبية الأساسية. بعد هذا وفي عام ١٩٧٣ تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى المستوى الدولي ، تم الشعور بالحاجة إلى التوحيد القياسي ولذلك فقد تم تنظيم المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني ، أستراليا في عام ١٩٧٢ لضمان المستوى المطلوب من التوحيد في الممارسات المحاسبية. مع اخذ ذلك بالاعتبار ، فقد شكلت لجنة تهتم بوضع المعايير سميت لجنة تشكيل المعايير الدولية (IASC) وعهد إليها بتصميم معايير المحاسبة الدولية.

٢-٥: خصائص نظام المعلومات المحاسبية :

(Characteristics of Accounting Information System)

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي ينفرد بتطبيقها والتي اكسبته الموثوقية بين المطبقين من الممارسين واصحاب الاعمال والمجتمع ، ومن بين هذه الخصائص:

أ- نظام القيد المزدوج (Double Entry System):

تقوم المحاسبة المالية على نظام القيد المزدوج وذلك لغايات تسجيل العمليات المالية عند حدوثها ومن ثم تصنيفها واعداد القوائم المالية. وتقوم فكرة القيد المزدوج على أن لكل عملية مالية تحدث في المنشأة طرفان أحدهما مدين والآخر دائن، مع وجوب تساوي قيمة الطرف المدين والطرف الدائن. وتعرف العملية المالية بأنها كل عملية يكمن التعبير عنها بوحدة نقدية و تؤدي إلى تغيير في أصول أو التزامات المنشأة أو حقوق الملكية. ومن الأمثلة على العمليات المالية إقتراض المنشأة من البنك ودفع المنشأة مصاريف الرواتب. وباستخدام نظام القيد المزدوج فإن مراحل الدورة المحاسبية تتم على النحو الآتي:

- ١- تحديد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة
- ٢- قياس العمليات المالية بوحدات النقد
- ٣- تحديد الحسابات التي تأثرت نتيجة العمليات المالية
- ٤- تحديد مقدار الزيادة أو النقصان في الحسابات التي تأثرت بالعمليات المالية
- ٥- تسجيل العمليات المالية في المستندات المحاسبية ودفاتر اليومية عن طريق القيد المحاسبية .
- ٦- ترحيل القيد المحاسبية إلى دفتر الأستاذ .
- ٧- إعداد ميزان المراجعة .
- ٨- إعداد قيود التسويات اللازمة .
- ٩- إعداد القوائم المالية.

٦-٢: القوائم والتقارير المالية:

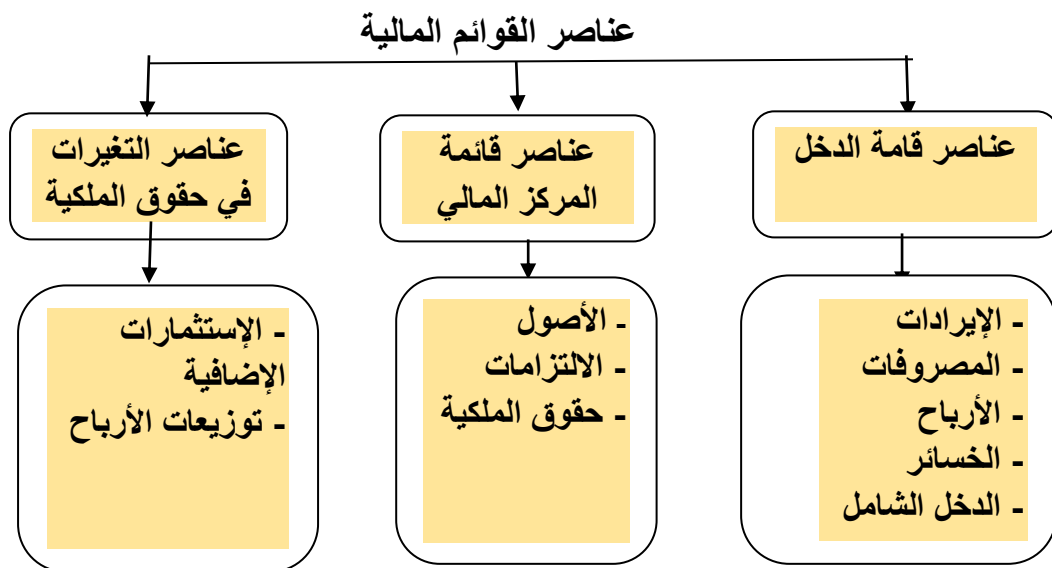
(The Financial Statements and Reports):

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية حيث تقدم تاريخياً مستمراً للمنشأة معبراً عنه في شكل وحدات نقدية وتضم هذه القوائم:

- ١- قائمة الدخل (Income Statement)
 - ب- ج قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of Changes of Owners Equity)
 - ج- قائمة المركز المالي (Balane Sheet)
 - د- قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement)
- يضاف الى المعلومات اعلاه بعض التقارير المالية مثل تقرير مجلس الإدارة او الجداول الملحقه بالتقرير السنوي للشركة او نشرات الاكتتاب او التقارير المقدمة الى الجهات الحكومية ... الخ

عناصر القوائم المالية: (Financial Reports Elements):

هي مجموعة العناصر التي تتكون منها الحسابات والقوائم المالية المحاسبية والتي تشير الى القوائم التالية:



أولاً: عناصر قائمة الدخل:

أ- **الإيرادات (Revenues)** : وهي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات ، نتيجة انتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات ، أو الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي.

ب- **المصروفات (Expenses)** : وهي عبارة عن التدفقات النقدية الخارجة، أو النقص في الأصول ، أو زيادة الالتزامات ، نتيجة انتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات ، أو تنفيذ الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي.

ثانياً: عناصر قائمة المركز المالي:

الأصول (Assets): وهي مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة والموجودات غير الملموسة التي تمثل ما يملكه المشروع والجوانب التي انفق راس ماله من أجل الحصول عليها ليستطيع القيام بعمليات التشغيل التي تمكنه من البدا في عمله والانتاج للحصول على إيراداته.

الالتزامات (Liabilities): وهي مجموعة الالتزامات والديون طويلة وقصيرة الأجل التي يكون المشروع قد حصل على احتياجاته من الأموال منها والتي تعتبر ديونا والتزامات على المشروع أعدها ضمن الفترة المحددة لها مع فوائدها اذا كانت هناك فوائد وهي قد تكون مضافة الى راس مال المشروع الذي قدم من قبل المالكين أو المستثمرين.

حقوق الملكية (Equity Owners): حقوق مالكي المشروع او المالكين لاسهمه والممولين لأنشطته وتكون ممثلة براس مال المشروع وأصحاب الأسهم كذلك فان هذه الفقرة تشير الى الأرباح المحتجزة والتي لم يتم توزيعها لحملة السهم بعد. وتشير هذه الحقوق إلى القيمة الصافية للمشروع بعد خصم جميع الالتزامات والديون. أي هي القيمة المالية التي ستعود للملاك في حال تصفية المشروع أو بيعه. وقد تشمل أيضاً أرباحاً محتجزة تم إعادة استثمارها في الشركة. ويتم تسجيل هذه الحقوق في قسم حقوق الملكية في الميزانية العمومية للمشروع.

ثالثاً: عناصر التغيرات في حقوق الملكية:

أ- الاستثمارات بواسطة الملاك (Owners Investment) :
وتمثل الزيادة في صافي الأصول في منشأة معينة والناجمة من التحويلات إليها من منشآت أخرى لزيادة مصالح الملاك (حقوق الملكية) في المنشأة.

ب- توزيعات الأرباح للملاك (Profit Allocation) :
وهي عبارة عن النقص في صافي الأصول نتيجة توزيع أصول أو أداء خدمات أو وفاء المنشأة بالتزامات الملاك ، وتؤدي الى تخفيض حقوق الملكية في المنشأة.

الحسابات الحقيقية والأسمية (Nominal and Real Accounts) :
وتقسم الى :

أ- مستمرة : وتتمثل في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية
ب- مؤقتة: وتتمثل في الإيرادات والمصروفات.

السجلات المحاسبية :

أ- اليومية (Journal) : هو دفتر القيد الأولي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات والأحداث الأخرى لأول مرة. ويتم التحويل من دفتر القيد الأولي الى دفتر الأستاذ.
ب- سجل الأستاذ (Ledger) : يضم الأستاذ العام جميع حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات . ويكون لكل حساب صفحة مستقلة في هذا السجل اما اذا كان نشاط الشركة يتركز في نشاط معين فقد يمسك سجل يسمى سجل الأستاذ المساعد يتضمن التفاصيل الخاصة بذلك النشاط الخاص وتنقل نتائج السجل الفرعي في نهاية الفترة الى سجل الأستاذ العام.
كذلك فان هناك مصطلحات وعمليات محاسبية تستخدم بواسطة مستخدمي المحاسبة والسجلات المحاسبية والمعنيين من الضروري فهمها منها:

أ- الترحيل (Posting) عملية تحويل البيانات من دفتر الأستاذ الى ميزان المراجعة. ويتضمن ذلك نقل أرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة أما أرصدة الحسابات المغلقة فيكون قد انتهى مفعولها ولذلك لا يُنقل منها شيء.

ب- ميزان المراجعة (Trail balance): قائمة بكل الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ والأرصدة الخاصة بها. ويجب أن يكون متطابقا في طرفيه الدائن والمدين وعدم تطابقه يدل على وجود خلل في نقل أرصدة الحسابات من الأستاذ أو عدم الدقة في تثبيتها.

ج- قيود التسوية (Adjusting Entries): قيود تجرى في نهاية السنة لمعالجة أرصدة الإيرادات المستلمة مقدما أو مستحقة الإستلام أو المصروفات المدفوعة مقدما أو المستحقة الدفع إضافة إلى الأخطاء التي تحدث ولا تكون للتسويات آثاراً مادية وهي ضرورية لمعالجة دقة الحسابات وسلامة تسجيلها.

د- القوائم المالية (Financial Statements): قوائم تعكس تجميع وجدولة وتلخيص البيانات المحاسبية وتتضمن: حسابات الدخل (الأرباح والخسائر) والميزانية العامة والتدفقات النقدية والأرباح المحتجزة.

هـ- قيود الأقفال (Closing Entries) : هي عملية تخفيض أرصدة كل الحسابات الأسمية إلى الصفر وتحديد صافي الربح أو الخسارة وترحيله إلى ح / حقوق الملكية.

ح- المدين والدائن (Debit and Credit): حيث تكون هناك قواعد ثابتة تحكم إثبات المعاملات والأحداث الأخرى في دفاتر القيد الأولي والتي تعرف بالقيد المزدوج. ويمكن توضيح قوائم المدين والدائن كالتالي:

مدين بطبيعته	دائن بطبيعته
ح / الأصول والمصروفات	ح / الالتزامات والإيرادات وحقوق الملكية
مدين زيادة +	مدين تخفيض -
دائن تخفيض -	دائن زيادة +

التقارير المالية (Financial Report):

تؤدي العمليات المالية السنوية والدورية إلى تقديم مجموعة من التقارير تُلخّص نتائج العمل المحاسبي لاطلاع الإدارة والمستخدمين وملاك المشروع على نتائج عمل المشروع خلال فترة زمنية محددة . وقد يكون قسما من هذه التقارير محدد رسميا مسبقا للحسابات الختامية كالتي اشير اليها سابقا وهي قائمة الدخل والأرباح المحتجزة

وقائمة المركز المالي والتدفقات النقدية والتي يعتبر تقديمها ضروري مع الحسابات الختامية وبعضها قد يكون مفضلاً لتلخيص القوائم وتوضيح نتائج الأعمال والتي تقدم بصيغ غير محاسبية لأغراض المالكين والإدارة والمستهلكين الدائمين لإنتاج الشركة.

أهداف التقارير المالية (The Objective of Financial Reports):

يمكن تلخيص أهداف التقارير المالية بما يلي:

- ١- إعطاء صورة واضحة للإدارة عن سير العمل في المنشأة من حيث الأرباح أو الخسائر.
 - ٢- إعطاء صورة واضحة للإدارة عن المصروفات والإيرادات التي تحققها المنشأة
 - ٣- توفير معلومات مفيدة لقرارات الإستثمار
 - ٤- توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية
 - ٥- توفير معلومات مفيدة عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد
 - ٦- وصف فائدة الإطار المفاهيمي والهدف المالي لإعداد التقارير.
- كما تسهم التقارير المالية في توضيح الجوانب التالية:
- ١- توفير إطار لحل المشكلات العملية الجديدة والناشئة.
 - ٢- زيادة فهم مستخدمي البيانات المالية وثقتهم في إعداد التقارير المالية.
 - ٣- تعزيز إمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات.
- إن الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة هو توفير معلومات مالية عن المنشأة المعدة للتقارير تكون مفيدة لمستثمري الأسهم والمقرضين والدائنين الحاليين والمحتملين عند اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد للمشروع . وتشمل هذه القرارات أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم وأدوات الدين، وتقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان. إن المعلومات المفيدة لمقدمي رأس المال في اتخاذ القرار قد تكون مفيدة أيضاً لمستخدمي التقارير المالية الآخرين الذين ليسوا من مقدمي رأس المال. كذلك فإن إعداد التقارير المالية يكون لغرض لتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعناصر الأساسية للبيانات المالية.
- إن المعيار الأهم الذي يمكن من خلاله الحكم على الاختيارات المحاسبية هو مدى فائدة القرار - أي توفير المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرار. الملاءمة والتمثيل الأمين هما الصفتان الأساسيتان اللتان تجعلان اتخاذ القرار بشأن المعلومات مفيداً. وتحدث المعلومات ذات الصلة فرقاً في القرار من خلال كونها ذات قيمة تنبؤيه أو تأكيدية ومن خلال كونها مادية. ويتميز التمثيل الأمين بالكمال والحياد والخلو من الخطأ. إن تحسين خصائص المعلومات المفيدة هو لتسهيل:

(١) قابلية المقارنة.

(٢) إمكانية التحقق.

(٣) حسن التوقيت.

(٤) قابلية الفهم.

شرح تطبيق المبادئ الأساسية للمحاسبة:

لتوضيح كيفية تطبيق مجموعة المعايير المحاسبية فإن هناك مجموعة من المبادئ التي يعتبر من الضروري أخذها بالاعتبار عند التطبيق المحاسبي وهي:

(١) **مبدأ القياس:** تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة حسب الموقف. على الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية (القياس على أساس سعر الاستحواذ أو الشراء) لا يزال يشكل أساساً مهماً للتقييم، إلا أن تسجيل معلومات القيمة العادلة والإبلاغ عنها أخذ في الازدياد.

(٢) **مبدأ الاعتراف بالإيرادات:** تقوم الشركة عموماً بالاعتراف بالإيرادات عندما تفي بالتزام الأداء.

(٣) **مبدأ الاعتراف بالمصروفات:** كقاعدة عامة، تقوم الشركات بالاعتراف بالنفقات عندما تساهم الخدمة أو المنتج فعلياً في الإيرادات (يشار إليها عادة بالمطابقة).

(٤) **مبدأ الكشف الكامل:** تُقدّم الشركات عموماً معلومات ذات أهمية كافية للتأثير على حكم وقرارات المستخدم المستنير.

وفيما يلي ملحقاً بمجموعة المعايير المحاسبية الصادرة من الجهات العالمية المسؤولة عن متابعة سلامة تطبيقات المحاسبة:

١١-٢: ملحق ألفصل:

ملحق (١)

معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن (IASB)

- IAS-1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- IAS-2 تقييم وعرض المخزون في سياق نظام التكلفة التاريخية.
- IAS-3- البيانات المالية الموحدة
- IAS-4 محاسبة الإهلاك
- IAS-5 المعلومات التي يكشف عنها في البيانات المالية
- IAS-6 الاستجابات المحاسبية للأسعار المتغيرة
- IAS-7 بيان التدفقات النقدية
- IAS-8 بنود الفترة غير العادية والسابقة والتغيرات في المحاسبة سياسات
- IAS-9 محاسبة أنشطة البحث والتطوير
- IAS-10 المصروفات الطارئة والأحداث التي تحدث بعد تاريخ الميزانية العامة
- IAS-11 محاسبة عقود البناء
- IAS-12 محاسبة الضرائب على الدخل
- IAS-13 عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة
- IAS-14 الإبلاغ عن المعلومات المالية حسب القطاعات
- IAS-15 معلومات تعكس آثار تغير الأسعار

- IAS-16 محاسبة الممتلكات والألات والمعدات
 IAS-17 محاسبة عقود الإيجار
 IAS-18 الاعتراف بالإيرادات
 IAS-19 المحاسبة عن مزايا التقاعد في المالية بيانات الموظفين
 IAS-20 محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية.
 IAS-21 المحاسبة عن آثار التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي
 IAS-22 محاسبة مجموعات الأعمال
 IAS-23 رسملة تكاليف الاقتراض
 IAS-24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة
 IAS-25 محاسبة الاستثمارات
 IAS-26 المحاسبة والإبلاغ عنها بواسطة خطط مزايا التقاعد
 IAS-27 البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن استثمارات في شركات تابعة
 IAS-28 البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عنها استثمارات في شركات تابعة
 IAS-29 إعداد التقارير المالية في الاقتصاد التضخمي المفرط
 IAS-30 الإفصاح في البيانات المالية للبنك وما شابه المؤسسات المالية
 IAS-31 التقارير المالية للحصص في المشاريع المشتركة
 IAS-32 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض

الملحق (٢)

المعايير العالمية للمحاسبة المنقحة والصادرة عن ISAC

- IAS- 2 المخزون
 IAS-8 صافي الربح أو الخسارة للفترة، تغيرات الأخطاء الأساسية في السياسات المحاسبية
 IAS-9 تكاليف البحث والتطوير
 IAS-11 عقود البناء
 IAS-16 الممتلكات والمنشآت والمعدات
 IAS-18 الإيرادات
 IAS-19 تكلفة استحقاقات التقاعد
 IAS-21 آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي
 IAS-22 اتحاد الأعمال
 IAS-23 تكاليف الاقتراض

الملحق (٣)

المعايير المحاسبية الصادرة عن ASB

- AS-1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية
- AS-2 تقييم المخزون
- AS-3 التغييرات في المركز المالي
- AS-4 الاحتمالات والأحداث التي تحدث بعد الرصيد تاريخ الورقة
- AS-5 الفترة السابقة والبنود غير العادية والتغييرات في سياسات المحاسبة
- AS-6 محاسبة الإهلاك
- AS-7 محاسبة عقود البناء
- AS-8 محاسبة البحث والتطوير
- AS-9 الاعتراف بالإيرادات
- AS-10 محاسبة الأصول الثابتة
- AS-11 المحاسبة عن التغييرات في سعر الصرف الأجنبي
- AS-12 محاسبة المنح الحكومية
- AS-13 محاسبة الاستثمارات
- AS-14 محاسبة عمليات الدمج
- AS-15 محاسبة استحقاقات التقاعد في المالية بيانات أصحاب العمل / الموظفين

اسئلة وتمارين الفصل الثاني Questions & Practices

- ١- صف المعوقات الرئيسية الكامنة في عرض المحاسبة .
- ٢- ما هو الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية؟
- ٣- ما المقصود بمصطلح "الخصائص النوعية للمحاسبة" ؟
- ٤- صف بإيجاز الصفتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة.
- ٥- كيف ترتبط المادية (واللامادية) بالعرض الصحيح للقوائم المالية؟ ما هي العوامل والتدابير التي ينبغي النظر فيها تقييم الأهمية النسبية للخطأ في عرض البيانات المالية؟
- ٦- ما هي الصفات المعززة للخصائص النوعية؟ ما هو دور تعزيز الصفات في الإطار المفاهيمي؟
- ٧- وفقاً للإطار المفاهيمي، "الهدف من إعداد التقارير المالية" تعتمد مؤسسات الأعمال على احتياجات مستخدمي البيانات المالية. اشرح مستوى التطور الذي يفترضه مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن مستخدمي القوائم المالية.
- ٨- ما هو الفرق بين المقارنة والاتساق؟
- ٩- لماذا من الضروري وضع إطار تعريفي للعناصر الأساسية من المحاسبة؟
- ١٠- ما هي العناصر الأساسية للإطار المفاهيمي؟ صف بإيجاز العلاقة بين عنصري "اللحظة الزمنية" و"الفترة الزمنية".
- ١١- ما هي الافتراضات الخمسة الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة المالية ؟
- ١٢- تنقسم حياة المشروع إلى فترات زمنية محددة، عادة ما تكون سنة لقياس نتائج العمليات لكل فترة زمنية وتصوير النتائج المالية الشروط في نهاية كل فترة.
- أ - تعتمد هذه الممارسة على الافتراض المحاسبي بأن عمر المنشأة يتكون من سلسلة من الفترات الزمنية وأنه من الممكن قياس نتائج العمليات بدقة لكل فترة. التعليق على صحة وضرورة هذا الافتراض.
- ب- ما هو تأثير هذه الممارسة على المحاسبة؟ وما علاقتها بأساس الاستحقاق المحاسبي؟ وما هو تأثيرها على القيود والممارسات المحاسبية؟
- ١٣- ما هي المشكلة المحاسبية الأساسية التي خلقتها الوحدة النقدية، على فرض ان يكون هناك تضخم كبير؟
- ١٤- ما هو تعريف القيمة العادلة؟
- ١٥- ما هو خيار القيمة العادلة؟ اشرح كيف ينعكس استخدام خيار القيمة العادلة تطبيق مبدأ القيمة العادلة.
- ١٦- صف بإيجاز التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.
- ١٧- شرح مبدأ الاعتراف بالإيرادات.

١٨- ما هو التزام الأداء، وكيف يتم استخدامه لتحديد متى وينبغي الاعتراف بالإيرادات؟

١٩- ما هي الخطوات الخمس المستخدمة لتحديد الوقت المناسب للتعرف على الربح؟
٢٠- صف بإيجاز أنواع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها (أ) داخل الجزء الرئيسي من البيانات المالية، (ب) في الملاحظات على البيانات المالية، أو (ج) البيانات التكميلية.

٢١- في يناير ٢٠١٩، قامت شركة الانهار بمضاعفة مبلغ أسهمها القائمة عن طريق بيع ١٠٠٠٠ سهم إضافي لتمويل توسيع الأعمال. وتقترح أن تظهر هذه المعلومات في حاشية لبيان الوضع المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد تم الاعتراض أن هذا البيع تم بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبالتالي لا ينبغي أن يكون مبين. اشرح موقفك.

٢٣- ما هي بعض تكاليف توفير المعلومات المحاسبية؟ ماذا يكون بعض فوائد المعلومات المحاسبية؟ وصف التكلفة والعائد والعوامل التي ينبغي مراعاتها عند وضع معايير محاسبية جديدة مقترحة.

تمارين:

(س) ١: بين مدى دقة وموضوعية القيود التالية استنادا لفهمك لمبادئ والأعراف المحاسبية:

أ- استخدم رئيس احدى الشركات حساب المصروفات الخاص به لشراء جهاز جديد للاستخدام الشخصي فقط. وقد تم ادراج قيد الادخال كالتالي:
٢٩٠٠٠ مصاريف متنوعة
٢٩٠٠٠ نقدية

ب- تم إدراج مخزون البضائع الذي تبلغ تكلفته ٦٢٠,٠٠٠ دينار في بيان المركز المالي بمبلغ ٦٩٠,٠٠٠ دينار، وهو سعر البيع المتوقع ناقصًا تكاليف البيع المقدرة. تم تثبيت القيد التالي لتسجيل هذه الزيادة في القيمة.
٧٠٠٠٠ المخزون

٧٠٠٠٠ إيرادات المبيعات

ج- تم رفع دعوى قضائية ضد شركة معينة مقابل ٥٠٠,٠٠٠ دينار من قبل عميل يطالب بتعويضات عن الإصابة الشخصية التي يبدو أنها ناجمة عن منتج معيب. ويشعر محامو الشركة بثقة تامة بأن الشركة لن تتحمل أي مسؤولية عن الأضرار الناجمة عن هذا الوضع. ومع ذلك، قررت الشركة إجراء القيد التالي:
٧٠٠٠٠ الخزين

٧٠٠٠٠ عوائد البيع

د- نظرًا لارتفاع المستوى العام للأسعار خلال العام الحالي، قررت شركة نفط البصرة أن هناك مبلغًا أقل من ١٦٠٠٠ دينار لمصروفات استهلاك معداتها وقررت تسجيله في حساباتها. حيث تم تثبيت القيد التالي:

١٦٠٠٠ مصاريف الإهلاك
١٦٠٠٠ الإهلاك المتراكم – المعدات

هـ- أعربت شركة الأنوار عن قلقها بشأن ما إذا كانت الأصول غير الملموسة يمكن أن تولد النقد في حالة التصفية. ونتيجة لذلك، تم شطب الشهرة الناشئة عن معاملة الشراء خلال العام الحالي والمسجلة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ دينار على النحو التالي:

٨٠٠٠٠٠ الأرباح المحتجزة
٨٠٠٠٠٠ شهرة المحل

و- بسبب "البيع بسعر رخيص"، من الواضح أنه تم الحصول على معدات تبلغ قيمتها ٢٠٠ ألف دينار بسعر التكلفة ١٥٥,٠٠٠ دينار. وقد جرى القيد التالي:
تم الإدخال التالي.

٢٠٠٠٠٠ ح/ المعدات
١٥٥٠٠٠ ح/ المبيعات النقدية
٤٥٠٠٠ ح/ إيرادات

س (٢): علق على مدى ملاءمة الإجراءات المحاسبية التي تتبعها مجموعة اسواق البصرة من خلال المعلومات التالية:
أ- بلغت مصروفات الإهلاك على المبنى لهذا العام ٦٠٠٠٠٠٠ دينار ونظرًا لتزايد قيمة المبنى خلال العام، قرر المراقب تحميل مصروفات الإهلاك على الأرباح المحتجزة بدلاً من صافي الدخل. وقد تم ذلك كالتالي:

٦٠٠٠٠٠ ح/ الأرباح المحتجزة
٦٠٠٠٠٠ ح/ الإهلاك المتراكم – المباني
ب- تم شراء مواد خام في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دينار وتم إدخال هذا المبلغ في حساب المواد. في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩، كانت قيمة المواد ١٤١٠٠٠٠ دينار. لذلك تم إجراء القيد التالي:

٢١٠٠٠ ح/ المخزون
٢١٠٠٠ ح/ الربح من المخزونات

ج- قامت الشركة خلال العام بشراء معدات من خلال إصدار أسهم عادية. وبلغت القيمة الاسمية للأسهم ١٣٥٠٠٠ دينار وقيمة عادلة قدرها ٤٥٠٠٠٠ دينار. لم يكن من السهل تحديد القيمة العادلة للمعدات. وسجلت الشركة هذه الصفقة على النحو التالي.

١٣٥٠٠٠ ح/ المعدات
١٣٥٠٠٠ ح/ رأس المال

د. خلال العام، باعت الشركة معدات معينة بمبلغ ٢٨٥٠٠٠ دينار، وحققت ربحاً قدره ٦٩٠٠٠ دينار ولأن وحدة التحكم اعتقدت أنه ستكون هناك حاجة إلى معدات جديدة في المستقبل القريب، فقد قررت تأجيل المكسب وإطفائه على مدى عمر أي معدات جديدة تم شراؤها.

هـ - تم استلام طلب بقيمة ٦١٥٠٠ دينار من أحد العملاء للمنتجات المتوفرة. تم شحن لهذا الطلب في ٩ كانون الثاني ٢٠١٩. وقد قامت الشركة بالقيد التالي في عام ٢٠١٨.

٦١٥٠٠ ح/ حسابات القبض
٦١٥٠٠ ح/ إيرادات المبيعات

س (٣) : اشرح كيف ستقرر ما إذا كنت تريد تسجيل كل من النفقات التالية كأصل أو كمصروف. افترض أن جميع العناصر مادية.

- أ- تبلغ الرسوم القانونية المدفوعة فيما يتعلق بشراء الأرض ١٥٠٠ دينار.
- ب- يقوم احد المتعهدين بتمهيد الممر المؤدي إلى مبنى الكلية بتكلفة ٢١٠٠٠ دينار.
- ج- يشتري أحد محلات اللحوم آلة لفرم اللحوم بتكلفة قدرها ٣٥٠٠ دينار.
- د- في ٣٠ حزيران قام المتعهد احمد بدفع إيجار مكتب لمدة ٦ أشهر تغطي شهر تموز والأشهر الخمسة القادمة.
- هـ- تدفع شركة محمود مبلغ ٩٠٠٠ دينار كأجور للعمال مقابل البناء في منطقة المبنى الذي سيتم استخدامه في الأعمال التجارية.

س (٤) : (الفائدة والهدف من التقارير المالية):
وضّح ما إذا كانت العبارات التالية حول الإطار المفاهيمي صحيحة أم خاطئة. إذا كانت الإجابة خاطئة، قدم شرحاً موجزاً يدعم موقفك.
١- إن وضع القواعد المحاسبية التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم سوف يؤدي إلى نتائج مفيدة وتصريحات متسقة.

- ٢- تعد التقارير المالية ذات الأغراض العامة مفيدة للغاية للمطلعين على الشركة اتخاذ القرارات التجارية الاستراتيجية.
- ٣- المعايير المحاسبية القائمة على الأطر المفاهيمية الفردية سوف تفعل ذلك بشكل عام يؤدي إلى تقارير محاسبية متسقة وقابلة للمقارنة.
- ٤- مقدمو رأس المال هم المستخدمون الوحيدون الذين يستفيدون من الخدمات المالية ذات الأغراض العامة وإعداد التقارير.
- ٥- ينبغي تطوير التقارير المحاسبية بحيث لا يكون لدى المستخدمين علم بها يمكن للاقتصاد والأعمال أن يصبحوا على علم بالنتائج المالية للشركة.

الفصل الثالث

الحسابات الختامية والكشوفات المالية في الشركات

Companies Final Accounts

أهداف الفصل:

- بعد مراجعة هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:
- ١- معرفة ماذا يُقصد بالحسابات الختامية والكشوفات المالية وماذا يُقصد بها.
 - ٢- معرفة معنى القوائم المالية.
 - ٣- فهم معنى حساب المُتاجرة وتطبيقاته وكيفية إعداده.
 - ٤- فهم حساب التصنيع (حساب التشغيل) وكيفية إعداده.

٣-١: مقدمة

إن مناقلات الشركة أو المشروع التجاري للفترة المالية يتم قيدها أولاً في دفتر القيود الأصلي، (اليومية) ثم يتم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ وتدقيقها من حيث الدقة الحسابية لغرض إعداد ميزان المراجعة. وبعد إعداد ميزان المراجعة، فإن أي مشروع يهتم بمعرفة شيئين مهمين هما:

(١) ما إذا كان قد حصل على ربح أو تكبد خسارة خلال الفترة التي يُغطّيها ميزان المراجعة؟

(٢) أين يقف المشروع الآن، أي ما هو وضعه المالي؟

للأغراض المذكورة أعلاه، يقوم رجل الأعمال بإعداد بيانات مالية لأعماله، أي أنه يعد حساب المتاجرة وحساب تداخل (الأرباح والخسائر) والميزانية العامة في نهاية الفترة المحاسبية. وهذه تُعرف بالبيانات المالية عمومًا وتُعرف باسم الحسابات الختامية. ويعتمد إعداد البيانات المالية على ما إذا كان المشروع تجاري أو مشروع صناعي. إذا كان المشروع تجاري فيجب عليه إعداد الحسابات التالية جنبًا إلى جنب مع الميزانية العامة:

(١) حساب المتاجرة.

(٢) حساب الدخل.

أما إذا كان المشروع صناعي، فإن عليه إعداد الحسابات التالية مع الميزانية العامة:

(١) حساب التصنيع.

(٢) حساب المتاجرة.

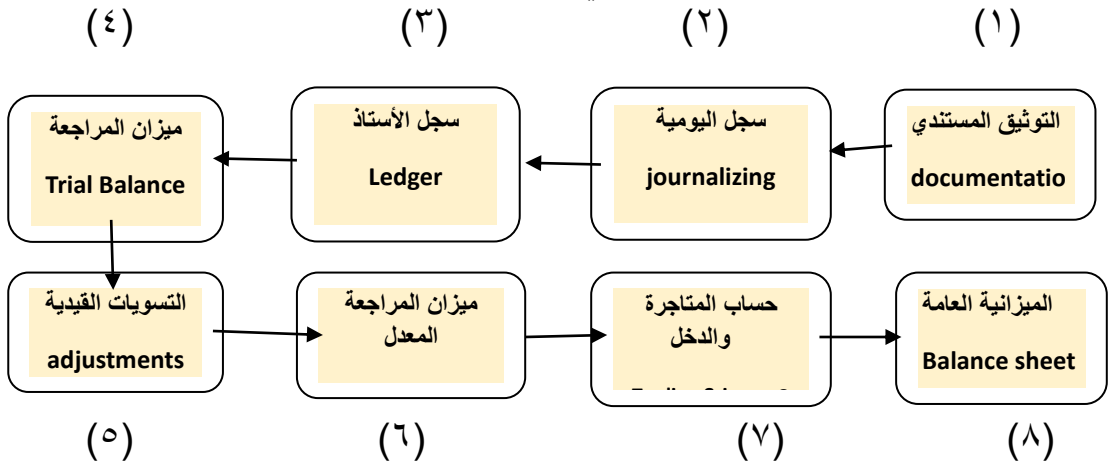
(٣) حساب الأرباح والخسائر.

وهنا فإن حساب المتاجرة يُعد لمعرفة مجمل الربح أو الخسارة. أما حساب (الدخل) أي حساب الأرباح والخسائر فإنه يكشف عن صافي الربح أو صافي الخسارة. وتُظهر الميزانية العامة المركز المالي للشركة في تاريخ معين. ولإعداد الحسابات الختامية يتم إغلاق قيود المصروفات إما عن طريق التحويل إلى حساب المتاجرة أو حساب

الأرباح والخسائر. وأي حساب آخر لا يُمكن العثور على مكان له في أيٍّ من هذين الحسابين يذهب إلى الميزانية العامة.

٢-٣: الدورة المحاسبية (Accounting Cycle):

كما تم شرحه في مبادئ المحاسبة الأولية وكما هو موضح في الشكل التالي فإن للمحاسبة دورة تبدأ من التوثيق المستندي كأول خطوة يجب أن تجرى لأي معاملة محاسبية وتستمر حتى الخطوة الثامنة لكي تكتمل المعاملة:



وقد تم توضيح الخطوات الأربعة الأولى ضمن منهاج مبادئ المحاسبة للمرحلة الأولى ونستكمل بقية الخطوات ضمن منهاج المحاسبة المتوسطة. مع ملاحظة إننا سنتناول بالنقاش الفقرة الخاصة بالتسويات القيدية ضمن المراحل اللاحقة. كما ينبغي التنويه إلى أن هناك حساب ينبغي الإشارة إليه عادة ما يُذكر مع المراحل المتقدمة وهو حساب الأرباح المحتجزة والذي يتم توضيحه مع حساب الدخل عادة وكشف التدفق النقدي الذي يتم توضيحه مع كشف الميزانية العامة (المركز المالي) لارتباطهما مع المراحل الأخيرة للدورة المحاسبية.

٣-٣: ميزان المراجعة بعد الإقفال:

إن ميزان المراجعة لا يُثبت أن الشركة سجّلت جميع المعاملات أو أن دفتر الأستاذ صحيح. فقد توجد أخطاء عديدة على الرغم من توافق أعمدة ميزان المراجعة. على سبيل المثال، قد يتوازن ميزان المراجعة حتى عندما تفشل الشركة في الجوانب التالية مثلاً:

- (١) في تسجيل معاملة ما.
- (٢) تتجاهل ترحيل قيد دفتر اليومية الصحيح.
- (٣) ترحيل قيد دفتر اليومية مرتين.
- (٤) تستخدم حسابات غير صحيحة في تدوير دفتر اليومية أو الترحيل.

(٥) ارتكاب أخطاء تعويضية في تسجيل مبلغ المعاملة. بمعنى آخر، طالما أن الشركة تُسجل ديون وائتمانات متساوية، حتى في الحساب الخاطئ أو بمبلغ خاطئ، فإن إجمالي الديون سيكون مساوياً لإجمالي الأرصدة الدائنة. ويجب أن نتذكر أنه يتم إعداد ميزان المراجعة بعد ترحيل المعاملات العادية للفترة، وأن ميزان المراجعة الثاني (ميزان المراجعة المعدل) يحدث بعد نشر قيود التسوية. ويجوز للشركة أن تأخذ ميزان مراجعة ثالث بعد نشر قيود الإدخالات. يسمى ميزان المراجعة بعد الإقفال. والغرض من ميزان المراجعة بعد الإقفال هو إثبات المساواة بين أرصدة الحسابات الدائمة التي تُصادق عليها الشركة. وبين ميزان المراجعة المعدل رصيد جميع الحسابات بعد التسوية في نهاية الفترة المحاسبية.

أنواع قيود التسوية:

يتم تصنيف قيود التسوية إما على أنها تأجيلات أو استحقاقات، أو على أساس إنها مبالغ مصروفة أو مستلمة مقدماً. تحتوي كل فئة من هذه الفئات على فئتين فرعيتين هما:

التأجيلات:

١. المصروفات المدفوعة مقدماً: المصروفات المدفوعة نقداً قبل استخدامها أو المستهلكة.
٢. الإيرادات غير المكتسبة: النقد المستلم قبل تنفيذ الخدمات.

المستحقات:

١. الإيرادات المستحقة: إيرادات الخدمات المقدمة ولكن لم يتم استلامها بعد نقداً أو مسجلة.
٢. المصروفات المستحقة: المصروفات المتكبدة ولكن لم يتم دفعها نقداً أو تسجيلها بعد.

إذا لم تقم الشركة بإجراء تعديل على هذه التأجيلات، فإن الأصول والالتزامات تعتبر مبالغ مُبالغ فيها، ويتم التقليل من النفقات والإيرادات ذات الصلة. على سبيل المثال، في ميزان المراجعة لشركة دجلة مثلاً يُظهر الرصيد الموجود في مستلزمات الأصول المشتريات الجديدة من الإمدادات التي تم شراؤها فقط. هذا التوازن مُبالغ فيه. حيث أن حساب مصاريف المشتريات الجديدة فقط، تم تقديره بأقل من قيمته الحقيقية لأنه لم يتم الاعتراف بتكلفة الإمدادات المستخدمة. وبالتالي، فإن إدخال التعديل للتأجيلات سيؤدي إلى تقليل قائمة حساب المركز المالي وزيادة حساب قائمة الدخل. ولذلك ينبغي تعديله.

ميزان المراجعة المعدل:

بعد تدوين جميع قيود التعديل وتثبيتها، تقوم أي شركة بإعداد ميزان مراجعة آخر من حسابات دفتر الأستاذ الخاص بها. ويسمى ميزان المراجعة هذا بميزان المراجعة

المعدل. الغرض من ميزان المراجعة المعدل هو إثبات تساوي إجمالي الأرصدة المدينة وإجمالي الأرصدة الدائنة في دفتر الأستاذ بعد جميع التعديلات. ونظرًا لأن الحسابات تحتوي على جميع البيانات اللازمة للبيانات المالية، فإن ميزان المراجعة المعدل هو الميزان الأساسي لإعداد البيانات المالية.

٣-٤: الحسابات في الشركات التجارية:

٣-٤-١: حساب المتاجرة:

بعد إعداد ميزان المراجعة، فإن الخطوة التالية هي الاستعداد لأعداد حساب المتاجرة. حساب المتاجرة هو أحد البيانات المالية الذي يُظهر نتيجة شراء وبيع السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية. الهدف الرئيسي من إعداد حساب المتاجرة هو التأكد من إجمالي الربح أو الخسارة أثناء الفترة المحاسبية. يُقال إن إجمالي الربح قد تحقق عندما تتجاوز عائدات البيع تكلفة البضائع المباعة. على العكس من ذلك، عندما تكون حصة البيع أقل من تكلفة البضائع المباعة، فإن المشروع يتكبّد خسارة إجمالية. ولغرض تحديد رصيد حساب تكلفة البضائع المباعة، فقد أخذنا في الاعتبار فتح حساب المخزون، والمشتريات والمصروفات المباشرة على شراء أو تصنيع البضائع وإغلاق الأسهم. وسيكون رصيد حساب المتاجرة هو الربح الإجمالي أو الخسارة الإجمالية حيث يتم تحويلها إلى حساب الأرباح والخسائر. والجدول التالي يوضح عينة من حساب المتاجرة:

حساب المتاجرة للسنة المنتهية في ٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١

المبالغ	المناقلات	المبالغ	المناقلات
	* من المبيعات (-) مرجوعات المبيعات * من مخزون آخر المدة * من إجمالي الخسارة المحولة إلى ح/ الربح أو الخسارة		* إلى الخزين الافتتاحي * إلى المشتريات (-) مرجوعات المشتريات إلى المصروفات المباشرة * نقل للداخل * الأجور * الوقود والطاقة والإنارة * مصاريف التصنيع * مصاريف الوقود والطاقة (الفحم والغاز). * رسوم الاستيراد * الرسوم الجمركية * المتاجر الاستهلاكية * الشحن والتأمين * رسوم على البضاعة المصنعة * بضائع * رسوم التعبئة إلى إجمالي الربح المحول إلى ح/ الأرباح والخسائر

ويعتبر حساب المتاجرة أول الحسابات الختامية التي يقوم بها المحاسب المالي ويتكون من (٧) حسابات أساسية تُعبّر عن عمليات شراء وبيع المنتجات في المنشأة. ويتم مقارنة صافي إيرادات المبيعات بتكلفة المبيعات للوصول إلى مجمل الربح/ الخسارة الذي يُرَحَّل إلى حساب الدخل، يُمكن توضيح الحسابات السبع التي يتم إدراجها في حساب المتاجرة في المنشآت التجارية كما يلي :

١- بضاعة آخر المدة:

عند شراء بضاعة في بداية العام ويتم بيع جزء منها. فما تبقى من هذه البضاعة نهاية العام يُعتبر بضاعة آخر المدة ويتم وضعه في الجانب الدائن من حساب المتاجرة لأنه إيراد لم يتحقق.

٢- بضاعة أول المدة:

في العام الجديد تُعتبر بضاعة آخر المدة للعام السابق هي بضاعة أول المدة للعام الجديد ويتم وضعها في الجانب المدين.

٣- المشتريات:

أي مشتريات تعتبر مصروف وبالتالي تظهر في الجانب المدين لحساب المتاجرة.

٤- مردودات المشتريات:

يُمكن رد البضاعة سواء لتلفها أو عدم مطابقتها للمواصفات وبالتالي يتم تخفيض المشتريات بقيمة المردودات أي تخفيض المصروف لذلك تظهر في الجانب الدائن .

٥- مصروفات الشراء:

أي مصروف تم إنفاقه على البضاعة من بداية الشراء حتى وضعها بالمخزن مثل: مصاريف النقل - عمولة الشراء - جمارك وتظهر مصروفات الشراء في الجانب الدائن لحساب المتاجرة.

٦- المبيعات:

أي مبيعات تمت للبضاعة فهي إيراد وبالتالي تظهر في الجانب الدائن لحساب المتاجرة.

٧- مردودات المبيعات:

يمكن رد البضاعة سواء لتلفها أو عدم مطابقتها للمواصفات وبالتالي يتم تخفيض المبيعات بقيمة المردودات أي تخفيض الإيراد لذلك تظهر في الجانب المدين.

مثال: توضيحي -الحسابات الأساسية لحساب المتاجرة:
حساب المتاجرة- الحسابات الأساسية

مدین	المصرفوات	الإیرادات	دائن
XX	مخزون أول المدة	مخزون آخر المدة	XX
XX	مشتريات	مردودات المشتريات	XX
XX	مردودات المبيعات	المبيعات	XX
XX	المصرفوات المباشرة		
XX	مجمل الربح	مجمل الخسارة	XX

- إذا كان إجمالي المصرفوات أكبر من إجمالي الإيرادات فإن هناك مجمل خسارة.
- وإذا كان إجمالي الإيرادات أكبر من إجمالي المصرفوات فإن هناك مجمل ربح .

نقاط مهمة بشأن حساب المتاجرة:

١ - المخزون :

يشمل مصطلح "المخزون (Stock)" البضائع غير المُباعة في تاريخ معين. قد تكون هذه البضائع ذات نوعين:

(أ) المخزون الافتتاحي (مخزون أول المدة).

(ب) المخزون الختامي (مخزون آخر المدة).

يُشير المخزون الافتتاحي إلى المخزون الختامي للبضائع غير المُباعة في نهاية الفترة المحاسبية السابقة التي تم تقديمها في الفترة المحاسبية الحالية. يظهر هذا على الجانب المدين من حساب المتاجرة ويُشير المخزون الختامي إلى مخزون البضائع غير المُباعة في نهاية الفترة المحاسبية الحالية. يتم تقييم المخزون الختامي إما بسعر التكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل. ويعتمد هذا التقييم للمخزون على مبدأ المحافظة الذي ينص على أن الربح المتوقع يجب أن لا يؤخذ في الاعتبار ولكن يجب أخذ جميع الخسائر المحتملة بنظر الاعتبار. ولا يظهر المخزون الختامي بشكل عام في ميزان المراجعة ولكنه يظهر في حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة ضمن الموجودات.

٢- المشتريات :

تشير المشتريات إلى تلك السلع التي تم شراؤها لإعادة بيعها. وهي تشمل كلا من المشتريات النقدية والأجلة للسلع. وتعتبر العناصر التالية من التكاليف التي تُخصم من مبلغ المشتريات الكلي:

(أ) مرجوعات المشتريات.

(ب) استخدام المشتريات التي تم شرائها كلاً أو جزءاً للاستخدام الشخصي من قبل المالك.

(ج) البضائع المورّعة عن طريق عينات مجانية.

(د) البضائع الممنوحة للأعمال الخيرية.

٣- المصروفات المباشرة:

بالإضافة إلى كلفة المشتريات فإن المصروفات المباشرة هي تلك المصروفات التي يتم انفاقها على البضاعة المُشترت بشكل مباشر مثل نقل المشتريات لغرض جلبها إلى المشروع لغرض البيع أو تغليف البضاعة خشية التلف مثل:

(أ) **النقل إلى الداخل:** النقل المدفوع مقابل إحضار البضائع إلى المشروع ويتم إضافته إلى حساب المشتريات في حساب المتاجرة. ويتم إضافتها إلى كلفة البضاعة المُشترت.

(ب) **الشحن والتأمين:** مدفوعات الشحن والتأمين تُدفع عند شراء البضاعة حيث يجعل حساب المتاجرة مديناً بها. وإذا ما كانت تُدفع عند بيع البضائع فإنها تُحمّل على حساب الأرباح والخسائر.

(ج) **الأجور:** يُقصد بها الأجور المباشرة المُتكبّدة في الأعمال التجارية مباشرة، عندما تكون تلك الأجور مُتكبّدة في التصنيع أو جعل البضائع قابلة للبيع. أما الأجور الأخرى فهي أجور غير مباشرة. ويتم خصم الأجور المباشرة فقط في حساب المتاجرة. أما بقية الأجور (غير المباشرة) فيتم خصمها في حساب الأرباح والخسائر. إذا لم يتم ذكر ما إذا كانت الأجور مباشرة أو غير مباشرة، فإن ذلك يعني أنها مباشرة ويجب أن تظهر في حساب المتاجرة.

(د) **مصاريف الوقود والطاقة والإنارة:** يتم تكبد مصاريف تشغيل الآلات حيث تكون مرتبطة بشكل مباشر بالإنتاج، وتعتبر بمثابة نفقات مباشرة ويتم خصمها من الإيرادات في حساب المتاجرة. أما نفقات الإضاءة فيتم تحميلها أيضاً على حساب الإنتاج مباشرة باعتبارها مصاريف مباشرة تتعلق بالإنتاج، ولكن نفقات الإضاءة للمكتب الإداري أو مكتب المبيعات فإنه يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر.

(و) **رسوم التعبئة:** هناك أنواع معينة من البضائع لا يُمكن بيعها بدون حاوية أو تغليف مناسب. وهذه تُشكّل جزءاً من المُنتج النهائي. أحد الأمثلة على ذلك هو الحبر الذي لا يمكن بيعه بدون زجاجة. يتم خصم هذا النوع من رسوم التعبئة لحساب المتاجرة. ولكن

إذا كانت البضاعة معبأة لإرسالها بأمان إلى العملاء، أي التعبئة المخصصة للنقل أو التعبئة الفاخرة فإنها تحمل على حساب الأرباح والخسائر.

(ز) **مصاريف التصنيع:** جميع المصاريف المتكبدة في تصنيع البضائع في المصنع مثل إيجار المصنع أو التأمين على المصنع وما إلى ذلك يتم خصمها في حساب المتاجرة.

(ح) **الإتاوات:** هي المبالغ المدفوعة لصاحب براءة الاختراع، مثل المؤلف أو المالك من أجل الحق في استخدام براءات الاختراع أو حقوق التأليف أو الأرض الخاصة به. فإذا ما تقرر أن تدفع هذه الرسوم على أساس الإنتاج، فإنه يتم خصمها في حساب المتاجرة وإذا تقرر أن يتم دفعها على أساس المبيعات، فإنه يتم خصمها من الأرباح والخسائر.

٤- المبيعات:

تشمل المبيعات كلاً من المبيعات النقدية والمبيعات الآجلة وهي تلك البضائع التي تُشترى لغرض إعادة البيع، وقد يُعيد بعض العملاء البضائع التي بيعت لهم (تسمى مرتجعات المبيعات) والتي يتم خصمها من المبيعات في العمود الداخلي والمبلغ الصافي في العمود الخارجي لحساب المبيعات. ويجب التحقق من النقاط التالية:

(أ) إذا تم بيع أصل ثابت مثل الأثاث والآلات وما إلى ذلك، فإنه لا يُدرج في سجل المبيعات.

(ب) البضائع المُباعة على شكل شحنات أو عند الشراء بالإيجار أو للبيع أو على سبيل الإعادة يجب أن تُسجل على أساس الإرجاع بشكل منفصل.

(ج) إذا تم بيع البضائع ولكن لم يتم إرسالها بعد، فيجب أن لا تُسجل ضمن المبيعات وإنما يتم تضمينها ضمن مخزون آخر المدة.

(د) بيع البضائع نيابة عن الآخرين والمبيعات الآجلة حيث يتم أيضاً استبعادها من المبيعات.

٢-٤-٢: قيود الغلق لحساب المتاجرة:

إن قيود دفتر اليومية اللازمة لنقل المخزون الافتتاحي، والمشتريات، والمبيعات والمرتجعات إلى حساب المتاجرة تسمى قيود الإغلاق ، لأنها تعمل على إغلاق هذه الحسابات. وهي كالتالي:

١ - لنقل المخزون الافتتاحي وصافي مصاريف المشتريات والمصاريف المباشرة :

ح/ من المتاجرة (المصاريف التي تنتقل الى حساب المتاجرة)

إلى مذكورين

إلى / الرصيد الافتتاحي للمخزون

إلى / المشتريات

إلى ح/ المصروفات المباشرة

(الخزين الافتتاحي والمشتريات والنفقات المباشرة المحولة إلى حساب المتاجرة)

٢- تحويل صافي المبيعات ومخزون اخر المدة الى حساب المتاجرة)
ح/ مبيعات

ح/ مخزون آخر المدة (الإغلاق)

إلى ح/ حساب المتاجرة

(إغلاق المبيعات ومخزون اخر المدة المخزون بحساب المتاجرة)

١- نقل نتيجة حساب المتاجرة واغلاقها بحساب الأرباح والخسائر:

٢- (أ) في حالة الربح:

ح / إجمالي الربح (حساب المتاجرة)

ح / الدخل (الأرباح والخسائر)

(يتم تحويل إجمالي الربح إلى حساب الأرباح والخسائر)

(ب) في حالة الخسارة :

ح/ الدخل (الأرباح والخسائر)

ح/ حساب المتاجرة

(يتم تحويل الخسارة الإجمالية إلى حساب الدخل)

مثال (١): من الأرصدة التالية المستخرجة من سجلات السيد باسم ، قم بإعداد حساب المتاجرة للسنة المنتهية ٣١ مارس ٢٠٢٠.

المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
٥٠٠٠	أجور	٤٢٥٠٠	المشتريات
١٠٠٠٠	المخزون الافتتاحي	١٩٥٠	مصاريف صناعية
٥٠	مرجوعات المبيعات	٦٧٥٠٠	مبيعات
٢٠٠	مرجوعات المشتريات	١٠٠	نقل للداخل
		٥٠٠٠	شحن وتأمين
		٢٠٠	قرطاسية
		٣٠٠	طاقة

ملحوظة: مخزون اخر المدة ١٢٠٠٠ دينار

الحل

حساب المتاجرة للسنة المنتهية في ٣١-١٢-٢٠٢٠

الإجمالي	المبالغ	الحسابات	الإجمالي	الحسابات
	٦٧٥٠٠	إلى المبيعات		إلى مخزون أول المدة (الافتتاحي)
	<u>٥٠</u>	(-) المرجوعات		إلى المشتريات ٤٢٥٠٠
٦٧٤٥٠				(-) المردودات ٢٠٠
١٢٠٠٠		مخزون آخر المدة	٤٢٣٠٠	-----
			١٩٥٠	المصروفات الصناعية
			١٠٠	النقل للداخل
			٥٠٠٠	الشحن والتأمين
			٢٠٠	قرطاسية
			٣٠٠	طاقة
			٥٠٠٠	أجور
			٢٤٦٠٠	اجمالي الربح المحول إلى حساب أ. خ
٧٩٤٥٠			٧٩٤٥٠	

٣-٥: حسابات الشركات الصناعية:

(Manufacturing Companies Accounts)

في الشركات الصناعية والتي تقوم بصنع السلعة وليس عملية شراءها جاهزة فإن الضرورة تقتضي حساب أعداد حساب كلفة البضاعة المُصنَّعة وليس البضاعة المشتريات وهذا يقتضي تجميع كلفة المواد وأجور العمالة والطاقة وغيرها الضرورية للتصنيع إضافة إلى الأخذ بالاعتبار مخزون أول المدة وآخر المدة للبضاعة المُصنَّعة. وهذا يقتضي إعداد حساب التصنيع (Operational Account) قبل حساب المتاجرة لمعرفة كلفة البضاعة المنتجة.

٣-٥-١: حساب التصنيع او التشغيل (Operational Account):

إن الشركة التي تعمل في مجال تحويل المواد الخام إلى سلع نهائية تامة الصنع تكون مهتمة بمعرفة تكلفة إنتاج البضائع المنتجة. ولا يُمكن الحصول على تكلفة البضائع المنتجة من خلال حساب المتاجرة. لذلك فإنها تقوم بإعداد حساب التصنيع قبل إعداد حساب المتاجرة بهدف التأكد من تكلفة السلع المنتجة خلال الفترة المحاسبية. ويعتبر حساب التشغيل من الحسابات الختامية في حالة المنشآت الصناعية والغرض منه هو معرفة تكلفة الإنتاج خلال الفترة المالية. ولكن مع وجود محاسبة التكاليف اليوم أصبح من السهل معرفة تكاليف إنتاج لأي فترة بالتفصيل. ويُمكن حساب تكلفة إنتاج الفترة حساب تكاليف المواد الأولية أول المدة ومن ثم إضافة المصروفات الأخرى

مثل: مصروفات الشراء - مشتريات المواد - الأجور المباشرة - التكاليف الصناعية المباشرة. وكل هذه المصروفات تظهر في الجانب المدين لحساب التشغيل. ويكون حساب التصنيع بالشكل التالي:

حساب التصنيع للسنة المنتهية في

المدين	المبلغ	دائن	المبلغ
الى: انتاج تحت التشغيل (رصيد الافتتاح) إلى المواد الخام المستهلكة: (+) شراء مواد خام (-) مخزون اخر المدة للمواد الخام (+) الأجور المباشرة الى : المصاريف غير المباشرة العامة * طاقة ووقود * تصليحات * استهلاكات الات المصنع * ايجار المصنع		* من العمل تحت التشغيل (اخر المدة) * من بيع السكراب * من كلفة انتاج البضائع تامة الصنع خلال فترة تحويلها الى حساب المتاجرة	

وبناء عليه سيظهر حساب المتاجرة في حالة الشركات الصناعية على الشكل التالي:

حساب المتاجرة للسنة المنتهية

المدين	المبلغ	دائن	المبلغ
الى: الرصيد الافتتاحي للبضاعة المصنعة الى: كلفة انتاج البضاعة المصنعة المحولة من حساب التصنيع الى: مشتريات بضاعة جاهزة (-) المرتجعات إلى: مصاريف شحن للبضاعة المشتراة الى: إجمالي الربح المحول الى حساب الأرباح والخسائر		من: المبيعات (-) المردودات من: الرصيد النهائي للبضاعة من: إجمالي الخسارة المحولة الى ح / الأرباح والخسائر	

سيتم أخذ إجمالي الربح أو الخسارة الذي يظهره حساب المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر الذي سيتم إعداده بالطريقة المعتادة كما هو موضح في الصفحات التالية.

نقاط مهمة بخصوص حساب التصنيع:

١ - المواد الخام المستهلكة:

يتم تضمين تكلفة المواد الخام المستهلكة في جانب المدين من حساب التصنيع ويتم احتسابها على النحو التالي:

الرصيد الافتتاحي لمخزون المواد الخام

(+) مشتريات المواد الخام خلال السنة

(-) مردودات المواد الخام

(-) رصيد مخزون آخر المدة من المواد الخام

= تكلفة المواد الخام المستهلكة

٢- المصاريف المباشرة:

المصاريف والأجور التي يتم تكبدها بشكل مباشر في عملية تصنيع البضائع تحت التصنيع.

٣- النفقات العامة للمصنع:

يشمل مصطلح "النفقات العامة" المواد غير المباشرة والعمالة غير المباشرة والمصروفات غير المباشرة. لذلك، فإن مصطلح "النفقات العامة للمصنع" يُشير إلى جميع المصروفات المادية غير المباشرة للمصنع والعمالة غير المباشرة والمصاريف غير المباشرة. أمثلة على المصاريف غير المباشرة للمصنع هي: إيجار المصنع، استهلاك آلات المصنع وتأمين المصنع ، إلخ.

٤- تكلفة الإنتاج :

يتم احتساب تكلفة الإنتاج عن طريق جمع الفقرات المتقدمة المستخدمة في الإنتاج وطرح الفقرات التي تفيض عن حاجة الإنتاج في نهاية المدة أو عدم استهلاكها خلال المدة. أو يتم احتسابه عن طريق طرح مجموع الفقرات المتنوعة التي تظهر في الجانب الدائن من حساب التصنيع من مجموع الجانب المدين من حساب التصنيع . ويوضح الجدول التالي العناصر التي تُحدّد الفرق بين حساب المتاجرة وحساب التصنيع:

الفرق بين حساب المتاجرة وحساب التصنيع :

ت	حساب المتاجرة	حساب التصنيع
١	يُعد لغرض تحديد إجمالي الربح أو الخسارة	يُعد لغرض تحديد كلفة البضاعة المُنتجة
٢	رصيد حساب المتاجرة يُغلق في حساب الأرباح والخسائر	رصيد حساب التصنيع يُحوّل إلى حساب المتاجرة
٣	بيع السكراب لا يظهر في حساب المتاجرة	بيع السكراب يظهر في حساب التصنيع
٤	مخزون بضاعة تامة الصنع يظهر في حساب المتاجرة	مخزون المواد الأولية والإنتاج قيد التشغيل تظهر في حساب التصنيع
٥	حساب المتاجرة جزء من حساب الأرباح والخسائر	حساب التصنيع يُعتبر جزء من حساب المتاجرة

أسئلة وتمارين الفصل الثالث

Question & Practices

س(١): التالي هي أرصدة حسابات شركة (أ) للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ :

المخزون في ١-١-٢٠٢٠ هي ٢٤٠٠٠٠ دينار

مشتريات نقدية للعام ٢٠٨٠٠٠ دينار

مشتريات آجلة للعام ٤٠٠٠٠٠ دينار

المبيعات النقدية للسنة ٣٥٠٠٠٠٠ دينار

مبيعات آجلة للعام ٦٠٠٠٠٠٠ دينار

مردودات المشتريات خلال العام ٨٠٠٠ دينار

مردودات المبيعات خلال العام ١٠٠٠٠٠ دينار

المصاريف المباشرة المتكبدة:

الشحن ١٠٠٠٠ دينار

النقل ٢٠٠٠ دينار

رسوم الاستيراد ٨٠٠٠ دينار

رسوم الكمارك ١٢٠٠٠ دينار

تكلفة البضائع الموزعة كعينات مجانية خلال السنة ٥٠٠٠ دينار

البضائع التي يسحبها التاجر لاستخداماته الشخصية ٢٠٠٠ دينار

تضرر المخزون من الحريق خلال العام ١٣٠٠٠ دينار

كانت تكلفة المخزون غير المباع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هو ١٠٢٠٠٠٠٠ دينار ولكن قيمته السوقية كانت ١٥٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب: إعداد حساب المتاجرة للشركة (أ) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من البيانات اعلاه.

س (٢): توفرت لديك البيانات التالية عن الأنشطة الإنتاجية لشركة سنابل البادية لعام ١٩٩٩.

المواد الأولية المباشرة ٦٢٠٠٠ دينار ، التكاليف الصناعية المباشرة الأخرى ٢٨٠٠٠ دينار التكاليف الصناعية غير المباشرة ٦٠٠٠٠ دينار، تكلفة البضاعة المصنعة (تكلفة الإنتاج) ٢٠٠٠٠٠٠ دينار تكلفة البضاعة المصنعة خلال الفترة ٢٢٠٠٠٠٠ دينار ، تكلفة بضاعة تحت الصنع أول الفترة ٣٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب :

- (١) تحديد رصيد بضاعة تحت الصنع آخر الفترة (.....) دينار
- (٢) تحديد رصيد حساب تكلفة الأجور الصناعية المباشرة (.....) دينار
- (٣) تحديد رصيد التكلفة الأولية للإنتاج (.....) دينار

س(٣): كانت سجلات شركة البلقاء الصناعية تشير إلى المعلومات التالية وذلك عن نشاطها لعام ١٩٩٩ :

تكلفة المواد الخام ٣٠٠٠٠٠ دينار
رصيد بضاعة تامة الصنع أول المدة ١٥٠٠٠ دينار
رصيد بضاعة تامة الصنع آخر المدة ٢٥٠٠٠ دينار
التكاليف الصناعية الاخرى المباشرة ١٠٠٠٠ دينار
تكلفة بضاعة مصنعة خلال المدة ١٢٠٠٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المصنعة ١١٠٠٠٠ دينار
التكاليف ص . غ . م : ١٥٠٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المنقولة إلى المخازن بسعر التحويل ١٤١٦٠٠ دينار

المطلوب:

- ١- الفرق في ارصدة بضاعة تحت الصنع؟
- ٢- نسبة الزيادة في سعر التحويل الى تكلفة البضاعة المصنعة خلال المدة؟
- ٣- تكلفة الاجور الصناعية المباشرة؟

س(٤): توفرت لديك البيانات التالية عن الأنشطة الإنتاجية لشركة دجلة لعام ٢٠١٩ :

المواد الأولية المباشرة ٦٢٠٠٠ دينار، التكاليف الصناعية المباشرة الأخرى ٢٨٠٠٠ دينار، التكاليف الصناعية غير المباشرة ٦٠٠٠٠ دينار، تكلفة البضاعة المصنعة ٢٠٠٠٠٠ دينار، تكلفة البضاعة المصنعة خلال الفترة ٢٢٠٠٠٠ دينار، تكلفة بضاعة تحت الصنع أول الفترة ٣٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب :

- (١) تحديد رصيد بضاعة تحت الصنع آخر الفترة ؟
- (٢) تحديد رصيد حساب تكلفة الأجور الصناعية المباشرة
- (٣) تحديد رصيد التكلفة الأولية للبضاعة المصنعة ؟

الفصل الرابع

قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة

(Income Statement And Retained Earning)

أهداف الفصل:

- يهدف الفصل الثالث إلى اطلاع القارئ على الجوانب التالية:
- ١- فهم ما هو المقصود بقائمة الدخل والتي يُشار لها في الكثير من المصادر بقائمة أو حساب الأرباح والخسائر.
 - ٢- فهم ماهي الحسابات التي تدخل في حساب الدخل وكيفية معالجتها.
 - ٣- فهم طرق إعداد حساب الدخل والعناصر المكوّنة له ومكوّناته الأساسية.
 - ٤- فهم الفروق بين حساب المتاجرة وحساب الدخل.
 - ٥- فهم ما هو المقصود بقائمة الأرباح المحتجزة وكيفية إعدادها.
 - ٦- فهم أهمية قائمة الأرباح المحتجزة وكيفية إعدادها.

١-٤: المقدمة:

نتيجة حساب المتاجرة يجب ان تغلق بحساب الدخل أو كما يُسمّى قائمة الأرباح والخسائر وهو بيان اجمالي الربح أو الخسارة الذي يحقّقه المشروع عن شراء وبيع البضاعة. أما المصاريف غير المباشرة الأخرى للإنتاج فإنها لا تظهر في حساب المتاجرة، ولغرض بيان صافي نتائج نشاط المشروع، فمن الضروري النظر في جميع هذه النفقات والمدخولات. وحساب الدخل وحساب الأرباح والخسائر يأخذ نتيجة حساب المتاجرة بنظر الاعتبار حيث يهتم بجميع هذه النفقات والإيرادات ليحدد صافي الربح المُتحقّق أو صافي الخسارة التي تكبّدها الشركة خلال فترة معينة.

٢-٤: قائمة الدخل (الأرباح والخسائر):

في قائمة الدخل يتم عرض جميع المصاريف والخسائر على جانب المدين، وتوضع جميع الإيرادات غير المباشرة على الجانب الدائن للقائمة. وبقيس حساب الدخل صافي الدخل عن طريق مطابقة الإيرادات والمصروفات وفق أصول المحاسبة. ونتيجة هذه العملية هو الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات. وفي هذا الصدد فإن جميع النفقات، سواء تم دفعها أم كانت بالأجل، يجب أن تضاف. وبالمثل، يجب إضافة جميع الإيرادات، سواء تم استلامها أم إنها كانت بالأجل.

ويعتبر حساب الدخل هو الخطوة الثانية في إعداد الحسابات الختامية الذي يهدف إلى تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة المالية ويتم الاعتماد على مجمل الربح أو

الخسارة الذي تم استنتاجه من حساب المتاجرة ومن ثم وضع كل الإيرادات والمصروفات الأخرى في حساب الدخل. ويمكن توضيح كافة الإيرادات والمصروفات في حساب الدخل من خلال المثال التالي:

ح/ الدخل

مدین	المصروفات	الإيرادات	دائن
XX	رصيد مجمل الخسارة	رصيد مجمل الربح	XX
XX	إيجار مبنى الإدارة	فوائد الإقراض	XX
XX	مرتبات الموظفين	الخصم المكتسب	XX
XX	استهلاكات المباني ومعدات وأجهزة الإدارة	فوائد البنك	XX
XX	فوائد الاقتراض	إيرادات الأوراق المالية	XX
XX	الخصم المسموح به	إيراد العقار	XX
XX	المياه والإنارة		
XX	الإصلاح والصيانة والتأمين على مباني ومعدات الإدارة		
XX	تأمين ضد الحريق		
XX	الديون المعدومة		
XX	التلغراف والتليفون		
XX	المطبوعات والأدوات الكتابية		
XX	مصاريف انتقال		
XX	التعويضات		
XX	الإعلان		
XX	نقل المبيعات		
XX	عمولة البيع		
xx	صافي ربح	صافي خسارة	XX

- * إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات تكون النتيجة صافي ربح.
- * إذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات تكون النتيجة صافي خسارة.

١-٢-٤: الملاحظات والحسابات المهمة في حساب الدخل:

من الضروري الاطلاع على بعض الحسابات التي تدخل في قائمة الدخل ونعرف كيفية معالجتها ومن بين هذه الحسابات :

- فوائد الاقتراض:

تعتبر الفوائد هنا مصروف يتم دفعه نتيجة لاقتراض مبلغ معين من الغير لذلك يتم وضعها في الجانب المدين.

- فوائد الإقراض:

وتعتبر هنا الفوائد إيراد يدخل للمنشأة نتيجة لأموال تم منحها للغير لذلك توضع في الجانب الدائن.

- فوائد البنك:

هي الفوائد التي يتم الحصول عليها نتيجة فتح حساب بالبنك لذلك يتم تسجيلها في الإيرادات الجانب الدائن.

- إيراد العقار / الأوراق المالية:

هنا الإيراد يتم الحصول عليه نتيجة بيع العقار أو الأوراق المالية لذلك يتم وضعه في الجانب الدائن في حساب الدخل أما العقار نفسه والأوراق المالية تعتبر من الأصول ويتم وضعها في قائمة المركز المالي وليس حساب الدخل.

-التعويضات:

التعويض يعتبر مصروف لأنه يتم دفعه للغير أما إذا كانت التعويضات محصلة ستكون إيراد لأن المنشأة حصلت مبلغ معين كتعويض من الغير.

٢-٢-٤: التمييز بين حساب المتاجرة وحساب الدخل:

نظرا الى ان حساب المتاجرة يجب ان يسبق حساب الدخل ويجب ان تصب نتائجه المتمثلة بأجمالي الربح او الخسارة فيه فمن الضروري معرفة الفروقات بين حساب المتاجرة وحساب الدخل والجدول التالي يوضح هذه الفروقات:

التمييز بين حساب المتاجرة وحساب الدخل

حساب الدخل	حساب المتاجرة
١ يُعد كحساب مستقل	يعتبر جزء من حساب الدخل
٢ المصاريف الغير مباشرة تضم الى حساب الدخل .	حساب المتاجرة يضم المصاريف المباشرة
٣ صافي الربح او الخسارة يتم التحقق منه بواسطة حساب الدخل .	حساب المتاجرة يوفر اجمالي الربح او الخسارة
٤ نتيجة حساب الدخل أي صافي الربح او الخسارة يحول الى قائمة المركز المالي (الميزانية العامة).	يحول اجمالي الربح او الخسارة الى حساب الدخل
٥ الحسابات التي تضم في حساب الدخل غالباً ما تكون اكثر من حسابات المتاجرة.	الحسابات التي تدخل ضمن حساب المتاجرة تعتبر قليلة إذا ما قورنت مع حساب الدخل.

الجوانب المهمة في حساب الدخل :

من المصاريف التي تظهر ضمن حساب الدخل والتي ينبغي معرفة طبيعتها هي:

١ - مصاريف البيع والتوزيع:

يتم تكبد هذه المصاريف لتعزيز المبيعات وعمليات التوزيع للبضائع المباعة. مثال على هذه المصاريف هي إيجار المستودع، النقل للخارج، الإعلان، تكلفة خدمة ما بعد البيع ، عمولة وكلاء البيع ، إلخ.

٢ - مصاريف الإدارة:

وهي النفقات التي يتم تكبدها لتنفيذ الأعمال اليومية لإدارة الأعمال. وتشمل المصروفات تحت هذا العنوان، رواتب المكتب وإيجار المكاتب والإنارة والطباعة والقرطاسية والبرقيات ورسوم الهاتف ، إلخ.

٣ - مصاريف الصيانة:

يتم تكبد هذه النفقات للحفاظ على الأصول الثابتة لمكتب الإدارة بحالة جيدة. وهي تشمل الإصلاحات والتجديدات، إلخ.

٤ - المصاريف المالية:

يتم تكبد هذه المصاريف لترتيب التمويل اللازم لإدارة الأعمال. وتشمل الفوائد القروض والخصم على الفواتير، إلخ.

٥ - خسائر غير طبيعية:

هناك بعض الخسائر غير الطبيعية التي قد تحدث أثناء الفترة المحاسبة. ويتم التعامل مع جميع أنواع الخسائر غير الطبيعية على أنها خسائر إضافية كالمصروفات العادية والمخصوصة حيث تجعل مدينة في حساب الدخل. الأمثلة هي فقد المخزون بسبب الحريق ولم يتم تغطيته بالتأمين ، وخسارة بيع الأصول الثابتة إلخ. اما المصاريف التي لا تظهر ضمن حساب الدخل فمن أمثلتها:

- (١) النفقات المنزلية للمالك أو الشركاء.
(٢) المسحوبات الشخصية في شكل نقود أو سلع من قبل المالك أو الشركاء.
(٣) ضريبة الدخل الشخصي وأقساط التأمين على الحياة التي تدفعها الشركة نيابة عن المالك أو الشركاء.

٦- الربح الإجمالي:

هو رصيد حساب المتاجرة المحول إلى حساب الدخل (الأرباح والخسائر). أما إذا أظهر حساب المتاجرة خسارة فإن ذلك سيظهر على الجانب المدين.

٧- المدخولات الأخرى:

خلال سير العمل، وبخلاف الدخل من المبيعات، قد يكون للشركة بعض الإيرادات الأخرى ذات الطبيعة المالية مثل الخصم أو العمولة المستلمة.

٨ - الدخل غير التجاري:

هو دخل الفوائد على الودائع المصرفية وقروض الموظفين والاستثمار في سندات الشركات. وبصورة مماثلة أيضاً فإن توزيعات الأرباح على الاستثمار في أسهم الشركات والوحدات المشتركة حيث تندرج أيضاً تحت مفهوم الدخل غير التجاري ويظهر في حساب الأرباح والخسائر.

٩- المكاسب غير الطبيعية:

قد تكون هناك مكاسب رأسمالية تنشأ خلال السنة المالية، مثل الربح الناتج عن بيع أصل ثابت. حيث يتم عرض هذا الربح على أنه دخل منفصل على الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر.

٣-٢-٤: اعداد قائمة الدخل:

يتم تعريف الدخل بطرق مختلفة عند كل من المحاسبين والاقتصاديين على النحو التالي:

أولاً: مدخل المحافظة على رأس المال : يُعرّف الاقتصاديون الدخل بأنه التغير في الثروة الحقيقية لمشروع ما بين بداية ونهاية الفترة المعنية، أي الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يُمكن توزيعها على ملاك المنشأة في نهاية الفترة بدون تخفيض الثروة الحقيقية للمنشأة عما كانت عليه في بداية الفترة.

ثانياً: مدخل تحليل العمليات : يُعرّف المحاسبون الدخل على أساس المعلومات الكاملة التي تُحدث الإيرادات والمصروفات متضمنة المكاسب والخسائر، أي الفرق بين الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات الكاملة والأحداث الأخرى مثل المكاسب والخسائر العرضية. وفقاً لهذا المدخل يتم تعريف الدخل على أنه:

- الفرق بين الإيرادات والمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات.
- عند تطبيق هذا المدخل لقياس الدخل يتم الاستناد إلى أساس الاستحقاق في مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وكذلك استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في القياس .

- يتم تبويب الدخل وفقاً لهذا المدخل بطرق مختلفة وذلك بغرض الإفصاح التام لخدمة قراء القوائم المالية .
- يُعد مدخل تحليل العمليات هو المدخل المستخدم في المحاسبة.

تبويب الإيرادات في قائمة الدخل:

تعتبر الإيرادات الناتجة عن عمليات الإنتاج والبيع أهم مصدر للإيرادات في معظم المنشآت، في حين أن هناك أنواع أخرى من الإيرادات الثانوية مثل إيرادات الأوراق المالية والفوائد على القروض الممنوحة والمكاسب الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة. ومما لا شك فيه أن الإفصاح عن المصادر الرئيسية للإيرادات وإظهارها بشكل مستقل عن مصادر الإيرادات الثانوية الأخرى يُعتبر من الأهداف الرئيسية لقائمة الدخل.

التفرقة بين الإيرادات ووفورات أو تخفيضات التكلفة:

يجب التمييز بين وفورات أو تخفيضات التكلفة وبين الإيرادات في القوائم المالية، حيث أن الإيراد ينتج عن الزيادة المُحققة في قيم الأصول في حين أن الوفورات أو التخفيضات في التكاليف هي عبارة عن نفقات استطاعت المنشأة تجنبها مثل خصومات الشراء التي تحصل عليها المنشأة من شراء بضاعة أو أصول ثابتة. ومن الضروري الإفصاح عن هذه المعالجة في قائمة الدخل.

تبويب المصروفات في قائمة الدخل:

- هناك العديد من الأسس يُمكن على أساسها تبويب عناصر المصروفات ومنها:
- **التبويب الطبيعي:** حيث يتم تقسيم المصروفات على أساس طبيعة عناصر المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة، والأجور، والاهلاكات، والإيجار، والفوائد.
 - **التبويب الوظيفي:** حيث يتم تقسيم المصروفات إلى مجموعات، تعكس كل مجموعة منها وظيفة من الوظائف الرئيسية للمنشأة ومنها.
 - تكلفة البضاعة المباعة وتعكس وظيفة التصنيع أو الشراء.
 - المصروفات البيعية وتعكس وظيفة البيع أو التسويق.
 - المصروفات الإدارية وتعكس وظيفة الإدارة العامة للمنشأة.
 - المصروفات التمويلية وتعكس وظيفة التمويل.
 - وفي هذا التبويب يُمكن إظهار مصاريف الوظائف الفرعية لهذه الوظائف الرئيسية.

التفرقة بين التكلفة والمصروف والخسارة:

*** التكلفة:** عبارة عن كمية الموارد المُضخَّى بها أو التعهدات التي تم الارتباط بها في سبيل الحصول على سلع وخدمات والتي تُعتبر في وقت الحصول عليها أصولاً مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة والتأمين المقدم.

*** المصروف:** استخدام الأصول والخدمات في توليد الإيرادات والذي يعني نقص أو استنفاد الأصول أو التكلفة وتحويلها إلى مصروف. أي أن المصروف عبارة عن تكلفة مستنفدة في سبيل تحقيق الإيراد.

*** الخسارة:** هي نفقات غير منتجة أو استنفاد للأصول دون الحصول على مقابل. أي أن الخسارة هي الأثر غير المرغوب فيه (التخفيض في الأصول) الذي لا يتعلق بالتشغيل العادي والذي لا يُمكن تجنبه مثل الخسارة الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.

مكونات قائمة عناصر الدخل:

قسم العمليات التشغيلية: ويختص بتقرير إيرادات ومصروفات العمليات الرئيسية للمنشأة، ويشمل هذا القسم البنود المتضمنة نتائج التشغيل العادي وهي:

- الإيرادات من مبيعات السلع والخدمات: وتتضمن عناصر المبيعات، والخصومات والمسموحات، والمردودات، وكل العناصر المتعلقة بتحديد صافي إيراد المبيعات .
- تكلفة البضاعة المباعة: وتتضمن كل العناصر الخاصة بتحديد تكلفة البضاعة المباعة أو مصروفات تقديم الخدمة .
- مصروفات البيع: ويعرض المصروفات الناجمة عن جهود المنشأة لتحقيق المبيعات. والمصروفات الإدارية أو العمومية والذي يعرض مصروفات الإدارة العامة.

الأشكال البديلة لأعداد قائمة الدخل:

تعارف المحاسبون على شكلين لأعداد قائمة الدخل، وهما قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة.

أولاً: قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة: وفيها يتم تبويب عناصر الدخل إلى قسمين رئيسيين يُخصَّص القسم الأول للإيرادات أياً كان مصدرها سواء من النشاط الرئيسي أو من المصادر الثانوية الأخرى. في حين يُخصَّص القسم الثاني للمصروفات أياً كان نوع هذه المصروفات سواء تلك المصروفات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة، أو البيعية والإدارية أو المصروفات الأخرى.

وتُسمى هذه القائمة أيضاً باسم قائمة الدخل المختصرة نظراً لوجود خطوة واحدة تتضمن مقابلة إجمالي الإيرادات بإجمالي المصروفات وصولاً إلى صافي دخل الفترة. وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

نموذج لقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

دينار	دينار	التفاصيل
	٢٠٠٠٠٠	صافي المبيعات
	<u>٥٠٠٠٠</u>	ايرادات اخرى
٢٥٠٠٠٠		اجمالي الايرادات
		تخصم المصروفات:
	٥٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
	١٥٠٠٠	المصروفات البيعية
	٣٠٠٠٠	المصروفات الإدارية
	٥٠٠٠٠	الفوائد المدينة
	٥٠٠٠٠	المصروفات الأخرى
<u>١٥٠٠٠٠</u>	-----	اجمالي المصروفات
<u>١٠٠٠٠٠</u>		صافي الدخل السنوي
١,٢٥		ربحية السهم الواحد

ثانياً: قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة :

يرى بعض المحاسبين ضرورة توضيح العلاقة بين البيانات المحاسبية المتعلقة بعناصر الإيرادات والمصروفات، خدمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن ثم يجب التقرير عنها في قائمة الدخل، مثل إجمالي الربح وصافي الربح من النشاط المستمر.

ويستند إعداد قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة إلى كل من الاعتبارين التاليين:

١- التفرقة بين الإيراد الناتج عن النشاط الرئيسي للمنشأة وبين الإيراد الناتج عن أنشطة أخرى عرضية أو ثانوية الأمر الذي يُمكن قارئ القوائم المالية من اعطاء أهمية خاصة لدراسة ربحية النشاط المستمر.

٢- التفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي للمنشأة وبين المصروفات الأخرى العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسة مالية معينة للمنشأة، فضلاً عن تبويب هذه المصروفات تبويبا وظيفيا حسب الوظائف النوعية للمنشأة.

إن تطبيق المقابلة بين الإيرادات والمصروفات سوف يسمح لقائمة الدخل أن تُظهر بعض المؤشرات ذات الدلالة الهامة ومنها :

أ- إجمالي الدخل (هامش الربح الإجمالي) ويُمثّل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة.

ب- صافي الدخل من العمليات وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات التشغيلية.

ت- صافي الدخل من النشاط المستمر وهو عبارة عن صافي الدخل من العمليات بعد تعديله ببندود الإيرادات الأخرى والمصروفات الأخرى.

ث- صافي الدخل السنوي وهو عبارة عن صافي الدخل من النشاط المستمر بعد تعديله بالبنود الأخرى.

ولغرض توضيح ذلك فإن التالي هو نموذج لقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة حيث يشير في خطواته الأولى إلى الفقرات الخاصة بالحسابات المتاحة التي تهدف لاحتساب إجمالي الربح وبعد أن يتم تخفيض الفقرات الخاصة بحساب الدخل المتمثلة بالمصروفات التشغيلية والحسابات الأخرى:

نموذج لقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة

المبيعات		٢٢١٥٠٠٠
يطرح: مردودات المبيعات	٨٥٠٠٠	
الخصم المسموح به	<u>١٣٠٠٠٠</u>	
صافي المبيعات		<u>٢١٥٠٠٠</u>
يطرح: تكلفة البضاعة المباعة		٢٠٠٠٠٠٠
اجمالي الربح		<u>٨٥٠٠٠</u>
		١١٥٠٠٠٠
يطرح: المصروفات التشغيلية:		
مصروفات بيعية	١٥٠٠٠٠	
مصروفات ادارية	<u>٣٠٠٠٠٠</u>	
صافي الدخل من العمليات التشغيلية		<u>٤٥٠٠٠٠</u>
يضاف الايرادات الاخرى		٧٠٠٠٠٠
		<u>٥٠٠٠٠٠</u>
		١٢٠٠٠٠٠
يطرح : المصروفات الأخرى		
الفوائد المدينة	٥٠٠٠٠	
المصروفات الاخرى	<u>١٥٠٠٠٠</u>	
صافي الدخل من النشاط المستمر		<u>٢٠٠٠٠٠</u>
ربحية السهم		<u>١٠٠٠٠٠٠</u>
		١,٢٥

تحديد استخدامات وقيود قائمة الدخل:

بيان الدخل هو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة معينة من الزمن. (ويُطلق عليه غالبًا بيان الدخل أو بيان الأرباح). يستخدم مجتمع الأعمال والاستثمار بيان الدخل لتحديد الربحية وقيمة الاستثمار والجدارة الائتمانية. فهو يُزوّد المستثمرين بالمعلومات التي تساعد على التنبؤ بالمبالغ والتوقيت وعدم التقيد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

فائدة بيان الدخل:

يُساعد بيان الدخل مستخدمي البيانات المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعدة طرق. على سبيل المثال، يستخدم المستثمرون والدائنون معلومات قائمة الدخل من أجل:

١- **تقييم الأداء السابق للشركة:** إن فحص الإيرادات والمصروفات يُوضّح مدى أداء الشركة ويسمح بمقارنة أدائها مع منافسيها.

٢- **توفير أساس للتنبؤ بالأداء المستقبلي:** تساعد المعلومات حول الأداء السابق في تحديد الاتجاهات المهمة التي، إذا استمرت تُوفّر معلومات حول الأداء المستقبلي. على سبيل المثال، أعلنت شركة الاتحاد في وقت ما عن زيادات ثابتة في الإيرادات. ومن الواضح أن النجاح في الماضي لا يُترجم بالضرورة إلى نجاح في المستقبل. ومع ذلك، يُمكن للمحلّل التنبؤ بشكل أفضل بالإيرادات المستقبلية، وبالتالي الأرباح والتدفقات النقدية، إذا كان هناك ارتباط معقول بينهما، أي الأداء الماضي والمستقبلي.

٣- **المساعدة في تقييم المخاطر أو عدم التأكد بشأن تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية:** إن المعلومات المتعلقة بالمكونات المختلفة للدخل - الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر - تُسلط الضوء على العلاقات فيما بينها. كما إنه يُساعد على تقييم مخاطر عدم تحقيق مستوى معين من التدفقات النقدية في المستقبل. على سبيل المثال، غالبًا ما يقوم المستثمرون والدائنون بفصل الأداء التشغيلي لشركة الأنوار عن العمليات المتوقفة لأن شركة الأنوار تُحقّق في المقام الأول إيرادات ونقدًا من خلال عملياتها. وبالتالي فإن نتائج العمليات المستمرة لها أهمية أكبر للتنبؤ بالأداء المستقبلي مقارنة بنتائج العمليات المتوقفة.

باختصار، تُساعد المعلومات الموجودة في بيان الدخل - الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر - المستخدمين على تقييم الأداء السابق. كما إنه يُوفّر نظرة ثاقبة حول احتمالية تحقيق مستوى معين من التدفقات النقدية في المستقبل.

عناصر ومحتوى وشكل بيان الدخل:

ينتج صافي الدخل من معاملات الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر. ويُخصّص بيان الدخل هذه المعاملات. تركز طريقة قياس الدخل هذه، وهي طريقة المعاملة، على الأنشطة المرتبطة بالدخل التي حدثت خلال الفترة. ويمكن للبيان أيضًا تصنيف الدخل حسب العميل أو خط الإنتاج أو الوظيفة؛ عن طريق التشغيل وعدم التشغيل؛ وبالاتمرار والتوقف. أن العنصران الرئيسيان في بيان الدخل هما كما يلي:

عناصر قائمة الدخل :

الدخل: الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو تعزيزات للأصول أو تخفيضات في الالتزامات تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بمساهمات المساهمين.

النفقات: النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة أو استنزاف للأصول أو تحمل التزامات تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على المساهمين.

يشمل تعريف الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب. تنشأ الإيرادات من الأنشطة العادية للشركة وتتخذ أشكالاً عديدة، مثل المبيعات والرسوم والفوائد وأرباح الأسهم والإيجارات. وتُمثّل المكاسب البنود الأخرى التي تنطبق عليها تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في الأنشطة العادية للشركة. وتشمل المكاسب، على سبيل المثال، المكاسب الناتجة عن بيع الأصول طويلة الأجل أو المكاسب غير المُحقّقة من تداول الأوراق المالية.

يشمل تعريف النفقات كلا من النفقات والخسائر. تنشأ النفقات عموماً من الأنشطة العادية للشركة وتتخذ أشكالاً عديدة، مثل تكلفة البضائع المباعة، والاهلاك، والإيجار، والرواتب والأجور، والضرائب. وتمثل الخسائر البنود الأخرى التي ينطبق عليها تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في الأنشطة العادية للشركة. تشمل الخسائر الناجمة عن رسوم إعادة الهيكلة، أو الخسائر المتعلقة ببيع الأصول طويلة الأجل، أو الخسائر غير المحققة في الأوراق المالية المتداولة.

عندما يتم الإبلاغ عن الأرباح والخسائر في بيان الدخل، يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل بشكل عام لأن معرفتها مفيدة لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية. على سبيل المثال، عندما تباع شركة المطاعم العراقية وجبة معينة، فإنها تسجل سعر البيع كإيرادات. ومع ذلك، عندما تباع الشركة الأرض، فإنها تسجل أي زيادة في سعر البيع على القيمة الدفترية كربح. وينتج هذا الاختلاف في المعاملة عن أن بيع وجبة الأكل يعد جزءاً من عمليات الشركة المنتظمة، بينما لا يكون بيع الأراضي كذلك.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أهمية الإبلاغ عن هذه العناصر. يجد معظم صناع القرار أن أجزاء البيان المالي أكثر فائدة من الكل. وكما أشرنا سابقاً، يهتم المستثمرون والدائنون بالتنبؤ بالمبالغ والتوقيت وعدم اليقين بشأن الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية. إن وجود عناصر بيان الدخل الموضّحة بشيء من التفصيل ومقارنتها ببيانات السنوات السابقة يسمح لصانعي القرار بتقييم الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل.

تنسيق بيان الدخل:

١- **قسم المبيعات أو الإيرادات:** يعرض المبيعات والخصومات والبدلات والعائدات و المعلومات الأخرى ذات الصلة. والغرض منه هو الوصول إلى المبلغ الصافي للمبيعات أي الربح.

٢- **قسم تكلفة البضاعة المباعة :** يُظهر تكلفة البضائع المباعة لإنتاج المبيعات. إجمالي الربح. الإيرادات ناقص تكلفة البضائع المباعة.

٣- **مصاريف البيع:** تقارير المصاريف الناتجة عن جهود الشركة في بيع المبيعات.

٤- **المصاريف الإدارية أو العامة:** تقارير المصروفات العامة للأدارة.

٥- **الإيرادات والمصروفات الأخرى:** يشمل معظم المعاملات الأخرى التي لا تتناسب مع فئات الإيرادات والمصروفات المذكورة أعلاه. يتم الإبلاغ في هذا القسم عن بنود مثل المكاسب والخسائر الناتجة عن مبيعات الأصول طويلة الأجل، وانخفاض قيمة الأصول، ورسوم إعادة الهيكلة. بالإضافة إلى ذلك، يتم في كثير من الأحيان الإبلاغ عن الإيرادات مثل إيرادات الإيجار وإيرادات توزيعات الأرباح وإيرادات الفوائد.

الدخل من العمليات: نتائج الشركة من العمليات العادية:

٦- **تكاليف التمويل:** بند منفصل يُحدّد تكلفة تمويل الشركة، ويُشار إليها فيما بعد بمصروفات الفائدة.

٧- **ضريبة الدخل:** يتناول هذا الجزء من حساب الدخل معلومات عن الضرائب المفروضة على الدخل قبل الضريبة. أي الدخل من العمليات المستمرة، وهو يمثل نتائج الشركة قبل أي ربح أو خسارة من العمليات المتوقفة. إذا لم يكن لدى الشركة أي ربح أو خسارة من العمليات المتوقفة، لا يتم الإبلاغ عن هذا القسم ويتم تسجيل هذا المبلغ كصافي دخل.

٨- **العمليات المتوقفة:** المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التصرف في أحد مكونات الشركة.

٩- **صافي الدخل:** صافي نتائج أداء الشركة خلال فترة زمنية.

١٠- **حقوق غير المسيطرين (حقوق الأقلية):** وهو قسم من حساب الدخل يعرض تخصيص صافي الدخل لسيطرة المساهمين والحصص غير المسيطرة (يشار إليها أيضاً باسم الأقلية).

حدود بيان الدخل:

ونظراً لأن صافي الدخل عبارة عن تقدير ويعكس عدداً من الافتراضات، فيجب على مستخدمي قائمة الدخل أن يكونوا على دراية ببعض القيود المرتبطة بمعلوماتها. وبعض هذه القيود تشمل:

١- تحذف الشركات عناصر من بيان الدخل لا يمكنها قياسها بشكل موثوق. وتشهد المزيد من الشركات زيادة في القيمة بسبب التعرف على العلامة التجارية وخدمة العملاء وجودة المنتج. ولا يزال هناك نقص في إطار مشترك لتحديد هذه الأنواع من القيم والإبلاغ عنها.

٢- قياس الدخل ينطوي على الحكم. على سبيل المثال، قد تقوم إحدى الشركات بحسن نية بتقدير العمر الإنتاجي للأصل بـ ٢٠ عامًا بينما تستخدم شركة أخرى تقديرًا مدته ١٥ عامًا لنفس النوع من الأصول. وبالمثل، قد تقوم بعض الشركات بإجراء تقديرات متفائلة لتكاليف الضمان المستقبلية ونفقات الديون المعدومة، مما يؤدي إلى انخفاض

النفقات وارتفاع الدخل. وباختصار، هناك العديد من القيود في قائمة الدخل تُقلل من فائدة معلوماتها للتنبؤ بالمبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

جودة الأرباح:

لقد سلطت مناقشتنا حتى الآن الضوء على أهمية المعلومات الواردة في قائمة الدخل لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، بما في ذلك تقييم الشركة ومديريها. وتحاول الشركات تلبية توقعات السوق أو التغلب عليها بحيث يرتفع سعر السوق لأسهمها وقيمة تعويضات الإدارة. ونتيجة لذلك، فإن الشركات لديها حوافز لإدارة الدخل لتحقيق أهداف الأرباح أو لجعل الأرباح تبدو أقل خطورة.

ويعرب معظم المعنيين بشؤون الشركات عن قلقهم من أن الدوافع لتحقيق أهداف الأرباح قد تتجاوز الممارسات التجارية الجيدة. وهذا يؤدي إلى تآكل جودة الأرباح وجودة التقارير المالية. وكما لاحظ أحد المنظمين السابقين، فإن "الإدارة ربما تفسح المجال للتلاعب؛ مما قد يؤدي إلى فقدان النزاهة .

إدارة الأرباح:

ما هي إدارة الأرباح؟ غالبًا ما يتم تعريفها على أنها تمثل التوقيت المخطط للإيرادات والنفقات والمكاسب والخسائر لتخفيف الصدمات في الأرباح. في أغلب الأحيان تستخدم الشركات إدارة الأرباح لزيادة الدخل في العام الحالي على حساب الدخل في السنوات المقبلة. على سبيل المثال، يعترفون بالمبيعات قبل الأوان من أجل زيادة الأرباح.

تستخدم الشركات أيضًا إدارة الأرباح لتقليل الأرباح الحالية من أجل زيادة الدخل في المستقبل. الحالة الكلاسيكية هي استخدام الاحتياطات. وتقوم الشركات بإنشاء هذه الاحتياطات باستخدام افتراضات غير واقعية لتقدير الالتزامات المتعلقة ببند مثل خسائر القروض، ورسوم إعادة الهيكلة، وعائدات الضمان. ثم تقوم الشركات بتخفيض هذه الاحتياطات لزيادة الدخل المُبلغ عنه في المستقبل.

تؤثر إدارة الأرباح هذه سلبًا على جودة الأرباح إذا شوّهت المعلومات بطريقة أقل فائدة للتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. ولا شك أن الأسواق تعتمد على الثقة ويجب أن تظل العلاقة بين المساهمين والشركة قوية. إن فقدان المستثمرين أو غيرهم للثقة في الأرقام الواردة في البيانات المالية سيؤدي إلى الإضرار بأسواق رأس المال.

٣-٤: المشاكل الخاصة بقياس الدخل السنوي :

يواجه المحاسب عند قياس الدخل وإعداد قائمة الدخل مشاكل لا بد من أخذها بنظر الاعتبار لكي يعطي الحساب صورة واضحة لوضع الشركة، ومن هذه الأمور:

(١) التسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة.

- ٢) المكاسب أو الخسائر غير العادية.
- ٣) معالجة البنود فوق العادية أو الاستثنائية.
- ٤) معالجة نتائج الأنشطة الاقتصادية المستبعدة.
- ٥) تغيّر في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- ٦) التغيّر في التقديرات المحاسبية.

١- التسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة:

قد يكتشف المحاسب خلال الفترة المحاسبية الحالية أو حال إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة الحالية، بعض الأخطاء التي قد تكون حدثت عند قياس الدخل وإعداد القوائم المالية لفترات محاسبية سابقة، ومنها:

- السهو في حساب اهلاك بعض الأصول الثابتة والخطأ في احتساب الاهلاك المتعلق بها.
 - الخطأ في تحديد تكلفة البضاعة المباعة .
 - الخطأ الناتج عن عدم إعداد تسوية جردية خاصة بمصروف أو إيراد مُستحق أو مُقدم لفترات محاسبية سابقة.
- مثل هذه الأخطاء يتوجب معالجتها بأثر رجعي عن طريق تحميلها أو اضافتها على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة وذلك حتى لا تؤثر على رقم صافي الدخل للفترة الحالية. أمثلة على ذلك:

أ - إذا كان الخطأ عجز في مصروفات السنوات السابقة:

٢٠٠٠ د / الأرباح المحتجزة

٢٠٠٠ ح / مخصص استهلاك السيارات

ب- إذا كان الخطأ يمثل زيادة في مصروفات السنوات السابقة:

١٥٠٠ ح / مخصص استهلاك السيارات

١٥٠٠ ح / الأرباح المحتجزة

ج - إذا كان الخطأ يمثل عجز في إيرادات السنوات السابقة:

٤٠٠٠ ح / إيرادات مستحقة

٤٠٠٠ ح / أرباح محتجزة

د- إذا كان الخطأ يسبب زيادة في حساب إيرادات السنوات السابقة:

٢٠٠٠ ح / الأرباح المحتجزة

٢٠٠٠ ح / إيراد ايجارات محصلة مقدما

هذه التسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة ستؤدي إلى تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة، إما بتخفيضه أو زيادته حسب تأثير هذا التعديل ويتم عرض ذلك كما يلي:

++++	رصيد الأرباح المحتجزة في ١ / ١ / ٢٠٢١
+++	+ التعديلات الخاصة بتسوية فترات محاسبية سابقة
(+++)	
+++	رصيد الأرباح المحتجزة المعدل في ١ / ١ / ٢٠٢١
+++	+ صافي الدخل (الخسارة) للسنة
++++	رصيد الأرباح المحتجزة في ٣٠ / ١ / ٢٠٢١

٢- المكاسب أو الخسائر غير العادية:

- تُمثل المكاسب أو الخسائر غير العادية تلك البنود الناتجة عن أحداث أو عمليات تختلف بدرجة كبيرة عن الأنشطة العادية للمنشأة ولا ترتبط مباشرة بالعمليات الأساسية للمنشأة.
- أنها غير مألوفة أو معتادة الحدوث ولا ترتبط بالنشاط العادي للمنشأة أو ترتبط به عرضاً.
- أنها غير متكررة أي نادرة الحدوث ومن ثم يصعب توقعها أو التنبؤ بها.
- من أمثلة هذه البنود الخسارة الناتجة عن الانخفاض الكبير في قيمة المخزون، والمكاسب والخسائر الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات.
- مثل هذه البنود يجب أن تظهر مع الإيرادات والمصروفات العادية والمتكررة .
- إذا كانت هذه البنود جوهرية وأهميتها النسبية كبيرة فإنه يجب الإفصاح عنها بطريقة مستقلة وقبل معالجة نتائج الأنشطة المستبعدة أو البنود فوق العادية أو الاستثنائية.

٣- إغلاق قيود حساب الدخل (ح / الأرباح والخسائر):

(١) لتحويل المصاريف المختلفة إلى حساب (الدخل) الأرباح والخسائر:

ح / الأرباح والخسائر

ح / النفقات المختلفة

(يتم تحويل المصاريف غير المباشرة المختلفة إلى حساب الأرباح والخسائر)

(٢) لتحويل الدخل والمكاسب المختلفة إلى الأرباح والخسائر:

ح / الإيرادات والمكاسب المختلفة

ح / الأرباح والخسائر

(يتم تحويل الإيرادات والمكاسب المختلفة إلى حساب الأرباح والخسائر)

(٣) :

(أ) صافي الربح: يتم تحويل صافي الربح او صافي الخسائر من حساب الارباح والخسائر الى حساب رأس المال:
ح/ الأرباح والخسائر

ح/ إلى رأس المال
(يجري تحويل صافي الربح إلى حساب رأس المال)
(ب) صافي الخسارة:

ح/ رأس المال
ح/ الأرباح والخسائر
(يجري تحويل صافي الخسارة إلى حساب رأس المال)

التمييز بين حساب المتاجرة وحساب الدخل:

حساب الدخل	حساب المتاجرة
١ يعد كحساب مستقل	يعتبر جزء من حساب الأرباح والخسائر
٢ المصاريف الغير مباشرة تضم إلى حساب الأرباح والخسائر	حساب المتاجرة يضم المصاريف المباشرة
٣ صافي الربح أو الخسارة يتم التحقق منه بواسطة حساب الأرباح والخسائر	حساب المتاجرة يوفر إجمالي الربح أو الخسارة
٤ نتيجة حساب الأرباح والخسارة أي صافي الربح أو الخسارة يُحوّل إلى قائمة الميزانية العامة	يُحوّل إجمالي الربح أو الخسارة إلى حساب الأرباح والخسائر
٥ الحسابات التي تضمن حساب الربح أو الخسارة غالباً ما تكون أكثر من حساب المتاجرة	الحسابات التي تدخل ضمن حساب المتاجرة تعتبر قليلة إذا ما قُورنت مع حساب الأرباح والخسائر

ربحية السهم:

- يتم حساب ربحية السهم من خلال قسمة صافي الدخل على المتوسط المُرجَّح للأسهم العادية المُصدَّرة على النحو التالي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

في حالة وجود أسهم ممتازة في رأس مال الشركة فإنه يتم حساب ربحية السهم كالتالي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{التوزيعات على الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

٥-٤: أمثلة على إعداد قائمة الدخل:

مثال (١): من الأرصدة التالية للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ المطلوب: إعداد حساب الدخل:

المبلغ	الحسابات	المبلغ	الحسابات
٥٠٠	الخصم المسموح به	٥١٠٠٠	اجمالي الربح
١٥٠٠	المنح المستحصلة	٢٥٠٠	النقل للخارج
٢٥٠	طباعة وقرطاسية	٥٥٠٠	الرواتب
٣٥٠	ضرائب	١١٠٠	الإيجار
٢٠٠	مصارفي سفر	٩٠٠	التأمين على الحريق
٣٠٠	مصارفي تجارية متنوعة	٢١٠٠	الديون المعدومة
٨٠٠	خصم مكتسب	١٠٠٠	العمولة المستلمة

الحل

حساب (الدخل) الأرباح والخسائر
للسنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠

دائن

مدين

المبلغ	المناقلات	المبلغ	المناقلات
٥١٠٠٠	من: اجمالي الربح	٢٥٠٠	النقل للخارج
١٥٠٠	اجور تدريب مستحصلة	٥٥٠٠	الرواتب
٨٠٠	الخصم المكتسب	١١٠٠	الإيجار
١٠٠٠	العمولة المحصلة	٩٠٠	التأمين على الحريق
		٢١٠٠	الديون المعدومة
		٥٠٠	العمولة المسموح بها
		٢٥٠	طباعة وقرطاسية
		٣٥٠	ضرائب
		٢٠٠	مصارفي سفر
		٣٠٠	مصارفي تجارية متنوعة
		٤٠٦٠٠	الى : صافي الأرباح المحولة الى راس المال
٥٤٣٠٠		٥٤٣٠٠	

مثال (٢): فيما يلي قائمة الدخل لشركة الفرات عن سنة ٢٠١٢ والتي قام بإعدادها أحد ماسكي الدفاتر تحت التمرين :

- المبيعات ٦٤٧٤٠٠ دينار
- ايراد استثمارات ٧٨٠٠
- تكلفة البضاعة المباعة (١٦٩٠٠٠)
- مصروفات بيعية وإدارية (٢٦٠٠٠٠)

- مصروفات فائدة (٥٢٠٠)
 - خسارة التخلص من احد الأنشطة الرئيسية (١٣٠٠٠)
 - خسارة ناتجة من إعصار مفاجئ (٣٥٠٠٠)
 - صافي الدخل ١٧٣٠٠٠ دينار
- المطلوب :** إعادة تصوير قائمة الدخل عن السنة ٢٠١٣ بما يتفق مع معايير المحاسبة المتفق عليها؟
- الحل:**

قائمة الدخل

٦٤٧٤٠٠	المبيعات
(١٦٩٠٠٠)	يخصم:
٤٧٨٤٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
(٢٦٠٠٠٠)	(١) مجمل الربح
٢١٨٤٠٠	يخصم : مصروفات التشغيل:
٧٨٠٠	مصروفات بيعية وإدارية
٢٢٦٢٠٠	(٢) صافي الدخل من العمليات التشغيلية
(٥٢٠٠)	يضاف إيرادات أخرى:
٢٢١٠٠٠	(٣) صافي الدخل من العمليات المستمرة
(١٣٠٠٠)	خسائر الأنشطة المستبعدة
٢٠٨٠٠٠	(٤) صافي الدخل من النشاط العادي
(٣٥٠٠٠)	خسائر التخلص من الأنشطة الرئيسية
١٧٣٠٠٠	صافي الدخل
	خسائر الحريق المفاجئ
	صافي الدخل السنوي

- مثال (٣):** فيما يلي بعض البيانات الخاصة بمنشأة الفرات لعام ٢٠٢١:
- البضاعة الموجودة في نهاية عام ٢٠٢٠ تساوي ٥٠٠٠ دينار عراقي.
 - وكان هناك مشتريات بمبلغ ٣٠ ألف دينار تم إعادة ٥٠٠٠ دينار منها.
 - مصاريف النقل والجمارك بقيمة ٢٠٠٠ دينار.
 - تم بيع بضاعة بقيمة ٦٠ ألف دينار وتم إعادة بضاعة بقيمة ٤٠٠٠ دينار.
- مصروفات أخرى كالتالي:
- مرتبات موظفين ١٠٠٠٠ دينار
 - دعاية وإعلان ٦٠٠٠ دينار
 - إهلاكات مباني ٢٠٠٠ دينار
 - نقل مبيعات ٣٠٠٠ دينار
 - عمولة بيع ٤٠٠٠ دينار
 - ديون معدومة ٥٠٠٠ دينار
 - تأمين ضد الحريق ٢٠٠٠ دينار

إيرادات أخرى كالتالي:

- فوائد البنك ٣٠٠٠ دينار
 - إيراد عقار ٣٥٠٠٠ دينار
 - إيراد أوراق مالية ١٠٠٠٠ دينار
 - خصم مكتسب ٢٠٠٠ دينار
 - تعويضات محصلة ٤٠٠٠ دينار
- المطلوب:** إعداد كلاً من حساب المتاجرة وحساب الدخل لتحديد صافي الربح أو الخسارة.

الحل:

أولاً: يتم عمل حساب المتاجرة لتحديد مجمل الربح أو الخسارة بوضع الحسابات الأساسية السبعة. اما اذ كان هناك أي مصروف أو إيراد اخر فيتم وضعه في حساب الأرباح والخسائر كالتالي:

حساب المتاجرة

مدین	المصروفات	الإيرادات	دائن
٥٠٠٠	بضاعة أول المدة	بضاعة آخر المدة	٥٠٠٠
٣٠٠٠٠	مشتريات	مردودات المشتريات	٥٠٠٠
٢٠٠٠	مصروفات الشراء	المبيعات	٦٠٠٠٠
٤٠٠٠	مردودات المبيعات		
٤١٠٠٠	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	٧٠٠٠٠
٢٩٠٠٠	مجمل الربح		

وهنا سيتم عمل ح/الأرباح والخسائر بوضع مجمل الربح في بداية الحساب في الجانب الدائن:

حساب (الدخل) الأرباح والخسائر

مدین	المصروفات	الإیرادات	دائن
١٠٠٠٠	مرتبات الموظفين	رصيد مجمل الربح	٢٩٠٠٠
٦٠٠٠	دعاية وإعلان	فوائد البنك	٣٠٠٠
٢٠٠٠	إهلاكات المباني	إيراد العقار	٢٥٠٠٠
٣٠٠٠	نقل المبيعات	إيرادات الأوراق المالية	١٠٠٠٠
٤٠٠٠	عمولة البيع	خصم مكتسب	٢٠٠٠
٥٠٠٠	الديون المعدومة	تعويضات محصلة	٤٠٠٠
٢٠٠٠	تأمين ضد الحريق		
٣٢٠٠٠	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	٧٣٠٠٠
٤١٠٠٠	صافي ربح		

وبذلك تم تحديد صافي الربح للمنشأة عن عام ٢٠٢١ وهو ٤١٠٠٠ دينار.

٤-٦: قائمة الأرباح المحتجزة (Statement of Retained Earning):

يتم تضمين قائمة الأرباح المحتجزة (قائمة التغير في حقوق المساهمين) مع قائمة الدخل والميزانية العامة وقائمة التدفقات النقدية في القوائم المالية للشركة، وهذه القائمة هي تسوية لرصيد حساب الأرباح المحتجزة من بداية السنة إلى نهايتها، وتُعد قائمة الأرباح المحتجزة حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك إن رصيد الأرباح المحتجزة يُضاف في نهاية الفترة مطروحاً منها التوزيعات المدفوعة للمساهمين فضلاً عن الاحتياطيات المحددة التي تعتمد عليها الشركة وبالتالي فإن الأرباح المحتجزة تُمثّل جزءاً من حقوق الملكية. وتعد هذه القائمة وفق المعادلة التالية:

رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية السنة = رصيد الأرباح المحتجزة في بداية السنة + (-) أرباح السنة أو خسائر السنة - توزيعات الأرباح على المساهمين والاحتياطيات المحددة من قبل الشركة (-) + تعديلات أرباح السنوات السابقة بسبب أخطاء مُحاسبية). وعليه فإن قائمة الأرباح المحتجزة تكشف عما يلي:

- ١- الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة.
- ٢- مصادر الزيادة أو النقص خلال السنة (صافي الدخل).

٣- التوزيعات والتسويات أو التعديلات للسنوات السابقة والناجمة من أخطاء مُحاسبية خاصة ومعالجات سابقة أثَّرت على صافي الدخل.

٤- رصيد الأرباح المُحتجزة في نهاية السنة والذي يَظهر في الميزانية مُضافاً إلى حقوق الملكية.

٥- كما تُظهر قائمة الأرباح المحتجزة سياسة الشركة في مسالة توزيع الأرباح. كذلك يتم المحاسبة عن بنود الربح أو الخسارة المُرْتبطة بعمليات تصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة والتقرير عنها كتعديلات فترة سابقة وتُسْتَبَد من قائمة الدخل.

٦- وتُمثل قائمة الأرباح المُحتجزة تصويراً شاملاً لأي تغييرات تحدث في الأرباح خلال الفترة المُعدَّة عنها.

٧- تعتبر قائمة الربح المُحتجزة وسيلة للإفصاح عن التغييرات التي تطرأ على رصيد الأرباح المُحتجزة في بداية الفترة وصولاً إلى رصيد الأرباح المُحتجزة في نهاية الفترة ، مثل:

- التعديلات التي أُدخلت على رصيد بداية الفترة الخاصة بالتسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة. صافي الدخل (الخسارة) عن الفترة الحالية حيث تتم إضافة صافي الدخل وطرح صافي الخسارة.
- التحويلات السنوية من وإلى الأرباح المحتجزة والمتعلقة بالاحتياطات القانونية أو المُقرَّرة طبقاً لقرارات إدارة المنشأة.
- التوزيعات السنوية للدخل في صورة أرباح ومسحوبات مدفوعة لحقوق الملكية خلال العام.

٧-٤: أمثلة على قائمة الأرباح المحتجزة :

مثال (١): قائمة الأرباح المحتجزة عن الفترة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ لشركة دجلة:

رصيد ٢٠٢٠/ ١ / ١	+++++
+ (-) التعديلات الناتجة عن تسويات سنوات سابقة	<u>+++</u>
+ (-) صافي الدخل (الخسارة) عن الفترة	+++++
+ (-) التحويلات من وإلى الاحتياطات	<u>+++</u>
	+++++
	+++
يطرح توزيعات الأرباح	(++++)
رصيد ٢٠٢٠/ ١٢ / ٣١	
	++

مثال آخر: منشأة الإخلاص

قائمة الأرباح المحتجزة عن الفترة المنهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠

رصيد ١ / ١ / ٢٠٢٠	++++++
+ (-) التعديلات الناتجة عن تسويات سنوات سابقة	<u>+++</u>
	++++++
+ (-) صافي الدخل (الخسارة) عن الفترة	<u>+++</u>
	++++++
+ (-) التحويلات من وإلى الاحتياطيّات	+++
-) يُطرح توزيعات الأرباح	<u>(+++++)</u>
رصيد ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠	++++++

المطلوب : وضع ارقام افتراضية لإعداد قائمة الأرباح المحتجزة أعلاه؟

أسئلة وتمارين الفصل الرابع Questions & practices

س (١): مَيِّز بين حسابي المتاجرة وحساب الدخل واعطِ امثلة بأرقام افتراضية لكل منهما.

س (٢): تعرضت إحدى الشركات إلى حريق أدى إلى تلف بعض سجلاتها في نهاية عام ٢٠١٨.

وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن الأرصدة النهائية قبل التعديل.

الحسابات	الرصيد	الحسابات	الرصيد
إيرادات التشغيل	٢٤٠٠٠٠	مجموع المطلوبات المتداولة	١٥٠٠٠
الأرباح المحتجزة في ٢٠١٨/١/١	٢٤٠٠٠	الخسائر غير الاعتيادية	١٠٠٠٠
الصندوق	٤٢٠٠٠	المدينون	٤٤٠٠٠
الموجودات الثابتة (بالصافي)	٢٥٠٠٠٠	قرض طويل الأجل	٥٠٠٠
البنك	٥٨٠٠٠	مصاريف التشغيل	١٤٠٠٠٠
مخزون آخر المدة	؟	الإيرادات غير الاعتيادية	؟
الدائنون	١٢٠٠٠	مصروفات مستحقة الدفع	؟

صافي الدخل الشامل يساوي ١٢٠٪ من صافي دخل التشغيل .
وتتبع الشركة سياسة إغلاق ٨٠ ٪ من صافي الدخل الشامل (النهائي) في حساب الأرباح المحتجزة وتقوم بتوزيع المتبقي نقداً من الصندوق وبعد الانتهاء من إعداد حساب الدخل مباشرة. كما إن الشركة تُحافظ على توازن معين لهيكل رأس المال وحقوق الملكية بحيث يشكل رأس المال ما نسبته ٦٠ ٪ من المجموع والاحتياطيات ١٥ ٪ والأرباح المحتجزة ٢٥ ٪ .

المطلوب: إعداد قائمة الدخل لسنة ٢٠١٨ للشركة المذكورة ، علماً أن بضاعة آخر المدة قد حُقِضت من تكلفة البضاعة المعدة للبيع عند احتساب مصاريف التشغيل.

س (٣): يُظهر ميزان المراجعة المعدل لشركة البيان، البيانات التالية المتعلقة بالمبيعات في نهاية سنتها المالية، ٣١ أكتوبر ٢٠١٩:

إيرادات المبيعات ٨٠٠٠٠٠ دينار

تكلفة التسليم ١٢٠٠٠ دينار

عوائد المبيعات والبدلات ٢٤٠٠٠ دينار

وخصومات المبيعات ١٢٠٠٠ دينار

المطلوب:

- أ- إعداد قسم الإيرادات من قائمة الدخل.
- ب- إعداد قيود إغلاق منفصلة لإيرادات المبيعات.
- س (٤): ترد أدناه المعلومات المتعلقة بشركة الجنية لشهر كانون الثاني ٢٠١٩:
- تكلفة البضائع المباعة ٢٠٢٠٠٠ دينار
- الرواتب ومصروفات الأجور ٦١٠٠٠ دينار
- مصاريف التوصيل مصاريف التأمين
- مصاريف الإيجار ٧,٠٠٠ دينار
- خصم مبيعات ٨,٠٠٠ دينار
- ١٢,٠٠٠ مرتجعات المبيعات
- ١٣,٠٠٠ والبدلات
- إيرادات المبيعات ٣٤٠,٠٠٠

المطلوب: قم بإعداد قيود الإغلاق اللازمة وقائمة الدخل؟

- س (٥): ضع الرقم المناسب في كل من الفراغات التالية والخاصة بحساب الدخل لشركة الأخوين الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩:

الحساب	الرصيد
المبيعات	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠
المشتريات	٢٤٦٠٠٠ دينار
- نسبة ضريبة الدخل ٤٠٪ من صافي دخل التشغيل	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠
- صافي الربح (الدخل) الشامل بعد الضرائب	١٦٢٠٠٠ دينار
- رصيد بضاعة آخر المدة	= ٦٦٠٠٠
- كلفة البضاعة المعدة للبيع	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠
- المصروفات الإدارية	= ٩٩٠٠٠
- صافي ربح التشغيل	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠
- المصروفات البيعة (التسويقية)	= ٧٥٠٠٠
- رصيد بضاعة أول المدة	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
- إجمالي الربح (الدخل)	= ٤٨٠٠٠٠
- الفرق بين أرصدة أول وآخر المدة	= ٢٩٤٠٠٠
- المصاريف التمويلية	؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
- مجموع المصاريف التشغيلية	= ٢١٠٠٠٠

- س (٦): فيما يلي الأرصدة المستخرجة من سجلات شركة النهرين في ٣١ / ١٢ /

٢٠١٢ (المبالغ بالآلاف الدنانير):

١- رصيد الأرباح المحتجزة في ٢٠١١/١٢/٣١ يساوي ١٤٠٠ دينار.

٢- أرباح العام الحالي (٦٠٠) دينار.

- ٣- تعتمد الشركة توزيعات أرباح بنسبة ٤٠ %
- ٤- تعتمد الشركة نسبة ١٠ % كاحتياطي توسعات من الأرباح
- ٥- تعتمد الشركة نسبة ٥ % كاحتياطي الزامي من الأرباح .
- ٦- تبين ان هنالك فروقات بسبب الأخطاء في احتساب الاندثار بالزيادة ١٨٠٠٠ د.
- ٧- تبين ان هنالك فروقات بسبب الأخطاء في احتساب المخزون بالنقصان ١٤٠٠٠ د.
- المطلوب:** إعداد قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢
- س(٧):** إذا كان رصيد آخر المدة للأرباح المحتجزة ٦٦٠٠٠ دينار، وصافي أرباح السنة الحالية (من حساب الأرباح والخسائر) هو ١٠٠٠٠٠ دينار، ورصيد أول المدة للأرباح المحتجزة ١٣٤٠٠٠ دينار، وكانت سياسة الشركة تنص على ما يلي:
- ١٠ % من الأرباح تُغلق مع حساب الاحتياطات، ٣٠ % من الأرباح يتم الاحتفاظ بها ، ويتم توزيع الباقي على المساهمين.
- المطلوب :** تحديد المبالغ الموزعة كحصص على المساهمين؟
- س (٨):** كانت الأرباح المحتجزة لشركة الأنوار في بداية السنة المالية، تساوي ٥٠٠٠٠٠ دينار. وخلال السنة، حققت الشركة أرباحًا صافية قدرها ١٥٠٠٠٠ دينار ووزعت أرباحًا قدرها ٥٠٠٠٠ دينار.
- المطلوب :** احسب ما هي الأرباح المحتجزة في نهاية السنة؟
- س (٩):** شركة البادية في بداية السنة، كانت الأرباح المحتجزة للشركة ٣٠٠٠٠٠ دينار. خلال السنة، تكبدت الشركة خسائر صافية قدرها ٢٠٠٠٠ دينار ووزعت أرباحًا بقيمة ٣٠٠٠٠ دينار.
- المطلوب :** احسب ما هي الأرباح المحتجزة في نهاية السنة؟
- س (١٠):** كانت الأرباح المحتجزة لشركة النهروان في بداية السنة تساوي ٧٠٠٠٠٠ دينار. وخلال السنة، حققت الشركة أرباحًا صافية قدرها ٢٠٠٠٠٠ دينار ولم توزع أي أرباح.
- المطلوب :** احسب ما هي الأرباح المحتجزة في نهاية السنة؟
- س (١١):** كانت الأرباح المحتجزة في شركة المنتجات النفطية في بداية السنة للشركة تساوي ١٠٠٠٠٠٠ دينار. خلال السنة، حققت الشركة أرباحًا صافية قدرها ٢٥٠٠٠٠ دينار وقررت توزيع أرباح بقيمة ١٥٠٠٠٠ دينار.
- المطلوب :** توضيح ما هي الأرباح المحتجزة في نهاية السنة؟

الفصل الخامس

قائمة المركز المالي وكشف التدفق النقدي

Financial Position Statement & Cash Flow Statement

أهداف الفصل:

- بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تتعلم ما يلي :
- ١- ماهي قائمة المركز المالي أو كما تسمى أحيانا بكشف (الميزانية العامة) وتسمياتها المختلفة وأهميتها للشركة أو النشاط.
 - ٢- ما هي العناصر التي تظهر في جانب الأصول لها (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات) ومكونات كل منهما .
 - ٢- أهمية الميزانية العامة للنشاط كقائمة تُظهر المركز المالي وبيان مدى قوته وضعفه.
 - ٣- الاطلاع على ما يُعرف بكشف التدفُّقات النقدية من الأنشطة المختلفة للشركة وما هو مضمونه.

١-٥: المقدمة:

بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة وحساب المتاجرة وإعداد قائمة الدخل ليتوضح وضع المؤسسة التجارية أو الصناعية وأرباحها أو خسائرها نستكمل الدورة المحاسبية بإعداد قائمة المركز المالي أو كما يسمى أحيانا بكشف الميزانية العامة التي تهتم بتوضيح المركز المالي للشركة وكشف التدفقات النقدية التي ترتبط بها.

٢-٥: قائمة المركز المالي (كشف الميزانية العامة) :

بيان المركز المالي هو عبارة عن كشف الميزانية العامة للمشروع في تاريخ معين. وهو يسمى بالميزانية العامة لأنه يمثل كشف عن أرصدة حسابات سجل الأستاذ التي لم يتم إغلاقها حتى إعداد حساب المتاجرة والأرباح والخسائر. بعد تحضير حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر فإن الأرصدة المتبقية في ميزان المراجعة تمثل إما حسابات شخصية أو حقيقية. بعبارة أخرى، هذه الأرصدة تُمثّل إما موجودات أو مطلوبات موجودة في تاريخ معين. وفي الميزانية العامة فإن زيادة الموجودات على المطلوبات تُمثّل رأس المال وهي مؤشر على السلامة المالية للشركة.

ويتم وصف الميزانية العامة أيضًا على أنها " كشف يُظهر مصادر الأموال واستخداماتها". إنها كشف وليس حساب وهو يُظهر الحسابات الحقيقية والشخصية. الجانب الأيمن من الميزانية العامة وصف للمصادر التي منها حصلت الشركة على رأس المال والجانب الأيسر وصف لكيفية استثمار هذه المصادر واستخدامها في تاريخ محدد.

الخصائص:

- يُمكن تلخيص خصائص قائمة المركز المالي أو الميزانية العامة على النحو التالي:
- (أ) الميزانية العامة ليست سوى كشف وليست حساباً ليس له جانب مدين أو جانب دائن. وتكون عناوين الجانبين هي "الأصول" و "الخصوم".
 - (ب) يتم إعداد الميزانية العامة في وقت معين وليس لفترة معينة. والمعلومات الواردة في الميزانية العامة صحيحة فقط في تلك النقطة الزمنية المُحددة في وقت إعدادها.
 - (ج) الميزانية العامة هي مُلخص لأرصدة تلك الحسابات التي لم يتم إغلاقها عن طريق الترحيل إلى الأستاذ والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر.
 - (د) الميزانية العامة تبين طبيعة وقيمة الأصول وطبيعة ومقدار الالتزامات في تاريخ معين.

١-٢-٥: تصنيف الأصول والخصوم: من أهم عناصر قائمة المركز المالي مايلي:

١-الأصول :

الأصول هي الممتلكات التي تمتلكها الشركة والمبلغ الذي يمثلها هو المبلغ الذي يمثلها لدى الآخرين، إن الأنواع المختلفة من الأصول هي:

(أ) الأصول الثابتة:

جميع الأصول التي يتم الحصول عليها لغرض استخدامها في إجراء عمليات تجارية وليس لإعادة بيعها لكسب الربح تسمى الأصول الثابتة. هذه الأصول غير قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد خلال فترة العمل الاعتيادية أو خلال المسار الطبيعي للعمليات التجارية. وأمثلتها هي الأرض والبناء والأثاث والآلات، إلخ.

(ب) الأصول المتداولة:

جميع الأصول التي يتم الحصول عليها لإعادة بيعها خلال فترة التعامل مع الأنشطة التجارية على أنها أصول متداولة. الأمثلة هي النقدية وأرصدة بنكية، مخزون، حسابات مدينة ، إلخ.

(ج) الأصول الملموسة:

هناك أصول محددة يمكن رؤيتها ولمسها وامتلاكها ويكون لها حجم معين مثل الآلات، والنقد، والمخزون، وما إلى ذلك.

(د) الأصول غير الملموسة:

تلك الأصول التي لا يُمكن رؤيتها ولمسها وليس لها حجم ولكن لها قيمة تسمى الأصول غير الملموسة. مثل شهرة المحل وبراءات الاختراع والعلامات التجارية هي أمثلة على هذه الأصول.

(هـ) الأصول الوهمية:

الأصول الوهمية ليست أصولاً على الإطلاق نظراً لعدم وجود أي حيازة ملموسة لها. وهي تظهر على جانب الأصول ببساطة لوجود رصيد مدين لحساب معين لم يتم شطبه بعد، مثل احتياطي خصم مسموح به للدائنين، وخصم على إصدار الأسهم وما إلى ذلك.

(و) استنفاد الأصول: الأصول مثل المناجم والمحاجر وما إلى ذلك التي استنفدت أو استهلكت وانخفضت قيمتها تماماً تسمى الأصول المستنفدة ويطلق على العملية اهدار الأصول .

(ز) الأصول الطارئة أو المحتملة: تظهر الأصول المحتملة أو الطارئة إلى حيز الوجود عند حدوث حدث معين أو انتهاء فترة زمنية معينة. إذا حدث هذا الشيء، فإن الأصل يصبح متاحاً، وبخلاف ذلك فإنها لا تظهر، على سبيل المثال، اتفاقية البيع للحصول على بعض الممتلكات، عقود شراء تأجير .. إلخ. من الناحية العملية، لا توجد إشارة إلى الأصول المحتملة في كشف الميزانية العامة. وعلى الأغلب فإنها تُشكّل جزءاً من ملاحظات للميزانية العامة.

٢- **المطلوبات (الخصوم):** المطلوبات هي المبالغ التي تلتزم الشركة بدفعها قانوناً وهي تكون مطلوبة من قبل شخص أو أشخاص أو جهات خارجية. ويُمكن تقسيم المطلوبات لدى الشركات إلى ما يلي:

(أ) **الخصوم طويلة الأجل:** مطلوبات أو التزامات الشركة غير المُستحقة الدفع خلال الفترة المحاسبية الحالية أو التالية ولكن سيتم دفعها في غضون خمسة إلى عشر سنوات. أمثلة على ذلك الودائع العامة والسندات، والقروض البنكية.

(ب) **الخصوم المُتداوَلة:** جميع الالتزامات قصيرة الأجل بشكل عام والتي تعتبر مستحقة وواجبة السداد في غضون سنة واحدة. وهذا يشمل الدائنون التجاريون والفواتير المُستحقة الدفع وما إلى ذلك.

(ج) **الخصوم الطارئة:** الالتزام الطارئ هو الذي لا يعتبر التزاماً فعلياً، ولكن يصبح التزاماً عند حدوث أحداث تعتبر غير مؤكدة في المستقبل. أي إنها ستصبح التزامات

في المستقبل بشرط وقوع الحدث المتوقع. وبما أن هذه المطلوبات ليست مطلوبات فعلية فإنها لا تظهر في الميزانية العامة وعادة ما يتم ذكرها بشكل ملاحظة في حاشية الميزانية العامة.

٣-٥: تنظيم الأصول والخصوم وفق إعداد قائمة المركز المالي: ترتيب الأصول والخصوم في وضع معين يسمى تنظيم الميزانية العامة. يُمكن أن تكون الأصول والخصوم مُرتبة في الميزانية العامة بطريقتين:

(أ) وفقاً لسيولة العنصر.
(ب) وفقاً لديمومة الأصل أو الخصم.
عندما يتم ترتيب الأصول والخصوم وفقاً للموثوقية وتفضيلات الدفع، فإن هذا الترتيب يُسمّى الترتيب وفق السيولة. هذا الترتيب مذكور أدناه في الميزانية العامة (أ). أما عندما يتم الترتيب على أساس ينعكس على ما يتبع السيولة، ويُسمّى الأمر بترتيب الأصول والخصوم وفقاً لدوام وبقاء الأصل أو الخصم. وهو يظهر بترتيب الميزانية العامة أدناه في كشف الرصيد (ب).

أ- ترتيب الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) وفق السيولة:

قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) (أ)
الترتيب وفق السيولة

الموجودات	الرصيد	المطلوبات	الرصيد
الصندوق		أوراق دفع	
البنك		قروض	
استثمارات		دائنون مختلفون	
مدينون		مصارفي مستحق	
أوراق قبض		احتياطيات	
مخزون اول المدة		<u>رأس المال وحقوق الملكية:</u>	
أدوات خفيفة		رأس المال	
سجاد وكراب		احتياطيات	
مكائن		(+) صافي الربح	
ارض		(+) الأرباح المحتجزة	
شهرة محل		(-) المسحوبات الشخصية	

ب- ترتيب الميزانية العامة وفق البقاء والاستمرار:
الميزانية العامة/ الترتيب وفق البقاء والاستمرار

الموجودات	الرصيد	المطلوبات	الرصيد
شهرة المحل الأرض الأبينة المكانن سجاد وكاربت أدوات خفيفة مخزون اول المدة أوراق قبض مدينون متنوعون استثمارات الصندوق البنك		رأس المال (+) صافي الربح (+) الأرباح المحتجزة (-) المسحوبات الشخصية الاحتياطيات المصاريف المستحقة دائنون متنوعون القروض أوراق الدفع مخزون اخر المدة	

مثال (١) :

الأرصدة التالية مُستخرجة من سجلات شركة دجلة للسنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢ .
المطلوب: إعداد حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العامة كما هي في ذلك التاريخ:

ميزان المراجعة لشركة دجلة للسنة ٢٠٢٢

الحساب	الرصيد	الحساب	الرصيد
مخزون اول المدة	٥٠٠	عمولة دائنة	٢٠٠
أوراق قبض	٢٢٥٠	مردودات المشتريات	٢٥٠
مشتريات	١٩٥٠٠	مبيعات	٢٥٠٠٠
أجور	١٤٠٠	أوراق دفع	١٥٠٠
تامين	٥٥٠	دائنون	٩٨٥٠
مدينون	١٥٠٠٠	رأس المال	٨٩٥٠
نقل للداخل	٤٠٠		
عمولة	٤٠٠		
فوائد على راس المال	٣٥٠		
قرطاسية	٢٥٠		
مردودات المبيعات	٦٥٠		
مصروفات تجارية	١٠٠		
الصندوق	٢٥٠		
ايجار وضرائب	٥٥٠		
البنك	٢٣٧٥		
مفروشات	٥٠٠		
نقل للخارج	٧٢٥		
	٤٥٧٥٠		٤٥٧٥٠

ملحوظة: رصيد مخزون آخر المدة تم تقييمه بمبلغ ١٢٥٠٠ دينار

الحل:

حساب الدخل لشركة دجلة - للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢ / ١٢/٣١

الرصيد	الدائن	الرصيد	المدين
	من المبيعات ٢٥٠٠٠	٥٠٠	إلى: الرصيد الافتتاحي
	(-) المردودات ٦٥٠		إلى : المشتريات ١٩٥٠٠
٢٤٣٥٠	<u>٢٤٣٥٠</u>		(-) المردودات ٢٥٠
١٢٥٠٠			<u>١٩٢٥٠</u>
	من :خزين اخر المدة	١٩٢٥٠	إلى: الأجور
		١٤٠٠	إلى: النقل للداخل
		٤٠٠	إلى: اجمالي الربح (الفرق)
٣٦٨٥٠		١٥٣٠٠	
١٥٣٠٠	من اجمالي الربح (b/d)	<u>٣٦٨٥٠</u>	
٢٠٠	من: العمولة	٥٥٠	إلى: التامين
		٤٠٠	إلى: العمولة
		٣٥٠	إلى: الفوائد على راس المال
		٢٥٠	إلى: القرطاسية
		١٠٠	إلى: المصروفات التجارية
		٥٥٠	إلى: الإيجار والضرائب
		٧٢٥	إلى: النقل الى الخارج
		١٢٥٧٥	إلى: صافي الربح المحول الى راس المال
١٥٥٠٠		<u>١٥٥٠٠</u>	(الفرق)

الميزانية العامة لشركة دجلة

كما هي في ٢٠٢٢/ ١٢/ ٣١

الرصيد	المطلوبات	الرصيد	الموجودات
١٥٠٠	أوراق الدفع	٢٥٠	الصندوق
٩٨٥٠	دائنون	٢٣٧٥	البنك
٨٩٥٠	راس المال	٢٢٥٠	أوراق القبض
١٢٥٧٥	أرباح محتجزة	١٢٥٠٠	المخزون
		١٥٠٠٠	المدينون
		٥٠٠	مفروشات المكتب
٣٢٨٧٥		<u>٣٢٨٧٥</u>	

٤-٥: قائمة التدفق النقدي Cash flow Statement :

تُوضِّح هذه القائمة شرحاً للتغير في النقد والأموال المماثلة للنقد لكل مدة تُعد عنها القوائم المالية، كما أن هذه القائمة يجب أن تُبيِّن جميع أوجه التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري والتمويلي وصافي تأثيرها على النقد والأموال المماثلة للنقد خلال المدة المحاسبية، ويجب أن يكون مجموع النقدية والأموال المماثلة للنقدية الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية في أول وآخر المدة مساوياً للمبالغ الظاهرة تحت وصف مُماثل في قائمة المركز المالي المُعدَّة في نفس التاريخ.

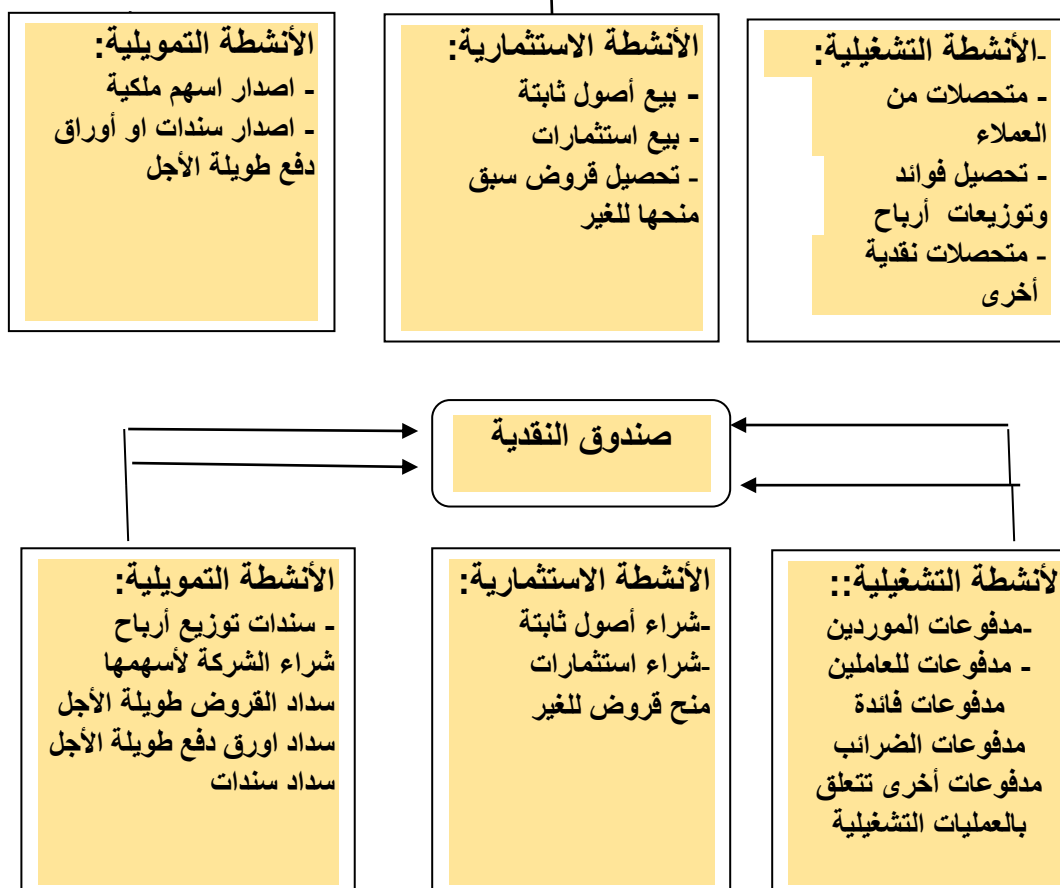
أهداف قائمة التدفق النقدي:

- أ- يُعتبر الهدف الأساسي من هذه القائمة تقديم المعلومات الهامة عن النقدية المُحصَّلة والمصرفية خلال فترة مالية مُحدَّدة.
- ب- تصنيف مصدر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع هي أنشطة التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- ج- تُمثِّل المعلومات الواردة فيها أداة مُفيدة تُساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية والتدفقات المستقبلية لها.
- د- الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي.
- هـ- استخدام الشكل الأساسي لقائمة التدفقات النقدية وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتمل اللبس والتأويل لتسهيل مهمة مستخدمي تلك القوائم على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدفقات النقدية للمنشأة.
- و- تقييم أداء المنشأة فيما يتعلَّق بإدارة الأموال المُتاحة من حيث العجز أو الزيادة الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقاً لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة.

محتوى قائمة التدفقات وتبويبها:

- ١- التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية: تُفصِّح عن مقدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة واللازمة للتشغيل، وتُعتبر مؤشر على درجة السيولة للمنشأة.
- ٢- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تتضمن منح القروض وتحصيلها وشراء الأصول الثابتة وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشراً مباشراً عن درجة نمو المنشأة وانكماشها.
- ٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تُفصِّح عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل والسداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم عن سياسات المنشأة في تمويل عملياتها.

قائمة التدفقات النقدية



وفيما يلي مخطط للهيكل العام لقائمة التدفق النقدي الذي يوضح والمعالجة المحاسبية العامة لها:

الهيكل العام لقائمة التدفق النقدي

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(-) +

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(-) +

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

=

صافي الزيادة (النقص) في النقدية

(-) +

رصيد النقدية في بداية الفترة

(=)

رصيد النقدية في نهاية الفترة

٥-٥: اعداد قائمة التدفقات النقدية:

تستمد قائمة التدفقات النقدية معلوماتها من واقع ميزان المراجعة بعد التسويات، ولكن المعلومات اللازمة لإعدادها تُستمد من ثلاثة مصادر وهي:

١- الميزانية العامة المقارنة: حيث توفر معلومات عن التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها.

٢- قائمة الدخل للفترة الحالية: وهي تساعد على تحديد التدفقات النقدية المتولدة عن أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.

٣- بيانات إضافية أخرى: يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ العام لتحديد كيفية توليد النقدية أو استخدامها خلال الفترة.

خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

١- تحديد التغير في النقدية عن طريق حساب الفرق بين رصيدي النقدية أول وآخر الفترة في الميزانية العمومية المقارنة.

٢- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وتعتبر هذه الخطوة أكثر صعوبة من الخطوات الأخرى لأنها لا تتضمن تحليل قائمة الدخل الخاصة بالفترة فحسب وإنما أيضاً تتطلب تحليلاً مفصلاً للميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية الأخرى.

٣- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث تتطلب تحليل كل التغيرات الأخرى الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة لتحديد تأثيرها على النقدية.

٤- للوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإنه من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات تبعاً للأساس النقدي الأمر الذي يتطلب استبعاد أثر عمليات قائمة الدخل التي لا تؤدي إلى الزيادة أو النقص في النقدية. وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يتم اتباع إحدى الطريقتين التاليتين :

١- الطريقة المباشرة.

٢- الطريقة غير المباشرة.

أولاً: طرق تحديد صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية:

١- الطريقة المباشرة: طبقاً لهذه الطريقة تسوى عناصر الإيرادات والمصروفات لكي تظهر بشكل مباشر المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة. سميت بالطريقة المباشرة لأنها تحتسب الإيرادات النقدية والمصروفات النقدية مباشرة دون تعديل صافي الدخل.

٢- الطريقة غير المباشرة : يتم البدء بصافي الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وقد سُميت بالطريقة غير المباشرة لأنها تبدأ بصافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق ثم تحويله بعد ذلك للأساس النقدي فتسمى أحياناً طريقة التسوية حيث تقوم بتعديل أو تسوية صافي الدخل بتلك البنود التي تؤثر على صافي الدخل لكنها لا تؤثر على النقدية. بمعنى أن المصروفات غير النقدية في قائمة الدخل تُضاف مرة أخرى إلى صافي الدخل في حين أن الإيرادات غير النقدية تخصم من صافي الدخل وذلك لاحتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

أ - الزيادة في رصيد حسابات المدينون: عندما تزداد أرصدة المدينون فإن هذا يعني أن الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من الإيرادات وفقاً للأساس النقدي مما يعني خصم الزيادة في حسابات المدينون من صافي الدخل، والعكس في حالة النقص التي تحدث في حساب المدينون حيث يضاف مقدار النقص لصافي الدخل.

ب - الزيادة في رصيد حسابات الدائنون: عندما تزداد أرصدة الدائنون فإن هذا يعني أن المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من المصروفات وفقاً للأساس النقدي مما يعني إضافة الزيادة في حسابات الدائنون والعكس في حالة النقص حيث

يتم خصم الفرق من صافي الدخل. ويم توضيح العمليات الحسابية التالية كيفية احتساب التغير في أرصدة النقدية خلال السنة. ولغرض توضيح كيفية استخدام الطريقتين أعلاه في احتساب التدفق النقدي فيما يلي توضيح لذلك:

الطريقة المباشرة: وفيها يتم تحديد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من خلال حصر المتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ومقابلتها بالمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية خلال نفس الفترة، وتُسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث يتم تعديل كافة البنود التشغيلية (المبيعات، تكلفة المبيعات، المصاريف التشغيلية) من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، وتوضّح فيما يلي العلاقات الرياضية المستخدمة في تحويل البنود التشغيلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي:

- المتحصلات النقدية من العملاء = صافي المبيعات + النقص في الذمم المدينة أو : المتحصلات النقدية من العملاء = صافي المبيعات - الزيادة في الذمم المدينة.
 - المدفوعات النقدية للموردين = تكلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنين أو المدفوعات النقدية للموردين = تكلفة المبيعات - النقص في المخزون - الزيادة في الدائنين.
 - النقدية المدفوعة لمصروفات التشغيل = مصروفات التشغيل + الزيادة في المصروفات المقدمة + النقص في المصروفات المستحقة - مصروفات الاهلاك والاطفاء أو :
 - النقدية المدفوعة لمصروفات التشغيل = مصروفات التشغيل - النقص في المصروفات المقدمة - الزيادة في المصروفات المستحقة - مصروفات الاهلاك والاطفاء.
- وبعد تعديل هذه البنود يتم المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تضم التدفقات النقدية الداخلة بالإضافة الى المتحصلات من العملاء والإيرادات النقدية الأخرى كالفوائد الدائنة وأرباح الأسهم، بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة بالإضافة للمدفوعات للموردين ومصروفات التشغيل والمصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب.

الطريقة غير المباشرة :

الطريقة الثانية المستخدمة في تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وتسمى أيضا طريقة التسوية، ووفقا لها يتم إجراء التعديلات والتسويات على رقم الربح المحاسبي إلى أن نصل إلى صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وفي هذه الطريقة يتم البدء برقم الربح المحاسبي المُستخرج من قائمة الدخل (المُحدّد بإتباع أساس الاستحقاق في قياس الإيرادات والمصروفات) حيث يتم تعديله بإضافة البنود التي تُخفّض رقم الربح المحاسبي خلال الفترة ولم يترتب عملها تدفق نقدي خارج

(كمصروفات الإهلاك، الزيادة في المصروفات المستحقة، النقص في المخزون، النقص في الذمم المدينة، الزيادة في الذمم الدائنة، النقص في المدفوعات المقدمة، الخ). كذلك يتم تعديله بخضم البنود التي تزيد من رقم الربح المحاسبي خلال الفترة دون أن يترتب عليها تدفق نقدي داخل (الزيادة في الذمم المدينة، النقص في الذمم الدائنة الزيادة في المخزون، الزيادة في المصروفات المقدمة، النقص في المصروفات المستحقة، الخ).

التغير في أرصدة الحسابات خلال السنة:

إن احتساب التغيرات التي تحدث على التدفقات النقدية خلال السنة أو الفترة المالية يُمكن احتسابها بحيث يتم التعامل مع حالات النقص والزيادة في النقدية بالشكل التالي:

الحساب / الاصل	زيادة	نقص
الأصول المتداولة	يضاف الى صافي الدخل	يطرح من صافي الدخل
الخصوم المتداولة	يطرح من صافي الدخل	يضاف الى صافي الدخل

• يُضاف إلى صافي الدخل:

- مصروف الإهلاك والاستنفاد للأصول غير الملموسة وخضم إصدار السندات.
- * خسائر بيع أصول ثابتة .
- * المصروفات غير النقدية الأخرى (مثل الديون المعدومة) .

• يطرح من صافي الدخل :

- مكاسب بيع أصول ثابتة.
- استنفاد علاوة إصدار السندات.

مثال (٢):

أ- فيما يلي القوائم المالية والمعلومات الإضافية الخاصة بشركة الأمل التجارية عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ / ٢٠١٣ (جميع الأرقام بآلاف الدينانير)

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) المقارنة

البيان	٢٠١٢ / ١٢ / ٣١	٢٠١٣ / ١٢ / ٣١
الأصول:		
النقدية	١١٥٠	١٧٠٠
مدينون (الصافي)	١٣٠٠	١٧٥٠
مخزون اخر المدة	١٩٠٠	١٦٥٠
أصول ثابتة	١٧٠٠	١٩٥٠
مجموع استهلاك الأصول الثابتة	(١١٥٠)	(١٢٠٠)
استثمارات طويلة الأجل	١٤٠٠	١٣٠٠
اجمالي الأصول	٦٣٠٠	٧١٥٠

الالتزامات وحقوق الملكية:		
دائنون	٩٠٠	١٢٠٠
مصرفات مستحقة	٣٠٠	٤٠٠
سندات	١٥٠٠	١٢٠٠
رأس مال الأسهم	١٧٠٠	١٩٠٠
أرباح محتجزة	١٩٠٠	٢٤٥٠
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٦٣٠٠	٧١٥٠

ب - كما ظهرت قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ على النحو التالي:

البيان	جزئي	كلي
المبيعات		٦٩٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		(٤٧٠٠)
مجمل الربح		٢٢٠٠
مصرفات التشغيل:		
مصرفات بيعية	٤٥٠	
مصرفات إدارية	٦٥٠	
مصرفات الاهلاك	٥٠	(١١٥٠)
صافي الدخل		١٠٥٠

جـ المعلومات الصافية :

- ١- بلغت توزيعات الأرباح نقدا خلال السنة ٥٠٠٠٠٠٠ دينار.
 - ٢- تم بيع استثمارات طويلة الأجل بقيمتها الدفترية التي بلغت ١٠٠٠٠٠٠ دينار.
 - ٣- تم شراء اصول ثابتة جديده خلال السنة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ دينار نقداً
 - ٤- تم اصدار اسهم جديده بقيمتها الاسمية التي بلغت ٢٠٠٠٠٠٠ دينار
- كما قامت الشركة بسداد سندات قيمتها ٣٠٠٠٠٠٠ دينار
- ولأعداد قائمة التدفقات النقدية يتم إعداد الخطوات الثلاث السابقة
- تحديد التغير في رصيد النقدية بمقارنة رصيد النقدية آخر وأول الفترة فيكون الزيادة في النقدية ٥٥٠ دينار.
- رصيد النقدية في اول المدة (٢٠٢٣ / ١ / ١) يساوي ١١٥٠ دينار .

الحل بالطريقة غير المباشرة:

لتحديد صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكما سبق القول، فإن ذلك يتطلب ضرورة تحديد الإيرادات والمصرفات تبعا للأساس النقدي. وفيما يلي الطريقة غير المباشرة لحساب التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

كلي	جزئي	البيان
١٠٥٠		صافي الدخل + العناصر التي لم تؤثر على النقدية (تسويات صافي الدخل):
	٥٠	مصروف الإهلاك
	٢٥٠	النقص في المخزون
	٣٠٠	الزيادة في الدائنون
	(٤٥٠)	الزيادة في المدينون
٢٥٠	<u>١٠٠</u>	الزيادة في المصروفات المستحقة
١٣٠٠		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• ويلاحظ عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

١- تضاف المصروفات غير النقدية والخسائر الى رقم صافي الدخل وتتمثل هذه المصروفات الغير نقدية بما يلي:

أ- مصروفات استهلاك الأصول الثابتة، واستنفاد الأصول غير الملموسة وخصم إصدار السندات.

ب- النقص في الأصول المتداولة والزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل. فمثلاً نجد أن الزيادة في المصروفات المستحقة التي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار تعبر عن مصروفات ظهرت في قائمة الدخل ولم يترتب عليها أي تدفقات نقدية خارجة خلال الفترة. كما أن النقص في المخزون والزيادة في رصيد الدائنون يعكسان معا زيادة تكلفة البضاعة المباعة (نتيجة لزيادة المشتريات) والمحتسبة على أساس الاستحقاق عن ذلك التي تحتسب وفقاً للأساس النقدي.

٢- خصم الإيرادات غير النقدية والمكاسب من صافي الدخل وتتمثل الإيرادات غير النقدية في كل مما يلي:

أ- استنفاد علاوة إصدار السندات، ونصيب الشركة القابضة من أرباح شركاتها التابعة.

ب- الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الالتزامات قصيرة الأجل . حيث نجد مثلاً أن الزيادة في رصيد المدينين تعني أن المتحصلات النقدية من المبيعات السنوية تقل عما يظهر في قائمة الدخل من الإيرادات.

كلي	جزئي	البيان
١٠٥٠		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
	٥٠	صافي الدخل
	٢٥٠	+ العناصر التي لم تؤثر على النقدية (تسويات صافي الدخل)
	٣٠٠	مصروف الإهلاك
	(٤٥٠)	النقص في المخزون
		الزيادة في الدائنون

	<u>١٠٠</u>	الزيادة في المدينون
		الزيادة في المصروفات المستحقة
<u>٢٥٠</u>		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١٣٠٠		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
	١٠٠	بيع استثمارات طويلة الأجل
	<u>(٢٥٠)</u>	شراء أصول ثابتة
(١٥٠)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	٢٠٠	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
	(٣٠٠)	إصدار أسهم
	<u>(٥٠٠)</u>	سداد سندات
<u>(٦٠٠)</u>		توزيع أرباح نقدية
٥٥٠		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
١١٥٠		صافي الزيادة في النقدية
		رصيد النقدية في ١ / ١ / ٢٠١٣
١٧٠٠		رصيد النقدية في ٢٠١٣ / ١٢ / ٣١

أسئلة وتمارين الفصل الخامس Questions & Practices

س (١): ما هي الميزانية العامة؟ ما هو التنظيم المستخدم في الميزانية العامة؟ وضح أشكال مختلفة من التنظيم المستخدم في الميزانية؟.

س (٢): ما هي قيود الأغلاق؟ بين قيود الأغلاق الختامية التي تجرى في نهاية الفترة المحاسبية؟.

س (٣): المعلومات التالية استخلصت من سجلات شركة الهلال عن ميزانيتها العمومية لعام ٢٠١٩ .
المطلوب: وضع الرقم المناسب في كل من الفراغات التالية:

الحساب	الرصيد	الحساب	الرصيد
رأس المال	١٥٠٠٠٠	الصنوق	٣٦٠٠٠
البنك	؟	المدينون	٤٥٠٠٠
الاحتياطات العامة	٦٢٠٠٠	- مجموع المطلوبات المتداولة	٥٤٠٠٠
الحسابات المدينة (المدينون + أ.ق.)	٨٥٠٠٠	مصرفات مستحقة الدفع	١٢٠٠٠
مجموع الموجودات	٣٦٦٠٠٠	شهرة المحل (بالصافي)	٦٠٠٠٠
مجموع الموجودات المتداولة	١٦٦٠٠٠	الأرباح المحتجزة	؟
الدائنون	٢٧٠٠٠	الموجودات الثابتة (إجمالي التكلفة)	؟
أوراق الدفع	؟	مجمع إهلاك الموجودات الثابتة	١٥٠٠٠

س (٤): تعرضت إحدى الشركات إلى حريق أدى إلى تلف بعض سجلاتها في نهاية عام ٢٠٠٨ . وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن الأرصدة النهائية قبل التعديل :

الحساب	الرصيد	الحساب	الرصيد
إيرادات التشغيل	٢٤٠٠٠٠	مجموع المطلوبات المتداولة	١٥٠٠٠
الأرباح المحتجزة في ٢٠٠٨/١/١	٢٤٠٠٠	الخسائر غير الاعتيادية	١٠٠٠٠
الصندوق	٤٢٠٠٠	المدينون	٤٤٠٠٠
الموجودات الثابتة (بالصافي)	٢٥٠٠٠٠	= قرض طويل الأجل	٥٠٠٠
البنك	٥٨٠٠٠	مصاريف التشغيل	١٤٠٠٠٠
مخزون آخر المدة	؟	الإيرادات غير الاعتيادية	؟
الدائنون	١٢٠٠٠	مصرفات مستحقة الدفع	؟

صافي الدخل الشامل يساوي ١٢٠٪ من صافي دخل التشغيل .

وتتبع الشركة سياسة إغلاق ٨٠ % من صافي الدخل الشامل (النهائي) في حساب الأرباح المحتجزة وتقوم بتوزيع المتبقي نقدا من الصندوق وبعد الانتهاء من إعداد حساب الدخل مباشرة. كما أن الشركة تحافظ على توازن معين لهيكل رأس المال وحقوق الملكية بحيث يشكل رأس المال ما نسبته ٦٠ % من المجموع والاحتياطيات ١٥ % والأرباح المحتجزة ٢٥ % .

المطلوب: إعداد قائمة الدخل والميزانية العامة للعام ٢٠١٨ للشركة المذكورة ، علما أن بضاعة آخر المدة قد خفضت من تكلفة البضاعة المعدة للبيع عند احتساب مصاريف التشغيل.

س (٥) : التالي هو ميزان المراجعة لشركة احمد للسنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ :

ميزان المراجعة

التفاصيل	المدين	الدائن
رأس المال		٣٥٠٠٠٠
مخزون اول المدة	٣٠٠٠٠	
المبيعات		٢٠٠٠٠٠
النقل	٤٠٠٠	
رسوم الشحن والجمارك	٦٠٠٠	
المشتريات	١٩٠٠٠٠	
الرواتب	١٥٠٠٠	
ضريبة الدخل	١٠٠٠٠	
المدينون	٢٤٠٠٠	
الدائنون	٢٠٢٠٠	
نقد لدى البنك	٥٠٠٠	
النقدية في الصندوق	١٨٠٠	
أثاث	٥٠٠٠	
قسط التأمين على الحياة .	٥٠٠٠	
ضريبة المبيعات .		١٤٠٠٠
بناء .	١٨٠٠٠٠	
مسحوبات شخصية	٦٨٠٠٠	
مصاريف المكتب .	٢٠٠٠	
خصم مكتسب		٢٠٠٠
	٥٦٦٠٠٠	٥٦٦٠٠٠

المطلوب:

قم بإعداد حسابي المتاجرة و الدخل للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ والميزانية العامة كما هي في ذلك التاريخ بعد أخذ المعلومات التالية بعين الاعتبار.

- ١- مخزون اخر المدة يبلغ ٨٠٢٠٠ دينار (بضمنها مخزون القرطاسية ٢٠٠ دينار).
- ٢- تشمل مصاريف المكتب القرطاسية المشتراة بمبلغ ٨٠٠ دينار.

- ٢- يشمل المدينون ٣٠٠٠ دينار مستحقة القبض من شركة احمد. يشمل الدائنون مبلغ ١٠٠٠ دينار مستحقة الدفع لشركة أحمد.
- ٤- تم استلام مبلغ ٥٠٠٠ دينار من أحد المدينين كوديعة وسجلت دائنة لحسابه.
- ٥- تم شطب ٥٠٠ دينار كديون معدومة في العام السابق وتم استلام هذا المبلغ خلال العام الحالي وتم قيده لحساب المدينين.
- ٦- بعض الموظفين يقيمون في مباني العمل المستحقة لطبيعة خدمتهم ، وان إيجار هذا الجزء هو ١٠٠٠ دينار كل شهر.
- ٧- تشمل الرواتب مبلغ ٥٠٠ دينار عن رواتب مدفوعة مقدماً.
- ٨- في ١ أبريل ٢٠١٥ ، تحتوي الكتب على أثاث بقيمة ٦٠٠ دينار الذي تم بيعه مقابل ٢٩٠ دينار في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وفي المقابل ، تم شراء أثاث جديد بقيمة ٥٢٠ دينار ،
- تم تسجيل صافي الفاتورة بقيمة ٢٣٠ دينار في سجل المشتريات.
- ٩- إهلاك المباني بنسبة ٥٪ سنوياً والأثاث بنسبة ١٠٪ سنوياً
- ١٠- البضائع بقيمة ٢٠٠٠ دينار كانت منقولة وفي اليوم الاخير من السنة المحاسبية .

س (٦) : حدد الاجابات الصحيحة للأسئلة التالية بوضع اشارة (√) أمام الإجابة الصحيحة فيما يلي :

- ١- الهدف من حساب الدخل هو:
 - أ- بيان نتيجة الاعمال
 - ب- بيان الموجودات
 - ت- بيان المطلوبات
 - ث- بيان رأس المال
 - ج- ليس أيّاً مما ذكر
- ٢- الهدف من اعداد الميزانية العامة هو:
 - أ- بيان المركز المالي
 - ب- بيان الايرادات
 - ت- بيان المصروفات
 - ث- بيان الارباح
 - ج- ليس أيّاً مما ذكر
- ٣- الهدف من اعداد ميزان المراجعة هو:
 - أ- بيان الارصدة المدينة والدائنة في المشروع
 - ب- بيان ايرادات المشروع
 - ت- بيان صافي الربح او الخسارة
 - ث- بيان موجودات ومطلوبات المشروع
 - ج- ليس أيّاً مما ذكر

٤- الاصناف الرئيسية للموجودات هي :

أ - ٣ أصناف

ب- ٢ صنف

ج- ٤ اصناف

خ- صنف واحد

د- ليس أيًا مما ذكر

٥- قائمة التغيرات في حقوق المالكين تهدف الى :

بيان صافي حقوق الملكية

أ- بيان صافي ارباح المشروع

ب- بيان اجمالي الارباح

ج- بيان اجمالي حقوق حملة الأسهم

ت- ليس أيًا مما سبق

س(٧): أظهرت سجلات شركة الأنوار التجارية في نهاية عام ٢٠٢٠ الأرصدة التالية:

رأس المال ١٠٠٠٠٠٠ دينار ، نقدية ٢٤٠٠٠ دينار ، مدينون ٢١٠٠٠ دينار ،
رصيد اخر المدة ٨٢٠٠٠ دينار ، المبيعات ١٨٠٠٠٠ دينار ، مردودات ومسموحات
المبيعات ١٠٪ من المبيعات، المشتريات ٥٠٪ من المبيعات ، مردودات ومسموحات
المشتريات ١٠٪ من المشتريات ، رصيد بضاعة اول المدة ٩٠٠٠٠ دينار ،
الموجودات الثابتة ٥٦٠٠٠ دينار ، القروض طويلة الأجل ١٠٠٠٠ دينار ،
المصاريف الادارية ١٥ ٪ من رأس المال ، المصاريف التسويقية ١٠٪ من رأس
المال ، المصاريف العامة ٨٠٠٠ دينار ، المطلوبات المتداولة ٣٣٠٠٠ دينار
المطلوب : حدّد الإجابة الصحيحة على الأسئلة التالية:

١- مجمل الربح هو :

أ- ٧٣٠٠٠ دينار

ب- ٦٣٠٠٠ دينار

ت- ٧٦٠٠٠ دينار

ث- ٩٨٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

٢- صافي الربح هو :

أ- ٤٠٠٠٠ دينار

ب- ٤٨٠٠٠ دينار

ت- ٤٣٠٠٠ دينار

ث- ٣٣٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

٣- كلفة البضاعة المباعة:

أ- ٨٩٠٠٠ دينار

ب- ٩٨٠٠٠ دينار

ت- ٨٤٠٠٠ دينار

ث- ٤٨٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

س (٩) : إشارة الى السؤال الثامن أعلاه :

١- ما هو مجموع المطلوبات:

أ- ٤٣٠٠٠ دينار

ب- ٣٣٠٠٠ دينار

ت- ١٠٠٠٠ دينار

ث- ٨٣٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

٢- تتطابق الميزانية العامة عند رقم (أي مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات وحقوق الملكية) يكون :

أ- ١٨٣٠٠٠ دينار

ب- ٥٦٠٠٠ دينار

ت- ١٢٧٠٠٠ دينار

ث- ١٤٠٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

٣- مجموع حقوق الملكية:

أ- ١٤٠٠٠٠ دينار

ب- ١٠٠٠٠٠ دينار

ت- ١٢٠٠٠٠ دينار

ث- ١١٠٠٠٠ دينار

ج- ليس أيًا مما ذكر

س (٨) : تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

حدد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لشركة الاوطان بناءً على المعلومات التالية:

- صافي الربح: ٥٠٠٠٠ دينار
- الإهلاك والاستهلاك: ١٠٠٠٠ دينار
- الزيادة في المخزون: ٥٠٠٠ دينار
- الزيادة في الحسابات المدينة: ٣٠٠٠ دينار

• الزيادة في الحسابات الدائنة: ٢٠٠٠ دينار

س (٩): التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تملك شركة النهروان المعلومات التالية حول أنشطتها التمويلية:

- إصدار أسهم جديدة: ٢٥٠٠٠ دينار
 - دفع أرباح الأسهم: ٨٠٠٠ دينار
 - سداد القروض البنكية: ١٠٠٠٠ دينار
- المطلوب:** احسب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

س (١٠): إعداد قائمة التدفق النقدي:

استنادًا إلى المعلومات التالية، قم بإعداد قائمة التدفق النقدي لشركة الخالدون:

- صافي الربح: ٤٠٠٠٠ دينار
 - الاستهلاك: ١٢٠٠٠ دينار
 - الزيادة في الحسابات المدينة: ٤٠٠٠ دينار
 - الزيادة في الحسابات الدائنة: ٣٠٠٠ دينار
 - شراء معدات: ١٨٠٠٠ دينار
 - بيع معدات قديمة: ٧٠٠٠ دينار
 - إصدار أسهم جديدة: ٣٠٠٠٠ دينار
 - دفع أرباح الأسهم: ٥٠٠٠ دينار
- المطلوب :** إعداد قائمة التدفق النقدي للأنشطة الثلاث.

الفصل السادس التسويات القيدية Entry Adjustment

اهداف الفصل

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمواضيع التالية:

- ١- فهم معنى التسويات القيدية أو الجردية وأهميتها وأسباب وتوقيتات إجرائها.
- ٢- فهم نوعية الحسابات التي تخضع للتسويات القيدية.
- ٣- كيفية إجراء التسويات والتعديلات التي يتم إجرائها.

١-٦: المقدمة:

أثناء إعداد حساب المتاجرة وحساب الدخل (الأرباح والخسائر) فإن هناك نقطة يجب أخذها بالاعتبار وهي أن المصاريف والإيرادات للفترة المعنية يجب أن تؤخذ بالكامل سواء أُسْتُلِمَتْ أم لم تُسْتَلَمْ إذا كانت إيرادات، وسواء دُفِعَتْ أو لم تُدْفَعْ إذا كانت مدفوعات. على سبيل المثال إذا كان هناك مبلغ تم تكبده من قبل الشركة مثلاً ولكن لم يتم دفعه خلال تلك الفترة، فإن الشركة تُعتبر مسؤولة عن عدم السداد ولذلك يجب إنشاء المُخصَّص المطلوب للمبلغ قبل أن يتم إعداد حساب الدخل. ويجب تعديل جميع النفقات والإيرادات بشكل صحيح من خلال القيود. مثل هذه القيود التي يتم إجرائها في نهاية الفترة المحاسبية تُسمى التسويات. بعض التسويات المهمة التي يجب إجرائها في نهاية السنة المحاسبية سيجري مناقشتها لاحقاً.

أوراق العمل (Work Sheet):

ضمن إطار الحديث عن التسويات القيدية، فإنه ينبغي التنويه إلى أن غالبية الشركات التي تعد الحسابات الختامية لأنشطتها ينبغي لها أن تعد مسودة تُوضِّح مسيرة الحسابات لغاية الوصول إلى الحسابات الختامية تُوضِّح تطابق الحسابات النهائية بعد إجراء التسويات. هذه المسودة تُسمى ورقة العمل (Work Sheet)، وهي عبارة عن قائمة يتم إعدادها لتوضيح أرصدة الحسابات التي ستدخل ميزان المراجعة (Trial Balance)، والتسويات التي ينبغي أن تُجرى عليها وأثر هذه التسويات لكي يتم إعداد ميزان المراجعة المُعدَّل (Balance Adjusted Trial)، ثم إعداد حساب الدخل بناء على الأرصدة التي وثقت بعد إجراء التسويات عليها، ثم إعداد قائمة الأرباح المُحتَجَزة وبعدها الميزانية العامة. أي إن ورقة العمل تُمثِّل مسودة إجراء الحسابات الختامية بشكل قائمة واحدة للتأكد من سلامة الحسابات مقدماً قبل إعداد الحسابات الختامية فعلياً، ويُمثِّل الشكل التالي ورقة العمل والمعلومات التي تحتويها. والشكل التالي يوضح شكل ورقة العمل التي تستخدم لهذا الغرض.

نموذج ورقة العمل

رقم الحساب	الحساب	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة المعدل		قائمة الدخل		قائمة الرباح المحتجزة		كشف الميزانية العامة	
		د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م
١٠٠	النقدية												
١٠٣	المدينون												
١٠٥	كانون ثاني												
٢٠٠	حسابات مستحقة الدفع												
٣٠٠	اسهم راس المال												
٣١٠	الأرباح المحتجزة ك١												
٣٢٠	حصص الارباح												
٤١٠	المبيعات												
٤١١	خصم المبيعات												
٤١٢	مسموحات												
٥٠٠	المشتريات												
٥٠١	خصم المشتريات												
٥٠٢	ومردودات المشتريات												
٥٠٣	النقل للداخل												
٥٥٧	مصاريف بيعية متنوعة												
٥٦٧	مصاريف اخري												
	صافي الدخل												
	الأرباح المحتجزة ك١												

والآن نناقش بعض الحسابات التي ينبغي أن تُجري عليها تسويات آخر السنة لأثرها على حسابات السنة الحالية والسنة اللاحقة، أو إزالة أثرها من السنة الحالية ونقله إلى السنة اللاحقة.

٦-٢: مخزون آخر المدة:

مخزون آخر المدة هو مخزون البضاعة الذي لم يتم بيعه لغاية نهاية الفترة المحاسبية. ويجب أن يُؤخذ مخزون آخر المدة بنظر الاعتبار عند إعداد الحسابات الختامية وإلا فإن حساب الأرباح والخسائر سيعكس أرباح أو خسائر غير واقعية، لأن كلفة هذا المخزون قد تحمّلت بها الفترة المالية دون أن يُؤلّد إيرادا أو أرباحاً. إن تعديل قيد مخزون آخر المدة سيكون على النحو التالي:

ح/ مخزون اخر المدة

ح/ حساب المتاجرة

(اغلاق مخزون اخر المدة)

المعاملة في الحسابات الختامية:

(١) يظهر المخزون الختامي على الجانب الدائن لحساب المتاجرة.

(٢) بنفس القيمة سيظهر كأصل في الميزانية.

٦-٣: المصاريف غير المسددة:

المصاريف غير المسددة هي المصاريف التي أصبحت مُستَحَقَّة ولم يتم دفعها حتى نهاية السنة المحاسبية.

على سبيل المثال، دفعت شركة البيان إيجار بنايه لمدة ٤ أشهر فقط بدلاً من شهر واحد وذلك عن السنة المالية ٢٠٢٠. وهذا يعني أن إيجار ٨ أشهر لم يزل غير مُسَدَّد. من أجل تثبيت هذا القيد في السجلات، سيتم اجراء التسوية التالية في نهاية العام:

ح/ إيجار البناية

ح/ الإيجار المستحق

(الإيجار المستحق لمدة ٨ أشهر)

حيث أُعِدَّ القيد لتسوية المبلغ المُتَبَقِّي لثمانية أشهر حيث يعتبر واجب الدفع خلال السنة ٢٠٢٠، ونظرا لعدم دفعه حتى نهاية السنة المالية الحالية فقد أصبح واجب الدفع خلال السنة القادمة ٢٠٢١، أو الفترة القادمة نظرا لعدم دفعه خلال الفترة الحالية.

٦-٤: المصاريف المدفوعة مقدماً:

هناك بعض المصاريف التي يتم دفعها مقدماً أو المدفوعة للفترة المستقبلية التي لم تنته بعد أو لم تنته صلاحيتها بعد. إن الاستفادة من هذه النفقات يعني أن المشروع يُريد الاستفادة منها خلال الفترة المحاسبية التالية وبما إنه تم دفعها فعلا خلال الفترة الحالية فيجب أن تظهر في السجلات للفترة المحاسبية الحالية.

مثال (١): إذا كان قسط التأمين لإحدى الشركات مقداره ٣٦٠٠ دينار لمدة سنة تبدأ في ١ / ٦ / ٢٠٢٠ إلا أن الشركة قامت بدفعه في ٢ / ٦ / ٢٠٢٠ مقدماً لمدة عام واحد، أي دفعت ٣٦٠٠ دينار فإن تسجيله في السجلات يكون.

٣٦٠٠ ح/ التأمين المدفوع مقدماً

٣٦٠٠ ح/ البنك

(مصرفات التأمين المدفوعة مقدماً)

وفي نهاية السنة تكون ستة أشهر منه قد استنفذت، ولذلك يظهر بالشكل التالي:

١٨٠٠ من ح / مصرفات التأمين

١٨٠٠ الى / التأمين المدفوع مقدماً

(تسوية البلق المدفوع مقدماً بمبلغ الستة اشهر المستنفدة)

ويتم إجراء تخفيض القيد عند انتهاء الفترة في ٣١ / ٥ / ٢٠٢١ وسيظهر في نهاية سنة ٢٠٢٠ أن نصف مبلغ التأمين قد صُرف، كما سيظهر أن نصفه الآخر سيظهر مدفوع مقدماً في حساب الأرباح والخسائر، أما في الميزانية فسيظهر نصف مبلغ التأمين مدفوع مقدماً ضمن الموجودات.

٦-٥: الإيراد المُستحق :

الإيرادات المُستحقة يعني الدخل الذي تم اكتسابه خلال السنة المحاسبية الحالية واستحق ولكن لم يتم استلامه بحلول نهاية الفترة المحاسبية الحالية. ومن الأمثلة على هذا الدخل هو الدخل المُستحصل من الاستثمارات وتوزيعات الأرباح على الأسهم وما إلى ذلك. إن قيد التسوية للإيراد المُستحق يكون كما يلي:

ح/ ايراد الاستثمارات المستحق

ح/ الاستثمارات

(قيد التسوية للإيراد المستحق)

المعالجة في الحسابات الختامية:

(١) يتم إضافة مبلغ الإيراد المُستحق إلى البند ذي الصلة من الدخل على الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر لكي يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل للعام الحالي.

(٢) مبلغ الإيراد المُستحق هو دينٌ مُستحق على الطرف الثالث في النشاط التجاري، لذلك يتم عرضه على جانب الدائن من ميزان المراجعة، بينما يظهر ضمن الميزانية العامة ضمن الموجودات المُتداولة باعتباره موجوداً.

٦-٦: الإيراد المقبوض مقدماً:

الدخل الذي تم استلامه ولكن لم يتم تحقيقه خلال السنة المحاسبية الحالية يسمى الدخل المقبوض مقدماً. على سبيل المثال، إذا كان إيجار المبنى العائد لنا والمؤجر إلى كامل هو ٢٤٠٠ دينار سنوياً. ولكن خلال العام تم استلام مبلغ ٣٠٠٠ دينار عليه سيكون ٦٠٠ دينار دخلاً مُستلماً مقدماً. ولغرض قيده في السجلات، سيكون قيد التسوية الذي يجرى في نهاية السنة المحاسبية كالتالي:

٦٠٠ ح/ أيراد الإيجار
٦٠٠ ح/ الإيجار المستلم مقدماً

سيكون التأثير ذو الشقين لهذا التعديل:

- (١) يتم عرضه على الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر.
- (٢) يظهر على جانب المطلوبات في الميزانية العامة باعتباره إيراد مُستلَم مقدماً.

الإهلاك:

الإهلاك هو التناقص التدريجي في قيمة الأصول الثابتة بسبب الاستخدام أو التقادم أو مرور الزمن. عندما يتم استخدام أحد الأصول لأغراض الكسب، فمن الضروري أن يحدث انخفاض في سعره بسبب استخدامه، ويجب أن يتم تثبيت هذا التخفيض في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة لإظهار الربح الصحيح أو الخسارة وإظهار الأصل بقيمته الصحيحة في الميزانية العامة. وهناك طرق مختلفة لاحتساب الإهلاك على الأصول الثابتة.

مثال (٢): لنفترض أن قيمة الآلات في أحد المصانع كانت تساوي ١٠٠٠٠٠ دينار وقد تم شراؤها في ٢٠٠٨/١/١، بمعدل استهلاك سنوي مقداره ٢٠٪. كما إنه سيُعمّر لمدة (٥) سنوات. ولا يُتَوَقَّع أن يكون لها أنقاص يُمكن بيعها. حينئذ يكون الإهلاك السنوي ٢٠٠٠ دينار وهو استهلاك سنة ٢٠٠٨ وسيؤخذ في الاعتبار من خلال إجراء القيد التالي:

٢٠٠٠ ح/ الإهلاك
٢٠٠٠ ح/ مجمع متراكم الإهلاك (الألة)

حيث يتم فتح حساب لمجمع او متراكم الإهلاك حيث يتم تجميع الإهلاك لغاية تاريخ بيع الأصل وانتهاء عمره الانتاجي. حيث يغلق مجمع الإهلاك بالأصل لتخفيض سعره ويكون مجمع الإهلاك عادة في الطرف الدائن من الميزانية، وعادة ما يطرح من قيمة

الأصل في الجانب الميدان لإظهار قيمة الأصل الحقيقية في جانب الربح من الميزانية. أما الإهلاك ذاته فيظهر على جانب المدين في حساب الأرباح والخسائر.

الفائدة على رأس المال:

تعتبر الفائدة على رأس المال أشبه ما تكون بالفائدة على قرض تمنحه الشركة لرجل الأعمال ليدير العمل. يتم احتساب الفائدة على رأس المال على أساس أنه إذا تم استثمار نفس القدر من رأس المال في الأوراق المالية في مكان آخر، وكان رجل الأعمال قد تلقى الفائدة عليه.

لا يتم دفع هذه الفائدة على رأس المال فعلياً إلى رجل الأعمال. الفائدة على رأس المال هي مكسب لرجل الأعمال لأنه يزيد رأس المال، لكنها تعتبر أشبه بخسارة للمشروع التجاري لأنه يدفع فائدة على رأس المال الذي يعمل على استثماره.

حساب الفائدة على رأس المال:

يتم احتساب الفائدة على الرصيد الافتتاحي لرأس المال بمعدل معين للفترة المحاسبية الكاملة. وإذا كان هنالك مبلغ إضافي يُضاف إلى رأس المال خلال السنة فإن الفائدة تحتسب عليه اعتباراً من تاريخ إضافته إلى رأس المال كالاتي:

ح/ الفائدة على حساب رأس المال .

ح/ رأس المال

(يجري قيد التعديل للفائدة على رأس المال)

المعالجة في الحسابات الختامية:

(١) الفائدة المسموح بها على رأس المال هي مصاريف للنشاط التجاري ويتم خصمها من حساب الأرباح والخسائر، أي يظهر في الجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر. (٢) لا يتم دفع هذه الفائدة فعلياً لرجل الأعمال الذي يقوم بتقديم رأس المال لكنه يُضاف إلى حساب رأس المال الخاص به. ومن ثم، يظهر على أنه حساب مُضاف إلى رأس المال بالإضافة إلى رأس المال ويظهر على جانب المطلوبات في الميزانية العامة.

الفائدة على المسحوبات الشخصية:

تُقلّل المسحوبات الشخصية رأسمال صاحب المشروع ولذلك تفرض فائدة على هذه المسحوبات للتقليل منها. كما إنها تكون ضرورية عندما يكون المشروع عبارة عن شركة تعود لعدة اشخاص.

افترض أنه خلال سنة محاسبية، كانت المسحوبات الشخصية ١٠٠٠٠ دينار والفائدة على المسحوبات الشخصية ٥٠٠ دينار. فإنه يجب إجراء القيد التالي:

٥٠٠ ح/ المسحوبات الشخصية ٥٠٠ ح/ الفائدة على المسحوبات الشخصية

وسيكون التأثير المزدوج للفائدة على المسحوبات الشخصية هو:
(١) سيتم عرض الفائدة على المسحوبات على الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر.
(٢) تظهر على جانب المطلوبات في الميزانية العامة عن طريق إضافتها إلى المسحوبات الشخصية التي يتم خصمها في النهاية من راس المال.

٦-٧: الديون المعدومة:

الديون التي لا يمكن استردادها أو تصبح غير قابلة للاسترداد تسمى الديون المعدومة. إنها خسارة للعمل ويتم تسجيل هذه الخسارة في السجلات عن طريق إجراء قيد التعديل التالي:

ح/ الديون المعدومة
ح/ المدينون
(قيد التسوية للديون المعدومة)

المعالجة في الحسابات الختامية:

يجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً بمبلغ الديون المعدومة. كما يظهر أثره على الميزانية العامة حيث يكون رصيد المدينون مخفضاً بنفس القيمة.

٦-٨: احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها:

بالإضافة إلى الديون المعدومة الفعلية، قد يجد المشروع في اليوم الأخير من الفترة المحاسبية أن هنالك بعض الديون من المتوقع أن تصبح ديون يتعذر الحصول عليها ولذلك فإنه قد يتم أو لا يتم استلام المبلغ من المدينين. ولغرض احتساب مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها إما عن طريق الفحص الدقيق لموقف كل مدين على حدة وتلخيص مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها من مختلف المدينين أو يمكن احتسابها على أساس نسبة مئوية مثل ٥٪ من المدينين في نهاية الفترة المحاسبية (وهو الأسلوب المستخدم عادة).

كيفية معالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم على النحو التالي:
(١) يجب تحميل الخسارة الناتجة عن الديون المعدومة المحتملة على حساب الأرباح والخسائر للفترة التي تمت فيها مبيعات الأجل للتأكد من الربح الصحيح للفترة.

(٢) لإظهار الوضع الحقيقي للمبلغ الممكن استرداده من المدينين في الميزانية العامة، فإنه يتم خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من مبلغ المدينين المُراد إظهاره في الميزانية العامة.

مثال (٣): كان رصيد المدينون في ٣١/١٢/٢٠٢٠ يبلغ ٥٥٢٠٠ دينار. وكانت الديون المعدومة ٢٠٠ دينار. يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٥٪ من المدينين.

المطلوب: احسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها؟

الحل:

من أجل تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، فإننا نقوم بطرح الديون المعدومة من أصل مبلغ المدينين أي (٢٠٠-٥٥٢٠٠) ، ويضرب الناتج في نسبة ٥٪ أي :

٢٧٥٠ ح/ الأرباح والخسائر
٢٧٥٠ ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
(خلق مخصص للديون المشكوك فيها)

وتجدر الإشارة إلى أن الديون المعدومة الأخرى (إن وجدت) سيتم خصمها أولاً من المدينين ثم يتم تطبيق النسبة المئوية الثابتة على رصيد المدينين المتبقي. ذلك إن النسبة المئوية للديون المعدومة المحتملة وليس للديون المعدومة التي تقرر شطبها.

المعالجة في الحسابات الختامية:

(١) يعتبر مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصصاً مقابل خسارة محتملة ، لذا يجب خصمها من حساب الدخل (حساب الأرباح والخسائر).

(٢) يتم خصم مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المدينين على جانب الأصول في الميزانية العامة.

٦-٩: احتياطي خصم المدينون:

من الممارسات المعتادة في مشاريع الأعمال السماح بإعطاء خصماً للعملاء (خصم مسموح به) للدفع الفوري. ويُشكّل هذا الخصم في بعض الأحيان مبلغاً كبيراً حيث يتم بيع البضائع على أساس الإئتمان للعملاء في فترة محاسبية معينة ويتم استلام المبلغ في الفترة المحاسبية التالية ويسمى هذا الخصم بالخصم المسموح به. وتعتبر هذه السياسة سياسة حكيمة لتحصيل هذه النفقات عن طريق السماح بالخصم خلال الفترة التي تمت فيها المبيعات. لذلك يتم إنشاء المخصص بنفس الطريقة، كما في حالة توفير الديون المشكوك في تحصيلها ، ويكون القيد:

ح/ حساب الأرباح والخسائر
ح/ احتياطي الخصم (المسموح به) المدينون
(مخصص للخصم المسموح به على المدينين)

المعالجة في الحسابات الختامية:

(١) يُعتبر احتياطي الخصم (المسموح به) على المدينين خسارة محتملة ، لذلك يجب أن يظهر على جانب المدين من حساب الأرباح والخسائر.
(٢) يتم خصم مبلغ احتياطي الخصم (المسموح به) من المدينين على جانب الأصول في الميزانية العامة.
ملاحظة: يتم عمل هذا المخصص على المدينين بعد خصم الديون المدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها لأن الخصم المسموح به للمدينين هم الذين يعتزمون الدفع.

١٠-٦- احتياطي الخصم على الدائنون:

تتيح المدفوعات الفورية للدائنون لرجل الأعمال أو صاحب الشركة أن يحصل على خصم معين منهم. وعندما يحصل صاحب الشركة على خصمًا نقدياً بانتظام، يُمكنه توفير مخصص لمثل هذا الخصم لأنه من المحتمل أن يفعل ذلك للحصول على الخصم من دائنيه في السنوات التالية أيضًا. إن الخصم المستلم يعتبر ربح ، مخصص الخصم على الدائنين يرقى إلى الربح الإضافي. المعالجة المحاسبية لإحتياطي الخصم على الدائنين هي عكس ذلك في حالة توفير الخصم للمدينين. إن قيود التسوية في الحسابات الختامية لإحتياطي الخصم على الدائنين هي كما يلي:

ح/ احتياطي الخصم (المكتسب) على حساب الدائنين.
ح/ حساب الأرباح والخسائر
(قيد التعديل للخصم على الدائنين)

المعالجة في الحسابات الختامية:

(١) يظهر احتياطي الخصم على الدائنين على جانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر.
(٢) وفي الميزانية العامة في جانب المطلوبات يظهر احتياطي الخصم على الدائنين عن طريق الخصم من نثرية الدائنون.

١١-٦- فقدان المخزون نتيجة الحريق:

في أي مشروع قد تحدث خسارة المخزون بسبب الحريق. وفي غالب الأحوال قد يكون المخزون خلافاً للكثير من الموجودات والأصول غير مؤمن، رغم إن بعض المنشآت تقوم بالتأمين عليه. إذا كان المخزون مؤمناً بالكامل، فسيتم المطالبة بكامل الخسارة من شركة التأمين وسيتم إجراء القيد التالي:

ح/ شركة التأمين

ح/ حساب المتاجرة

(يجري قيد التسوية لفقدان البضائع المحملة من شركة التأمين)

ويجب أن تظهر قيمة البضائع المفقودة بسبب الحريق على الجانب الدائن من حساب المتاجرة وهذا يظهر كأصل في الميزانية العامة.

أما إذا لم يكن المخزون مؤمناً بالكامل ، فسيتم تغطية خسارة المخزون وسيتم المطالبة بوثيقة التأمين من شركة التأمين وسيكون باقي المبلغ خسارة الشركة التي سيتم تحميل حساب الأرباح والخسائر.

في هذه الحالة ، سيتم إجراء القيد التالي:

ح/ شركة التأمين

ح/ الأرباح والخسائر

ح / حساب المتاجرة

(يجري قيد التعديل لفقدان البضائع)

يتم إضافة كمية البضائع المفقودة بسبب الحريق إلى حساب المتاجرة ، ويتم التعامل مع مبلغ المطالبة المقبولة من قبل شركة التأمين على أنه أصل في الميزانية العامة ، في حين أن مبلغ المطالبة غير المقبول خسارة لذلك سيتم خصمها من حساب الأرباح والخسائر.

إذا لم يتم التأمين على المخزون على الإطلاق ، فسيتم تحمل الخسارة بالكامل من قبل الشركة ويجب أن يكون قيد التسوية:

ح/ الأرباح والخسائر

ح/ حساب المتاجرة

(يجري قيد التسوية لفقدان البضائع)

سيكون التأثير المزدوج لهذا القيد:

(أ) يظهر على جانب الدائن من حساب المتاجرة .

(ب) يظهر على جانب المدين من حساب الأرباح والخسائر.

عمولة المدير:

في بعض الأحيان ، من أجل زيادة أرباح الأعمال ، يتم منح المدير بعض العمولة على أرباح العمل. يمكن أن تعطى هذه العمولة بنسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية سواء قبل خصم مثل هذه العمولة من الأرباح أو على صافي الأرباح بعد خصم العمولة. وفي كل الأحوال سيكون قيد التسوية كالتالي:

ح/ الأرباح الخسائر
ح/ عمولة مستحقة الدفع
(قيد التسوية لعمولة المدير)

١٢-٦: المعالجة في الحسابات الختامية:

- (١) يتم عرض النفقات على الجانب المدين من الأرباح والخسائر حساب مقدار العمولة.
- (٢) بما أن العمولة للمدير لم يتم دفعها حتى الآن ، فانه سيتم عرض العمولة المستحقة الدفع كمطلوبات على جانب المطلوبات في الميزانية العامة.

مثال (٤):

من المعلومات التالية ، المطلوب: اجراء التسويات التالية في نهاية السنة المالية :

- (١) إغلاق مخزون آخر المدة بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار.
- (٢) رواتب تصل إلى ١٠٠٠ دينار مُسْتَحَقَّة.
- (٣) إهلاك الآلات والمصنع بنسبة ١٠٪ وكانت قيمة المصنع والآلات ٤٠٠,٠٠٠ د .
- (٤) التأمين المدفوع مقدما ١٥٠ دينار.
- (٥) الدخل المستحق من الاستثمار ١٥٠٠ دينار.

الحل:

سجل اليومية

التاريخ	المناقلات	رقم اليومية	المدين	الدائن
١٢/٣١	ح/ مخزون اخر المدة ح/ حساب المتاجرة (تسوية مخزون اخر المدة)		٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٢/٣١	ح/ الرواتب ح/ الرواتب المستحقة (تسوية الرواتب مستحقة)		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٢/٣١	ح/ الإهلاكات		٤٠٠٠٠	

٤٠٠٠٠			ح/ المصنع والمكانن (تسوية الاندثارات)	
١٥٠	١٥٠		ح/ مصاريف التامين المدفوعة مقدما ح/حساب التامين (تسوية م التامين المدفوعة مقدما)	١٢ / ٣١
١٥٠٠	١٥٠٠		ح / الايراد المستحق ح/ الايراد على الاستثمارات (تسوية الايراد المستحق)	

مثال (٥) :

من ميزان المراجعة التالي للسيد جابر في ٣١ مارس ٢٠٢٠ ، **المطلوب:** إعداد حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر والميزانية العامة بعد اجراء التسويات المطلوبة؟.

ميزان المراجعة

المبالغ	الأرصدة الدائنة	المبالغ	الأرصدة المدينة
٢٠٠٠	رأس المال	٥٠٠	مخزون اول المدة ١ / ٤ / ٢٠٢١
٣٥٠٠	المبيعات	١٥٠٠	المشتريات
٧٥٠	الدائنون	٢٠٠٠	الأرض والبناء
٥٠	العمولة	٣٠٠	أوراق قبض
٣٠٠	أوراق الدفع	٣٠٠	الأجور
٦٠٠	القرض	٨٠٠	المكانن
		١٠٠	النقل للداخل
		١٠٠	النقل للخارج
		١٥٠	الطاقة
		٢٠٠	الرواتب
		٣٠	الخصم المسموح به
		١٠٠	المسحوبات
		٢٠	أقساط التامين
		٥٠٠	البنك
		١٠٠	البنقدية
		٥٠٠	الاستثمارات
٧٢٠٠		٧٢٠٠	

التسويات:

- ١- تم تقييم المخزون في ٣١ مارس ٢٠٢٠ بمبلغ ٢٠٠ دينار
- ٢- توفير احتياطي الاهلاك بنسبة ١٠٪ على الآلات و ٥٪ على البناء.
- ٢- بلغت الرواتب غير المسددة ٥٠ دينار.
- ٤- يتم دفع قسط التأمين مقدماً في حدود ١٠ دينار.
- ٥- السماح بفائدة على رأس المال بنسبة ٦٪ سنوياً.
- ٦- تستحق الفائدة على القرض بنسبة ١٢٪ سنوياً لمدة عام واحد

الحل:

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠

المبالغ	الحسابات/ الدائنة	المبالغ	الحسابات/ المدينة
٣٥٠٠	المبيعات	٥٠٠	مخزون اول المدة
٢٠٠	مخزون آخر المدة	١٥٠٠	المشتريات
		٣٠٠	الأجور
		١٠٠	النقل إلى الداخل
		١٥٠	الطاقة
		١١٥٠	إلى إجمالي الربح c/d
-----		-----	
٣٧٠٠		٣٧٠٠	
١١٥٠	إجمالي الربح c/d	٢٥٠	إلى رواتب
٥٠	العمولة	١٠٠	إضافة رواتب مستحقة ٥٠
			النقل إلى الداخل
			إلى قسط التأمين ٢٠
			(-) التأمين المدفوع مقدما ١٠
		١٠	الخصم المسموح به
		٣٠	للإهلاك على الآلات ٨٠
		١٨٠	إهلاك الأراضي والمبني ١٠٠
		٧٢	ألفائدة على القرض
		١٢٠	ألفائدة على رأس المال
		٤٣٨	إلى صافي الربح - يحول الى حساب رأس المال
١٢٠٠		١٢٠٠	

الميزانية العامة

كما هي في ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠

الموجودات	المبالغ	الأرصدة النهائية	المطلوبات	المبالغ	الأرصدة النهائية
أراضي وبيئة	٢٠٠٠		رأس المال	٢٠٠٠	
(-) اندثار	١٠٠		(+) فائدة رأس المال	١٢٠	
		١٩٠٠	(+) صافي الربح	٤٣٨	
المكانن	٨٠٠		(-) المسحوبات	٢٥٥٨	
(-) الإهلاك	(٨٠٠)			١٠٠	
الاستثمارات		٧٢٠	(+) فائدة على المسحوبات	٦٠٠	
المخزون آخر المدة		٥٠٠		٧٢	
أوراق القبض		٢٠٠	دائنون	٦٧٢	
البنك		٣٠٠	أوراق دفع	٧٥٠	
الصندوق		٥٠٠	موقوفات الرواتب	٣٠٠	
التأمين المدفوع مقدما		١٠٠		٥٠	
		٤٢٣٠		٤٢٣٠	

أسئلة وتمارين الفصل السادس Questions & Practices

س (١): ما هي قيود التسوية؟ لماذا تعتبر ضرورية لإعداد الحسابات الختامية.

س (٢): في ٢٠٠٨/١٢/٣١ ظهر ميزان المراجعة لشركة عمان الصناعية قبل التعديل وبعد التعديل بالشكل التالي،
والمطلوب :إجراء التسويات التي أدت إلي التعديلات المذكورة (المبالغ بالدينار):

الحساب		ميزان المراجعة قبل التعديل		ميزان المراجعة بعد التعديل	
		مدین	دائن	مدین	دائن
مصروفات الصيانة	٤٠٠٠			٢٥٠٠	
مصروفات الراتب	٦٠٠٠			٧٠٠٠	
مصروف اهتلاك معدات مصرفية	٢٠٠٠			٣٠٠٠	
نقدية	١٨٠٠٠			١٨٠٠٠	
ديون مشكوك في تحصيله	٣٥٠٠			٤٧٥٠	
معدات مكتبية	٣٥٠٠٠			٣٥٠٠٠	
رأب مدفوعة مقدما	---			١٠٠٠	
رواتب مستقة الدفع	---			٢٠٠٠	
مصروف تجهيزات مكتبية	---			١٥٠٠	
ايراد فواند مستلم مقدما	---			٧٠٠	
ايراد فواند اسهم	---		٦٥٠٠		٥٨٠٠
البنك	٨٥٠٠			٨٥٠٠	
مجمع اهتلاك معدات مكتبية	---		٢٠٠٠		٣٠٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	---		٣٥٠٠		٤٧٥٠
راس المال			٦٥٠٠٠		٦٥٠٠٠
المجموع	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠		٨١٢٥٠	٨١٢٥٠

س (٣): في ٢٠١٩/١٢/٣١ كان رصيد حساب التشغيل في شركة العقبة هو ٨٠٠٠٠٠ دينار. وتقوم الشركة بنقل البضاعة المصنعة إلي المخازن بسعر التحويل الذي كان ١٠٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب : إجراء تسوية حساب احتياطي أرباح صناعية غير متحققة في ٢٠١٩/١٢/٣١
إذا كان رصيد بضاعة تامة الصنع أول المدة هو ١٥٠٠٠ دينار وآخر المدة هو ١٢٠٠٠ دينار .

س (٤):- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ظهر ميزان المراجعة لشركة بابل التجارية قبل التعديل وبعد التعديل بالشكل التالي.

المطلوب: إجراء التسويات التي أدت إلى تعديل الميزان (الأرصدة بالدينار).
الحل:

ميزان المراجعة لشركة بابل لسنة ٢٠٠٧

الحساب		ميزان المراجعة قبل التعديل		ميزان المراجعة بعد التعديل	
		مدین	دائن	مدین	دائن
أرباح محتجزة			٦٢٤٠		٥٠٠٠
مصرف صيانة الأبنية		١٢٥٠		٣٥٠٠	
مصرف اهتلاك معدات مكتبية				٢٧٠	
إيراد خدمات مستحقة الاستلام				٦٠	
راس المال			٨٢٠٠٠		٨٣٢٤٠
إيراد خدمات مستلم مقدما			٣٢٥		٢٧٥
مصرف صيانة الأبنية المستحق					٣٠٠٠
إيراد خدمات مكتبية			٤٤٥		٥٥٥
مدینون		٨٥٧٠		٨٥٧٠	
مصرف صيانة الأبنية المقدم				٧٥٠	
معدات مكتبية			٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
البنك					
مجمع اهتلاك معدات مكتبية			٨١٠		١٠٨٠
المجموع		٨٩٨٢٠	٨٩٨٢٠	٩٣١٥٠	٩٣١٥٠

س(٥): ادناه ميزان المراجعة لشركة التسويق الزراعية للسنة ٢٠١٩ قبل التعديل وبعد والتعديل.
المطلوب: إجراء التسويات التي أدت الى التعديل ؟
الحل:

ميزان المراجعة لشركة التسويق الزراعية لسنة ٢٠١٩

الحساب		ميزان المراجعة قبل التعديل		ميزان المراجعة بعد التعديل	
		مدین	دائن	مدین	دائن
رواتب مستحقة					٢١٠
مدینون		١٣١٠		١٣١٠	
إيراد خدمات مستلم مقدما			٦٥٠		٥٥٠
أرباح محتجزة			٦٢٤٠		٦٢٤٠
تجهيزات مكتبية		٩٠٠		٦٣٠	
مجمع إستهلاك معدات مكتبية			١٦٢٠		٢١٦٠
معدات مكتبية		٥٤٠٠		٥٤٠٠	
إيراد خدمات مستحقة الاستلام				١٢٠	
نقدية		٥٠٠		٥٠٠	

١١١٠		٨٩٠		إيراد خدمات مكتسبة
	١٥٠٠		١٢٩٠	مصروف رواتب
	٥٤٠			مصروف استهلاك معدات مكتبية
	٢٧٠			مصروف تجهيزات مكتبية
١٠٢٧٠	١٠٢٧٠	٩٤٠٠	٩٤٠٠	المجموع

س (٦): كان رصيد حساب مخصص انخفاض أسعار أوراق مالية في شركة الأيمان الصناعية في ٢٠١٨/١٢/٣١ هو ١٨٠٠ دينار . وقد ظهرت محفظة الأوراق المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بالشكل التالي:

نوع الاستثمار	عدد الاوراق المالية	التكلفة الدفترية للورقة	سعر السوق
سندات الخزنة العراقية	٥٠٠	١٠	٩,٥
سندات قرض الإسكان	١٠٠٠	٢٥	٢٨
اسهم شركة الاتحاد	١٥٠٠	٤٠	٤٢

المطلوب: تثبيت قيد تكوين المخصص في ٢٠١٨/١٢/٣١ وقيد تسويته في ٢٠١٩/١٢/٣١ علماً أن الشركة لم تقم بعمليات بيع أو شراء لأوراقها المالية خلال السنة.

س (٧): في ٢٠١٩/١٢/٣١ كان رصيد حساب التشغيل في شركة بغداد هو ٤٥٠٠٠ دينار بسعر التكلفة . وتقوم الشركة بنقل البضاعة المصنعة إلى المخازن بسعر تحويل يزيد بنسبة ٢٠٪ من تكلفة التصنيع .

المطلوب: إجراء تسوية احتياطي أرباح صناعية غير متحققة في ٢٠١٩/١٢/٣١ إذا كان رصيد بضاعة تامة الصنع أول المدة هو ١٠٠٠٠ دينار ورصيدها في آخر المدة هو ٦٠٠٠ دينار.

س(٨): (ميزان المراجعة المصحح) لا يوجد توازن في ميزان المراجعة التالي لشركة دجلة . إن مراجعتك لدفتر الأستاذ تكشف ما يلي:

(أ) كان لكل حساب رصيد عادي.
(ب) كانت أقساط الخصم في التأمين المدفوع مقدماً، والحسابات الدائنة، ومصروفات ضريبة الأملاك أقل من ١٠٠٠ دينار.

(ج) حدث خطأ في التحويل في حسابات القبض وإيرادات الخدمة؛ الأرصدة الصحيحة للحسابات المدينة وإيرادات الخدمة هي ٢٧٥٠ دينار و ٦٦٩٠ دينار على التوالي.

(د) تم حذف ترحيل مصاريف الإعلان بقيمة ٣٠٠ دينار.

(هـ) تم سحب مبلغ نقدي بقيمة ٣٢٠٠ دينار من قبل المالك، من راس المال ، وتم إضافته إلى النقدية.

المطلوب : اعداد قيود التسوية المطلوبة؟

س (٩): (تعديل القيود) افتتح الطبيب منهل عيادة طب الأسنان في ١ كانون الثاني ٢٠١٩. خلال الشهر الأول من العمليات، حدثت المعاملات التالية:

١- تقديم الخدمات للمرضى الذين لديهم تأمين خطة طب الأسنان. في ٣١ كانون الثاني، تم تنفيذ ٧٥٠ دينار من هذه الخدمات ولكن لم يتم إرسال فاتورة إلى شركات التأمين بعد.

٢- بلغ إجمالي مصاريف المرافق المتكبدة ولكن لم يتم دفعها قبل ٣١ كاموم الثاني ٥٢٠ دينار.

٣- تم شراء معدات طب الأسنان في ١ كانون الثاني بمبلغ ٨٠ ألف دينار، ودفع ٢٠ ألف دينار نقدًا والتوقيع على مذكرة دفع بقيمة ٦٠ ألف دينار لمدة ٣ سنوات. المعدات تستهلك ٤٠٠ دينار للواحدة شهر. الفائدة ٥٠٠ دينار شهريا.

٤- قمت بشراء بوليصة تأمين ضد سوء الممارسة لمدة عام واحد في ١ دينارير مقابل ١٥٠٠٠ دينار.

٥- اشترت مستلزمات طب الأسنان بمبلغ ١٦٠٠ دينار. في ٣١ كانون الثاني، تم تحديد مبلغ ٤٠٠ دينار أمريكي كانت الإمدادات في متناول اليد.

المطلوب:

قم بإعداد قيود التسوية في ٣١ كانون الثاني. عناوين الحساب هي الاهلاك المتراكم - المعدات، نفقات الاهلاك، إيرادات الخدمة، الحسابات المدينة، نفقات التأمين، نفقات الفائدة، الفوائد المستحقة الدفع، التأمين المدفوع مقدّمًا، اللوازم، نفقات اللوازم، نفقات المرافق، والحسابات الدائنة.

الفصل السابع النقدية والمدينون وأوراق القبض Cash, Account Receivable, Note Receivable

أهداف الفصل:

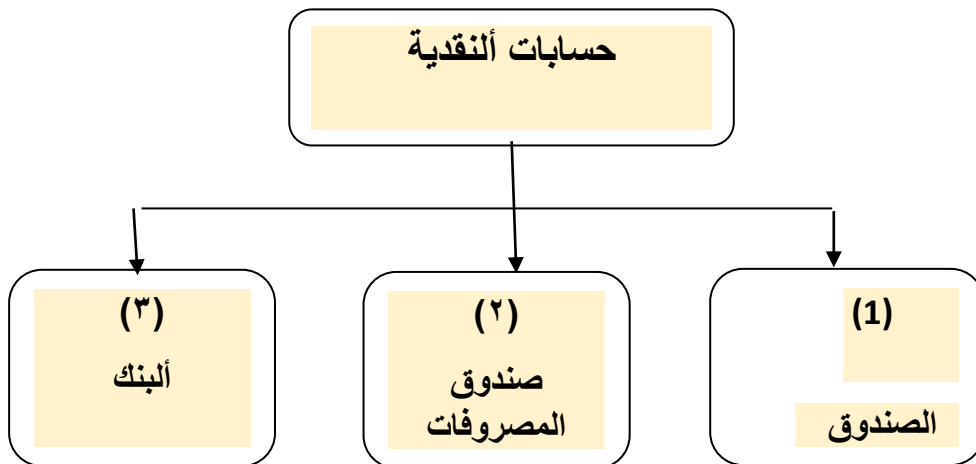
- بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تدرك المواضيع التالية:
- ١- الإطلاع على ماهية النقدية وأثرها على عمل المؤسسات وماهية السيولة للمؤسسات المختلفة وكيفية الحصول عليها.
 - ٢- الإطلاع على حسابات النقدية والمدينون والأوراق القبض باعتبارها الحسابات التي تُشكّل مصادر النقدية وكيفية معالجتها حسابيا
 - ٣- معرفة ما هو صندوق المصروفات النثرية وكيفية إيجاد النثرية ومعالجتها حسابيا.

٧-١: مقدمة:

تُعتبر حسابات النقدية والمدينون وأوراق القبض من المواضيع الحساسة جداً في منشآت الأعمال لأنها تُمثّل الحسابات التي تُوفّر المبالغ القابلة للقبض وبشكل سائل من قبل المنشأة كما إن الحفاظ عليها يكتسب حساسية عالية لسهولة التلاعب بها ، ولذلك تحرص معظم المنشآت في الحفاظ عليها والتدقيق اليومي والدوري عليها لأنها وخاصة جانب النقد تُمثّل السيولة النقدية للمنشأة وقدرتها على توفير المبالغ اللازمة منها لتمشية أعمال المنشأة ومشترياتها، وفيما يلي شرحٌ لتفاصيل المعالجات المحاسبية لكل من هذه الحسابات الثلاث:

٧-٢: النقدية:

تعتبر النقدية من الحسابات الحساسة في منشآت الأعمال لسهولة التلاعب بها وضرورة الحفاظ عليها وتأخذ النقدية الصيغ الرئيسية الثلاث التالية:



التوضيح:

١- حساب الصندوق هو عبارة عن النقدية التي تتوفر بشكل سائل لدى المنشآت لمواجهة احتياجاتها الملحة والتي تتوفر في خزانة المحاسب والتي يتم سحبها من حساب الشركة لدى البنك كلما أحست الشركة بحاجتها لمواجهة التزاماتها من السيولة النقدية. وعادة ما يتم تسجيل ذلك في سجلات الشركة كالتالي عند سحب مبلغ من حساب الشركة لدى البنك (وليكن ١٠٠٠ دينار):

١٠٠٠ ح / الصندوق

١٠٠٠ ح / البنك

(النقدية المسحوبة من البنك والتي يتم انفاقها من الصندوق كنفقات)

٣-٧: صندوق المصروفات النثرية:

ويتم استخدام هذا الحساب عندما يكون لدينا مصاريف بكميات أو مبالغ قليلة على حساب الصندوق ولغرض عدم تكوين حسابات مستقلة لكل منها فإنه يتم استخدام مبلغ يسمى حساب الصندوق أو سلفة المصروفات النثرية وهي قد تُسحب من الصندوق وتوضع على حدة ضمن حساب الصندوق أو لدى الموظف المكلف بها أو تُسحب من البنك مباشرة إذا كانت السلفة النثرية ثابتة ومستمرة وذات مبلغ مهم. ولغرض فهم كيفية معالجة هذه السلفة وكيف تتم المحاسبة عن المصروفات النثرية، فإن التالي يوضح ذلك؟ وتتم المحاسبة عن المصروفات النثرية بثلاث خطوات هي :

٣- استعانة لسلفة:

في نهاية كل فترة زمنية (شهر مثلاً) يتقدم الموظف بالمستندات لاسترداد ماقام بصرفه. لهذا يتم اثبات هذه المصروفات بالشكل التالي:

١٢٠ ح / طوابع بريدية
١٥٠ ح / مصاريف ضيافة
٣٠ ح / مصاريف نقل
٣٠٠ ح / السلفة النثرية

٢- قيام الموظف بالصرف على:

المصروفات النثرية وتجميع المستندات المؤيدة للصرف مثلاً:
*طوابع بريدية بمبلغ ١٢٠ دينار
*مصاريف ضيافة ١٥٠ دينار
*مصاريف نقل ٣٠ دينار

إنشاء صندوق السلفة النثرية:

مثلاً:
إعطاء الموظف ١٠٠٠ دينار
تثبيت كما يلي:
١٠٠٠ ح / صندوق أنثرية
١٠٠٠ ح / البنك
(او النقدية)

- أ- عند استعاضة السلفة يقوم الموظف المختص باسترداد ما سبق صرفه وبالتالي يصبح مع الموظف كامل قيمة السلفة مرة أخرى.
- ب - عند الرغبة في زيادة مبلغ السلفة يتم إجراء قيد محاسبي مثل قيد الإنشاء بالزيادة المقررة.

ج - عند تخفيض السلفة يجري قيد عكسي لقيد الإنشاء بمبلغ التخفيض.
د- العجز في صندوق المصروفات النثرية يحدث عندما يكون :



مثال (١):

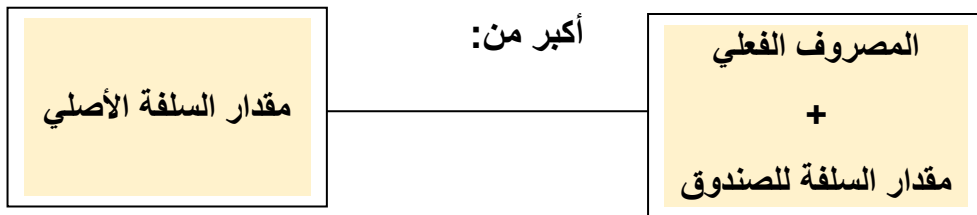
مقدار السلفة النثرية الأصلي ١٠٠٠ دينار ومستندات الصرف هي ٤٠٠ دينار
والرصيد الفعلي الموجود هو ٥٠٠ دينار فكم سيكون العجز:
 $١٠٠٠ - (٥٠٠ + ٤٠٠) = ١٠٠$ دينار هو العجز
ويثبت العجز محاسبياً كما يلي:
مذكورين

٤٠٠ ح/ المصروفات

١٠٠ ح/ عجز صندوق المصروفات النثرية

٥٠٠ ح/ النقدية بالبنك (المصرف + العجز)

هـ - الزيادة في صندوق المصروفات النثرية تحدث عكس العجز:



مثال (٢):

كانت مصروفات الانتقال ٥٠٠ دينار والرصيد الفعلي للصندوق ٦٥٠ دينار ومقدار
السلفة الأصلي يساوي ١٠٠٠ دينار. **المطلوب:** حدد الزيادة في النثرية وكيفية معالجتها؟

الحل:

(المصرف ٥٠٠ + الرصيد المتبقي ٦٥٠) - مقدار السلفة ١٠٠٠ = الفرق ١٥٠
دينار. وعند استعاضة السلفة تثبت الزيادة كما يلي:

٥٠٠ ح/ مصروفات الانتقال (من المذكورين)	٥٠٠
٣٥٠ ح/ النقدية بالبنك (بقيمة المصروفات الفعلية)	٣٥٠
١٥٠ ح / زيادة الصندوق	١٥٠

١- النقدية بالبنك:

وهو عبارة عن رصيد حساب المنشأة لدى البنك وتكمن المشكلة مع هذا الحساب عندما يرد الى المنشأة كشف حساب من البنك ويجد المحاسب ان رصيد الكشف يختلف عن رصيد البنك الموجود في الدفاتر المنشأة:

رصيد حساب البنك بدفاتر
المنشأة ٢١٠٠٠ دينار

رصيد كشف الحساب الوارد من
البنك

٢٠٠٠٠ دينار

ماهي أسباب الاختلاف؟

أ- عمليات اثبتت بدفاتر المنشأة ولم تثبت لدى البنك نظراً لان البنك لم يعلم بها الا بعد ارساله كشف الحساب وبالتالي لم تظهر بكشف الحساب (مثل الايداعات النقدية والشيكات المرسلة للإيداع او التحصيل والشيكات التي حررت وسحبت ولم تقدم للصرف).

ب- عمليات وردت بكشف الحساب (مثبتة لدى البنك) ولم تثبت لدى المنشأة نظراً الى أن المنشأة لم تعلم بها الا بعد استلامها كشف الحساب (مثل الايداعات التي قام البنك بتحصيلها للمنشأة والمصاريف البنكية والشيكات المرفوضة).

ج- الأخطاء سواء في دفاتر المنشأة او دفاتر البنك.

ماهي إجراءات المحاسب بعد ان يقع على أسباب الاختلاف؟

يقوم بإعداد مذكرة التسوية للتأكد من تطابق او تساوي الأرصدة.

مذكرة التسوية هي ورقة تعد خارج الدفاتر وتستخدم بعد اعدادها في اجراء قيود اليومية اللازمة لتعديل رصيد البنك في دفاتر المنشأة بالعمليات التي قام البنك بإثباتها في دفاتره ولم تثبتها المنشأة.

ويتم اعدادها عن طريق تعديل رصيد كشف الحساب بالعمليات التي اثبتت بدفاتر المنشأة ولم تثبت لدى البنك نظراً لأن البنك لم يعلم بها الا بعد ارساله كشف الحساب وبالتالي لم تظهر بكشف الحساب (مثل الايداعات النقدية والشيكات المرسلة للإيداع او التحصيل والشيكات التي حررت (سحبت ولم تقدم للصرف).

وكذلك عن طريق تعديل رصيد البنك في دفاتر المنشأة بالعمليات التي وردت بكشف الحساب (مثبتة لدى البنك) ولم تثبت لدى المنشأة نظراً الى أن المنشأة لم تكن تعلم بها الا بعد استلامها لكشف الحساب (مثل الايداعات التي قام البنك بتحصيلها للمنشأة والمصاريف البنكية والشيكات المرفوضة).

اما بالنسبة للاخطاء فيتم تصحيحها لدى الطرف الذي اخطأ. لاحظ أنه بعد هذا التعديل يجب ان يتطابق رصيد كشف الحساب مع رصيد حساب البنك بدفاتر المنشأة.

رصيد حساب البنك بدفاتر المنشأة:
-الایداعات او المتحصلات التي حصلها البنك للمنشأة.
يخصم منه:
-المصاريف البنكية
-الشيكات التي رفض العملاء سدادها

رصيد كشف الحساب لدى البنك:
يضاف له:
-الایداعات النقدية المرسلة للبنك
-الشيكات المرسلة للبنك للايداع.
يخصم منه:
الشيكات التي حررت (سحبت) ولم تقدم للصرف

* ملحوظة : تجري قيود التسوية من هنا

قيود التسوية:

يتم اجرائها لإثبات العمليات التي لم تثبت لدى المنشأة كما يلي:
يجعل حساب البنك مدينا بالإضافات كما يجعل البنك دائنا بالخصومات

مثال (٣):

- فيما يلي بعض البيانات الخاصة بمنشأة الأسراء في ٢٠٢١/٨/٣١:
- رصيد حساب البنك في دفتر الأستاذ العام في ٢٠٢١/٨/٣١ يساوي ٢٠٢٥٤,٧٠ دينار في حين ان رصيد كشف الحساب الجاري المرسل من بنك بغداد في نفس التاريخ ٢٢٣٦٥,٣٠ دينار وبمراجعة كشف الحساب الجاري تبين مايلي:
- ١- هناك ايداعات نقدية غير مدرجة بكشف الحساب في ٢٠٢١ /٨/ ٣١ قدرها ٣٦٨٠,٤٠ دينار
 - ٢- اتضح من كشف الحساب قيام البنك بخصم مبلغ ٨,١٠ دينار قيمة مصاريف بنكية عن الشهر.
 - ٣- كما اتضح قيام البنك بتحصيل فوائد سندات خاصة بالمنشأة في ٢٠٢١ /٨/ ٣١ قدرها ٦٠٠ دينار و اضافتها الى رصيد المنشأة في البنك.
 - ٤- كما اتضح ان هناك ثلاثة شيكات حررت لمستفيدين ولم تقدم بعد للبنك وهي:
الشيك رقم ٤٦٤٧٢٣٤ هو ١٥٠,٤٠ دينار
الشيك رقم ٤٦٧٤٢٣٤ هو ٣٠,٦٠ دينار
الشيك رقم ٤٦٧٤٢٣٤ هو ٤٨٢٠,٠٠ دينار

الحل:

مذكرة تسوية رصيد البنك للوصول الى الرصيد (الفعلي) في ٣١ / ٨ / ٢٠٢١
الرصيد طبقا لكشف حساب في البنك ٣١ / ٨ / ٢٠٢١ :

٢٣٦٥٢, ٣٠

٣٦٨٠, ٤٠

٢٧٣٣٢, ٧

+ الايداعات غير المدرجة

شيكات حررت لمستفيدين ولم تقدم للبنك :

١٥٠, ٥٠

شيك رقم ٤٦٧٤٢٣٤

٣٠, ٦٠

الشيك رقم ٤٦٧٤٢٣٩

٤٨٢٠, ٠٠

الشيك رقم ٤٦٧٤٢٦٦

٥٠٠١, ١٠

٢١٠٤٤, ٦٠

٢٠٤٥٢, ٧٠

الرصيد الصحيح في ٣١ / ٨ / ٢٠٢١

الرصيد بدفاتر المنشأة في ٣١ / ٨ / ٢٠٢١

+ فوائد سندات محصلة بواسطة البنك في

٢٠٢١/٨/٣١ وغير المسجلة بدفاتر الشركة

٦٠٠, ٠٠

٢١٠٥٢, ٧٠

(٨, ١٠)

٢١٠٤٤, ٦٠

-مصرفات البنك غير المسجلة بدفاتر المنشأة

الرصيد في دفاتر الشركة في ٣١ / ٨ / ٢٠٢١

قيود التسوية:

بعد اعداد مذكرة التسوية يتم اجراء قيود التسوية الخاصة باثبات المعاملات التي قام البنك باثباتها في حين لم يتم تسجيلها بدفاتر المنشأة او تلك المتعلقة بتصحيح الأخطاء حال وجودها بدفاتر المنشأة .

التسوية في ٣١ / ٨ / ٢٠٢١

٦٠٠ ح/ النقدية بالبنك

٦٠٠ ح/ إيرادات فوائد سندات

٨, ١٠ ح/ مصرفات بنكية

٨, ١٠ ح/ النقدية بالبنك

٤-٧: المدينون (Accounts Receivables):

وهو احد الحسابات المهمة والدئمة لدي منشآت الاعمال لارتباطه المباشر بالعملاء.

١- المشاكل المحاسبية المتعلقة بالمدينين:

(١)	(٢)
العمليات المالية التي تؤثر على تحديد حجم المدينون:	تقدير احتمال تحصيل الديون
١- الخصم التجاري	(الديون المشكوك في تحصيلها)
٢ - الخصم النقدي	
٣- مردودات ومسموحات المبيعات	

أ- تحديد المبالغ المستحقة على المدينين:

١- الخصم التجاري (الخصم غير المشروط) يعالج كما يلي:

مثال: سعر البضاعة حسب الكتالوك ١٠٠٠ دينار والخصم التجاري ١٠ %

حسابيا:	محاسبياً:
الخصم = اجمالي السعر X معدل الخصم $1000 = 10\% \times 1000$ صافي الثمن = سعر الكتالوك - الخصم $900 = 1000 - 100$	٩٠٠ ح/ العملاء (صافي الثمن) ٩٠٠ ح/ المبيعات لاحظ: -المبيعات اثبتت بصافي الثمن الخصم التجاري لا يظهر في الدفاتر

الخصم النقدي (الخصم المشروط او خصم تعجيل الدفع):

مثال (٤): في ١ / ٥ / ٢٠١٨ باعت منشأة الاسراء بضاعة للتاجر احمد بمبلغ ١٥٠٠٠

دينار وبخصم ٣٪ ، ١٠ / ٥ .

والمطلوب :اثبات ماسبق بفرض أن:

- أحمد قام بالسداد يوم ٥ / ٥

- أحمد قام بالسداد يوم ١٠ / ٥

الحل:

الطريقة الأولى: طريقة التسجيل على أساس إجمالي المبيعات:

عند البيع ١ / ٥ : تثبت المبيعات بالإجمالي:

١٥٠٠٠ ح / العملاء (مدينون)

١٥٠٠٠ ح / المبيعات

عند السداد خلال المهلة ٥ / ٥ :

مذكورين

١٤٧٠٠ ح / النقدية

٣٠٠ ح / الخصم المسموح به

١٥٠٠٠ ح / العملاء

عند السداد بعد المهلة المحددة ١٠ / ٥ :

١٥٠٠٠ ح / النقدية

١٥٠٠٠ ح / العملاء

الطريقة الثانية : طريقة التسجيل على أساس صافي المبيعات:

تثبت المبيعات بصافي قيمتها بعد الخصم:

عند البيع ١ / ٥: تثبت المبيعات بصافي قيمتها بعد الخصم:

١٤٧٠٠ ح / العملاء

١٤٧٠٠ ح / المبيعات

عند السداد خلال المهلة ٥ / ٥ :

١٤٧٠٠ ح / النقدية

١٤٧٠٠ ح / العملاء

عند السداد بعد الفترة ١٠ / ٥ :

يتم جعل العملاء مدينون بالخصم غير المأخوذ:

٣٠٠ ح / العملاء

٣٠٠ ح / الخصم غير المأخوذ

ثم يقوم العملاء بتسديد ١٥٠٠٠ دينار:
١٥٠٠٠ ح/ النقدية
١٥٠٠٠ ح/ العملاء

الطريقة الثالثة: طريقة المخصص:

يثبت العملاء بالإجمالي والمبيعات بالصافي والفرق بينهما يجرى به مخصص للخصم:
عند البيع في ١/ ٥:

١٥٠٠٠ ح/ العملاء المبيعات الآجلة)
مذكورين
١٤٧٠٠ ح/ المبيعات
٣٠٠ ح/ مخصص الخصم

عند السداد خلال الفترة لغاية ٥/ ٥ :

مذكورين
١٤٧٠٠ ح/ النقدية
٣٠٠ ح / مخصص الخصم
١٥٠٠٠ ح/ العملاء

عند السداد بعد المهلة ١٠/ ٥ (دون إعطاء خصم):

يتم جعل المخصص مدينا بقيمة الخصم غير المأخوذ:

٣٠٠ ح/ مخصص الخصم
٣٠٠ ح/ الخصم غير المأخوذ
يقوم العملاء بسداد ١٥٠٠٠ دينار :

١٥٠٠٠ ح/ النقدية
١٥٠٠٠ ح/ العملاء

س : هل هناك قيود تسوية ينبغي اجراؤها في نهاية الفترة؟
الحل:

في ظل الطريقة الأولى (التسجيل على أساس الإجمالي) ليس هناك قيود تسوية.
اما في ظل الطريقة الثانية (التسجيل على أساس صافي المبيعات) والثالثة (التسجيل على أساس المخصص) يتم اجراء قيود تسوية في نهاية الفترة بقيمة الخصم غير المأخوذ (أي لم يعد متاحا للاستفادة منه من قبل العملاء) ويأخذ قيد التسوية الشكل التالي:

١- عند اتباع الطريقة الثانية (التسجيل على أساس صافي المبيعات):

XX ح / العملاء
XX ح / الخصم غير المأخوذ

٢- عند اتباع الطريقة الثالثة (طريقة المخصص):

XX ح / مخصص الخصم
XX ح / الخصم غير المأخوذ
اين يقلل حساب الخصم غير المأخوذ في نهاية الفترة المالية؟
(الجواب) هذا الحساب يدرج ضمن الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل.

٣- مردودات ومسموحات المبيعات (Sales Returns and Allowances):

مثال: بفرض أن رصيد المدينون في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ بلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار وان سجلات المنشأة تشير الى ان نسبة المردودات والمسموحات المتوقعة هي ٥٪ .
المطلوب : اجراء قيد التسوية اللازم في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ وبين اثرها على القوائم المالية؟

الحل:

(المخصص : ١٠٠٠٠٠٠ X ٥٪ = ٥٠,٠٠٠ دينار)

قيد التسوية :

٥٠٠٠٠ ح / مردودات ومسموحات المبيعات
٥٠٠٠٠ ح / مخصص مردودات ومسموحات المبيعات

قائمة المركز المالي

قائمة الدخل

١٠٠٠,٠٠٠ مدينون	٥٠,٠٠٠ مردودات ومسموحات المبيعات
٥٠,٠٠٠ مخصص	

أ- تقدير احتمال عدم تحصيل الديون (الحسابات المشكوك في تحصيلها).

١- طرق معالجة الديون المشكوك في تحصيلها :

الطريقة الأولى: الانتظار حتى يثبت فعلا عدم تحصيل رصيد العميل ويثبت كما يلي:

XX ح / مصروف الديون المعدومة
XX ح / المدينون أو العملاء

يلاحظ ان هذه الطريقة لا يترتب عليها ظهور حسابات الديون المشكوك فيها.
كما ان هذه الطريقة غير متعارف عليها محاسبياً لتعارضها مع مبدأ المقابلة.

الطريقة الثانية: تكوين مخصص للديون المشكوك فيها (هناك مدخلين لتكوينه) هما:
المدخل الأول- قائمة الدخل:
المدخل الثاني – مدخل الميزانية:

الخطوات:

١-المخصص المطلوب = رصيد المدينون X
النسبة المقررة
ثم يقرر المخصص المطلوب بالمخصص القديم
(ان وجد) والفرق بينهما يجرى به قيد تسوية.
٢-قيد التسوية اذا كان المخصص القديم اقل من
المخصص المطلوب فان الفرق يثبت كما يلي:
XX ح / مصروف الديون المشكوك فيها
XX ح / مخصص الديون المشكوك فيها
اما اذا كان المخصص القديم اكبر من المخصص
المطلوب فان الفرق بينهما يجري به قيد عكسي
للقيد السابق.
٣- عند اعدام دين فعلا يثبت كما يلي:
XX ح / مخصص الديون المشكوك فيها
XX ح / المدينون

الخطوات:

١-المخصص المطلوب = المبيعات الأجلة X
النسبة المقررة
٢- يثبت محاسبياً (ناتج الخطوة ١) كما يلي:
XX ح / مصروف الديون المشكوك فيها
XX ح / مخصص الديون المشكوك فيها
لاحظ ان حساب المصروف يحمل على قائمة
الدخل اما حساب المخصص فيضاف الى
المخصص القديم (ان وجد) وي طرح من
المدينين في قائمة المركز المالي.
٣- عند اعدام دين فعلا يثبت محاسبياً كما
يلي:
XX ح / مخصص الديون المشكوك فيها
XX ح / المدينون

مثال (٥):

في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١ ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة احدى الشركات:
٣٥٠٠٠٠ مدينون ، ٣٠٠٠٠٠ مبيعات أجلة ، ٢٥٠٠ مخصص ديون مشكوك في
تحصيلها .

المطلوب : اجراء قيود التسوية الخاصة بالديون المشكوك في تحصيلها بفرض انها
تقدر بنسبة ٣ %؟

الحل:

المدخل الأول- قائمة الدخل:

١-المخصص المطلوب = $3\% \times 300,000 = 9,000$ دينار
 ٢ قيد التسوية:
 ٩,٠٠٠ ح / مصروف الديون المشكوك فيها
 ٩,٠٠٠ ح / مخصص الديون المشكوك فيها
 لاحظ :
 قائمة الدخل يظهر فيها مصروف الديون المشكوك فيها بمبلغ ٩,٠٠٠ دينار.
 اما قائمة المركز المالي فيظهر فيها المخصص بمبلغ ١١,٥٠٠ (٢٥٠٠ قديم + ٩,٠٠٠ جديد) مخصوما من رصيد المدينون.

المدخل الثاني – مدخل الميزانية:

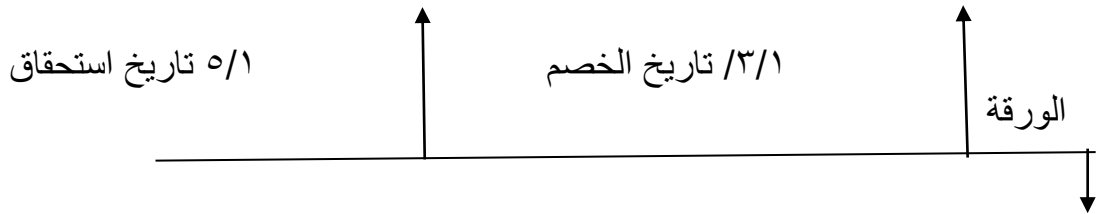
١-المخصص المطلوب = $3\% \times 300,000 = 9,000$ دينار
 بما ان المخصص القديم (السابق) = ٢٥٠٠
 اذا قيد التسوية يجري بالفرق بينهما:
 (١٠,٥٠٠ - ٢٥٠٠ = ٨,٠٠٠ دينار
 ٢ -قيد التسوية:
 ٨,٠٠٠ ح / مصروف الديون المشكوك فيها
 ٨,٠٠٠ ح / مخصص الديون المشكوك فيها
 اما قائمة المركز المالي فيظهر فيها المخصص بالمطلوب ١٠,٥٠٠ مخصوما من المدينون.

٥-٧: أوراق القبض (خصم أوراق القبض):

مثال: قامت منشأة بغداد في ١ / ٣ / ٢٠٢١ بخصم ورقة قبض قيمتها ٥٠,٠٠٠ دينار مؤرخة في ١ / ٢ / ٢٠٢١ وتستحق السداد في ١ / ٥ / ٢٠٢١ ويبلغ معدل الفائدة ١٢ % وقد اشترط البنك ان يخصم الورقة بحق الرجوع مقابل ان يحصل على فائدة ١٨ %
 المطلوب : اجراء قيود اليومية لإثبات العمليات السابقة؟

الحل:

من خلال الشكل التالي يمكن تتبع اثبات العمليات السابقة:



١ / ٢ تاريخ الحصول على الورقة:

بناء على ما تقدم يجب على الشركة ان تثبت يوم ١ / ٢ ويوم ١ / ٣ ويوم ١ / ٥ .

في يوم ١ / ٢ تاريخ الحصول على الورقة:

٥٠٠٠٠ ح / أوراق قبض

٥٠٠٠٠ ح / مدينون

في يوم ٣/١ تاريخ خصم الورقة يتم كالآتي:

١- اثبات الفوائد المكتسبة:

$$٥٠٠٠٠ \times ١٢ \% \times ١ / ١٢ = ٥٠٠ \text{ دينار}$$

٥٠٠ ح/ ايراد الفوائد المستحقة

٥٠٠ ح/ ايراد الفوائد

لاحظ : الفوائد المكتسبة = القيمة الاسمية للورقة $\times$ معدل الفائدة على العميل $\times$ المدة المكتسبة

٢- خصم الورقة لدى البنك :

مذكورين

٤٩٩٥٥ ح/ النقدية (قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق – مصاريف الخصم)

٥٤٥ ح/ مصروف الفوائد (القيمة الدفترية للورقة بتاريخ الخصم – النقدية

المحصلة من البنك)

مذكورين

٥٠٠,٠٠٠ ح/ أوراق القبض المخصومة (القيمة الأسمية للأوراق

المخصومة)

٥٠٠ ح/ ايراد الفوائد

في يوم ١ / ٥ - تاريخ استحقاق الورقة نواجه احدى الحالتين:

الحالة الثانية:

رفض العميل سداد ما عليه للبنك.

عليه تقوم المنشأة بعمل الآتي:

١- اقفال حسابات أوراق القبض

٥٠٠,٠٠٠ ح/ أوراق القبض المخصومة

٥٠٠,٠٠٠ ح/ أوراق القبض

٢- ثم تحميل بقيمة الأوراق في تاريخ

الاستحقاق مضافة (١٢٥)

٥١٦٢٥ ح/ المدينون (العميل)

٥١٦٢٥ ح/ البنك

الحالة الأولى:

اما ان يقوم العميل بسداد ما عليه للبنك

وعليه تقوم المنشأة بإجراء القيد التالي:

١- اقفال حسابات أوراق القبض

٥٠٠,٠٠٠ ح/ أوراق القبض المخصومة

٥٠٠,٠٠٠ ح/ أوراق القبض

ملاحظات على الحل:

١- قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق = القيمة السمية + الفوائد المقررة عن الفترة من تاريخ التحرير لغاية تاريخ الاستحقاق.

$$= ٥٠٠,٠٠٠ + (١٢ / ٣ \times ١٢ \% \times ٥٠٠,٠٠٠) = ٥١٥٠٠ \text{ دينار}$$

٢- مصاريف الخصم = قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق $\times$ معدل الخصم $\times$ مدة الخصم

$$= 51500 \times 18\% \times \frac{12}{2} = 1545 \text{ دينار}$$

٣- اذاً قيمة النقدية التي تحصل عليها المنشأة من ١ - ٢

$$= 51500 - 1545 = 49955 \text{ دينار}$$

٤- مصروف الفوائد = القيمة الاسمية + الفوائد المكتسبة - النقدية المحصلة من البنك

$$= 50,000 + 500 - 49955 = 545 \text{ دينار}$$

أسئلة وتمارين الفصل السابع Questions & Practices

س(١) : في ٢٠١٩/١٢/٣١ قامت شركة المواد المنزلية بقطع ورقة قبض لدى المصرف بمبلغ ٢٨٠٠ دينار كانت قد استلمتها في ٢٠١٩/٧/١ عن بيع بضاعة تستحق الدفع في ٢٠٠١/٦/٣٠. وقد كان سعر الفائدة الذي تستحقه الورقة هو ٦٪ وسعر القطع لدى المصرف هو ٨٪.

المطلوب: تثبيت قيود استلام و قطع ورقة القبض .

س (٢): في ٢٠١٩/٧/١٥ استلمت شركة المها ورقة قبض من المدين سامي بقيمة اسمية مقدارها ١٥٠٠ دينار تستحق في ٢٠٢٠ /٤/١٥ بفائدة نصف سنوية مقدارها ٦ % ، قامت بخصمها لدى المصرف في ٢٠٢٠ /٢/١٥ مقابل فائدة خصم مقدارها ١٠ % وقد استلمت صافي القيمة نقداً في نفس اليوم.

المطلوب: تثبيت القيود الخاصة باستلام وخصم ورقة القبض وتسوية الفوائد واستلام المبالغ بعد الخصم؟

س(٣) : في ٢٠١٩/١/١ قام مكتب الخدمات العامة بقطع ورقة قبض لدى المصرف قيمتها ٢٨٠٠ دينار كانت قد استلمتها في ٢٠١٨/٧/١ تستحق الدفع في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك عن بيع بضاعة. وقد كان سعر الفائدة الذي تستحقه الورقة هو ٦٪ وسعر القطع لدى المصرف هو ١٠ %

المطلوب: تثبيت قيود استلام ورقة القبض وتسوية الفوائد و قطع الورقة لدى المصرف واستلام مبالغها ؟

س(٤): إذا كان رصيد حساب المدينون في ٢٠١٧/١/١ هو ٨٢٠٠٠ دينار ، وكانت المبيعات خلال المدة ٣٢٠٠٠٠ دينار منها ٦٠٪ مبيعات نقدية ، وكانت المبالغ المسددة من المدينون خلال المدة هي ١١٠٠٠٠ دينار ، وكانت سياسة الشركة تنص على تخصيص مانسبته ٥ % من رصيد المدينون الظاهر في الميزانية آخر المدة وذلك عن مخصص حساب ديون مشكوك في تحصيلها .

المطلوب : تحديد رصيد حساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها نهاية المدة وتثبيت القيد الضروري لتكوينه؟

س(٥) : في ٢٠١٩/٥/١ استلمت شركة المنار ورقة قبض بمبلغ ٢٥٠٠ دينار تستحق في ٢٠٢١ /٤/٣٠ بفائدة ٦ % . وفي ٢٠١٩/١١/٣١ قامت بقطعها لدى المصرف بسعر خصم مقداره ٩٪ .

المطلوب : تثبيت قيود استلام وقيد قطع ورقة القبض .

الفصل الثامن

مطابقة كشف البنك

Bank Reconciliation

أهداف الفصل:

- بعد استعراض هذا الفصل ، يجب أن تكون قادرًا على:
- 1- معرفة معنى وخصائص تسويات كشوف المصرفية.
 - 2- فهم أسباب الاختلافات في رصيد كشف البنك الذي يظهر في دفتر النقدية ودفتر القيد الأولي للبنك.
 - 3- فهم إجراءات إعداد مطابقة كشف البنك.

٨-١: المقدمة:

في الشركات الحديثة ، تتم تسوية المعاملات لمعظم الأعمال عن طريق الشيكات. ولغرض اتمام المعاملات عن طريق الشيكات فإن أي مشروع أو شركة تحتفظ بالحسابات الحالية مع البنك، حيث تقوم الشركة بالاحتفاظ بأموالها في هذا الحساب وإيداع الشيكات المستلمة من العملاء في البنك وسحب الشيكات لصالح الدائنون لتسديد الدفعات المطلوبة من الشركة وتسهيل الحسابات الحالية للمعاملات اليومية بطريقة أسهل مما لو قامت بدفعها نقداً.

عندما يفتح رجل الأعمال حساباً جاريًا في أحد البنوك ، فإن البنك يُصدر له دفتر شيكات ودفتر وصولات. في نفس الوقت ، فإن رجل الأعمال يحتفظ أيضاً بسجلاته المتعلقة بالمعاملات المصرفية أيضاً من خلال أعمدة البنك في دفتر النقدية أو من خلال حساب مصرفي منفصل.

وعندما يتم إيداع النقد أو الشيك في البنك ، فإن حساب البنك يجعل مدينًا في سجل الشيكات ولكن عندما تقوم الشركة بسحب مبلغ من البنك فإن حساب البنك يجعل دائنًا. وبالمثل ، عندما يتم إيداع النقد في البنك فإن مطلوبة البنك ستزداد وسيجعل البنك الشركة العميلة دائنة. حيث يحتفظ البنك في سجل الأستاذ ويُسجل نسخة من العملية بموجب إيصالات الدفع لإعطاء نسخة منه إلى العميل.

بمعنى آخر ، جميع القيود التي تظهر في الجانب المدين لعمود البنك من سجل النقدية لدى العميل ستظهر في الجانب الدائن من حساب العميل في سجل الأستاذ في البنك. على العكس من ذلك ، فإن جميع القيود التي ستظهر في جانب الدائن من عمود البنك في دفتر النقدية للشركة ستظهر في الجانب المدين لحساب الشركة في دفتر الأستاذ للبنك.

في بعض الأحيان يحدث أن هذا الرصيد من عمود البنك في سجل اليومية لا يظهر سجل النقدية نفس الرصيد الذي يظهر في دفتر الإيصالات أو دفتر الدفع . قد يكون كلا

الرصيدين صحيحاً ولكن قد يظهر اختلاف معيناً. من أجل تسوية رصيد عمود البنك في سجل النقدية مع دفتر بطائق او ايصالات الدفع يتم إعداد هذا الكشف لتسوية الأرصدة النقدية.

إن الكشف الذي يُعد لغرض تسوية أرصدة سجل النقدية وسجل إيصالات الدفع يُدعى "كشف مطابقة البنك". إن كشف مطابقة البنك هو كشف يحتوي توضيح كامل ومُتّنع للفروقات في أرصدة سجل النقدية ودفتر إيصالات القبض. ولذلك فإن كشف مطابقة البنك هو كشف دوري يُعد من قِبَل العميل/ التاجر في تاريخ معين مع موضوع تسوية الرصيدين الظاهرة في سجل النقدية ودفتر إيصالات الدفع وتحديد أسباب عدم التوافق بين الرصيدين بتاريخ معين.

٨-٢: خصائص كشف تسوية البنك:

- مما سبق ، يُمكن تلخيص خصائص كشف تسوية البنك بما يلي:
- (أ) هو مجرد كشف وليس حساب.
 - (ب) ينظم بشكل دوري.
 - (ج) يتم إعداده في يوم معين من الفترة المحاسبية أو عند الحاجة.
 - (د) إعداد بيان التسوية المصرفية ليس جزءاً من نظرية القيد المزدوج أو عملية مسك الدفاتر.

٨-٣ :أسباب الاختلاف بين أرصدة البنك:

إن العلاقة بين العميل والمصرف هي علاقة الدائن والمدين ، لذلك إذا كان حقل البنك في سجل النقدية يُظهر الرصيد المدين كما في تاريخ محدد، فإن دفتر إيصالات الدفع يجب أن يكون متساوياً مع مبلغ الرصيد الدائن كما في ذلك التاريخ والعكس صحيح. ومع ذلك ، فإنه قد لا تتفق الأرصدة الموضحة في السجلين المستقلين للأسباب التالية:

*** الشيكات الصادرة ولكنها لم تُقدّم للدفع في وقتها:** عندما يصدر شيك لطرف ثالث فإنه يُنَبّت في سجل النقدية عن طريق جعل حساب البنك دائناً مؤدياً إلى خفض رصيد البنك في سجل المودعين. إلا أن البنك يجعل حساب العميل مديناً عندما يقدم الشيك من قبل الطرف الثالث إلى البنك. هذا يعني إنه إذا لم يُقدّم الشيك لغرض الدفع لغاية تاريخ تحضير كشف تسوية حساب البنك ، فإن الرصيد بالنسبة لدفتر إيصالات الدفع سيكون أعلى من الرصيد الظاهر في سجل النقدية بمبلغ الشيك .

*** الشيكات المدفوعة من قبل البنك ولكن لم يتم تحصيلها:** حيث يتم استلام الشيك من قبل الشركة أو العميل من طرف ثالث ويودعها في أحد البنوك ، يقوم العميل بجعل البنك مديناً كما يجعل الطرف الثالث دائناً في سجلاته. وبالتالي يتم زيادة رصيد المصرف في سجلات العميل النقدية. لكن البنك سوف يقيّد هذا الشيك ليس عند إيداعه

ولكن فقط عندما يتحقق أن هذا المبلغ يتم استلامه. فإنه ولغاية تحصيل الشيك ، فإن الرصيد في سجل وصولات الدفع سيبقى أقل من الرصيد في حقل البنك في سجل النقدية.

*** الرسوم المصرفية:** يقوم البنك عادة بخصم حساب العميل مع الفائدة على السحب على المكشوف من البنك ، ورسوم التحصيل والرسوم النثرية للخدمات المختلفة التي يقدمها. تظهر هذه التعديلات في دفتر وصولات الدفع وعندما تحدث وبالتالي رصيد دفتر إيصالات الدفع سينخفض. وهنا فإن العميل قد يأتي لمعرفة ذلك عندما يجمع دفتره لإيصالات الدفع الخاص به والتحقق منه. حتى ذلك الحين فإن أرصدة البنك حسب دفتر إيصالات الدفع ستبقى أقل من أرصدة البنك في سجل النقدية.

***الفائدة المُقَيَّدة من قبل البنك كدائنة ولكن لم يتم قيدها في سجل النقدية:** تعطي بعض البنوك الفائدة المُحدَّدة على الحسابات الجارية لعملائها إذا احتفظوا بحد أدنى معين من الارصدة الدائنة في حساباتهم الجارية. عندما يسمح البنك بتلك الفائدة للعميل فإنها ستُقيَّد في حسابه و سيزيد رصيده لدى البنك لكن العميل سيعرف هذه الفائدة عندما يتلقى دفتر إيصالات الدفع (دفتر التوفير) أو كشف الحساب المصرفي ليثبت القيد المناسب في سجل النقدية. حتى ذلك الحين ، سيكون رصيد البنك حسب دفتر التوفير أكثر من رصيد البنك حسب دفتر النقدية.

***الفوائد أو الأرباح على الاستثمارات وما إلى ذلك التي يجمعها البنك:** يجوز لرجل الأعمال أن يعهد بمهمة تحصيل الفائدة أو توزيعات الأرباح على الاستثمارات أو الإيجار على الممتلكات وما إلى ذلك إلى البنك. بعد تحصيل هذا الدخل، سيقوم البنك بتسجيل العميل دائن مما يؤدي إلى زيادة رصيده في حين إنه قد لا يكون هناك قيد لذلك الدخل في سجل النقدية لرجل الأعمال. يتم إجراء القيد ذي الصلة في سجل النقدية فقط عند الاتصال به وبالتالي فإن سجل الدفع النقدي ودفتر التوفير تختلف في الوقت نفسه.

***المبلغ المودع مباشرة في البنك من قبل العملاء:** عندما يتم إيداع أي مبلغ مباشرة في البنك في حساب رجل الأعمال من قبل العملاء يقوم البنك بتسجيل حساب رجل الأعمال المعني دائناً على الفور. وهذا يؤدي إلى زيادة في رصيد العميل الدائن لدى البنك بهذا المبلغ. وبعد فترة سيأتي رجل الأعمال لمعرفة الإيداع عند تلقّي الإشعار من البنك أو التنبيه. حتى ذلك الحين سيظهر رصيد البنك أكثر من الرصيد مقارنة بالرصيد حسب دفتر النقدية.

***المدفوعات التي يقوم بها البنك نيابة عن العملاء:** قد يعطي رجل الأعمال تعليمات دائمة إلى البنك الذي يتعامل معه لتسديد رسوم التأمين أو الإيجار أو رسوم الترخيص وغيرها من المدفوعات نيابة عنه عند حلول موعد استحقاقها. يقوم البنك بالدفع في تواريخ الاستحقاق والخصم من حساب العميل. أما رجل الأعمال فإنه يشغل نفسه في كتبه فقط عندما يتلقّى التنبيه من البنك. حتى يتم ذلك، الاثنان تظهر الأرصدة فرقاً.

*** الفواتير المُحصَّلة من قبل البنك نيابة عن العملاء:** يجوز للعملاء تفويض المصرف بتحصيل مبلغ الكمبيالات أو الفواتير مستحقة القبض من المسحوب عليه عند استحقاقها. إذا كان البنك يقبل الكمبيالة بتاريخ استحقاقها، حينئذ سيقوم البنك بذلك بمنح انتماءً لحساب العميل بالمبلغ. نتيجة لذلك، سيكون رصيد البنك لحساب العميل أعلى بمقدار المبلغ من الرصيد حسب دفتر النقدية حتى يتم تسجيل القيد الضروري في هذا الصدد في دفتر النقدية لدى العميل.

***عدم قبول الكمبيالات أو الشيكات:** عندما يرسل رجل الأعمال الفواتير أو الشيكات إلى البنك لتحصيلها يدخل البنك في الجانب المدين من دفتر النقدية الخاص به وبالتالي يزيد من رصيد البنك المدين. لكن البنك لا يقوم بقيدها مباشرة حيث لا يدخلها لصالح العميل إلا عند تحصيلها ولكن الفواتير أو الشيكات قد لا تكون مقبولة ولذلك ترد على المصرف. هذا سبب آخر للاختلاف بين الرصدين.

***الشيكات المدفوعة في البنك ولكن تحذف ليتم قيدها في سجل النقدية:** في بعض الأحيان يقوم رجل الأعمال بإيداع شيك في البنك ولكن ينسى قيده في دفتر النقدية. يؤدي هذا أيضاً إلى اختلاف بين الرصدين.

***الخصم أو الائتمان الخاطئ الذي قدمته البنوك:** إذا كان هناك حساب خاطئ مدين أو دائن في دفاتر أو حسابات البنك فإن هذا قد يُسبب اختلافاً في أرصدة سجلات العميل والبنك. إن البنك قد يُقدّم حسابات خاطئة سواء كانت مدينة أو دائنة بالطرق التالية:
(أ) تم خصم الشيكات الأخرى لأصحاب الحسابات وفُتِدَت في حساب العميل من قبل البنك.
(ب) تسجيل القيد على الجانب الخطأ من دفتر الدفع من قبل البنك.

٨-٤ : إجراءات إعداد مطابقة كشف البنك:

يتم إعداد مطابقة كشف البنك عادةً في نهاية الفترة ، أي شهر أو ربع أو نصف سنة أو سنة كما يُمكن إعداده كلما كانت هناك حاجة ضرورية من قبل رجل الأعمال مع مراعاة عدد المعاملات المعنية. وفيما يلي الخطوات الواجب اتخاذها لإعداد بيان تسوية بنكية:

أ) ضع علامة على جميع العناصر الموجودة في دفتر الدفع مع القيود في عمود البنك في دفتر النقدية وقم بعمل قائمة بالقيود كما تم العثور عليها غير موقوتة سواء في دفتر النقدية أو دفتر الدفع. العناصر غير المُحدّدة هي المسؤولة عن الاختلاف في الأرصدة التي تظهر في دفتر النقدية ودفتر الدفع.

ب) الرصيد الذي يظهره أي سجل (أي السجل النقدي أو دفتر الدفع) يجب أن تُشكّل الأساس. هذه هي نقطة البداية لتحديد الرصيد كما هو موضح بواسطة السجل الآخر بعد إجراء التعديلات المناسبة عليه اشرح أسباب الاختلاف.

ج) يجب أن يدرس تأثير سبب الاختلاف المُحدّد على الرصيد الذي أظهره السجل الآخر.

د) إذا كان السبب قد أدى إلى زيادة في الرصيد فإن السجل الآخر يجب أن يأخذ هذه الزيادة ويجب أن يضاف إلى الرصيد حسب السجل السابق الذي اتخذ كأساس.

هـ) إذا كان السبب قد أدى إلى نقص في الرصيد يبينه السجل الآخر فيجب أن يتم استبداله من الرصيد حسب السجل السابق الذي أُتخذ كأساس.

و) في حالة وجود توازن سلبي في السجلات (أي السحب على المكشوف) يجب وضع مبلغ السحب على المكشوف في العمود الناقص. ويجب أن يُعد كشف البنك حينئذ على نفس النمط كما لو كان هناك سحب عادي بدل السحب على المكشوف.

والجدول التالي يساعد في فهم كيفية إعداد مطابقة كشف البنك:

مدينة : ارصدة سجل النقدية او السحب على المكشوف لدفتر الدفع	دائنة: الارصدة الدفع او على المكشوف لسجل النقدية	لدفتر
-----	+	١ - العناصر التي تؤثر على الجانب المدين من دفتر النقدية: أ) الشيكات المودعة ولكن لم يتم تحصيلها من قبل البنك. ب) الشيك على الرغم من قيده في دفتر النقدية ولكن تم حذفه لإرساله إلى البنك.
+	-----	٢ - العناصر التي تؤثر على الجانب الدائن في دفتر النقدية: أ) الشيكات الصادرة ولكن لم تقدم للدفع. ٣ - تلك العناصر التي تؤثر على الجانب الدائن لدفتر الدفع: أ) الفوائد / الأرباح الموزعة من قبل البنك. ب) المبلغ المودع مباشرة من قبل العميل في حساب البنك. ج) الشيكات المرسلة إلى البنك ولكن لم يتم قيدها في سجل النقدية.
-----	+	٤ - العناصر التي تؤثر على جانب المدين من دفتر المرور: أ) الرسوم المصرفية التي يتقاضاها البنك. ب) الفائدة على السحب على المكشوف. ج) السداد من قبل البنك بناء على تعليمات العميل.

أسباب الاختلافات:

مثال (١): من البيانات التالية المطلوب إعداد كشف مطابقة البنك كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠:

- (١) الرصيد الافتتاحي حسب دفتر النقدية ٥٨٠٠ دينار.
- (٢) الشيكات الصادرة ولكن لم يتم تقديمها للدفع ٢٠٠٠ دينار.
- (ج) الشيكات المرسلة للتحويل ولكن لم يتم تحصيلها حتى الحادي والثلاثين من كانون الثاني ٢٠٢٠ هي ١٥٠٠ دينار.
- (د) قام البنك بجعل حساب الشركة مدينياً خطأً بمبلغ ٢٠٠ دينار والذي تم تصحيحه من قبلهم بعد ٣١ ديسمبر.
- الرصيد حسب دفتر التوفير دفع الدفع هو ٦١٠٠ دينار

الحل:

هناك فرق ٣٠٠ دينار بين رصيد سجل النقدية والرصيد كما هو موضح في دفتر الدفع (دفتر تثبيت التوفير - دفتر الدفع). ولذلك يمكن إعداد كشف مطابقة كشف البنك: أساس الأرصدة التي أظهرها الدفتر:

- (١) سيتم أخذ الرصيد كما هو موضح في دفتر النقدية على أنه نقطة البداية.
- (٢) تم إصدار الشيكات ولكن لم يتم تقديمها للدفع ولذلك لم يتم تسجيلها في دفتر الدفع لدى البنك. ولذلك ينبغي ايجاد رصيد دفتر الدفع.
- لم يتم البنك بتثبيت قيد دفع هذه الشيكات مادامت لم تُقدّم للدفع. وبالتالي فإن الرصيد في دفتر الدفع ينبغي أن يكون أكثر. لذلك فإن مبلغ ٢٠٠٠ دينار ينبغي أن يُضاف إلى الرصيد كما يظهر ذلك في سجل النقدية.

(٣) يجب أن يتم تسجيل الشيكات المرسلة للتحويل والتي لم يتم تحصيلها بعد في سجل النقدية، ولكن يجب على البنك أن لا يكون قد جعلها دائنة في حساب الشركة مادامت لم تُحصّل بعد لديهم. لذلك يجب أن يكون الرصيد في دفتر الدفع أقل بالمقارنة مع سجل النقدية. لذلك، يجب خصم مبلغ ٢٠٠٠ دينار من الرصيد كما هو ظاهر في سجل النقدية.

(٤) قام البنك بخصم حساب الشركة خطأً. هذا سيقود بالتأكيد إلى انخفاض الرصيد في دفتر الدفع البنكي. لذلك، يجب خصم المبلغ من الرصيد كما يظهر في سجل النقدية. وسيظهر كشف مطابقة البنك الآن على النحو التالي:

مطابقة كشف البنك

(+)	(-)	(+)	
	٥٨٠٠	رصيد دفتر الدفع	١
	٢٠٠٠	(-) الشيكات المصدرة ولكنها لم تحضر للدفع بعد	٢
١٥٠٠		(+) الشيكات المرسله لغرض التحصيل ولكنها لم تحصل بعد	٣
٢٠٠		(+) المبلغ المثبت مدينا من قبل البنك	٤
١٧٠٠	٧٨٠٠		
	٦١٠٠	رصيد سجل نقدية البنك	

يمكن إعداد كشف البنك حسب الرصيد كما هو موضح بواسطة سجل الترحيل كنقطة انطلاق.

مطابقة كشف البنك

دائن	مدين	المناقلات	
	٦١٠٠	رصيد دفتر الدفع	١
٢٠٠٠		(-) الشيكات المصدرة ولكنها لم تحضر للدفع بعد	٢
	١٥٠٠	(+) الشيكات المرسله لغرض التحصيل ولكنها لم تحصل بعد	٣
	٢٠٠	(+) المبلغ المثبت مدينا من قبل البنك	٤
٢٠٠٠	٧٨٠٠	الرصيد حسب سجل نقدية	
	٥٨٠٠		

*عندما يكون رصيد سجل النقدية او رصيد دفتر الدفع ينبغي تعديلهما:

مثال (٢) : في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ ، أظهر السجل النقدي لشركة النور رصيداً مصرفياً قدره ٣٠٠٠ دينار.

المطلوب : من المعلومات التالية إعداد بيان مطابقة كشف البنك ، مع إظهار الرصيد حسب وصل الدفع.

(١) تم إصدار شيكات بمبلغ ٢٥٠٠ دينار منها شيكات بقيمة ٢٠٠٠ دينار فقط تم تقديمها للدفع.

(٢) تم دفع شيكات بقيمة ٧٠٠ دينار في ٢٨ ك ١ ولكن تم دفعها ولم تقيد من قبل البنك. وكان هناك شيك واحد بمبلغ ٢٥٠ دينار كان قد دخل في دفتر النقدية في ٣٠ ك ١ ولكن تم إيداعها في البنك في ٣ كانون الثاني ٢٠٢١.

- ٣) تم دفع شيك من احمد بمبلغ ٢٠٠ دينار في يوم ٢٦ ك ١ ولكنه رفض واشعر بذلك في ٢ كانون الثاني ٢٠٢١ .
- ٤) أظهر دفتر الدفع الرسوم المصرفية التي تخصم ١٠ دينار من قبل البنك. كما أظهر ٤٠٠ دينار فيرضاها البنك كفاءة.
- ٥) أودع أحد المدينون مبلغ ٢٥٠ دينار في حساب للشركة في ٢٠ ك ١. وقد ورد التنبيه من البنك في ٢ كانون الثاني ٢٠٢١ .

مطابقة كشف البنك

٢٠٢٠/١٢/٣١

المناقلات	مدين	دائن
١ الرصيد حسب دفتر النقدية	٣٠٠٠	
٢ (+) الشيكات الصادرة ولكن لم يتم تقديمها بعد للدفع (٢٥٠٠ د - ٢٠٠٠ د)	٥٠٠	
٣ (+) الفوائد التي يجمعها البنك ولم يتم تسجيلها في سجل النقدية.	٤٠٠	
٤ (+) المبلغ المودع من قبل العميل مباشرة إلى البنك غير مسجل في دفتر النقدية.	٢٥٠	
(-) من الشيكات المدفوعة في البنك ولكن لم يتم إيداعها بعد من قبل البنك	٧٠٠	
٥ (-) تم إدخال شيك أقل في دفتر النقدية كان قد تم حذفه ليتم تخزينه في البنوك حتى ٣١ ك ١.	٢٥٠	
٦ (-) شيك من احمد مدفوع في البنك ورفض ولكن لم يتم تسجيله بعد في سجل النقدية.	٢٠٠	
٧ (-) رسوم مصرفية وفقا لدفتر الدفع	١٠	
٨ الرصيد حسب دفتر الدفع (المرور) ٢,٩٩٠	٤١٥٠	١١٦٠
	٢٩٩٠	

*عندما يتوفر ملخص عن دفتر النقدية ودفتر التوفير:

مثال (٣): من القيود التالية في سجل النقدية - عمود البنك ودفتر ايصالات الدفع (حساب البنك المقابل) ، قم بإعداد مطابقة كشف البنك بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٦ .

سجل النقدية (حقل البنك فقط)

التاريخ	المنافلات	المبلغ/ مدين	التاريخ	المنافلات	المبلغ / دائن
٢٠١٦			٢٠١٦		
٦/١	إلى: الرصيد b/d	٤٦٠٠	٦/٣	من: النقد (الشيكات الشخصية)	٨٠٠
٦/٤	إلى: احمد	٣٢٠٠			
٦/٨	إلى: رياض	٥٠٠	٦/٥	من: المسحوبات	١٠٠٠
٦/١٨	إلى: ليلي	٣٧٠٠	٦/١٠	من/ رمضان	٢٢٠٠
٦/٢١	إلى صالح	١٤٠٠	٦/١٥	من/سهام	١٣٠٠
٦/٢٨	إلى/فاطمة	١٠٠	٦/٢٨	من/الرواتب	١٨٠٠
٦/٣٠	إلى: اسعد	٤٥٠	٦/٢٩	من/كريم	١٩٠٠
			٦/٣٠	من: رجاء	١٧٠٠
			٦/٣٠	من/ العمولة	٢٠
			٦/٣٠	من: الرصيد b/d	٣٢٣٠
		١٣٩٥٠			١٣٩٥٠

دفتر مدفوعات البنك

التاريخ	المعاملات	المسحوبات	الايداعات	الرصيد مدين /دائن
٢٠١٦				
٦/١	من الرصيد b/d			دائن ٤٦٠٠
٦/٣	إلى/النقدية (الشخصية)	٨٠٠	--	دائن ٣٨٠٠
٦/٥	إلى/المسحوبات الشخصية	١٠٠٠	--	دائن ٢٨٠٠
٦/٦	إلى/ احمد	--	٣٢٠٠	دائن ٦٠٠٠
٦/١٠	إلى/ رياض	--	٥٠٠	دائن ٦٥٠٠
٦/١٤	إلى/ رمضان	٢٢٠٠	--	دائن ٤٣٠٠
٦/١٦	إلى/ليلي		٣٧٠٠	دائن ٨٠٠٠
٦/٢٠	إلى/سهام	١٣٠٠	--	دائن ٦٧٠٠
٦/٢٥	إلى/ حصص الأسهم	--	٧٠٠	دائن ٧٤٠٠
٦/٢٨	إلى/الرواتب	١٨٠٠	--	دائن ٥٦٠٠
٦/٣٠	إلى/ جمع التحويلات	٤	--	دائن ٥٥٩٦
٦/٣٠	إلى/ العمولة	٢٠	--	دائن ٥٥٧٦
٦/٣٠	الكهرباء	٨٠	-	دائن ٥٤٩٦

الحل:

قائمة مطابقة كشف البنك

كما هي في ٢٠١٦ / ٦ / ٣٠

المدین	الدائن	المناقلات	
٣٢٣٠		مدین: الرصيد كما هو في سجل النقدية	١
		(+) اصدار شيكات لكن لم تقدم (احمد)	٢
٤٣٠٠		(كريم ١٩٠٠ د + رجاء ١٧٠٠ د + مقسمة على ٧٠٠ د)	٣
		(-) شيكات مدفوعة ولكن لم تجعل دائنة من قبل البنك	٤
١٩٥٠		(صالح ١٤٠٠ د + فاطمة ١٠٠ د + اسعد ٤٥٠ د)	٥
٤		(-) مجموع المصاريف المحملة من قبل البنك	
٨٠		(-) المدفوعات لهيئة الكهرباء	
٢٠٣٤	٧٥٣٠		
	٥٤٩٦		

*عندما يكون الرصيد هو السحب على المكشوف:

مثال (٤): من البيانات التالية ، قم بإعداد مطابقة كشف البنك:

المبلغ	المناقلات	
١٦٢٠٠	السحب على المكشوف من البنك حسب دفتر النقدية.	١
	تم إيداع الشيك وفقاً لكشف حساب البنك ولكن ليس المسجلة في دفتر النقدية.	٢
٧٠٠	الجانب المدين من عمود البنك قصير ١٠٠	٣
١٠٠	تم إيداع شيك بقيمة ٥٠٠٠ د ولكن يتم تحصيله ووفقاً لكشف حساب بنكي فقط.	٤
٤٩٩٦	تم إرجاع شيك أحد الطرفين مرفوضاً وفقاً لبيان للبنك	٥
٥٣٠	الفواتير التي يتم جمعها مباشرة من قبل البنك.	٦
٣٥٠٠	الرسوم المصرفية المسجلة مرتين في دفتر المدفوعات.	٧
٢٥	تم إرجاع فاتورة بقيمة ٨٠٠٠ د مخفضة مقابل ٧٩٦٠ د مرفوضه من قبل	٨
١٥	البنك، مشيراً إلى أن الرسوم ١٥ د	٩
٢٣٢٠	الشيكات المودعة ولكن لم يتم تحصيلها بعد من قبل البنك.	١٠
١٢٥٠	لشيكات الصادرة ولكن لم يتم تقديمها للصرف بعد.	

الحل:

دائن	مدین	المناقلات	
	١٦٢٠٠	السحب على المكشوف من البنك حسب دفتر النقدية.	١
	٤	(+) شيك بمبلغ ٥٠٠٠ د اودع البنك ولكن تم تحصيله على اساس	٢
		٤٩٩٦ د	
	٥٣٠	تم إرجاع شيك أحد الطرفين مرفوضاً وفقاً لبيان للبنك فقط	٣
	٨٠١٥	فاتورة بمبلغ ٨٠٠٠ د رفضت من قبل البنك وأعيدت الى صاحبها	٤
		برسوم مقدارها ١٥ د.	
	٢٣٢٠	(+) لشيكات المودعة ولكن لم يتم تحصيلها بعد من قبل البنك.	٥
		(-) يداع الشيك وفقاً لكشف حساب البنك ولكن لم يسجل في سجل	٦
	٧٠٠	النقدية	

١٠٠		(-) الطرف المدين من حقل البنك Cast Short	٧
٣٥٠٠		(-) فواتير جمعت مباشرة من قبل البنك	٨
٢٥		تحميلات جمعت من قبل المصرف وسجلت مرتين في سجل النقدية	٩
١٢٥٠		شيكات اصدرت لكن لم تحظر للبنك لغرض الصرف	١٠
٥٥٧٥	٢٧٠٦٩		
٢١٤٩٤			

أسئلة وتمارين الفصل الثامن Questions & Practices

- ١- ماذا يقصد بمطابقة كشف البنك ؟
٢- "التوازن كما هو موضح في دفتر (الدفع) يجب أن يتوافق مع الرصيد كما هو مبين في دفتر النقدية الخاص بالعمل"، هل يوافق؟ إذا لم يكن كذلك ، اشرح الأسباب بأمثلة مناسبة عن الخلافات بين الاثنين.

تمارين:

س (١): لديك المعلومات التالية من كشف حساب البنك والسجلات الداخلية لشركة الزبير :

كشف حساب البنك لشهر حزيران ٢٠٢٣ :
الرصيد الختامي: ١٠٠٠٠ دينار ، الشيكات غير المحصلة: ٢٠٠٠ دينار ، الودائع قيد التحصيل: ١٥٠٠ دينار ، رسوم بنكية: ٥٠ دينار ، إيرادات فائدة: ٣٠ دينار

السجلات الداخلية للشركة لشهر حزيران ٢٠٢٣ :
الرصيد الختامي: ٨٥٢٠ دينار
المطلوب : إعداد تسوية كشف البنك لشهر يونيو؟
السؤال (٢): لديك المعلومات التالية من كشف حساب البنك والسجلات الداخلية لشركة الأخوان:

كشف حساب البنك لشهر تموز ٢٠٢٣ :
الرصيد الختامي: ١٥٠٠٠ دينار ، الشيكات غير المحصلة: ٣٠٠٠ دينار ، الودائع قيد التحصيل: ٢٥٠٠ دينار ، رسوم بنكية: ٦٠ دينار ، إيرادات فائدة: ٤٠ دينار

السجلات الداخلية للشركة لشهر تموز ٢٠٢٣ :
الرصيد الختامي: ١٣٥٢٠ دينار
المطلوب : إعداد تسوية كشف البنك لشهر تموز ٢٠٢٣ ؟

السؤال (٣): لديك المعلومات التالية من كشف حساب البنك والسجلات الداخلية لشركة الأنبار:

كشف حساب البنك لشهر آب ٢٠٢٢ :
الرصيد الختامي: ٨٠٠٠ دينار ، الشيكات غير المحصلة: ١٢٠٠ دينار ، الودائع قيد التحصيل: ٨٠٠ دينار ، رسوم بنكية: ٣٠ دينار ، إيرادات فائدة: ٢٠ دينار

السجلات الداخلية للشركة لشهر آب ٢٠٢٢ :

الرصيد الختامي: ٧٥٩٠ دينار

المطلوب: إعداد تسوية كشف البنك لشهر أغسطس.

س (٤): لنفترض أن رصيد الحساب في دفتر الأستاذ العام هو ٥٠٠٠ دينار، ورصيد كشف البنك هو ٥٣٠٠ دينار. المعلومات التالية تتعلق بشهر اذار:

شيك لم يصرف بمبلغ ٣٠٠ دينار، إيداع في الطريق بمبلغ ٥٠٠ دينار ، رسوم خدمات البنك بمبلغ ٥٠ دينار، إيرادات فوائد بنكية بمبلغ ٢٠ دينار.

المطلوب:

قم بإعداد مطابقة البنك لتحديد الرصيد المعدل في كشف البنك ودفتر الأستاذ.

س (٥):رصيد الحساب في دفتر الأستاذ العام لشركة الأنوار هو ١٠٠٠٠ دينار، بينما رصيد كشف البنك هو ١٠٥٠٠ دينار. المعلومات التالية تتعلق بشهر حزيران:

شيك لم يصرف بمبلغ ٧٠٠ دينار ، إيداع في الطريق بمبلغ ٣٠٠ دينار، رسوم البنك بمبلغ ١٠٠ دينار، إيرادات فوائد بنكية بمبلغ ٥٠ دينار، إيداع غير مسجل بمبلغ ٢٠٠ دينار.

المطلوب:

قم بإعداد مطابقة البنك لتحديد الرصيد المعدل في كشف البنك ودفتر الأستاذ.

س (٦):رصيد الحساب في دفتر الأستاذ العام لشركة المعقل هو ٢٥٠٠٠ دينار، بينما رصيد كشف البنك هو ٢٤٠٠٠ دينار. المعلومات التالية تتعلق بشهر أيلول :

شيك لم يصرف بمبلغ ٥٠٠ دينار. ، إيداع في الطريق بمبلغ ١٠٠٠ دينار ، رسوم خدمات البنك بمبلغ ٨٠ دينار، إيرادات فوائد بنكية بمبلغ ٣٠ دينار ، شيك معاد بمبلغ ٤٥٠ دينار.

المطلوب:

قم بإعداد مطابقة البنك لتحديد الرصيد المعدل في كشف البنك ودفتر الأستاذ.

الفصل التاسع

المحاسبة عن المخزون السلعي

Accounting For Inventory

أهداف الفصل:

- ١- معرفة معنى وأهداف تقييم المخزون.
- ٢- فهم الطرق المختلفة لتقييم المخزون ، مزاياها وعيوبها.
- ٣- معرفة مدى ملائمة طرق الجرد المختلفة قيمة.

٩-١: مقدمة

يُشير المخزون إلى قيمة المواد الخام المشتراة والمحفوظة من قبل الشركة مثل المواد الإستهلاكية ، وقطع الغيار ، والسلع التامة الصنع، والأنقاض التي يتم استثمار أموال الشركة فيها ، كما إنه يُمثّل ثاني أكبر البنود بعد الأصول الثابتة في البيانات المالية، وهو السبب في أن تقييم المخزون ومراقبته أصبحت من الوظائف المهمة جدًا للمحاسبين ومديري المالية. ومع ذلك، فإنه غالباً ما يلاحظ أن العبارات المالية لا تقدم المعلومات الفعلية حول بعض العناصر، على سبيل المثال المخزون والإهلاك قد يكون هذا بسبب تنوع طرق تقييم المخزون المتاحة مع المحاسب وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢- (IAS-2). والمخزونات تعني الممتلكات الملموسة المُحتَفَظ بها إما :

- (أ) لغرض البيع في سياق الأعمال المعتاد.
 - (ب) أو استخدامها في عملية الإنتاج.
 - (ج) أو للاستهلاك في إنتاج السلع أو الخدمات من أجل البيع.
- ومن ثم ، فإن مصطلح المخزون يشمل: مخزون (١) المواد الخام، و (٢) المواد تحت الصنع، (٣) والسلع التامة الصنع والتي لم يتم بيعها بعد. يتكون المخزون من المواد الخام، والمكونات المخزونة في المخازن والمنتجات شبه المُصنَّعة والسلع التامة الصنع في حالة التداول، ويتكون المخزون بشكل أساسي من البضائع التامة الصنع.

٩-٢: أهداف تقييم المخزون:

يُمكن تلخيص الأهداف التي يتوخاها أي مشروع من عملية تقييم المخزون:

أ- تحديد الدخل:

الهدف الرئيسي لتقييم المخزون هو التحديد الصحيح للدخل من خلال عملية مطابقة التكلفة المناسبة مقابل الإيرادات. إن إجمالي الربح يوجد عن طريق خصم تكلفة البضائع المُباعة من إيرادات المبيعات. تكلفة البضائع المُباعة عبارة عن مشتريات بالإضافة إلى مخزون أول المدة مطروحاً منه مخزون آخر المدة. وهنا يجب تقييم مخزون آخر المدة وقيده بشكل صحيح وتسجيله في الحسابات. إن الإفراط في تقييم

المخزون الختامي يؤدي إلى تضخم أرباح العام وانكماش أرباح السنوات التالية. بصورة مماثلة، فإن تقليص الكلفة يؤدي إلى تقليل أرباح السنة الحالية وتضخيم ربح السنوات التالية.

ب- تحديد المركز المالي:

يُعتبر المخزون عنصراً مهماً في الميزانية العامة ، ويجب أن يظهر كموجود مُتداول في الميزانية العامة في نهاية العام. إذا كان تقييم المخزون لم يتم بشكل صحيح ، فإن الرصيد لا يعطي صورة حقيقية وعادلة للمركز المالي للشركة. ومع مراعاة الأهداف المذكورة أعلاه فإن واجب المُدقق يتعلق بالتحقق من المخزون وتقييمه. لذلك، فإنه أثناء التحقق، يجب عليه التأكد من أن الجرد يتم بواسطة ضابط مسؤول، وإن المعلومات تتطابق مع تلك الخاصة بالمخزون، وكان أساس التقييم هو نفسه باستمرار من سنة إلى أخرى. علاوة على ذلك ، يجب عليه إجراء فحوصات اختبار للتأكد من دقة التقييم.

٣-٩: طرق تسجيل المخزون:

قد يكون المخزون السلعي في المنشأة مختلفاً باختلاف نوعية المنشأة فقد تكون المنشأة صناعية ويكون مخزونها متضمناً لمواد أولية لغرض تصنيع المنتجات وقد تكون تجارية لا تحتاج إلى المواد الأولية لغرض الصنع فهي تشتري المنتجات كاملة ولا تحتاج إلى إدخال أي تعديلات عليها. ففي النوع الأول (المنشآت الصناعية) فإنها تحتاج إلى ثلاثة أنواع من حسابات المخزون هي د/ مخزون المواد الأولية، و د/ مخزون الإنتاج تحت التشغيل، و د/ مخزون الإنتاج التام. ويشتمل د/ مخزون المواد الأولية على تكلفة شراء المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع، أما رصيد د/ مخزون الإنتاج تحت التشغيل فيشتمل على تكلفة المواد الأولية التي تم صرفها لعملية التصنيع وكذلك تكلفة العمل والمصروفات الصناعية الأخرى للمنتجات التي لم يكتمل تصنيعها بعد في نهاية الفترة المحاسبية. ويتضمن د/ مخزون الإنتاج التام على تكلفة إنتاج المخزون السلعي التام والجاهز للبيع، أما في حالة المنشآت التجارية فإنها لا تحتاج إلى هذه الحسابات وإنما تحتفظ بالمنشأة في هذه الحالة بحساب واحد يسمى د/ المخزون السلعي. ويمكن توضيح ما تقدم من خلال المعلومات التالية التي توضح كيف ترتبط الحسابات الخاصة بمخزون المواد الأولية ومواد تحت الصنع والإنتاج تام الصنع ببعضها:

أولاً: حسابات المخزون في المنشآت الصناعية:
ح/ مخزون المواد أولية + ح / مخزون انتاج تحت التشغيل + ح/ مخزون الانتاج التام

ثانياً: حسابات المخزون في المنشآت التجارية:
ح/ مخزون الانتاج التام = تكلفة المنتجات المشتراة - تكلفة المنتجات المباعة

٩-٤: طرق تقييم المخزون :

لتقييم المخزون، هنالك عدة طرق معروفة وفي مقدمتها طريقة أو مدخل التكلفة الأساسية.

٩-٤-١ : مدخل التكلفة الأساسية:

لكي تستطيع ببساطة تحديد تكلفة المخزون وترحيل هذا المبلغ إلى الأمام حتى يتم بيع البضائع، فإنك ينبغي أن تقرر ما إذا كان ينبغي جعل التكاليف أو المصاريف كخزين. وهذه النقطة من النقاط التي يصعب الإجابة عليها أحياناً. وفي بعض الحالات، يكون من الصعب القيام بتحديد ما إذا كان المخزون قد تم بيعه بالفعل أم لا. وسيتم في هذا الفصل الإجابة على الأسئلة التالية لغرض توضيح هذه الجوانب.

١- ماذا يُقصد بالمخزون السلعي؟

٣- ماهي أهمية تقويم المخزون السلعي؟

٤- ماهي مكونات المخزون السلعي؟

٥- ماهي نظم المحاسبة عن المخزون السلعي؟

وهناك طريقتين أساسيتين لتقييم المخزون ويمكن استخدام سجلات مستقلة لتثبيت المخزون بموجبها وتتضمن كمية وقيمة المخزون كالتالي:

(١) على أساس نظام الجرد الدوري

(٢) على أساس نظام الجرد (المستمر) الدائم:

٩-٤-١-١: نظام الجرد الدوري (Periodic Inventory):

في ظل هذا النظام تكون كمية وقيمة المخزون التي تم التأكد منها عن طريق عد المخزون فعلياً في نهاية العام أو في تاريخ التقييم. وفي حالة الشركات الكبيرة فإن عد المخزون السنوي قد يستغرق أسبوعاً في نهاية العام لغرض إنهاء المخزون في متناول اليد. ويجري العد بعدة طرق ولذلك فإن بعض العناصر يتم عدها عددياً، بينما يتم وزن البعض الآخر بالكيلو أو الأطنان أو تقاس باللتر. كما قد تُضاف المعلومات الضرورية للسلعة مثل تفاصيل المخزون وعدد الوحدات والسعر لكل وحدة يُمكن إدراجها والقيمة الإجمالية وما إلى ذلك وإضافتها للحصول على رقم الجرد. وتقدم هذه الطريقة ميزة البساطة، كما إنها لا تُستخدَم للاحتفاظ بالسجلات المختلفة ليتم الاحتفاظ بها لغرض

نظام الجرد الدائم. ومع ذلك ، فإن حدود هذه الطريقة هي أن التناقضات والخسائر في المخزون لن تظهر أبدًا كما إنه لا يقدم أي حساب عن السرقة والخسائر والإنكماش والهدر.

وهذا النظام يقوم على أساس فتح عدة حسابات مثل (حساب المشتريات وحساب مردودات ومسموحات المشتريات وحساب مصاريف نقل المشتريات وحساب الخصم المكتسب) وعندما تستخدم المنشأة نظام الجرد الدوري فإنها لا تمسك سجلات مستمرة لكميات وتكلفة المخزون.

- ١- يتطلب نظام الجرد الدوري تحديد المخزون عن طريق الجرد الفعلي.
- ٢- تحديد تكلفة البضاعة المباعة طبقا لهذا النظام يتم عن طري عملية حسابية هي :
تكلفة البضاعة المباعة = مخزون اول المدة + (المشتريات - مصاريف الشراء - مردودات ومسموحات المشتريات - الخصم المكتسب) - مخزون آخر المدة.

٢-١-٤-٩: نظام الجرد المستمر (Perpetual Inventory):

يوفر هذا النظام سجل قيد التشغيل للمخزونات الموجودة في متناول اليد لأنه في ظل هذه الطريقة يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون التي ستعطي رصيد المخزون في أي وقت تريده. ووفقًا لمعهد محاسبو الكلفة والإدارة في لندن فإن هذ الجرد يمثل "نظام سجلات تحتفظ بها إدارة المراقبة والتي تعكس حركة انواع الخزين وأرصدها الحالية " . وسوف يعطي سجل أستاذ المخازن رصيد المواد الخام ، والإنتاج تحت العمل، والسلع التامة الصنع. وبسبب هذا، فإن الأمر متروك للإدارة لتوفير الجرد المستمر، عن طريق مقارنة الأرصدة مع رصيد السجل، أو أي إضافات يتم اكتشافها حالا وذلك بمقارنة الرصيد المادي مع رصيد السجل ليتم التأكد من أي اختلافات على الفور. كما إن النظام يتميز بما يلي:

- ١- نظام الجرد المستمر يتطلب عدد من السجلات المحاسبية بهدف تحقيق الرقابة الفعالة.
- ٢- نظام الجرد المستمر يتطلب جرد فعلي للمخزون مرة واحدة على الأقل كل عام لمطابقة الرصيد الفعلي بالرصيد الدفترى.
- ٣- في حالة اتباع نظام الجرد الدوري فإن رصيد المخزون السلعي الظاهر بميزان المراجعة يُمثل رصيد المخزون السلعي أول الفترة. أما في حالة اتباع نظام الجرد المستمر فإن رصيد المخزون الظاهر بميزان المراجعة يمثل رصيد المخزون السلعي آخر المدة.
- ٤- عن الجرد الفعلي فإن البضاعة بالطريق تدخل ضمن المخزون السلعي إذا كانت شروط شراء البضاعة التسليم مخازن المورد أو التسليم ميناء الشحن. أما إذا كان التسليم مخازن الشركة أو ميناء الوصول فلا تدخل ضمن المخزون عند الجرد.
- ٥- بضاعة الأمانة لا تدخل ضمن المخزون لدى الوكيل بل هي ملك للموكل.

الفرق بين نظام جرد المخزون الدوري ونظام الجرد المستمر باستخدام المعادلة:

نظام الجرد المستمر:

$$\begin{aligned} & \text{المخزون السلعي آخر الفترة} = \\ & \text{المخزون السلعي أول الفترة} + \text{صافي} \\ & \text{المشتريات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة} \end{aligned}$$

نظام الجرد الدوري:

$$\begin{aligned} & \text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{المخزون} \\ & \text{السلعي أول الفترة} + \text{صافي} \\ & \text{المشتريات} - \text{المخزون السلعي آخر} \\ & \text{المدة} \end{aligned}$$

مثال (١):

- أدناه المعلومات عن منشأة أنوار البصرة في ٣١/١٢/٢٠١٤
- ١- المبيعات النقدية خلال الفترة ١٢٠٠ وحدة من منتجها (X) بسعر ١٠ دينار للوحدة أي ما يعادل ١٢٠٠٠ دينار.
 - ٢- رصيد المخزون السلعي في بداية الفترة ٢٠٠ وحدة تكلفة الوحدة ٦ دينار = ١٢٠٠ دينار.
 - ٣- المشتريات النقدية خلال الفترة ١٨٠٠ وحدة تكلفة الوحدة ٦ دينار = ١٠٨٠٠ دينار
 - ٤- رصيد المخزون السلعي في نهاية الفترة ٨٠٠ وحدة تكلفة الوحدة ٦ دينار = ٤٨٠٠ دينار.
- المطلوب :** اعداد القيود اللازمة لتسجيل العمليات المذكورة شاملة القيود اللازمة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٤، وذلك بموجب نظامي المخزون المستمر والمخزون الدوري.
- الحل:**

الحالة	الجرد المستمر	الجرد الدوري
١-الشرء	١٠٨٠٠ ح/ المخزون السلعي ١٠٨٠٠ ح/ النقدية	١٠٨٠٠ ح/ المشتريات ١٠٨٠٠ ح/ النقدية
٢-البيع	١٢٠٠ ح/ النقدية ١٢٠٠٠ ح/ المبيعات	١٢٠٠٠ ح/ النقدية ١٢٠٠٠ ح/ المبيعات
٣-قيود التسوية	٧٢٠٠ ح/ تكلفة البضاعة المباعة ٧٢٠٠ ح/ المخزون السلعي	لا يوجد قيد تسوية
٤-قيود التسوية والاقفال	لا يوجد قيد تسوي	١٢٠٠ ح/ تكلفة البضاعة المباعة ١٢٠٠ ح/ البضاعة المباعة (رصيد اول المدة) ٤٨٠٠ ح/ المخزون السلعي ٤٨٠٠ ح/ تكلفة البضاعة المباعة

أ- طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO):

تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن المواد التي يتم شراؤها أولاً تُصدّر أولاً. يتم تسعير إصدارات / مبيعات المخزون على نفس السعر أساساً حتى يتم استنفاد الدفعة الأولى من المواد المشتراة. وبالتالي، يتم تسعير الوحدات المصدرة بأقدم سعر تكلفة مدرج في أوراق دفتر الأستاذ. في ظل هذا النظام ليس من الضروري أن تكون المادة التي كانت الأقدم في المخزون يتم استنفادها أولاً. لكن استخدام FIFO يعني بالضرورة أن أقدم التكاليف تستخدم. في الممارسة العملية، تبذل معظم الشركات مسعىً لبيع البضائع أو المواد الأقدم أولاً.

المزايا: فيما يلي مزايا هذه الطريقة:

- (١) هذه الطريقة سهلة التشغيل، شريطة أن تكون أسعار المواد لا تتقلب بشكل متكرر.
- (٢) يعطي هذه القيمة لإغلاق المخزون الذي يختلف بالقرب من أسعار السوق الحالية منذ أن تم إغلاق المخزون من أحدث السلع المشتراة.
- (٣) إنها طريقة واقعية لأنها تأخذ في الاعتبار الإجراء العادي لإصدار البضائع / المخزون، أي يتم إصدار المواد للإنتاج بترتيب الإيصالات.
- (٤) نظراً لأنه يعتمد على التكلفة التاريخية، لا يدخل أي ربح غير محقق في البيانات المالية للفترة.

العيوب: تُعاني هذه الطريقة من القيود التالية:

- (١) بسبب التغيرات العنيفة في أسعار المواد، فإنه ينطوي على حسابات معقدة إلى حد ما، وبالتالي زيادة التعديلات في أخطاء السجلات.
- (٢) قد لا تعكس أسعار إصدارات المواد الحالية أسعار السوق، وبالتالي، فإنه خلال فترة التضخم، تكلفة الإنتاج تكون منخفضة بشكل غير معقول.
- (٣) مقارنة بين الوظائف المختلفة التي تنفذها الشركة يصبح صعباً في بعض الأحيان. فقد تكون وظيفة معينة قد بدأت قبل وظيفة أخرى ببضع دقائق وتكون قد استنفذت المواد تماماً من مواد الوجبة الأولى.

الملاءمة:

تعتبر طريقة FIFO أكثر ملاءمة خلال فترات هبوط الأسعار. والسبب هو أن السعر الأعلى عند الشراء من المواد التي تم تصنيعها سابقاً تم استردادها بالتكلفة. هذه الطريقة مناسبة عندما يكون حجم المشتريات كبيراً ولكن ليس كثيراً. إن التقلبات المعتدلة في أسعار المواد، وسهولة المقارنة بين الوظائف المختلفة هي أيضاً شروط مهمة لاستخدام هذه الطريقة.

مثال (٢): فيما يلي سجل بمشتريات المواد خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٢ لشركة الهلال:

٢ كانون الثاني: استلمت ٥٠٠ وحدة بسعر ٢٠ دينار لكل وحدة

٣ كانون الثاني استلمت ٤٠٠ وحدة بسعر ٢١ دينار للوحدة
 ١٥ كانون الثاني استلمت ٣٠٠ وحدة بسعر ١٩ دينار للوحدة
 ٢٨ كانون الثاني استلمت ٤٠٠ وحدة بسعر ٢٠ دينار للوحدة
 يوضح الجرد المادي الذي تم إجراؤه في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ أن هناك ٦٠٠ وحدة في متناول اليد.
المطلوب: احسب قيمة المخزون في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ٢٠٢٢ بطريقة FIFO.

الحل:

ضمن طريقة FIFO ، يتضمن المخزون الختامي الأخير مشتريات بأحدث الأسعار.
 ومن ثم ، فإن قيمة المخزون في ٣١ كانون الثاني سيكون على النحو التالي:

كانون ثاني ٢٨	مشتريات	٤٠٠ وحدة	٢٠ دينار للوحة	٨٠٠٠ دينار
كانون الثاني ١٥	مشتريات	٢٠٠ وحدة	١٩ دينار للوحة	٣٨٠٠ دينار
				١١٨٠٠ دينار

هنا كانت قيمة المخزون كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ قد وصلت إليها على افتراض أن الشركة تستخدم نظام المخزون الدوري النظامي ، لذلك فإن قيمة المخزون ستصل كما هي حتى لو كان نظام الجرد الدائم قيد الاستخدام.

مثال (٣): إذا كان هناك ١٠٠٠ وحدة مصدرة من مادة معينة تم إصدار ٣٠٠ وحدة منها في ٥ كانون الثاني وتم إصدار ٧٠٠ وحدة في ١٦ كانون الثاني، فإن تقييم المخزون باستخدام نظام الجرد المستمر سيكون كما يلي :

الأستاذ

حساب البضاعة

التاريخ	المواد المستلمة			المواد المصدرة			الرصيد	
	الكمية	السعر	المبلغ	الكمية	السعر	المبلغ	الكمية	المبلغ
٢ك	٥٠٠	٢٠	١٠٠٠٠	--	--	--	٥٠٠	١٠٠٠٠
٣ك	٤٠٠	٢١	٨٤٠٠	--	--	--	٩٠٠	١٨٤٠٠
٥ك	--	--	---	٣٠٠	٢٠	٦٠٠٠	٦٠٠	١٢٤٠٠
١٥ك	٣٠٠	١٩	٥٧٠٠	--	--	--	٩٠٠	١٨١٠٠
١٦ك	--	--	--	٢٠٠	٢٠	٤٠٠٠		

			٤٠٠	٢١	٨٤٠٠	٢٠٠	٣٨٠٠	
			١٠٠	١٩	١٩٠٠	٦٠٠	١١٨٠٠	
٢٨ ك	٤٠٠	٢٠	٨٠٠٠	--	--	--		

من الواضح انه من خلال دفتر الأستاذ أن قيمة المخزون النهائي بموجب طريقة FIFO هو نفسه في حالة كل من نظام الجرد الدوري و نظام الجرد الدائم (المستمر).

أ- طريقة الوارد اخيرا يخرج أولاً (LIFO):

بموجب هذه الطريقة ، من المفترض أن البضائع التي تم شراؤها أخيراً تصدر أولاً للإنتاج وتلك المستلمة أولاً يتم بيعها أخيراً. وفي حالة استلام دفعة جديدة قبل أن تستخدم الدفعة الأولى المستلمة أولاً بالكامل ، يصبح السعر هو آخر سعر ويستخدم للتسعير وفق الدفعة الاخيرة حتى يتم استنفاد الدفعة أو استلام دفعة جديدة. كما هو مذكور أعلاه ، يتم إصدار المواد للإنتاج بالتكلفة التي قد تختلف وفقاً لسعر السوق الحالي. ومع ذلك ، فإن المخزونات في نهاية الفترة يجب أن تُقِيمَ بالأسعار القديمة التي قد تكون غير متوافقة مع السعر الحالي الصنع للسوق .

المزايا:

- (١) تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار ظروف السوق الحالي أثناء تقييم المواد الصادرة للوظائف المختلفة أو التحقق من تكلفة البضائع المباعة.
- (٢) لا يتم عادة تحقيق ربح أو خسارة غير مُحَقَّقة في حالة حدوث ذلك بالطريقة المُتبعة.

السلبيات:

- (١) يتم تقييم المخزون المتوفر بالسعر الذي أصبح قديماً عند مقارنته بسعر المخزون الحالي.
- (٢) قد لا تكون هذه الطريقة مقبولة لأغراض الضرائب نظراً لأن قيمة المخزون الختامي قد تكون مختلفة تماماً عن القيمة السوقية الحالية.
- (٣) المقارنة بين الوظائف المتماثلة صعبة للغاية لأنها قد تتحمل أسعار مختلفة للمواد المستهلكة المصدرة.

التوضيح: مع المعلومات الواردة في المثال (١):

- (١) احسب قيمة المخزون في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨ بطريقة LIFO.
- (٢) تحضير حساب دفتر الأستاذ في المتجر يوضح كمية المستلمات والإصدارات في الخامس من كانون الثاني مع العلم إنه تم إصدار ٧٠٠ وحدة في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨.

الحل:

ضمن طريقة LIFO ، يتضمن المخزون الختامي أقدم المشتريات المتبقية حتى الوقت الأخير. ومن ثم فإن تقييم المخزون سيكون بموجب نظام الجرد الدوري على النحو التالي:

قيمة المخزون في ٣١ كانون الثاني

٢ ك ٢ ٢٠١٨	مشتريات	٢٠٠ وحدة	٢٠ دينار	٤٠٠٠ دينار
١٥ ك ٢ ٢٠١٨	مشتريات	٤٠٠ وحدة	٢٠ دينار	٨٠٠٠ دينار
				١٢٠٠٠ دينار

تقييم المخزون في ظل نظام الجرد الدائم (المستمر):

سجل الأستاذ

ح / البضاعة

التاريخ	المستلمات			الإصدارات			الرصيد	
	الكمية	السعر	المبلغ	الكمية	السعر	المبلغ	الكمية	رصيد المبلغ
١/٢	٥٠٠	٢٠	١٠٠٠٠	--	--	--	٥٠٠	١٠٠٠٠
١/٣	٤٠٠	٢١	٨٤٠٠	--	--	--	٩٠٠	١٨٤٠٠
١/٥			--	٣٠٠	٢١	٦٣٠٠	٦٠٠	١٢١٠٠
١/١٥	٣٠٠	١٩	٥٧٠٠	--	--	--	٩٠٠	١٧٨٠٠
١/١٦	-		--	٣٠٠	١٩	٥٧٠٠	--	--
			--	١٠٠	٢١	٢١٠٠	--	--
١/٢٨			--	٣٠٠	١٩	٦٠٠٠	٢٠٠	٤٠٠٠
١/٣١	٤٠٠	٢٠	٨٠٠٠	--	--	--	٦٠٠	١٢٠٠٠
	-	--	--	--	--	--	٦٠٠	١٢٠٠٠

١- يشمل قيد الإغلاق الختامي لـ ٦٠٠ وحدة ٢٠٠ وحدة تم شراؤها في الثاني من كانون الثاني ولكن ظلت دون إصدار و ٤٠٠ وحدة تم شراؤها في ٢٨ كانون الثاني المتبقية غير مُصدر حتى ٣١ كانون الثاني.

ج- طريقة الأعلى سعراً يخرج أولاً (HIFO):

وفقاً لهذه الطريقة، يتم معالجة المواد الأعلى سعراً حيث يتم إصدارها أولاً بغض النظر عن تاريخ الشراء. في الواقع، فإنه يتم الاحتفاظ بجرد المواد أو البضائع بأقل سعر ممكن. في فترات ارتفاع الأسعار يكون المخزون الختامي مُقَوَّم بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي يتم إنشاء الاحتياطات السرية. ومع ذلك فإن أعلى تكلفة للمواد تعافى أولاً. وبالتالي يظل مبلغ المخزون الختامي عند القيمة الدنيا. ومن ثم فإن هذه الطريقة مناسبة جداً عندما تتقلب الأسعار كثيراً. لأن هذه الطريقة تتضمن أكثر من أساليب LIFO و FIFO ، لم يتم اعتمادها على نطاق واسع.

د- طريقة المخزون الأساس:

طريقة المخزون الأساس تفترض أن كل شركة تجارية سواء صغيرة أم كبيرة يجب أن تحتوي على الحد الأدنى من كمية المواد الجاهزة في جميع الأوقات من أجل الاستمرار في العمل بسلاسة. هذه الكمية تُمكن من تقييم كمية المخزون بالتكلفة التي كان قد اكتسب فيها المخزون الأساسي. ومن المفترض أن يتم إنشاء المخزون الأساسي من الدفعات التي تم شراؤها. ويتم تقييم المخزونات علاوة على المخزون الأساسي وفقاً لبعض الطرق المناسبة الأخرى مثل FIFO و LIFO وما إلى ذلك.

ويوصي المعيار AS-2 باستخدام هذه الطريقة في الظروف الاستثنائية بسبب حقيقة أن عدداً كبيراً من الشركات عادة ما تحتفظ بحد أدنى من مستوى المخزون في جميع الأوقات بغض النظر عن متطلباتها. في الواقع، أحياناً تكون طريقة المخزون الأساسي تُستخدَم دون مبرر. لذلك تتطلب هذه الطريقة وجود الظروف التي تتطلب أن يكون الحد الأدنى من خصم مخزون المواد الخام والسلع التامة الصنع بالتكلفة الفعلية إلى جانب مزايا وعيوب الطريقة المستخدمة في التقييم بخلاف طريقة المخزون الأساسي.

هـ- طريقة التشخيص المُحدَّد:

بموجب هذه الطريقة ، يتم تحديد كل عنصر من عناصر المخزون على أساس كلفته. وستكون قيمة المخزون عبارته عن مجموع قيم الأنواع المختلفة المكونة له. هذه الطريقة مناسبة جداً للصناعات التي تُنجز بنظام أوامر العمل أي الصناعات التي تُنفَّذ من قبل أفراد أو البضائع يتم شراؤها من أجل وظيفة أو عميل معين. بمعنى آخر ، يُمكن تطبيق هذه الطريقة فقط حيث يُمكن أن تكون المواد المستخدمة على وجه التحديد وعناصر ذات أهمية أو عالية الجودة مثل الأثاث عالية الجودة ، اللوحات الفنية ، المجوهرات المعدنية ، السيارات الفخمة، إلخ.

ومع ذلك ، فإن هذه الطريقة ليست مناسبة في معظم الصناعات بسبب مشاكل عملية. على سبيل المثال ، في حالة الشركة التي لديها العديد من عناصر المخزون ، وتصبح مهمة تحديد تكلفة كل عنصر بشكل فردي من المخزون مرهقة للغاية. كما أنه يُعزِّز

فرص التلاعب في تكلفة البضائع المُباعة. ويُمكن للشخص أن يُحدّد تكلفة الشي الذي يحتاجه عن طريق اختيار العناصر ذات التكلفة العالية نسبيًا أو تكلفة منخفضة نسبيًا حسب رغبته.

مثال (٣):

افترض أن المعلومات التالية يمكن الحصول عليها من السجلات:
فتح جرد المواد اعتبارًا من ١ كانون الثاني سنة ٢٠١٥ بسعر ٢٠ دينار = ٢٠٠ وحدة.

مشتريات المواد كما في ١٦ كانون الثاني سنة ٢٠١٥ بسعر ٢٤ دينار = ١٠٠ وحدة.
مشتريات المواد كما في ٢٦ كانون الثاني سنة ٢٠١٥ بسعر ٣٠ دينار = ١٥٠ وحدة
إجمالي الوحدات المتاحة للبيع = ٤٥٠ وحدة

الوحدات المباعة خلال شهر كانون الثاني = ٢٦٠ وحدة
مخزون المواد في نهاية كانون الثاني = ١٩٠ وحدة
إذا افترضت أن الشركة اختارت ٢٠٠ عنصر من المواد التي كانت تكلفة الوحدة ٢٠ دينار و ٦٠ وحدة من الأصناف التي لها تكلفة ٢٤ دينار للوحدة، ستكون تكلفة البضائع المباعة للشركة على النحو التالي:

تكلفة ٢٠٠ عنصر = $200 \times 20 = 4000$ دينار

تكلفة ٦٠ عنصرًا = $60 \times 24 = 1440$ دينار

٥٤٤٠ دينار

بينما إذا تم تحديد ٢٦٠ عنصرًا لها أعلى تكلفة، فسيكون كلفة بضاعة اخر المدة :

$40 \times 24 + 150 \times 30 = 5460$ دينار

ز- طريقة متوسط السعر البسيط (SAP):

ويقصد به متوسط أسعار الكثير من عمليات الشراء المختلفة. تحت هذه الطريقة لا تؤخذ في الاعتبار كمية المشتريات في العديد من كميات مشتريات المخزون. على سبيل المثال ، شراء ٥٠٠ وحدة من المواد بسعر ١٠ دينار. تم تصنيع ١٠ لكل وحدة اعتبارًا من ٥ كانون الثاني ٢٠١٥ و ٨٠٠ وحدة من المواد بسعر ١٤ دينار لكل وحدة في ١٠ كانون الثاني. وقد بقيت في نهاية المدة ٢٠٠ وحدة غير مُباعة فانه سيتم تقييمها بسعر ١٢ دينار = $(10 + 14) / 2$ لكل وحدة وبالتالي ، سيتم عرض المخزون الختامي بسعر ٢٤٠٠ دينار ($2400 = 12 \times 200$). في الواقع ، تعمل هذه الطريقة على مبدأ أنه عندما تكون هناك الكثير من عناصر المواد التي تشتري بكميات كبيرة ويتم وضعها في المخزن وبالتالي تضع هويتها فانه يجب تسعير الكمية المتبقية بمتوسط سعر الكثير في المستودع.

مثال (٤):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي لمنشأة بغداد خلال شهر اب ٢٠١٨

الوحدات	تكلفة الوحدة	اجمالي	
٥٠٠٠	٥ دينار	٢٥,٠٠٠	١٠ / ٨ مشتريات
٣٠٠٠	٦ دينار	١٨,٠٠٠	٢٠ / ٨ مشتريات
٤٠٠٠	٨ دينار	٣٢,٠٠٠	٢٥ / ٨ مشتريات
١٢٠٠٠ وحدة			المتاح للبيع
٤٠٠٠ وحدة			٢٢ / ٨ مبيعات
٣٠٠٠ وحدة			٢٧ / ٨ مبيعات

المطلوب: الجرد المستمر تكلفة مخزون اخر المدة وتكلفة المبيعات باستخدام الطرق التالية:

- ١- الوارد اولاً صادر اولاً، ٢- الوارد اخيراً صادر اولاً
- ٢- متوسط التكلفة وذلك بافتراض ان الشركة تتبع نظام المخزون الدوري و نظام الجرد المستمر.

الحل:

اولاً : في حالة اتباع نظام الجرد الدوري:

طريقة الوارد اولاً صادر اولاً:

$$\begin{aligned} \text{عدد وحدات مخزون اخر المدة} &= ١٢٠٠٠ \text{ وحدة} - ٧٠٠٠ \text{ وحدة} = ٥٠٠٠ \text{ وحدة} \\ \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= ٥٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٥ = ٢٥٠٠٠ \text{ دينار} \\ ٢٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٦ \text{ دينار} &= ١٢٠٠٠ \text{ دينار} \\ \text{٣٧٠٠٠ دينار} & \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{تكلفة مخزون اخر المدة} &= ١٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٦ = ٦٠٠٠ \text{ دينار} \\ ٤٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٨ &= ٣٢٠٠٠ \text{ دينار} \\ \text{٣٨٠٠٠ دينار} & \end{aligned}$$

طريقة الوارد اخيراً يصدر اولاً:

$$\begin{aligned} \text{١- عدد وحدات مخزون اخر المدة} &= ١٢٠٠٠ \text{ وحدة} - ٧٠٠٠ \text{ وحدة} = ٥٠٠٠ \text{ وحدة} \\ \text{٢- تكلفة البضاعة المباعة} &= ٤٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٨ = ٣٢٠٠٠ \text{ دينار} \\ ٣٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٦ &= ١٨٠٠٠ \text{ دينار} \\ \text{٥٠٠٠٠ دينار} & \\ \text{٣- تكلفة مخزون اخر المدة} &= ٥٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٥ = ٢٥٠٠٠ \text{ دينار} \end{aligned}$$

ح- متوسط السعر المرجح (WAP):

بموجب هذه الطريقة ، يتم شراء كمية المواد من مختلف المصادر وتعتبر الكثير من المشتريات وزناً واحداً أثناء تسعير المواد. ويتم حساب متوسط السعر المرجح بقسمة التكلفة الإجمالية للمواد على المخزون حسب الكمية الإجمالية للمادة في النهاية. عندما تكون هذه الطريقة هي المعتمدة، لا تنشأ مسألة الربح أو الخسارة من الأسعار المتفاوتة لأنه يوازن تأثير التقلبات الكبيرة في أسعار القطع المختلفة من المشتريات. هذه الطريقة شائعة جداً لأنها تقلل الحسابات وتستند إلى كمية وقيمة المواد المشتراة.

مثال(٥): فيما يلي تفاصيل المعاملات المتعلقة باستلام وإصدار المواد في ٢٠٠٦:

التاريخ	الكمية المستلمة	المعدل	الكمية المصدرة
١/٢	١٠٠	١,٠٠	--
١/٩	١٥٠	١,٢٠	--
١/١٤	--	--	١٢٥
١/١٧	٢٥٠	١,٣٠	--
١/١٩	--	--	١٠٠

المطلوب: إعداد دفتر الأستاذ بتسعير البضاعة بموجب طريقة متوسط السعر البسيط .

الحل:

(١) طريقة سعر المتوسط البسيط:

استاذ المخازن

التاريخ	الوارد			الصادر		الرصيد	
	الكمية	السعر	المبلغ	الكمية	السعر	المبلغ	الرصيد
١/٢	١٠٠	١,٠٠	١٠٠	--	--	--	١٠٠
١/٩	١٥٠	١,٢	١٨٠	--	--	--	٢٨٠
١/١٤	--	--	--	١٢٥	١,١٠	١٣٧,٥٠	١٤٣
١/١٧	٢٥٠	١,٣	٣٢٥	--	--	--	٤٦٨
١/١٩	--	--	--	١٠٠	١,٢٥	١٢٥	٣٤٣

ملاحظة : معدل السعر في ١/١٤ = $\frac{2}{(1,2 + 1,00)} = 2006/1/14$ دينار
معدل السعر في ١/١٩ = $\frac{2}{(1,30 + 1,20)} = 2006/1/19$ دينار

سعر المشتريات التي تم اجريتها في الثاني من كانون الثاني تم تجاهله أثناء حساب متوسط السعر في ١٩-١-٢٠٠٦ مادام الافتراض أن إصدار ١٢٥ وحدة في ١٤-١-٢٠٠٦ يشمل جميع الـ ١٠٠ وحدة المشتراة في ٢-١-٢٠٠٦ .
قد يتم تقييم المخزون بأسعار محددة أو أسعار البيع. ومن بين هذه الأسعار أسعار البيع الحالية وصافي القيمة الممكن تحقيقها. وتتم مناقشة كلاهما على النحو التالي:

صافي القيمة الممكن تحقيقها:

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي - ٢ ، صافي القيمة الممكن تحقيقها تعني "سعر البيع المقدر في السياق العادي لتكاليف الأعمال للانتهاء وتكاليف أقل بالضرورة أن يتم تكبدها من أجل إجراء عملية البيع". يجب ألا تكون تقديرات صافي القيمة الممكن تحقيقها مسترشدة بالتقلبات المؤقتة في أسعار السوق. ومع ذلك ، هذه التقلبات يجب أن يتم التوصل إليها بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع النفقات التي قد يتعين تكبدها لإجراء المبيعات. مثل هذه الحالات قد يكون من الصعب تقدير التكاليف المناسبة بموجبها ، مثل الإنتاج الزراعي ، ويتم تقييم المخزون باستمرار بقيم السوق. ويتم قبول التقييم بسبب قابلية البيع للمخرجات عند عرض الأسعار.

٩-٥ : الطرق الأخرى لتقييم المخزون:

١- سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل (قاعدة LCM):

تعتمد هذه الطريقة على مبدأ "المحافظة" المحاسبي والذي ينبغي بموجبه ان لاتأخذ الارباح المتوقعة ولكن تأخذ الخسائر المتوقعة بنظر الاعتبار. على سبيل المثال ، المخزون النهائي يحتوي على عناصر تم شراؤها بتكلفة ٢١٠ دينار لكل وحدة. لكن سعر السوق انخفض إلى ٢٠٠ دينار للوحدة الواحدة في وقت تقييم المخزون. ومن ثم يجب أن تقدر قيمة العناصر بمبلغ ٢٠٠ دينار لكل وحدة في وقت التقييم . هذه القاعدة تنتهك مفهوم المطابقة الذي يتطلب مطابقة الإيرادات مع تكاليف المنتج ذات الصلة . كما تؤدي هذه الطريقة أيضاً إلى عدم الاتساق من سنة إلى أخرى فقد يكون التقييم على أساس التكلفة بينما قد يكون في سنة أخرى على أساس سعر السوق. ومع ذلك ، فإنه حتى منتقدي هذه القاعدة يفضلون تطبيق هذه القاعدة لتقييم المخزون المتقادم أو التالف.

وحول تقييم المخزون فإن المعيار AS-2 ، يوصي بأن القاعدة العامة التي تقول انه يجب ان يكون بموجب سعر الكلفة التاريخية او القيمة الممكن تحقيقها ان تكون عرضة للاستثناء . اي

يجب تحديد المخزون عادةً باستخدام "FIFO" أو "LIFO" أو طريقة متوسط "التكلفة". ولا يمكن أن يكون جرد المنتجات الثانوية منفصلاً و يجب أن يتم تقييمهما بطريقة صافي القيمة الممكن تحقيقها. يمكن تطبيق قاعدة LCM بأي من الطرق التالية:

مثال (٦):

البيانات التالية تعود لأحدى الشركات التجارية:

- ٣- سعر بيع الوحدة من البضاعة ١٠٠ دينار
 - ٤- نسبة هامش الربح العادي ٢٠٪ من سعر البيع.
 - ٥- مصاريف اضافية متوقع للبيع ١٠ ٪ من سعر البيع.
 - ٦- التكلفة الصافية للوحدة ٨٠ دينار.
 - ٧- تكلفة الأحلال ٧٥ دينار للوحدة.
 - ٨- عدد وحدات المخزون بلغت ١٠٠٠ وحدة.
- المطلوب : ١-** تحديد الحد الأدنى والأعلى وتقييم المخزون.
- ٢-** قيد التسوية اللازم وبيان الأثر على القوائم المالية.

الحل:

المطلب (الأول):

سعر البيع
يطرح: المصروفات الاضافية (١)
 $\frac{100}{(10)}$
٩٠ دينار (الحد الأقصى)

يطرح : هامش الربح العادي (٢٠٪) $(100 \times 20\%) = 20$
صافي القيمة البيعية بعد تخفيضها (الحد الأدنى) ٧٠ دينار (الحد الأدنى)
١- سعر السوق هو ٧٥ دينار والتي تقع بين الحدين.

تقويم المخزون:

$$\text{التكلفة} = \text{تكلفة الوحدة} \times \text{عدد وحدات مخزون اخر المدة} = 80 \times 1000 = 80000$$

$$\text{سعر السوق} = \text{سعر السوق للوحدة} \times \text{عدد وحدات المخزون اخر المدة} = 75 \times 1000 = 75000$$

عليه يكون المخزون ٧٥٠٠٠ دينار

المطلوب (٢) : قيد التسوية اللازم والأثر على القوائم المالية:

طالما ان سعر السوق اقل يكون مخصص هبوط اسعار المخزون بالفرق بين التكلفة وسعر السوق (٥٠٠٠).

يتم اثبات المخصص كما يلي:

٥٠,٠٠٠ ح / خسارة هبوط اسعار المخزون
٥٠,٠٠٠ ح / مخصص هبوط اسعار المخزون

الأثر على القوائم المالية:

- ١- قائمة الدخل تحمل بخسارة هبوط اسعار المخزون.
- ٢- قائمة المركز المالي يظهر بها مخصص هبوط اسعار المخزون مطروحا من تكلفة المخزون.
- ملحوظة: المخصص لايجري الا في حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة.

- ١- طريقة الجرد (والتقييم) على الأساس الإجمالي : في هذه الطريقة، سعر التكلفة لمجموع الخزين يتم التحقق منه ثم مقارنته بالمجموع حيث ينشأ صافي السعر الممكن تحقيقه عند تقييم المخزون.
- ٢- طريقة الجرد (التقييم) على اساس المجموعات: بموجب هذه الطريقة ، يتم تشكيل المجموعات من سلع متماثلة أو قابلة للتبديل من المخزون. التكلفة والشبكة تم اكتشاف القيمة القابلة للتحقيق لكل مجموعة تم تشكيلها على هذا النحو. وتطبق قاعدة LCM على كل مجموعة.
- ٣- طريقة عنصر تلو الآخر: يتم تحديد التكلفة وفقاً لهذه الطريقة وصافي الأسعار الممكن تحقيقها لكل بند من بنود المخزون وأقل الأرقام تؤخذ في الاعتبار لتقييم المخزون. كلاهما أوصى بهما المعيار IAS-2 و AS 2 باستخدام "طريقة المجموعة" وطريقة "كل بند على حدة" لتقييم المخزون. الطريقة الأولى وهي "طريقة التجميع أو إجمالي الجرد" لم تكن كذلك موصى به من قبل كل من المعايير. وسوف يفهم المتعلم الفرق بين جميع الطرق الثلاث من المسحوبات الشخصية من خلال المثال التالي.

مثال (٧): تم إعطاء البيانات التالية عن المخزون لشركة دجلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

الصف	الكمية	التكلفة	صافي القيمة المتحققة
أ	١٠	٢١	٢٠
أ	١٦	١٥	١٤
ب	٢٠	٣٠	٤٠
ب	١٠	١٨	١٦
ت	٩	٤٠	٤٥
ت	٧	٣٠	٢٥
ث	٨	٨	١٩
ث	٨	٦	٥

احسب قيمة المخزون على أساس طريقة التكلفة او صافي القيمة الممكن تحقيقها ايهما اقل:
(١) بالطريقة الإجمالية ، (٢) طريقة المجموعة و (٣) من خلال طريقة كل عنصر على حدة.

١- الطريقة الإجمالية:

سعر السوق او التكلفة ايهما اقل LCM	سعر الكمية		سعر الوحدة		الكمية
	صافي القيمة المتحققة	التكلفة د	صافي القيمة المتحققة	التكلفة د	
	٢١٠	٢٠٠	٢١	٢٠	١٠
	٢٢٤	٢٤٠	١٤	١٥	١٦
	٨٠٠	٦٠٠	٤٠	٣٠	٢٠
	١٦٠	١٨٠	١٦	١٨	١٠
	٤٠٥	٣٦٠	٤٥	٤٠	٩
	١٧٥	٢١٠	٢٥	٣٠	٧
	٨٠	٦٤	١٠	٨	٨
	٤٠	٤٨	٥	٦	٩
١٩٠٢	٢٠٩٤	١٩٠٢			

٢- على أساس المجموعة:

سعر التكلفة او صافي القيمة المحقق ايهما اقل	سعر الكمية X		سعر الوحدة		الكمية	المجموعة
	صافي القيمة المتحققة	التكلفة	صافي القيمة المتحققة	التكلفة		
	٢١٠	٢٠٠	٢١	٢٠	١٠	المجموعة (أ)
	٢٢٤	٢٤٠	١٤	١٥	١٦	
٤٣٤	٤٣٤	٤٤٠				
	٨٠٠	٦٠٠	٤٠	٣٠	٢٠	المجموعة (ب)
	١٦٠	١٨٠	١٦	١٨	١٠	
٧٨٠	٩٦٠	٧٨٠				
	٤٠٥	٣٦٠	٤٥	٤٠	٩	المجموعة (ج)
	١٧٥	٢١٠	٢٥	٣٠	٧	
٥٧٠	٥٨٠	٥٧٠				
	٨٠	٦٤	١٠	٨	٨	المجموعة (د)
	٤٠	٤٨	٥	٦	٨	
١١٢	١٢٠	١١٢				
١٨٩٦						

٣- على أساس فقرة بعد فقرة:

الكمية	سعر الوحدة		سعر الكمية X		سعر الكلفة او صافي القيمة المحقق ايهما اقل
	الكلفة	صافي القيمة المحققة	الكلفة	صافي القيمة المحققة	
١٠	٢٠	٢١	٢٠٠	٢١٠	٢٠٠
١٦	١٥	١٤	٢٤٠	٢٢٤	٢٢٤
٢٠	٣٠	٤٠	٦٠٠	٨٠٠	٦٠٠
١٠	١٨	١٦	١٨٠	١٦٠	١٦٠
٩	٤٠	٤٥	٣٦٠	٤٠٥	٣٦٠
٧	٣٠	٢٥	٢١٠	١٧٥	١٧٥
٨	٨	١٠	٦٤	٨٠	٦٤
٨	٦	٥	٤٨	٤٠	٤٠
					١٨٢٣

٦-٩: تقييم مخزون اخر المدة (الجرد لأغراض الميزانية العامة):

في بعض الحالات ، لا يمكن للشركة إجراء جرد في تاريخ الميزانية العامة. ويمكن ان يتم ذلك في تاريخ سابق أو في وقت لاحق من تاريخ الميزانية العامة. في مثل هذه الحالة ، عندما يكون الطالب مطالب بجرد قيمة المخزون في تاريخ التحضير النهائي للحسابات ، فإنه ينبغي الأخذ في الاعتبار المعلومات حول المعاملات الإضافية التي تحدث خلال الفترة. على سبيل المثال ، إذا تم إعطاء قيمة المخزون في ٢٨ اذار ، فإنه من أجل العثور على قيمة المخزون في ٣١ اذار ستم إضافة جميع المشتريات بين هذين التاريخين. وبالمثل ، إذا تم اعطاء قيمة المخزون بتاريخ ٤ نيسان وطلب قيمة المخزون في ٣١ اذار ، فإن عمليات الشراء خلال هذه الفترة ينبغي خصمها والمبيعات والاصدارات خلال هذه الفترة ينبغي اضافتها (بسعر الشراء) . ويمكن فهم كل من الحالات الحالتين المذكورة أعلاه من خلال التالي:

(١) عندما يتم إعطاء قيمة المخزون في تاريخ سابق لتاريخ الميزانية العامة:

في هذه الحالة ، ستكون التعديلات التالية مطلوبة بشكل عام:

- إضافة المشتريات التي تمت خلال الفترة.
- اقتطاع مردودات المشتريات خلال الفترة المذكورة.
- خصم المخزون الصادر / المباع بين التاريخين.
- إضافة مردودات المبيعات بين التاريخين.

(٢) عندما يتم إعطاء قيمة المخزون في تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية العامة:

مثال(٨): إذا كان سيتم إعداد الميزانية العامة كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ وتم تحديد قيمة المخزون في ١٥ / ١ / ٢٠٠٦ فإن التعديلات التالية ستكون مطلوبة:

- (أ) خفض المشتريات للفترة بين ٢٠٠٦ / ١ / ١ إلى ٢٠٠٦ / ١ / ١٥ .
 (ب) إضافة مردودات المشتريات بين ٢٠٠٦ / ١ / ١ إلى ٢٠٠٦ / ١ / ١٥ .
 (ج) إضافة المبيعات (بسرر التكلفة) في الفترة من ٢٠٠٦ / ١ / ١ إلى ٢٠٠٦ / ١ / ١٥ .
 (د) تخفيض مرجوعات المبيعات للفترة بين ٢٠٠٦ / ١ / ١ إلى ٢٠٠٦ / ١ / ١٥ .
توضيح: تنتهي السنة المالية لشركة أحمد وشركاه في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ . ويستمر الجرد حتى ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦ .
المطلوب : تحديد قيمة المخزون (بسرر التكلفة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ من المعلومات التالية:
 (١) كان المخزون الختامي (المقدر بالتكلفة) يساوي ٥٠٠٠٠ دينار في يوم العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٦ .
 (٢) المشتريات التي تمت في الأيام العشرة الأولى من شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ بلغت ٢٠٠٠ دينار .
 (٣) المبيعات التي تمت من ١ كانون الثاني إلى ١٠ كانون الثاني في عام ٢٠٠٦ بلغت (٨٠٠٠) دينار . وكانت الشركة تحقق ربحا إجماليا بنسبة ٢٥٪ على المبيعات .

الحل: تقييم المخزون الختامي:

قيمة المخزون كما في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦ تساوي	٥٠٠٠٠ دينار
ناقصا: المشتريات بعد ٣١ كانون الأول	٢٠٠٠ دينار
	٤٨٠٠٠ دينار

يضاف: تكلفة البضائع المباعة خلال

١٠ أيام الأولى من كانون الثاني ٢٠٠٦ (٧٥٪ من ٨٠٠٠) هي	٦٠٠٠ دينار
قيمة المخزون كما في ٣١ ك ٢٠٠٥	٥٤٠٠٠

مثال (٩):

تنتهي السنة المالية للسيد رياض وشركاه في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ ، ولكن المخزون الفعلي في ٧ تموز ٢٠٠٦ كان فقط عندما تم تقديره ٢٠٠٠٠ دينار .
معلومات إضافية:

- ١- المشتريات بين ٣٠ حزيران وتموز هي ٢٠٠٠ دينار .
- ٢- مردودات المشتريات بين ٣٠ حزيران و ٧ تموز هي ٢٠٠ دينار .
- ٢- المبيعات بين ٣٠ حزيران و ٧ تموز هي ٤٠٠٠ دينار .
- ٤- مردودات المبيعات بين ٣٠ حزيران و ٧ تموز هي ١٠٠ دينار .
- ٥- تحقق الشركة إجمالي ربح بنسبة ٢٥ ٪ من التكلفة .
 احسب قيمة المخزون في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ .

الحل:

شركة رياض وشركاه

تقييم المخزون الختامي

للأسهم كما هي في ٧ تموز دينار
ناقصاً: المشتريات بين ٣٠ حزيران يونيو و ٧ تموز

دينار ٢٠٠٠٠

دينار ٢٠٠٠

دينار ١٨٠٠٠

دينار ٢٠٠

دينار ١٨٢٠٠

دينار ٣٢٠٠

إضافة: مردودات المشتريات بين ٣٠ حزيران و ٧ تموز

إضافة: المبيعات (بسرر الكلفة) بين ٣٠ حزيران و ٧ تموز
(٤٠٠٠ - (خمس ال ٤٠٠٠٠) =

دينار ٢١٤٠٠

ناقصاً: مردودات المبيعات (بسرر الكلفة) بين ٣٠ حزيران

دينار ٨٠

دينار ٢١٣٢٠

و ٧ تموز (١٠٠-٢٠) دينار.
المخزون في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦

مثال (١٠) :

حساب الأرباح والخسائر لبضاعة التاجر احمد للعام المنتهي في ٣١ / ك / ٢٠١٥
أظهر صافي ربح مقداره ٢٤٠٠ دينار بعد الأخذ بالاعتبار أن المخزون النهائي كان
٢٤٠٠ دينار . وعند فحص السجلات امكن الحصول على المعلومات التالية:

- (١) تم اخذ ما قيمته ٨٠٠ دينار من البضاعة لاستخدامه الشخصي.
- (٢) شملت مشتريات العام ٤٠٠ دينار أنفقت على شراء مروحة سقفية لمتجره.
- (٣) تم تسجيل فواتير البضائع المشتراة البالغة ٢٦٠٠ دينار في ٢٩ كانون الأول ،
ولكن لم يتم تضمين هذه البضائع في مخزون آخر المدة.
- (٤) تم تضمين مبلغ ٣٥٠ دينار من البضاعة ضمن المخزون النهائي فيما يتعلق
بالبضائع المشتراة والفواتير في ٢٨ ك / ١ / ٢٠١٥ ولكن ادرجت ضمن المشتريات
لشهر كانون الثاني ٢٠١٦.

(٥) بضاعة مباعة بمبلغ ٤٠٥ دينار بيعت ولم يتم تسليمها إلا في كانون الأول/
٢٠١٥ وقد ادخلت في كانون الثاني ٢٠١٦.

المطلوب : التحقق من المبلغ الصحيح لإغلاق المخزون كما في ٣١ / كانون الأول/
٢٠١٥ وصافي الربح المعدل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الحل:

احتساب المخزون كما في ٣١ /كانون الأول/ ٢٠١٥:

٢٤٠٠ دينار
٢٦٠٠ دينار
٥٠٠٠ دينار

(كما هو معطى)
إضافة المشتريات غير المدرجة

تسوية حساب الأرباح والخسائر:

دينار	دينار	دينار	مدين
٢٤٠٠	من الربح (معطى)	٣٥٠	الى : حساب المجهزون *
٨٠٠	من المسحوبات	٦٢٥٥	الى صافي الربح (رقم التوازن)
٤٠٠	مفروشات ومروحة		
٢٦٠٠	مخزون اخر المدة (بضاعة بطريق النقل)		
٤٠٥	حساب المستهلكون		
٦٦٠٥		٦٦٠٥	

* يجب إلغاء معالجة هذه العناصر في عام ٢٠١٦

مثال (١١): حول عقود أوامر الشراء:

في ٣١ /١٢/ ٢٠١٨ قامت منشأة بغداد بتوقيع عقد شراء مواد خام بسعر تكلفة ١٥٠٠٠٠ دينار وتبلغ القيمة السوقية للعقد بتاريخ الشراء مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ دينار .

السؤال : ماهي المعالجة المحاسبية للعقد في التاريخ المذكور؟

الإجابة:

ان هذا العقد لا يمكن اثباته في الدفاتر إلا عند استلام البضاعة وتنفيذ العقد. وفي هذه الحالة تتوقف معالجة الآثار المترتبة على الفرق بين القيمة السوقية وتكلفة العقد على شروط العقد وهناك حالتين:

٢- الحالة الأولى: ما إذا كان العقد قابل للإلغاء أو التغيير أو التعديل. وفي هذه الحالة لا ينبغي اظهار أي آثار للعقد في الدفاتر.

٢- الحالة الثانية: ما إذا كان العقد غير قابل للإلغاء أو التغيير أو التعديل وفي هذه الحالة:

١- اذا كانت القيمة السابقة للعقد السوقية أكبر من تكلفة العقد (كما في المثال المتقدم) لا تجري أي معالجة محاسبية في القوائم المالية، بل يجب الإفصاح عن ذلك في الإيضاحات أو الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

٢- أما اذا كانت القيمة السوقية للعقد أقل من تكلفة العقد (مثلا لو كانت القيمة السوقية في المثال السابق ١٤٠٠٠٠ دينار ففي هذه الحالة يجب إجراء قيد تسوية بالفرق وقدره:

٢٠١٨/١٢/٣١

١٠٠٠٠ ح/ خسائر عقود شراء

١٠٠٠٠ ح/ مستحقات عقود شراء

وبناء عليه فإن حساب خسائر عقود الشراء يقل في قائمة الدخل، أما حساب مستحقات عقود الشراء فيظهر ضمن الخصوم في قائمة المركز المالي. وعند تنفيذ العقد وتسليم المواد الخام يجري القيد التالي بفرض أن الأسعار لم تتغير وان التنفيذ تم في ١/ ٥/ ٢٠١٩/:

مذكورين

١٤٠٠٠٠ ح / المشتريات او المخزون

١٠٠٠٠ ح/ مستحقات عقود الشراء

١٥٠٠٠٠ ح/ الموردون او الدائنون

٧-٩: المدخل الثاني: طرق تقدير تكلفة المخزون :

١- طريقة مجمل الربح .

٢-- طريقة متاجر التجزئة

طريقة مجمل الربح :

تقدير تكلفة المخزون على أساس نسبة مجمل الربح التاريخية

• نسبة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات.

• مجمل الربح المقدر = صافي المبيعات x نسبة مجمل الربح

* تكلفة المبيعات المقدرة = صافي المبيعات - مجمل الربح المقدر

• أو تكلفة المبيعات المقدرة = صافي المبيعات x نسبة تكلفة المبيعات (النسبة المكملية لنسبة مجمل الربح).

• تكلفة المخزون المقدرة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الفعلية - تكلفة المبيعات المقدرة.

مثال (١٢) : البيانات التالية خاصة بإحدى الشركات التجارية عن عام ٢٠١٥:

تكلفة مخزون اول المدة ٤٠,٠٠٠ دينار

صافي تكلفة المشتريات ٩٠,٠٠٠ دينار

صافي مبيعات الفترة ١٦٠,٠٠٠ دينار

نسبة مجمل الربح التاريخية ٢٥٪ .

المطلوب : تقدير تكلفة مخزون آخر المدة بإتباع طريقة نسبة مجمل الربح.

الحل:

٤٠,٠٠٠	مخزون اول المدة
<u>٩٠,٠٠٠</u>	(+) صافي تكلفة المشتريات
١٣٠,٠٠٠	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
	يطرح : تكلفة المبيعات المقدرة:
١٦٠,٠٠٠	صافي المبيعات
<u>(٤٠,٠٠٠)</u>	محمل الربح (١٦٠,٠٠٠ X ٢٥ %)
١٢٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات المقدرة
١٠,٠٠٠	تكلفة مخزون اخر المدة المقدر

طريقة تقويم المخزون بمتاجر التجزئة:

- ١- تعتمد هذه الطريقة على العلاقة بين التكلفة وأسعار التجزئة
- ٢- مخزون اخر المدة بسعر التجزئة = (البضاعة المتاحة للبيع - المبيعات) طبقاً لسعر التجزئة.
- ٣- يتم حساب نسبة التكاليف الى سعر البيع.
- ٤- يتم حساب هذه النسبة للبضاعة المتاحة للبيع.
- ٥- نسبة التكلفة = البضاعة المتاحة للبيع بالتكلفة / البضاعة المتاحة للبيع بسعر التجزئة.
- ٦- تكلفة مخزون اخر المدة = مخزون اخر المدة بسعر التجزئة X نسبة التكلفة

مثال (١٣): البيانات التالية خاصة بإحدى الشركات التجارية:

سعر التكلفة	سعر التجزئة	
٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مخزون اول المدة
٢٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	المشتريات
	٢٢٠,٠٠٠	المبيعات خلال الفترة
		المطلوب: تقدير مخزون اخر المدة باستخدام طريقة متاجر التجزئة ؟
		الحل:

سعر التكلفة	سعر التجزئة	
٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مخزون اول المدة
٢٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	+ المشتريات خلال الفترة
٢٤٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	البضاعة المتاحة للبيع
	٢٢٠,٠٠٠	١- المبيعات خلال الفترة
	<u>٨٠,٠٠٠</u>	٢- مخزون اخر المدة بسعر التجزئة
		٣- نسبة التكلفة = ٢٤٠,٠٠٠ / ٣٠٠,٠٠٠ = ٨٠ %
		٤- مخزون اخر المدة بالتكلفة = ٨٠,٠٠٠ X ٨٠ % = ٦٤٠,٠٠٠ دينار

أسئلة وتمارين الفصل التاسع Questions & Practices of chapter

- ١- حدّد ما إذا كانت العبارات التالية "صحيحة" أم "خطأ":
(أ) يعطي الجرد الدوري توازنًا مستمرًا للمخزون في اليد.
(ب) يؤثر تقييم المخزون على بيان الدخل فقط.
(ج) أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة عن المخزون هو: التحديد السليم للدخل.
(د) طريقة LIFO مناسبة للعناصر غير القابلة للتلف والنوع الضخم.
(هـ) يجب أن يتم تقييم المخزون عند أدنى قيمة تاريخية وتكلفة الاستبدال الحالية.
(و) يجب تقييم المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما.
(ز) النظام الذي يعطي معلومات مستمرة فيما يتعلق بكمية وقيمة المخزون يُعرف باسم جرد الفترة.
(٢) معادلات التكلفة التي أوصى بها معيار المحاسبة الدولي -IA2 لتقييم المخزونات هي:
(أ) الوارد أولاً يصرف أولاً أو المتوسط المرجح
(ب) التكلفة القياسية
(ج) FIFO أو التكلفة القياسية.
(٣) ستكون قيمة المخزون هي الأقل في حالة:
(أ) طريقة الجرد الإجمالي
(ب) طريقة كل بند على حدة
(ج) طريقة المجموعة أو الفئة
- ٤- ما هي الطرق المختلفة لتقييم المخزون؟ ناقش تأثير كل طريقة على نتائج العمل.
٥- ما هو المبدأ الكامن وراء تقييم المخزون بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل؟
٦- ما هي أهم توصيات AS-2 بخصوص تقييم المخزون؟
٧- ميّز بين ما يلي:
(أ) طريقة LIFO و FIFO
(ب) التقييم الدوري للمخزون وتقييم المخزون الدائم.
(ج) طريقة كل بند على حدة وطريقة المجموعة.
- ٨- ما هي الحاجة لتقييم المخزون بشكل صحيح؟ ناقش ما مدى تلبية هذه الحاجة بطرق مختلفة.
المطلوب: حساب قيمة المخزون كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٢٠ بتطبيق أساليب LIFO و FIFO.

- ٩- يشتمل مخزون لمنشأة انوار البصرة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١ على البنود التالية :
- ١- بضاعة امانه طرف وكلاء المنشأة (٠تضمن هامش ربح قدره ٤٠٪ من سعر البيع) ٧٠٠٠٠ دينار.
- ٢- بضاعة مشتراة ولازالت في الطريق (شروط تسليم ميناء الشجن ٣٦٠٠٠ دينار.
- ٣- بضاعة في حيازة المنشأة بصفتها بضاعة امانة للغير ٣٢٠٠٠ دينار.
- طبقا لهذه البيانات يجب تخفيض قيمة المخزون بمبلغ:
- أ- ٦٨٠٠٠ دينار
- ب- ١١٠٠٠٠ دينار
- ج- ٦٠٠٠٠ دينار
- د- ٦٤٠٠٠ دينار
- هـ- لا شيء مما ذكر

الفصل العاشر المحاسبة عن الإستثمارات Accounting for Investment

الهدف من الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمواضيع التالية:

- ١- مالمقصود بالإستثمارات بشكل عام والإستثمار بالأوراق المالية بشكل خاص.
- ٢- كيفية التفرقة بين الإستثمارات طويلة الأجل والإستثمارات قصيرة الأجل.
- ٣- التعريف بالإستثمارات وتصنيفها.
- ٤- الأسهم المُتداوِلة والأسهم غير المتداولة.
- ٥- الإستثمار والمخاطر.
- ٦- الإستثمار في السندات.
- ٧- المعالجة المحاسبية للإستثمارات.
- ٨- الإستثمار في المحافظ الإستثمارية.

١٠-١ : المقدمة:

في هذا الفصل نسعى إلى التعرف على الإستثمار في الأوراق المالية المتمثلة بالأسهم والسندات وتلك الأوراق التي تمثل حصص ملكية في الشركات، وتعكس قيمتها. ثم ننتقل إلى السندات، وهي أدوات دين تعكس قروضاً ممنوحة للشركات أو الحكومات مع وعد بالرد مع فائدتها.

وفي هذا الفصل نحاول أن نستكشف كيف يُمكن لهذه الأدوات أن تكون جزءاً من استراتيجية إستثمارية متوازنة. سنتعمق في فهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم والسندات، وكيف يُمكن للمستثمرين تحليل الأسواق واتخاذ قرارات مستنيرة. ونهدف من خلال هذا الفصل إلى توفير المعلومات حول الأساسيات اللازمة لفهم كيفية الإستثمار في هذا المجال بثقة ومعرفة، سواء كان المستثمر مبتدئاً أو لديه خبرة في هذا المجال، ولذلك فإن هذا الفصل سيقدم رؤى ومعلومات ضرورية في هذا المجال.

١٠-٢ : التعريف بالإستثمارات:

يمكن التفرقة بين الإستثمارات على أساس معيارين: المعيار الأول حسب طبيعة الإستثمار، أما المعيار الثاني فهو حسب الغرض من الإقتناء أو المدة التي يتم الاحتفاظ بالأوراق خلالها:

• أولاً: وفقاً لمعيار طبيعة الاستثمار:

- ١- الإستثمار في أوراق مالية يُمثّل حقوق ملكية.
- ٢- الإستثمار في أوراق مالية يمثّل مديونية الغير أو صكوك دائنة للشركة (مثل شراء سندات مُصدرة من قبل الغير).

• ثانياً: وفقاً لمعيار المدة:

- ١- الإستثمارات قصيرة الأجل (مؤقتة).
 - ٢- الإستثمارات طويلة الأجل.
- وتتم المحاسبة على الاستثمارات اعتماداً على التصنيف وفقاً لمعيار المدة.

كيفية التفرقة بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل؟

يجب توفر شرطين لتصنيف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل هما:

أ- أن تكون هذه الاستثمارات قابلة للبيع بمعنى أن تكون سهلة التحول الى نقدية خلال فترة قصيرة دون تحمل مخاطر مالية.

ب- أن يكون الغرض الأساس من شراء هذه الإستثمارات هو الإستثمار المؤقت للفائض النقدي أي أن يكون القصد هو تحويلها الى نقدية خلال دورة التشغيل الجاري او السنة المالية ايهما أطول.

ملحوظة: في حالة غياب هذين الشرطين تُصنّف الإستثمارات على أنها طويلة الأجل.

٣-١٠: تصنيف الاستثمارات:

وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم (١١٥) يتم تصنيف الأوراق المالية التي يتعامل معها في أحد المجموعات التالية:

- ١- السندات المقتناة لتاريخ الاستحقاق.
 - ٢- الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المقتناة بغرض الإتجار.
 - ٣- الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المتاحة للبيع.
- إن الإستثمار في الأوراق المالية يعني وضع الأموال في أدوات مالية مختلفة بهدف تحقيق عائد مالي. هذه الأوراق المالية تشمل بشكل رئيسي الأسهم والسندات، ولكنها تشمل أيضاً صناديق الإستثمار، الصكوك، الخيارات، وغيرها من الأدوات المالية:

١- ٣-١٠: الأسهم :

عندما تستثمر في الأسهم، فأنت تشتري حصة ملكية في شركة. هذا يعني أنك تصبح أحد مالكي الشركة بنسبة تتناسب مع عدد الأسهم التي تمتلكها. والأسهم يُمكن أن تزيد في القيمة، مما يعني أن قيمة استثمارك تزيد، وقد تحصل أيضاً أرباحاً، وهي نسبة من الأرباح تُوزَّع على المساهمين.

٢- ٣-١٠: السندات :

السندات هي أدوات دين تصدرها الشركات أو الحكومات. عندما تشتري سنداً، فأنت تقرض المال للجهة المصدرة للسند مقابل فائدة ثابتة. السندات تُعتبر إستثمارات أكثر أماناً مقارنة بالأسهم، لكنها عادةً ما تُقدم عوائد أقل.

٣-٣-١٠ : صناديق الإستثمار :

هي أدوات تجمع الأموال من عدة مستثمرين لاستثمارها في محفظة متنوعة من الأسهم والسندات، أو أدوات مالية أخرى. تُدار هذه الصناديق من قبل مديرين محترفين.

٣-٣-١٠ : الصكوك والأدوات المالية الأخرى :

هناك أيضًا أدوات استثمارية أخرى مثل الصكوك، والتي تشبه السندات ولكنها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والخيارات، وهي عقود تعطي الحق وليس الالتزام بشراء أو بيع أصل بسعر مُحدّد في تاريخ مستقبلي.

كل نوع من هذه الأوراق المالية له خصائصه ومستويات المخاطرة المرتبطة به. الاستثمار الناجح يتطلب فهمًا جيدًا لهذه الخصائص وكيفية تأثيرها على محفظتك.

١- الإستثمار في الأسهم:

يُعتبر الإستثمار في الأسهم من أهم أنواع الإستثمارات لشيوع تداوله ولأنها تُحقّق في غالب الأحوال فوائد لحاملها إضافة إلى كون الأسهم غير المُتداولة تُمثّل جزءاً من ملكية الشروع الذي تمثل رأسماله.

ويمكن تصنيف الأسهم إلى قسمين هما:

الأسهم المتداولة والأسهم غير المتداولة:

هنالك فروقات مهمة بين الإستثمار في الأسهم المُتداولة والأسهم غير المُتداولة (المقتناة لتاريخ الاستحقاق). وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تُميّز كل منهما:

١- الأسهم المتداولة:

وتتميز بما يلي:

* **السيولة** : الأسهم المُتداولة تتميز بسيولة عالية، مما يعني أنه يمكن بيعها أو شراؤها بسهولة في السوق المالية.

* **التسعير**: أسعار هذه الأسهم تُحدّد بشكل مستمر خلال ساعات التداول بناءً على العرض والطلب.

* **الشفافية** : توفر الشركات المدرجة معلومات مفصلة ومنتظمة حول أدائها المالي، مما يسهل على المستثمرين اتخاذ قرارات ناضجة.

* **التنظيم**: الأسهم المُتداولة تخضع لتنظيمات وقوانين السوق المالية، مما يوفر مستوى من الحماية للمستثمرين.

٢- الأسهم غير المتداولة:

تتميز هذه الأسهم بما يلي:

- * **قلة السيولة:** الأسهم غير المتداولة عادة ما تكون أقل سيولة، مما يعني صعوبة بيعها أو شرائها بسرعة.
- * **تحديد القيمة:** تقييم هذه الأسهم يُمكن أن يكون أكثر تعقيداً، حيث لا يتم تحديد الأسعار بشكل يومي من خلال السوق.
- * **معلومات محدودة:** قد تواجه صعوبة في الحصول على معلومات مُفصّلة حول أداء الشركة، خاصة إذا كانت خاصة وغير مُلزمة بنشر تقارير مالية دورية.
- * **تنظيم أقل:** الشركات ذات الأسهم غير المتداولة تخضع لقوانين وتنظيمات أقل صرامة مقارنة بالشركات المدرجة.

٤-١٠: الاستثمار والمخاطر:

- * **المخاطر والعوائد:** الأسهم غير المتداولة قد تُقدّم فرصاً لعوائد أعلى، لكنها تأتي مع مخاطر أكبر بسبب قلة السيولة ونقص المعلومات.
- * **التنويع:** الاستثمار في الأسهم غير المتداولة يُمكن أن يكون جزءاً من استراتيجية تنويع المحفظة الإستثمارية، لكن يجب القيام بذلك بحذر وبعد دراسة متأنية. ويعتمد اختيار الإستثمار في الأسهم المتداولة أو غير المتداولة على أهداف الإستثمار الخاصة بك وتحمُّلك للمخاطر وحاجتك للسيولة. ويُنصح دائماً باستشارة مستشار مالي لتحديد أفضل إستراتيجية إستثمارية تتناسب مع احتياجاتك وأهدافك.

مثال (١) على الاستثمار في الأسهم:

إذا كنت ترغب في الإستثمار في سوق الأسهم وقررت شراء أسهم في شركة تكنولوجيا ناشئة فإنه ينبغي اتباع الإجراءات التالية:

١- **البحث والتحليل:** تبدأ بإجراء بحوث حول الشركة، تحليل أدائها المالي، وقراءة تقارير السوق.

٢- **اتخاذ القرار:** تقرر شراء ١٠٠ سهم بسعر ٥٠ ديناراً للسهم الواحد.

والمطلوب: تسجيل القيد المحاسبي اللازم في السجلات:

٣- **القيد المحاسبي:**

٥٠٠٠ ح/ إستثمارات في الأسهم قيد شراء

٥٠٠٠ ح / نقدية / حساب جاري

(قيد شراء ١٠٠ سهم بسعر ٥٠ ديناراً للسهم)

٣- **متابعة الإستثمار :** تتابع أداء الشركة وتقرر ما إذا كنت ترغب في الاحتفاظ بالأسهم، أو بيعها أو شراء المزيد.

* الإستثمار في السندات:

السندات هي أدوات دين تُستخدم من قبل الكيانات مثل الحكومات والشركات لجمع الأموال. ويُمكن تصنيف السندات إلى عدة أنواع بناءً على مختلف المعايير، ولكل نوع طريقته الخاصة في الإستثمار والمعالجة المحاسبية.

المعالجة المحاسبية للاستثمار في السندات:

١- شراء السندات : عند شراء السندات، يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية كأصل. ويكون القيد المحاسبي بالشكل التالي:

ح/ الأصول (استثمارات في السندات)
ح/ النقدية أو الحساب الجاري

٢- تلقي الفوائد : عند تلقي فوائد السندات، يتم تسجيلها كإيراد. القيد المحاسبي يكون:

ح/ النقدية أو الحساب الجاري
ح/ الإيرادات من فوائد السندات

٤- بيع أو استحقاق السندات : عند بيع السندات أو استحقاقها، يتم إزالة قيمتها من الأصول وتسجيل أي ربح أو خسارة من البيع أو الاستحقاق.

ح/ نقدية / حساب جاري (بقيمة البيع أو الاستحقاق)
ح/ إستثمارات في السندات (بالقيمة الدفترية)
ح / ربح أو (خسارة من بيع السندات)
إذا كانت هناك زياكون ربح وتكون الخسارة مدين

* فوائد الاستثمار في السندات:

١- تدفق نقدي ثابت : السندات توفر تدفق نقدي ثابت من خلال الفوائد التي تدفع بشكل دوري.

٢- أمان نسبي : السندات تعتبر استثمارات أقل مخاطرة مقارنة بالأسهم، خاصة إذا كانت صادرة عن جهات حكومية أو شركات كبرى ذات تصنيف ائتماني عالي.

٣- تنويع المحفظة الاستثمارية : الاستثمار في السندات يساعد على تنويع المحفظة الاستثمارية، مما يقلل من المخاطر الكلية.

٤- استرداد رأس المال : في نهاية فترة السند، يتم استرداد رأس المال المستثمر، مما يوفر درجة من الأمان للمستثمر.

٥- المعالجة المحاسبية عند شراء السندات:

عند شراء السندات، يتم تسجيلها كاستثمار في الدفاتر المحاسبية. ويعكس القيد المحاسبي شراء السندات كأصل.

القيد المحاسبي عند الشراء:

ح / استثمارات في السندات (بقيمة الشراء)

ح / نقدية / حساب جاري (بقيمة الشراء)

هذا القيد يعكس خروج النقد من الشركة ودخول السندات كأصل استثماري.

٢- المعالجة المحاسبية عند استلام الفائدة:

عند استلام الفوائد على السندات، يتم تسجيلها كإيراد. ويعكس القيد المحاسبي استلام الفوائد كزيادة في النقدية وزيادة في الإيرادات.

ح / النقدية / حساب جاري (بقيمة الفائدة المستلمة)

ح / إيرادات فوائد السندات (بقيمة الفائدة المستلمة)

هذا القيد يعكس زيادة في الأصول (النقدية) وزيادة في الإيرادات نتيجة استلام الفوائد.
ملاحظة:

* **تقييم السندات:** إذا كانت السندات تُقيم بالقيمة العادلة في كل فترة مالية، فقد يتطلب ذلك قيودًا إضافية لتعديل قيمتها في الدفاتر.

* **التصنيف المحاسبي:** يجب الانتباه إلى كيفية تصنيف السندات (مثل الاحتفاظ حتى تاريخ الاستحقاق، أو للتداول) لأن ذلك يؤثر على المعالجة المحاسبية.

أنواع السندات:

- ١- **السندات الحكومية:** تُصدرها الحكومات وتُعتبر من أكثر أنواع السندات أمانًا.
- ٢- **السندات البلدية:** تُصدرها الحكومات المحلية أو البلديات وغالبًا ما تكون معفاة من الضرائب.
- ٣- **السندات الشركاتية:** تُصدرها الشركات وتحمل مخاطر أعلى مقارنة بالسندات الحكومية، لكنها غالبًا ما تقدم عوائد أعلى.
- ٤- **سندات الادخار:** تُصدرها الحكومات وغالبًا ما تكون موجهة للمستثمرين الأفراد.
- ٥- **السندات القابلة للتحويل:** يُمكن تحويلها إلى أسهم في الشركة المصدرة.
- ٦- **سندات الدخل الثابت:** تدفع فوائد ثابتة ومنتظمة.
- ٧- **سندات الخزينة:** تصدرها الحكومات وتعتبر من أكثر الأدوات أمانًا.

كيفية الاستثمار في السندات:

- ١- **تحديد النوع المناسب:** اختر نوع السندات الذي يتناسب مع أهدافك الاستثمارية وتحملك للمخاطر.
- ٢- **شراء السندات:** يمكن شراء السندات مباشرة عند إصدارها أو من السوق الثانوية.
- ٣- **مراقبة السوق:** تابع الأسواق المالية للحصول على أفضل الأسعار والفرص.

٤- تنويع المحفظة : قد يكون من الحكمة تنويع استثماراتك بين أنواع مختلفة من السندات.

مثال (٢) على الاستثمار في السندات:

إذا كنت ترغب في استثمار أكثر استقرارًا وتقرر شراء سندات حكومية.
١- الاختيار: تختار سندات حكومية بقيمة اسمية ١٠٠٠٠ دينار، بمعدل فائدة سنوي قدره ٣.٠٪

٢- الشراء: تشتري السندات من خلال وسيط أو مباشرة من الحكومة.

٣- القيد المحاسبي عند الشراء:

١٠٠٠٠ ح / استثمارات في السندات

١٠٠٠٠ ح / نقدية / حساب جاري

تلقّي الفوائد : كل عام، تتلقّى فوائد بقيمة ٣٠٠ دينار (١٠٠٠٠ دينار $\times$ ٣٪).

٤- القيد المحاسبي للفوائد:

٣٠٠ ح / نقدية / حساب جاري

٣٠٠ ح / إيرادات من فوائد السندات

٥- استحقاق السندات : عند استحقاق السندات، تسترد القيمة الاسمية الكاملة.

١٠-٥ : الإستثمار في المحافظ الاستثمارية:

الإستثمار في المحافظ الاستثمارية تنسجم مع المثل القائل " لا تضع جميع بيضك في سلة واحدة ". والسبب هو أن تنوع الأدوات في الإستثمار ستمكّنك من تجنب الخسارة إذا ما خسر أحدها. وهنا فإن إستثمار أموالك في عدة أنواع من الأسهم أو عدة أنواع من الأسهم والسندات أو الأوراق المالية وأدوات إستثمارية أخرى سيحقق الهدف المذكور. ولذلك فإن الإستثمار في المحفظة الإستثمارية سيحقق:

- التنويع : من المهم تنويع إستثماراتك بين الأسهم والسندات لتقليل المخاطر.
- الأهداف المالية : اختر الإستثمارات التي تتوافق مع أهدافك المالية وتحملك للمخاطر.

- المراقبة المستمرة : يجب مراقبة الإستثمارات بنظرة استراتيجية جيدة لتوزيع المخاطر وزيادة الفرص لتحقيق العوائد. عندما تشتمل المحفظة على أسهم تدفع أرباحًا وأخرى لا تدفع (غير المتداولة) ، يجب أن تكون على دراية بكيفية تأثير ذلك على الإستثمار في المحافظ الإستثمارية. إن الإستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم يُمكن أن يكون الوضع المالي والمحاسبي الأمثل للإستثمارات. وإليك نظرة على الآثار العملية لهذا النوع من الإستثمار.

استلام الأرباح من بعض الأسهم:

١- **الدخل النقدي** : الأسهم التي تدفع أرباحًا تُوفّر دخلًا نقديًا دوريًا، وهذا يُمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للتدفقات النقدية، خاصةً في المحافظ الإستثمارية التي تُركّز على توليد الدخل.

٢- القيود المحاسبية للأرباح:

• عند استلام الأرباح:

ح / نقدية / حساب جاري

ح / إيرادات أرباح الأسهم

٣- **التأثير على القيمة السوقية** : الأسهم التي تدفع أرباحًا قد تتأثر قيمتها السوقية بتوزيعات الأرباح، حيث غالبًا ما تنخفض قيمة السهم بمقدار الأرباح المدفوعة.

عدم استلام الأرباح من بعض الأسهم:

١- **إعادة الاستثمار**: الشركات التي لا تدفع أرباحًا غالبًا ما تُعيد استثمار الأرباح في النمو والتوسّع، مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة السهم على المدى الطويل.

٢- **التقييم**: الاستثمار في الأسهم التي لا تدفع أرباحًا يعتمد بشكل أكبر على التقييم السوقي للسهم والنمو المُحتمل للشركة.

٣- **المخاطر والعوائد** : الأسهم التي لا تدفع أرباحًا قد تحمل مخاطر أعلى ولكنها تُوفّر أيضًا فرصًا لعوائد رأسمالية أكبر.

الآثار العملية:

١- **تنويع المخاطر** : الاستثمار في مزيج من الأسهم التي تدفع أرباحًا وتلك التي لا تدفع يُمكن أن يساعد في توزيع المخاطر وتحقيق توازن بين الدخل والنمو.

٢- **التخطيط الضريبي** : يجب مراعاة الآثار الضريبية للأرباح المدفوعة وكيفية تأثيرها على العائد الإجمالي من الاستثمار.

٣- **إعادة التقييم المستمر** : من المهم مراقبة أداء الأسهم وإعادة تقييم المحفظة بانتظام لضمان أنها تتوافق مع أهدافك الإستثمارية.

٤- **التوقعات المستقبلية** : يجب النظر في توقعات النمو والأداء المستقبلي للشركات في المحفظة، سواء كانت تدفع أرباحًا أم لا.

إن الاستثمار في المحافظ الإستثمارية والتي تتضمن مجموعة متنوعة من الأسهم يتطلب توازنًا بين البحث عن الدخل والبحث عن النمو، ويعتمد بشكل كبير على أهدافك الإستثمارية الشخصية وتحملك للمخاطر.

وفيما يلي توضيح لكيفية المحاسبة عن حالات السابقة:

١- السندات المقتناة لتأريخ الاستحقاق:

- أ- يتم إثباتها بتكلفة الإقتناء وهو سعر الشراء مُضافاً إليه جميع النفقات المرتبطة بالشراء.
- ب- يتم استرداد القيمة الاسمية للسندات في نهاية فترة الاستحقاق
- ت- يتم الحصول على فائدة دورية بمعدل أسمى مُحدّد مقدماً .
- ث- قد يتم الشراء بعلاوة شراء أو خصم شراء.
- ج- يكون الشراء بعلاوة شراء عندما يكون معدل الفائدة الأسمى المُحدّد مقدماً على هذه السندات أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق.
- ح- يكون الشراء بخصم شراء عندما يكون معدل الفائدة الأسمى المُحدّد مقدماً على هذه السندات أقل من معدل الفائدة السائد في السوق .
- خ- يتم اثبات الشراء بالقيمة السمية او بالتكلفة.

مثال (٣): في ١ / ٥ / ٢٠١٥ قامت منشأة الفلاح بشراء سندات من شركة النصر قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ دينار وتحمل معدل فائدة ١٢ % تدفع كل ستة أشهر (أي ١ / ١ و ٧ / ١ من كل عام) وقد بلغ سعر الشراء ١٠٥٠٠٠ دينار بالإضافة الى الفائدة المستحقة .

المطلوب : إثبات قيد الشراء (أي الإثبات في سجل منشأة الفلاح)؟
الحل:

١ / ١	٥ / ١	٧ / ١	١٢ / ٣١
تأريخ الشراء	تأريخ استحقاق الفائدة		

د- في تأريخ الشراء تقوم شركة الفلاح بسداد ثمن الشراء ١٠٥٠٠٠ دينار (وهي عبارة عن ١٠٠٠٠٠ دينار بالقيمة الاسمية و ٥٠٠٠ علاوة الشراء) + الفائدة المستلمة للفترة من ١ / ١ الى ٥ / ١ (١٠٠٠٠٠ دينار x ١٢ % x ٤ / ١٢ x ١٢٠٠٠) .

ذ- معنى هذا أن تكلفة الشراء التي تتحملها منشأة الفلاح تتمثل في :
القيمة الاسمية + علاوة الشراء + الفوائد المستلمة لشركة النصر (البائعة)
١٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٤٠٠٠

ولو حاولنا معرفة كيف يتم إثبات تكلفة الشراء في دفاتر شركة الفلاح يوم ١ / ٥ فيجب ملاحظة أن الفوائد التي تدفعها شركة الفلاح لشركة النصر لا تُعد من كلفة الإقتناء لأن منشأة الفلاح سوف تقوم بتحصيل الفائدة من الشركة المُصدّرة للسندات يوم

١ / ٧ وبالتالي تُعدّ الفوائد التي تمثّل إيراداً لمنشأة الفلاح هي الفائدة من ١/٥ إلى ١/٧.

الطريقة الأولى: اثباتها بالقيمة الاسمية	الطريقة الثانية: اثباتها بتكلفة الحصول عليها
مذكورين	مذكورين
١٠٠٠٠٠ ح/ الاستثمارات	١٠٥٠٠٠ ح/ الاستثمارات في السندات
٥٠٠٠ ح/ علاوة شراء السندات	٤٠٠٠ ح/ الفوائد المستحقة
٤٠٠٠ ح/ الفوائد المستحقة	١٠٩٠٠٠ ح/ النقدية
١٠٩٠٠٠ ح/ النقدية	

في ظل اتباع الطريقة الأولى (الإثبات بالقيمة الاسمية) وعند وجود خصم شراء (أي الشراء بأقل من القيمة الاسمية أو بمعنى آخر ثمن الشراء أقل من القيمة الاسمية فإن الخصم في هذه الحالة يكون هو الفرق بينهما) فإن خصم الشراء يُمثّل إيراد يظهر في الجانب الدائن.

مثال (٤): بفرض نفس البيانات في المثال السابق عدا إنه قامت منشأة الفلاح بشراء السندات بمبلغ ٩٧٠٠٠ دينار .

المطلوب: إثبات السندات في دفاتر منشأة الفلاح وفقاً لطريقتي الإثبات؟

ر- تمهيد للحل :

ز- القيمة الاسمية للسندات = ١٠٠٠٠٠٠ دينار

س- خصم شراء السندات = ١٠٠٠٠٠٠ - ٩٧٠٠٠ = ٣٠٠٠ دينار

ش- الفوائد المستحقة لشركة النصر = ٤٠٠٠ دينار

الحل:

ص- الطريقة الأولى : الإثبات بالقيمة الاسمية :

مذكورين

١٠٠٠٠٠ ح/ الاستثمارات في السندات

٤٠٠٠ ح/ الفوائد المستحقة

مذكورين

١٠١٠٠٠ ح/ النقدية (المبلغ الدفع في السندات ٩٧٠٠٠ + الفوائد

٤٠٠٠ دينار)

٣٠٠٠ ح / خصم شراء السندات

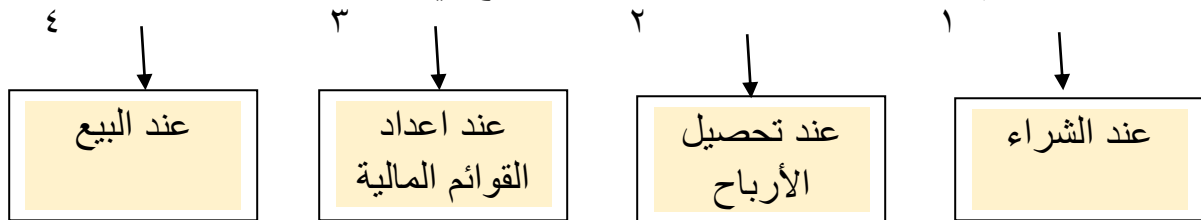
الإثبات بالتكلفة:

مذكورين

٩٧٠٠٠	ح/ الإستثمارات في السندات
٤٠٠٠	ح/ الفوائد المستحقة
١٠١٠٠٠	ح/ النقدية

٢- الإستثمارات المقنتاة بهدف الاتجار:

ض- هي الإستثمارات المقنتاة بغرض الاتجار أي تقتنى بغرض اعادة البيع ثانية.
ط- تتم المحاسبة عليها وما يتصل بها من أرباح في الأحوال التالية:



١- المحاسبة على الإستثمارات المقنتاة بغرض الاتجار في تاريخ الشراء (إثباتها في الدفاتر)

ظ- تثبت بتكلفة الشراء وهو سعر الشراء مُضافاً إليه أي تكاليف متعلقة بالشراء مثل مصاريف السمسرة ورسوم التسجيل. وتثبت كما يلي:

XXX ح / الاستثمارات قصيرة الأجل

XXX ح/ النقدية او البنك

١- وعند استلام أرباح هذه الاستثمارات تثبت كما يلي:

XXX ح/ النقدية

XXX ح/ إيرادات الاستثمار

٢- عند إعداد القوائم المالية يتم إعادة تقويم الاستثمارات لأغراض اظهارها في قائمة المركز المالي:

١- يتم تحديد مكاسب (او خسائر) الحيازة غير المحققة = القيمة السوقية

للاستثمارات - كلفة الاستثمارات

٢- يتم تثبيت مكاسب حيازة غير المحققة كما يلي:

XXX ح/ التعديلات في القيمة السوقية

XXX ح/ مكاسب او (خسائر) غير المحققة

يترتب على هذا القيد ان ح / مكاسب او خسائر حيازة غير المحققة يقل في قائمة الدخل اما: ح / التعديلات في القيمة السوقية فانه يظهر في قائمة المركز المالي مضافا (من خلال الجمع الشكلي) على الاستثمارات المقنتاة بغرض الاتجار .

ملحوظة : في حالة خسائر الحيازة غير المحققة (تحدث عندما يكون سعر السوق أقل من التكلفة) يتم إجراء عكس ما سبق إجراؤه في رقم (٢).
٣- عند بيع الإستثمارات المقتناة بغرض الإتجار:

الخطوات:

- تحديد صافي الثمن = ثمن البيع – عمولة السمسرة ومصاريف البيع
 - ب- تحديد صافي المكاسب (الخسائر المحققة) = صافي ثمن البيع – تكلفة الشراء
 - ج- تثبت محاسبيا كما يلي:
- حالة المكاسب:
- XXX ح / النقدية (صافي ثمن البيع)
مذكورين
- XXX ح / الاستثمارات قصيرة الاجل (تكلفة شراء
الاستثمارات)
- XXX ح / مكاسب (خسائر) محققة بيع الاستثمارات (المكسب)

حالة الخسارة:

- مذكورين
- XXX ح / النقدية (صافي ثمن البيع)
- XXX ح / (خسائر) محققة من بيع الاستثمارات (الخسارة)
- XXX ح / الاستثمارات قصيرة الأجل (تكلفة شراء الاستثمارات)

مثال (٥): في ١ / ١ / ٢٠٠٥ قامت منشأة بشراء اسهم مقتناة بكلفة بغرض الاتجار وكانت معلوماتها كالتالي:

حساب اجمالي مكاسب او خسائر الحيازة غير المحققة كما يلي:

التكلفة	السوق	الفرق مكسب او (خسارة)
٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠
٢٢٥٠٠	٢١,٠٠٠	(١٥٠٠)
١٦٠٠٠	١٤٠٠٠	(٢٠٠٠)
		(٢٥٠٠)
		صفر
		(٢٥٠٠)
م- اجمالي خسائر الحيازة غير المحققة	٢٥٠٠ دينار	
ل- التعديلات في القيمة السوقية (مدين)		
ك- الرصيد السابق للتعديلات		
ق- اجمالي المحفظة		
ف- اسهم بابل		
غ- اسهم البصرة		
ع- اسهم بغداد		

هـ اثبات اقتناء الاستثمارات (بالكلفة) في ١ / ١ / ٢٠٠٥ :
 ٤٣٥٠٠ ح/ الاستثمارات قصيرة الاجل في الأسهم
 ٤٣٥٠٠ ح/ النقدية

و- استلام توزيعات الأرباح في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٥ :
 ٣٠٠٠ ح /النقدية
 ٣٠٠٠ ح/ ايراد الاستثمارات

ز- اثبات خسائر الحيازة غير المحققة عن الربع الأول في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٥
 ٢٥٠٠ ح/ خسائر الحيازة غير المحققة
 ٢٥٠٠ ح / التعديلات في القيمة السوقية

مثال (٦) : بافتراض نفس بيانات المثال السابق مع البيانات التالية:
 القيمة السوقية للأسهم في نهاية الربع الثاني كانت كما يلي: ٦٢ دينار لاسهم بغداد ،
 ٦٩ دينار لاسهم البصرة ، ٧٥ دينار لاسهم شركة بابل.
 وفي نهاية الربع الثاني قامت الشركة ببيع اسهم شركة بغداد بالكامل بمبلغ ٧٠٠٠
 دينار وبلغت مصاريف السمسرة ٣٠٠ دينار.
المطلوب: حساب مكاسب أو خسائر الحيازة عن الربع الثاني وإجراء قيود اليومية
 اللازمة؟

الحل:

حساب اجمالي مكاسب او خسائر الحيازة غير المحققة عن الربع الثاني كما يلي:

التكلفة	السوق	الفرق مكسب او (خسارة)
اسهم بغداد ٥٠٠٠	٦٢٠٠	١٢٠٠
اسهم البصرة ٢٢٥٠٠	٢٠٧٠٠	(١٨٠٠)
اسهم بابل ١٦٠٠٠	١٥٠٠٠	(١٠٠٠)
اجمالي المحفظة		(١٦٠٠)
الرصيد السابق للتعديلات (دائن)		٢,٥٠٠
التعديلات في القيمة السوقية (دائن) مكسب		٩٠٠
اثبات مكاسب الحيازة غير المحققة عن الربع الثاني: ٤٣٥٠٠ دينار		

ح/ الاستثمارات قصيرة الاجل في الأسهم:
٩٠٠ ح/ التعديلات في القيمة السوقية
٩٠٠ ح / مكاسب الحيازة غير المحققة

اثبات بيع اسهم شركة بغداد:

صافي سعر بيع = ٧٠٠٠ - ٣٠٠ = ٦٧٠٠ دينار
الربح المحقق = ٦٧٠٠ - ٥٠٠٠ = ١,٧٠٠ دينار

٦٧٠٠ ح/ النقدية
٥٠٠٠ ح/ الإستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم
١٧٠٠ ح / المكاسب المحققة من بيع الأسهم

ثالثاً: الإستثمارات المتاحة للبيع:

هي تلك الاستثمارات التي يتم تصنيفها ضمن المجموعتين السابقتين (السندات المقتناة لتأريخ الإستحقاق والاستثمارات المقتناة لغرض الإتجار).

المحاسبة عن الاستثمارات المتاحة للبيع:

لا تختلف المحاسبة عن الإستثمارات المُتاحة للبيع عن المحاسبة عن الإستثمارات المقتناة لغرض الإتجار فيما عدا أن مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة لا تُعالج في قائمة الدخل كما سبق ولكن يتم التقرير عنها كقيمة صافية في بند منفصل ضمن حقوق الملكية حتى يتم تحقيقها.

أسئلة وتمارين الفصل العاشر

Questions & Practices

- السؤال الأول :** حدد مدى صحة أو خطأ كل من العبارات التالية:
- ١- الدين طويل الأجل عبارة عن تضحيات بمنافع اقتصادية حالية نتيجة لتعهدات في المستقبل.
 - ٢- السندات الأسمية هي التي تصدر وتُسجّل في سجلات الشركة، ويقتضي إنتقال ملكية هذه السندات من شخص إلى آخر إخطار الشركة وإثبات هذا التغيير في ملكية السند في سجلات الشركة.
 - ٣- يُسمّى معدل الفائدة الذي يكتسبه حملة السندات بالفعل المعدل الفعال.
 - ٤- إذا بيعت السندات بخصم، يكون المعدل الحقيقي أكبر من المعدل الأسمي.
 - ٥- يُمكن اعتبار تكاليف إصدار السندات أعباءاً مؤجلة تظهر ضمن المصروفات في قائمة الدخل.
 - ٦- لا يؤثر سعر إصدار السند هل كان قد تم إصداره بالقيمة الأسمية أم بغير القيمة الأسمية على السعر الذي يتم رد السندات به.
 - ٧- تلجأ الشركة لسداد قرض السندات قبل موعد استحقاقه المُحدّد نتيجة الإنخفاض النسبي لأسعار الفائدة في السوق في الوقت الذي تتوقع فيه إدارة الشركة احتمال ارتفاعها مستقبلاً.
 - ٨- تلجأ الشركة لسداد قرض السندات قبل موعد استحقاقه المُحدّد تقليل درجة المخاطرة المالية وتحسين قدرتها الإئتمانية (أي على الإقتراض) بشروط أفضل.
 - ٩- رأس المال المدفوع هو رأس المال الذي يظهر إذا حققت المنشأة أرباح من نشاطها.
 - ١٠- الأسهم النقدية هي التي يتم إعطائها للمساهمين الحاليين دون تقديمهم أصول عينية أو نقدية وفاءً بقيمتها للشركة بل يتحملون قيمتها عن طريق عدم توزيع أرباح نقدية عليهم أو من خلال تحويل أو تجميد الاحتياطات.
 - ١١- الأسهم العادية والممتازة هي الأسهم التي تصدرها شركة المساهمة ويتحمّل حاملها كافة المخاطر وكذلك يؤوّل إليه ما يتبقى من أرباح بعد أداء حقوق الغير.
 - ١٢- امتلاك أسهم الخزانة يعطي للشركة حق التصويت أو ممارسة حق الأولوية كمساهم أو الحصول على توزيعات نقدية أو الحصول على جزء من أصول الشركة عند التصفية.

تمارين:

س(١): في بداية عام ٢٠١٩ اشترت شركة الأنوار آلة صناعية بمبلغ ١٧٣, ١٠٢٥٣٣ دينار تدفع بثلاث أقساط . كما يمكن شراء الآلة نقدا بمبلغ ٨٥٠٠٠ دينار:

المطلوب : تثبيت قيود شراء الآلة المذكورة وتسديد القسط الثاني ، علما أن المعامل ٢,٣٦١ يقع تحت المعدل ١٣٪ والمعامل ٢,٤٠٢ تحت المعدل ١٢٪ والمعامل ٢,٤٨٧ تحت المعدل ١٠٪ والمعامل ٢,٤٤٤ تحت المعدل ١١٪ .

س (٢) : في ٢٠١٨/٦/١ اشترت شركة الأخوين ٥٠٠٠ سند من سندات الحكومة العراقية ذات الفائدة ٨٪ نصف سنوية والقيمة الاسمية ١٠٠٠ دينار لكل ١٠٠ سند بقيمة إجماليه مقدارها ٥٤٣٠٠ دينار. وفي ٢٠١٨/١٠/١ باعت الشركة ما نسبته ٤٠٪ من السندات المذكورة بقيمة إجماليه مقدارها ٢١٠٠٠ دينار.

المطلوب : تثبيت قيود شراء وبيع السندات المذكورة إذا كانت الفوائد تدفع أربع مرات سنويا اعتبارا من ١/ ٢ من كل عام .

س(٣): في ٢٠١٩/٨/١٠ استثمرت شركة الاتحاد مبلغ ١٠٠٠٠ دينار لدى شركة الوفاء بشراء ٥٠٠ سهم.. في ٢٠١٩/١٢/٣١ حققت شركة الوفاء صافي ربح بعد الضرائب مقداره ٢٤٠٠٠ دينار وقررت توزيع ما نسبته ٥٠٪ منه على المساهمين، وقد أشعر المساهمين بذلك في نفس التاريخ . وفي ٢٠٢٠/١/٦ تم توزيع المبالغ المخصصة للتوزيع على المساهمين .

المطلوب: تثبيت القيود التي تتطلبها العملية المذكورة في سجلات شركة الاتحاد ، إذا علمت أن عدد أسهم شركة الوفاء هو ١٢٠٠٠ سهم.

س(٤): في ٢٠٠٥/٣/١٤ أصدرت خزانة الحكومة العراقية سندات القرض الوطني بقيمة اسمية قدرها (١) دينار للسند الواحد استحقاق عام ٢٠١٥ بفائدة ٤ ٪ تدفع (٣) مرات سنويا " اعتبارا" من ١/ ٢ من كل عام. وفي ٢٠١٠/٧/١٥ اشترت شركة المناهل ١٢٠٠ سند بتكلفة كلية مقدارها ١٤٤٠ دينار. وفي ٢٠١١/١/٣١ باعت شركة المناهل ٥٠ ٪ من السندات بسعر (١٥٠) دينار للسند الواحد.

المطلوب: تثبيت قيود شراء وبيع واستلام فوائد السندات من قبل شركة المناهل للفترة من ٢٠١٠/٣/١٥ لغاية ٢٠١١/١/٣١، علما أن رصيد حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في ٢٠١٠/١١/١ هو ٥٠ دينار. افترض أن عدد أيام السنة هو ٣٦٠ يوم وأن عدد أيام الشهر هي ٣٠ يوم.

س(٥) : كان رصيد حساب مخصص انخفاض أسعار أوراق مالية في شركة الأيمان الصناعية في ٢٠١٧/١٢/٣١ هو ١٥٠٠ دينار . وفي ٢٠١٨/١٢/٣١ ظهرت محفظة الأوراق المالية للشركة بالشكل التالي:

نوع الاستثمار	عدد الأوراق المالية	التكلفة الدفترية للورقة	سعر السوق
سندات الخزنة العراقية	٥٠٠	١٠ دينار	٩,٥ دينار
سندات قرض الإسكان	١٠٠٠	٢٥ =	٢٨ =
اسهم شركة الاتحاد	١٥٠٠	٤٠ =	٤٢ =

المطلوب: تسوية حساب المخصص في ٢٠١٩/١٢/٣١ علما أن الشركة قامت خلال عام ٢٠١٨ بعمليات بيع للأوراق المالية خسرت بسببها ٢٥٠ دينار كما ربحت في عمليات بيع أوراق مالية أخرى مبلغ ٣٠٠ دينار .

س(٦): في ٢٠١٨/٦/١ اشترت شركة الستائر الذهبية ٥٠٠٠ سند من سندات الخزنة العراقية ذات الفائدة ٩ % نصف سنوية والقيمة الاسمية ١٠٠٠ دينار لكل ١٠٠ سند بقيمة إجماليه مقدارها ٥٤٣٠٠ دينار. وفي ٢٠١٨/٨/١ باعت الشركة ما نسبته ٤٠ % من السندات المذكورة بقيمة إجماليه مقدارها ٢١٠٠٠ دينار.

المطلوب: تثبيت قيود شراء وبيع السندات المذكورة إذا كانت الفوائد تُدفع أربع مرات سنويا اعتبارا من ٢/١ من كل عام، وكان رصيد حساب مخصص هبوط اسعار أوراق مالية عند البيع هو ١٠٠٠ دينار.

س(٧): في ٢٠١٨/١٢/٣١ ظهرت محفظة الأوراق المالية لشركة صناعة الورق بالشكل التالي:

الاستثمار	عدد الأوراق	التكلفة للوحدة	سعر السوق للوحدة
(١)	٥٠٠	٨	٨,٥
(٢)	٨٠٠	٧	٨
(٣)	١٠٠٠	٩	٦,٥

وخلال عام ٢٠١٩ جرت العمليات التالية:

أ-تم بيع ٣٠ % من الاستثمار (٢) بسعر إجمالي مقداره ١٥٠٠ دينار.

ب-تم بيع ٤٠ % من الاستثمار (٣) بسعر إجمالي مقداره ٣٢٠٠ دينار.

المطلوب:

(١) : توضيح رصيد حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

(٢) : إعداد قيود عمليات البيع التي تمت خلال عام ٢٠١٩ .

(٣) : تسوية حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ ، إذا

كانت أسعار السوق للاستثمارات المذكورة في ٢٠١٩/١٢/٣١ هي ٩ دينار، ٨

دينار، ٥, ٧ دينار للوحدة على التوالي.

س(٨): إذا كانت مشتريات شركة الحاسبات من سندات الخزنة العراقية في

٢٠١٩/٣/١ هي ١٢٠٠٠٠ دينار عن ٢٤٠٠٠ سند والفائدة المدفوعة للبائع عند

الشراء هي ١٨٠٠ دينار والتي تدفع (٣) مرات سنويا " اعتبارا من ١/١ سنويا"

وبمعدل ٥ % فائدة نصف سنوية .

المطلوب: تحديد القيمة الاسمية للسندات المشتراة ؟

س(٩): في ٢٠١٨/١٢/٣١ كان إجمالي سعر السوق لمحفظه الأوراق المالية لشركة الاطلاع هو ٩٣١٠٠ دينار وإجمالي كلفتها الدفترية ٩٤٥٠٠ دينار ورصيد حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في التاريخ المذكور هو ٢١٠٠ دينار، كما تم شراء أوراق مالية إضافية في التاريخ المذكور بكلفة ٥٥٠٠ دينار ذات قيمة سوقية ٥٦٠٠ دينار .

المطلوب: فما هو القيد الضروري في ٢٠١٨/١٢/٣١ لتسوية حساب المخصص المذكور ؟

س(١٠) : في ٢٠١٨/٦/١ اشترت شركة عمان ٢٥٠٠ سند من سندات الحكومة العراقية ذات الفائدة ٨٪ نصف السنوية والقيمة الاسمية ١٠٠٠ دينار لكل ١٠٠ سند بقيمة إجمالية مقدارها ٢٧١٥٠ دينار. وفي ٢٠١٩/٢/١ باعت الشركة ما نسبته ٣٥ ٪ من السندات المذكورة بقيمة إجمالية مقدارها ١٠٣٠٠ دينار.

المطلوب :

(١) تثبت قيود شراء وبيع واستلام فوائد السندات المذكورة لغاية ٢٠١٩/٦/١ إذا كانت الفوائد تدفع ٣ مرات سنويا اعتبارا من ٣ / ١ من كل عام .

(٢): إعداد قيود عمليات البيع التي تمت خلال عام ٢٠١٩ .

(٣): تسوية حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في ٢٠١٩ / ١٢/٣١ ، إذا كانت أسعار السوق للاستثمارات المذكورة في ٢٠١٩/١٢/٣١ هي ٩ دينار، ٨

، ٥ ، ٧ دينار للوحدة على التوالي بينما ارتفعت تكلفة سندات الحكومة العراقية بنسبة ١٠ ٪ من تكلفتها.

س(١١): إذا كانت مشتريات شركة الحاسبات من سندات الخزانة العراقية في ٢٠١٩/٣/١ هي ٨٠٠٠٠ دينار عن ١٦٠٠٠ سند والفائدة المدفوعة للبائع عند الشراء هي ١٢٠٠ دينار والتي تدفع (٣) مرات سنويا " اعتبارا " من ١/١ سنويا وبمعدل ٥ ٪ فائدة نصف سنوية .

المطلوب: تحديد القيمة الاسمية للسندات المشتراة ؟

س(١٢): في ٢٠١٨/٦/١ اشترت شركة الأخوين ٥٠٠٠ سند من سندات الحكومة العراقية ذات الفائدة ٨٪ نصف سنوية والقيمة الاسمية ١٠٠٠ دينار لكل ١٠٠ سند بقيمة إجمالية مقدارها ٥٤٣٠٠ دينار. وفي ٢٠١٨/١٠/١ باعت الشركة ما نسبته ٤٠٪ من السندات المذكورة بقيمة إجمالية مقدارها ٢١٠٠٠ دينار.

المطلوب: تثبت قيود شراء وبيع السندات المذكورة إذا كانت الفوائد تدفع أربع مرات سنويا اعتبارا من ٢/١ من كل عام .

الفصل الحادي عشر الأصول الثابتة، امتلاكها والاستغناء عنها Accounting for Fixed Assets

أهداف الفصل:

يهدف الفصل الحادي عشر إلى اطلاع الطالب على المواضيع التالية:

- ١- طبيعة الأصول الثابتة وأساليب اقتنائها
- ٢- التعريف بالأصول الثابتة وطرق احتساب تكاليفها
- ٣- الخصم النقدي ومعالجته المحاسبية
- ٤- شراء وتبادل الأصول
- ٥- نفقات الإصلاح والصيانة

١١-١: المقدمة:

يعتبر فهم طبيعة الأصول الثابتة وكيفية شراءها وتبادلها جزءاً مهماً من المحاسبة المتوسطة، ذلك أن الأصول الثابتة تُمثّل الجزء الأساسي من رأسمال أي مشروع لأنها تُمثّل الموجودات التي يستخدمها المشروع في القيام بإنتاجه أو أعماله. وفي المشاريع الصناعية فإن نسبة قيمة الأصول الثابتة المتمثلة بالمكائن والمعدات والآلات والرافعات تُمثّل الجزء الأكبر من قيمة رأس المال. إنها تمثل جزءاً أساسياً من الميزانية العامة، لذلك ينبغي الاهتمام بها وبمعالجتها المحاسبية وكيفية احتساب اهلاكها وتعويضها.

١١-٢ : طبيعة الأصول الثابتة:

تتميز هذه الأصول بأنها:

- ١- ذات كيان مادي ملموس.
- ٢- يتم اقتنائها بغرض استخدامها في التشغيل وليس بغرض إعادة بيعها.
- ٣- تتميز بطول عمرها الإنتاجي.

١١-٣: اقتناء الأصول الثابتة:

- ١- الشراء.
 - ٢- الحصول عليها من التبرعات.
 - ٣- إنتاجها ذاتياً.
- وعادة ما تُستخدم التكلفة التاريخية كأساس لتقويم الأصول الثابتة باعتبار أن تكلفة الأصل هي أفضل تقدير لقيمتها السوقية في تاريخ اقتنائه.
- تكلفة الأصل = تكلفة الشراء + أي تكاليف يتم إنفاقها حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام.

وفيما يلي توضيح عن طبيعة وكيفية اقتناء بعض الموجودات الثابتة الأساسية وتحديد تكلفتها:

١١-٤ : تكلفة الأرض:

١- تكلفة الأراضي : (التي يتم الحصول عليها بغرض استخدامها في التشغيل) يساوي: ثمن الشراء + تكاليف التعاقد والتسجيل ونقل الملكية + تكلفة إعداد الأراضي للاستخدام المرغوب فيه + الديون المستحقة على الأراضي + تكاليف التحسينات التي تُجرى على الأراضي (شريطة أن تكون غير محدودة العمر الإنتاجي)

ملاحظات عن تكلفة الأراضي:

عند شراء قطعة أرض بغرض إعادة بناءها وتكون هذه الأرض قد أقيم عليها مبنى قديم، فإن تكلفة إزالة المبنى القديم ونفقات تسوية وتمهيد الأرض تدخل ضمن تكلفة الأراضي لأنها تمثل مصروفات لازمة لأعداد الأرض لإقامة المبنى الجديد عليها. في حالة قيام المنشأة بإجراء بعض التحسينات على أراضي ذات عمر إنتاجي محدد (مثل إقامة سور حول الأرض أو رصف الطرق) فإن هذه المصروفات لا تُضاف إلى تكلفة الأرض، بل يتم تسجيلها في حساب مستقل يسمى (ح/ تحسينات الأراضي) حيث يتم إهلاك رصيده خلال فترة العمر الإنتاجي المقدر لهذه التحسينات. إذا كان الغرض من اقتناء الأراضي هو للمضاربة وليس لأغراض الاستخدام فإنها لا تُدرج ضمن الأصول الثابتة، ولكن تدرج ضمن الإستثمارات طويلة الأجل.

١١-٥ : تكلفة المباني:

في حالة قيام المنشأة بنفسها بتشيد المبنى:	في حالة التعاقد مع شركات المقاولات على تشيد المبنى:
تكلفة المبنى = رسوم الحصول على تراخيص البناء + حفر الأساسات + أتعاب المهندسين + الإشراف على البناء + تكلفة العمالة + المواد والمصروفات الأخرى.	تكلفة المبنى = قيمة العقد

أهم المشاكل عند تحديد تكلفة المباني:

تكلفة المباني القديمة التي سيتم استبدالها بمبانٍ جديدة، هل تُعتبر جزءاً من تكلفة المباني الجديدة؟ أم تُعتبر إحدى عناصر تكلفة الأراضي؟ (يتم التمييز بين مدخلين محددين)

المعالجة المحاسبية	المدخل
(تكلفة إزالة المبنى القديم – المتحصلات من بيع أنقاضه ومخلفاته). تعتبر إحدى عناصر تكلفة الأراضي	١- عندما يتم شراء المبنى القديم بهدف إزالته وإنشاء مبنى جديد للمنشأة .
(تكلفة إزالة المبنى القديم – المتحصلات من بيع أنقاضه ومخلفاته). تعتبر خسارة تحمل على الفترة الحالية.	٢- عندما يتم إزالة مبنى قديم تملكه المنشأة بهدف إقامة مبنى جديد للمنشأة

٦-١١ : تكلفة الأصول الثابتة الأخرى:

الآلات والمعدات ووسائل النقل والأثاث والتركيبات والعدد والأدوات وغيرها:
تكلفة الأصل الثابت = ثمن الشراء + كافة النفقات اللازمة لتجهيز الأصل للاستخدام
في التشغيل أو الغرض المرغوب فيه مثل (تكاليف النقل ، التأمين أثناء النقل، الرسوم
الجمركية، مصروفات التجميع والتركيب والتجريب).
قيام المؤسسة بإنتاج الأصل ذاتياً (أي داخل المنشأة) كيف يتم تحديد تكلفته ؟
يتم تحديد تكلفته على الوجه التالي:
* تكلفة المواد والعمالة والتكاليف الصناعية الأخرى
* لا يمكن الاعتراف بأي أرباح من التصنيع الداخلي
* الفوائد الفعلية التي تتحملها المنشأة خلال فترة إنشاء الأصل تضاف على تكلفة
الأصل.

• قيد اليومية :

ح/ الآلات

ح/ م. المواد

ح/ م. الأجور

ح/ م. التكاليف الصناعية غير المباشرة

مثال (١): قامت إحدى المنشآت بتصنيع إحدى الآلات المتخصصة ذاتياً لاستخدامها
في أعمالها وبلغت التكاليف المباشرة للتصنيع: مواد ٢٠٠٠٠ دينار وعمل ١٠٠٠٠٠
دينار وتبلغ التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة ٢٠٪ من التكاليف المباشرة.
في حين أن التكاليف المخصصة على تلك الآلة بلغت ٣٠٠٠٠ دينار وقد قدرت المنشأة

أن الحصول على آلة مماثلة لتلك الآلة المُصنعة داخلياً من السوق يبلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب

- ١- عمل القيود اللازمة لإثبات تصنيع الآلة في دفاتر المنشأة ؟
- ٢- هل يمكن الاعتراف بوجود أرباح على عملية التصنيع الداخلي؟
- ٣- بفرض أنه كان بالإمكان الحصول على نفس الآلة من السوق بمبلغ ٢٩٠٠٠٠ دينار كيف يمكن تسجيل تلك الآلة في الدفاتر في هذه الحالة؟

الحل:

1 : يتم عمل القيود في دفاتر المنشأة:

٣٩٠٠٠٠ من ح/ الآلات .

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠ ح / مراقبة المواد

١٠٠٠٠ ح / مراقبة الأجور

٩٠٠٠ ح / مراقبة التكاليف الصناعية الغير مباشرة (٣٠٠٠٠٠ x

٢٠٪ + ٣٠٠٠٠)

٢- لا يمكن الاعتراف بالربح من عملية التصنيع الداخلي وفقاً لقاعدة الحيطة والحذر

٣- في حالة أن سعرها ٢٩٠٠٠٠ دينار فيتم إثبات الخسارة بالقيد التالي:

من مذكورين

٣٠٠٠٠ ح / الآلات

٩٠٠٠ ح/ خسارة تصنيع الآلة

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠ ح/ مراقبة المواد

١٠٠٠٠ ح/ مراقبة الأجور

٩٠٠٠ ح/ مراقبة التكاليف الصناعية الغير مباشرة

• الحد الأقصى لقيمة الخسارة التي تم اثباتها هو قيمة التكاليف غير المباشرة.

• أي ان الآلة تسجل فقط بقيمة التكاليف المباشرة كحد ادنى في حالة الخسارة.

٧-١١ : تحديد تكلفة الحصول على الأصول الثابتة:

يتم تحديد قيمة الأصل في تاريخ الحصول عليه على أساس القيمة السوقية العادلة للأصل الذي تمت التضحية به في مقابل الحصول على ذلك الأصل ، أو القيمة السوقية العادلة للأصل الذي تم الحصول عليه ، أيهما أكثر وضوحاً ويكتنف تطبيق هذه القاعدة الكثير من مشاكل القياس والتي تتوقف كيفية معالجتها على الطريقة التي تم الحصول بها على الأصل .

* من مشكلات القياس ما يلي:

- ١- الخصم النقد
- ٢- الشراء بالتقسيط
- ٣- شراء الأصول في مجموعات
- ٤- استبدال الأصول الثابتة
- ٥- الحصول على أصول كهدية أو تبرع
- ٦- الحصول على أصول مقابل إصدار أسهم

٨-١١: الخصم النقدي (Cash Discount):

توجد طريقتان لمعالجة الخصم النقدي على الأصل الثابت هما :

- ١- اعتبار الخصم النقدي بمثابة تخفيض في تكلفة الأصل سواء استفادت منه المنشأة أم لا ، وذلك على أساس أن التكلفة الحقيقية للأصل هي سعر شرائه النقدي ، وفي حالة الفشل في الخصم النقدي فذلك دليل على عدم كفاءة الإدارة ، ويُعالج الخصم في هذه الحالة كخصم نقدي مفقود أو خسارة تُحْمَل على إيرادات الفترة.
- ٢- تخفيض تكلفة شراء الأصل بقيمة الخصم النقدي في حالة الحصول عليه فقط ، وذلك باعتبار أن شروط الحصول على الخصم قد تكون غير مجزية للمنشأة ، ولذلك يجب اعتبار الخصم المفقود خسارة للفترة المالية الحالية.

مثال (٢): معالجة الخصم النقدي:

تم الاتفاق على شراء آلة في ١ / ١ / ٢٠٢١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار بخصم ٥٪ ،
١٠ أيام صافي ٣٠ يوم .

١- اثبات عملية الشراء بفرض أن السداد تم في ١٠/١

٢- اثبات عملية الشراء بفرض أن السداد تم في ١/٣٠

(أ) في حالة الحصول على الخصم

(ب) المطلوب : اثبات عملية الشراء بفرض أن السداد تم في ١٠ / ١

).

١ / ١ / ٢٠٢١ عند الحصول على الأصل:

٩٥٠٠٠ ح / الآلة

٩٥٠٠٠ ح / المورد (المجهز)

١٠ / ١ عند السداد:

٩٥٠٠٠ ح / المورد السداد ت في ٣٠ / ١

٩٥٠٠٠ ح / البنك

(ب) في حالة فقد الخصم (اثبات عملية الشراء بفرض أن السداد تم في ٣٠ / ١ :

٢٠٢١/١/١ عند الحصول على الأصل

٩٥٠٠٠ ح/ الألة

٩٥٠٠٠ المورد

١٠ / ١ عند فقد الخصم :

١/٢٠ عند السداد

١٠٠٠٠٠٠ ح/ المورد

١٠٠٠٠٠٠ ح/ البنك

٥٠٠٠ خصم نقدي مفقود

٥٠٠٠ ح/ المورد

٩-١٠ : الشراء بالتقسيط:

قد تقوم المنشأة بشراء أصول ثابتة مقابل التعهد بسداد الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط ، ومن ثم يتضمن الثمن المؤجل للأصل فوائد يتحملها المشتري.

- وفقاً لقاعدة القيمة السوقية العادلة، يجب أن يُقِيم الأصل وقت الشراء على أساس القيمة الحالية التي تُعتبر أساساً لعملية التبادل بين طرفي العقد على اعتبار أن أعباء الدين يجب ألا تُحمل على تكلفة الأصل.

١٠-١١ : شراء الأصول الثابتة في مجموعات:

سؤال:

عند قيام المنشأة بشراء مجموعة من الأصول (مثل أراضي ومباني وسيارات) بسعر إجمالي للمجموعة كيف يتم تحديد تكلفة كل أصل على حدة من هذا السعر الإجمالي أو بمعنى آخر كيف يتم توزيع (أو تخصيص) تكلفة الشراء على هذه الأصول ؟

الإجابة:

- * يتم تحديد النسبة المئوية للقيم السوقية لكل أصل (نسبة التوزيع)
- * نسبة التوزيع = القيمة السوقية للأصل / إجمالي القيمة السوقية لأصول المجموعة.
- * تكلفة الأصل = السعر الإجمالي للمجموعة X نسبة التوزيع

مثال (٣): قامت إحدى المنشآت بشراء مباني وآلات وسيارات كمجموعة واحدة وبمبلغ إجمالي قدرة ٢٤٠٠٠٠٠٠ دينار نقداً. وقد قدرت المنشأة القيمة السوقية لكل أصل كما يلي :

• المباني ١٥٠٠٠٠٠٠ دينار

• الآلات ٩٠٠٠٠٠٠ دينار

• السيارات ٦٠٠,٠٠٠ دينار

• الإجمالي ٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار

• والمطلوب: قيد اليومية اللازم لإثبات شراء الأصول

الحل:

نسبة المباني = $3000000 / 1500000 = 50\%$
نسبة الآلات = $3000000 / 900000 = 30\%$
نسبة السيارات = $3000000 / 600000 = 20\%$
تكلفة المباني = $2400000 \times 50\% = 1200000$ دينار
تكلفة الآلات = $2400000 \times 30\% = 720000$ دينار
تكلفة السيارات = $2400000 \times 20\% = 480000$ دينار
قيد اليومية:

١٢٠٠٠٠٠ ح / المباني
٧٢٠٠٠٠ ح / الآلات
٤٨٠٠٠٠ ح / السيارات
٢٤٠٠٠٠٠ ح / النقدية

١١-١١: استبدال الأصول الثابتة (التبادل غير النقدي):

لتوضيح المعالجة المحاسبية لعمليات التبادل غير النقدي فإننا نواجه الحالات التالية:

أ- المحاسبة عن تبادل الأصول غير المتماثلة

ب- المحاسبة عن تبادل الأصول المتماثلة

(أ)- تبادل أصول غير متماثلة (مثل تبادل سيارات مع آلات):

١- تُحدّد تكلفة الأصل الذي يتم الحصول عليها على أساس القيمة السوقية العادلة للأصل المتنازل عنه أو القيمة السوقية العادلة للأصل الذي تم الحصول عليه أيهما أكثر وضوحاً وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية لأي أصل من الأصول استخدام القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه كأساس لأثبات عملية التبادل.

٢- إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التبادل يجب الاعتراف بها لأن العملية الإيرادية المتعلقة بهذه الأصول تكون قد اكتملت.

أولاً: تحديد تكلفة الأصل الذي تم الحصول عليه:

= القيمة السوقية للأصل المتنازل عنه + النقدية المدفوعة في عملية التبادل

أو- النقدية المحصلة في عملية التبادل

ثانياً: تحديد المكاسب أو الخسائر المترتبة على عملية التبادل:

= القيمة السوقية للأصل المتنازل عنه - قيمته الدفترية

مثال (٤): قامت إحدى الشركات باستبدال سياراتها القديمة والتي تبلغ كلفتها

٣٠٠٠٠٠ دينار ومجمع استهلاكها ٢٠٠٠٠٠ دينار وقيمتها السوقية ١٦٠٠٠٠ دينار

بآلات جديدة قيمتها السوقية ٣٢٠٠٠٠ دينار . وقد دفعت الشركة مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار

كمبلغ إضافي مقابل عملية المبادلة.

مطلوب: إعداد قيود اليومية اللازمة

الحل:

يتم الإثبات بالقيمة السوقية للسيارات (الأصل المتنازل) مع إضافة المبلغ الإضافي .
تكلفة الآلات = ١٦٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ دينار

تحديد المكاسب او الخسائر من المبادلة:

القيمة السوقية للسيارات
يطرح القيمة
مكاسب استبدال الأصل
قيود اليومي كما يلي:

$$\begin{array}{r} ١٦٠٠٠٠ \text{ دينار} \\ (١٠٠٠٠٠) \\ \hline ٦٠٠٠٠ \text{ دينار} \end{array} = (٢٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠)$$

البيان	دائن	مدين
من مذكورين		
ح/ الآلات (القيمة السوقية للأصل المتنازل عنه)		١٦٠٠٠٠
+ المبلغ المدفوع لإتمام التبادل		٢٠٠٠٠
او - المبلغ المحصل لإتمام التبادل		
ح / مجمع استهلاك السيارات (رصيد مجمع الاهلاك للأصل المتنازل عنه)		٢٠٠٠٠٠
الى :مذكورين		
ح/ السيارات (تكلفة الأصل المتنازل عنه)	٣٠٠٠٠٠	
ح/ النقدية (المبلغ المدفوع لإتمام التبادل)	٢٠٠٠٠	
ح/ مكاسب استبدال السيارات (الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصل المتنازل عنه)	٦٠٠٠٠	

مثال (٥):

تبادل الأصول غير المتماثلة:

شركة (أ) لديها سيارات بادلتها مع آلات للشركة (ب)
وفيما يلي البيانات الخاصة بكل منهما:

أولاً: الشركة (أ):

* تكلفة السيارات ٦٧٠٠٠٠٠ دينار

* مجمع استهلاكها ٢٢٠٠٠٠٠ دينار

* القيمة السوقية ٤٩٠٠٠٠٠ دينار

الشركة (ب):

- تكلفة الآلات ٩٠٠٠٠٠ دينار
- مجمع استهلاكها ١٥٠٠٠٠ دينار
- القيمة السوقية ٧١٠٠٠٠ دينار
- فإذا علمت أن الشركة (أ) قامت بدفع مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار مقابل عملية التبادل .
- المطلوب: اثبات عملية التبادل لدى كل من أ وب ؟

الحل:

في دفاتر الشركة (أ):

- تكلفة الآلات التي تم الحصول عليها = القيمة السوقية للسيارات + المبلغ المسدد
 $٤٩٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٥٤٠٠٠٠$
- مكاسب (او خسائر) المبادلة = القيمة السوقية للسيارات - القيمة الدفترية لها
 $٤٩٠٠٠٠ - ٤٥٠٠٠٠ = (٦٧٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠٠)$ = ٤٠٠٠٠ دينار مكسب
- اذا تمت المبادلة ستكون كما يلي:

ح / الآلات	٤٥٠٠٠٠
ح / مجمع استهلاك السيارات	٢٢٠٠٠٠
ح / السيارات	٦٧٠٠٠٠
المكاسب:	
ح / النقدية	٤٠٠٠٠
ح / مكاسب استبدال السيارات	٤٠٠٠٠

ثانياً: في دفاتر الشركة (ب):

- تكلفة السيارات التي تم الحصول عليها = القيمة السوقية للآلات - قيمتها الدفترية
 $٧١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ - ٦٦٠٠٠٠$ دينار
- المكاسب (او الخسائر) الناتجة عن عملية المبادلة = القيمة السوقية للآلات - قيمتها الدفترية

$$= ٧٥٠٠٠٠ - ٧١٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ \text{ دينار الخسارة}$$

يتم الاثبات في دفاتر الشركة (ب):

ح / السيارات	٦٦٠٠٠٠
ح / مجمع اهلاك الآلات	١٥٠٠٠٠
ح / النقدية	٥٠٠٠٠
ح / خسائر استبدال الآلات	٤٠٠٠٠
ح / الآلات	٩٠٠٠٠٠

(ب)- تبادل أصول متماثلة (مثل تبادل سيارة مع سيارة):

عند تبادل أصول متماثلة يجب مراعاة ما يلي:

أولاً: تحديد تكلفة الأصل الجديد:

= القيمة السوقية للأصل القديم (المتنازل عنه) + النقدية المدفوعة في عملية التبادل أو

– النقدية المحصلة في عملية التبادل .

ثانياً: تحديد المكاسب أو الخسائر المترتبة على عملية التبادل = القيمة السوقية للأصل القديم – قيمته الدفترية.

ثالثاً: يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن عملية التبادل.

رابعاً: لا يتم الاعتراف بالمكاسب في عملية التبادل باستثناء تلك الحالات التي تتضمن عملية تبادل حصول المنشأة على مقابل نقدي بالإضافة إلى الأصل الذي تم الحصول عليه مقابل الأصل المتنازل عنه حيث يتم الاعتراف بجزء من المكاسب التي تحققت في عملية التبادل.

مثال (٦):

قامت إحدى الشركات باستبدال بعض الآلات القديمة الخاصة بها بآلات أخرى جديدة أكثر كفاءة. وكانت تكلفة الآلة القديمة ٦٠٠٠٠٠٠ دينار ومجمع استهلاكها ٣٢٠٠٠٠٠ دينار في حين قُدرت قيمتها السوقية بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ دينار وقد دفعت الشركة مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار في عملية المبادلة. كما بلغت القيمة السوقية للآلة الجديدة ٤٠٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب : اعداد قيد اليومية اللازم ؟

الحل:

تكلفة الآلة الجديدة = القيمة السوقية للآلة القديمة + المبلغ المدفوع

$$= ٢٧٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

خسائر المبادلة = القيمة السوقية للآلة القديمة – القيمة الدفترية للآلة القديمة

$$= ٦٠٠٠٠٠٠ - ٣٢٠٠٠٠٠ = ٢٨٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

خسائر المبادلة = ٢٧٠٠٠٠٠ – ٢٨٠٠٠٠٠ = - ١٠٠٠٠٠ دينار الخسارة

قيد اليومية اللازم:

٣٠٠٠٠٠ ح / الآلات الجديدة

٣٢٠٠٠٠ ح / مجمع اهلاك الآلة القديمة

١٠٠٠٠ ح / خسائر استبدال الآلة

٦٠٠٠٠٠ ح / الآلة القديمة

٣٠٠٠٠٠ ح / النقدية

١٢-١١: الحصول على أصول كهبية أو تبرع:

تتمثل تكلفة الأصل في القيمة السوقية للأصل المتبرع به بناء على تقرير الخبير المثلث يثبت فيه رأس المال الإضافي.

مثال (٧): بفرض أن منشأة حصلت على أراضي منحه من الحكومة قدرت قيمتها بناء على تقرير الخبير المثلث ١٠٠٠٠٠ دينار.

الحل:

١٠٠٠٠٠ ح / الأراضي

١٠٠٠٠٠ ح / رأس المال الإضافي – منح

٤- الحصول على أصول مقابل إصدار أسهم:

• الخطوات: قياس تكلفة الأصل بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة.

مثال (٨): قررت الشركة الحصول على مبنى بالاتفاق مع صاحب المبنى على إصدار ٤٠٠٠ سهم لصالحه (القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ دينار وقيمتها السوقية ١٢٥ دينار)

الحل:

• تكلفة المبنى = ٤٠٠٠ سهم X ١٢٥ دينار = ٥٠٠٠٠٠ دينار

يثبت كما يلي:

٥٠٠٠٠٠ ح / المباني

مذكورين

٤٠٠٠٠٠ ح / رأس المال الأسهم (٤٠٠٠ X ١٠٠)

١٠٠٠٠٠ ح / رأس المال الإضافي – علاوة إصدار.

١٣-١١: التكاليف اللاحقة لتأريخ إقتناء الأصول الثابتة:

• إذا كانت التكاليف تؤدي الى زيادة المنافع المستقبلية لهذه الأصول فإنها تعتبر

نفقات رأسمالية بشرط أن تؤدي إلى زيادة العمر الإقتصادي للأصل ، أو زيادة

معدل الإنتاجية ، أو زيادة جودة السلع والخدمات التي يقدمها.

• إذا كان الغرض من هذه التكاليف هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية للأصل

والمحافظة على مستوى الخدمة المقدمة منه ، فإنها تعتبر مصروفات إيرادية ،

ويتم تحميلها على الفترة المالية الحالية.

نفقات الإضافات:

١- تحمل نفقات الإضافة مباشرة على الأصل طالما انها تؤدي الى خلق طاقات أو أصول جديدة.

٢- إذا كانت الإضافات غير متوقعة وغير مخطط لها، فإن نفقات الإزالة تعتبر مصروفا إيراديا يحمل على دخل الفترة الجارية.

نفقات الإصلاح والصيانة:

- تمثل نفقات الإصلاح والصيانة العادية تلك النفقات التي تتحملها المنشأة في سبيل المحافظة على الطاقة التشغيلية العادية لأصولها.
- مثل هذه المصروفات العادية والتي تحدث بصورة دورية لا تترتب عليها أي زيادة في المنافع التي يقدمها الأصل، وبالتالي تُحمّل هذه النفقات ضمن مصروفات الفترة.
- إذا كانت نفقات الصيانة والإصلاح تستفيد منها أكثر من فترة محاسبية، فإنها قد تعالج كنفقات رأسمالية.

١٤-١١: المعالجة المحاسبية للإستغناء عن الأصول الثابتة:

• الخطوات:

- ١- حساب مقدار الاهلاك الخاص بالأصل حتى تاريخ الإستغناء
(في حالة الاستغناء عن الأصل خلال الفترة المحاسبية) واثباته كما يلي:
$$X \text{ ح / مصروف استهلاك الأصل}$$
$$X \text{ ح / مجمع استهلاك الأصل}$$
- ٢- إزالة جميع الحسابات المتعلقة بالأصل في تاريخ الاستغناء كما يلي:
$$X \text{ ح / النقدية (ثمن البيع)}$$
$$X \text{ ح / مجمع استهلاك الأصل}$$
$$X \text{ ح / خسارة بيع الأصل}$$
$$X \text{ ح / الأصل}$$

• ملحوظة:

- في حالة وجود أرباح من البيع فإنها تظهر في الجانب الدائن من البند السابق.
- أرباح او خسائر البيع = ثمن البيع - القيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل - مجمع الاهلاك).
- أرباح او خسارة الإستغناء تقفل في قائمة الدخل ضمن عناصر الإيرادات أو المصروفات الأخرى.
- أما إذا كانت ناتجة عن الإستغناء الإضطراري فإنها تدخل في قائمة الدخل ضمن نتائج العناصر الاستثنائية.

مثال (٩):

قامت إحدى الشركات ببيع آلة تكلفتها ١٥٠٠٠٠ دينار ومجمع استهلاكها ١٣٠٠٠٠ دينار بقيمة بيعية قدرها ١٧٠٠٠ دينار فما هو قيد اليومية اللازم؟

الحل:

القيمة الدفترية = ١٥٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ دينار
خسارة بيع الآلة = ٢٠٠٠٠ - ١٧٠٠٠ = ٣٠٠٠ دينار

ح / النقدية	١٧٠٠٠
ح / مجمع استهلاك الآلة	١٣٠٠٠٠
ح/ خسارة بيع الآلة	٣٠٠٠
ح/ الآلة ١٥٠٠٠٠	

أسئلة وتمارين الفصل الحادي عشر

Questions & Practices

س (١) : قامت شركة الزرقاء المتحدة بشراء مجموعة من الموجودات بطريقة الشراء الإجمالي من المزاد العلني بقيمة كلية مقدارها ٤٥٠٠٠ دينار. وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن أسعار الموجودات الجديدة المناظرة للموجودات المشتراة في السوق :

المطلوب: تثبت قيد شراء الموجودات المذكورة في سجلات الشركة .

الموجود	سعر السوق للموجود الجديد	نسبة استخدام الموجود المشتري
ماكينة	٣٠٠٠٠ دينار	٢٠٪
سيارة إنتاجية	= ٤٠٠٠٠	٢٥٪
سيارة خاصة	= ٢٠٠٠٠	٣٠٪

س (٢): تخطط شركة مكة المكرمة لشراء ماكينة في بداية عام ٢٠٠٠ تكلف ٨٥٠٠٠ دينار نقدا . وقد اتفقت الشركة مع البائع على شرائها بالأجل بمبلغ ١٠٢٥٣٣,١٧٣ دينار ودفعها بثلاث أقساط سنوية.

المطلوب: تثبت قيد شراء الماكينة وقيد تسديد القسط الثاني، إذا علمت أن المعامل يقع تحت المعدل ٩ ٪ والمعامل ٢,٤٨٧ تحت المعدل ١٠٪ والمعامل ٢,٤٤٤ تحت المعدل ١١ ٪ والمعامل ٢,٣٢٢ تحت المعدل ١٤ ٪ .

س (٣) : قامت إحدى الشركات بشراء مجموعة من الموجودات بالمزاد العلني بطريقة الشراء الإجمالي بقيمة مقدارها ٩٠٠٠٠ دينار . وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن أسعار الموجودات الجديدة المناظرة للموجودات المشتراة:

الموجود المشتري	سعر السوق للموجود الجديد المناظر	نسبة استخدام الموجودات المشتراة
١- آلة سمكرة	٧٠٠٠٠	٣٠٪
٢- سيارة إنتاجية	٨٠٠٠٠	٢٥٪
٣- سيارة خاصة	٢٠٠٠٠	٢٠٪

المطلوب: تثبت قيد شراء الموجودات المذكورة في السجلات.

س (٤) : في بداية عام ٢٠١٩ اشترت شركة احمد اخوان آلة صناعية بمبلغ ١٧٣,١٠٢٥٣٣ دينار تدفع بثلاث أقساط . كما يمكن شراء الآلة نقدا بمبلغ ٨٥٠٠٠ دينار .

المطلوب : تثبيت قيود شراء الآلة المذكورة وتسديد القسط الثاني , علما أن المعامل ٢,٣٦١ يقع تحت المعدل ١٣٪ والمعامل ٢,٤٠٢ تحت المعدل ١٢٪ والمعامل ٢,٤٨٧ تحت المعدل ١٠٪ والمعامل ٢,٤٤٤ تحت المعدل ١١٪.

س (٥): في ١ / ١ / ٢٠١٦ اشترت شركة سقف السيل لصناعة الاثاث آلة نجارة بمبلغ ٨٤٠٠٠ دينار انفق عليها ١٢٠٠٠ دينار كرسوم جمركية و ٣٠٠٠ دينار عن تكلفة الشحن و ١٠٠٠ دينار عن التأمين ويتوقع ان تترك الآلة انقاضا" يمكن بيعها بسعر ٥٠٠٠ دينار وتندثر بطريقة القسط المتناقص بنسبة ٥٠ % سنويا". وفي ٢٠١٩/١/١ قامت الشركة باستبدال الآلة بالة جديدة تكلف ١٢٠٠٠٠ دينار، كما قبل البائع الآلة القديمة بسعر ٢٠٠٠٠ دينار.

المطلوب: (١): تثبيت قيد شراء الآلة

(٢): تثبيت قيد استبدال الآلة

الفصل الثاني عشر المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة Accounting for Intangible Assets

أهداف الفصل:

- ١- يهدف هذا الفصل الى التعريف بالأصول الثابتة غير الملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وامثالها وتقدير قيمتها وتسجيلها في السجلات المحاسبية. كما يهدف الفصل الى التعريف بالجوانب التالية:
- ٢- كيفية تقدير عمرها الإنتاجي.
- ٣- كيفية تقدير قيمة الأصول غير الملموسة.
- ٤- كيفية تصنيف الأصول غير الملموسة.
- ٥- كيفية إطفاء الموجودات غير الملموسة.
- ٦- المعالجات المحاسبية لها.

١٢-١: المقدمة:

في الكثير من الحالات تُضمّن ميزانية الشركة أو المشروع بشكل خاص ببند يدعى الموجودات غير الملموسة وهي موجودات ذات قيمة وقد يفتنّنها المشروع ولكنها تكون غير ملموسة وغير مرئية والأمثلة على هذه الموجودات مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وهي تُمثّل قيم لموجودات تعطي صاحبها أو المشروع امتيازاً وتؤدي إلى زيادة إيراداته نتيجة التميز بها. وتُحسب لهذه الموجودات فترة نضوب يجب ان تُطفأ أو يُطفئ الموجود خلالها في قيمتها وتستمر بعض هذه الموجودات لفترة غير قصيرة خاصة إذا ما كانت هناك دلائل على تميّز المشروع أو الشركة بها. فقد قُدرت الفترة القصوى لإطفاء شهرة المحل مثلاً من قبل الجمعيات المهنية بأربعين عاماً وهي تدرّج عادة بعد الموجودات الغير متداولة (الثابتة) في حقل الأصول في ميزانية الشركات.

١٢-٢: طبيعة الأصول غير الملموسة (The Nature of Intangible Assets)

- تتميز الأصول غير الملموسة بأنها:
- عدم وجود كيان مادي ملموس لها.
- صعوبة التنبؤ بالعمر الإنتاجي لها.
- عدم التأكد المصاحب للمنافع المستقبلية المتوقعة.
- من أمثلتها: الشهرة وبراءة الاختراع وحقوق النشر والتأليف، العلامة التجارية ، ومصروفات التأسيس ، وتكاليف البحوث والتطوير.

٣-١٢: تصنيف الأصول غير الملموسة (Classification of Intangible Assets):

يُمكن تصنيف الأصول غير الملموسة وفق الأسس التالية:

(أ): من حيث إمكانية التحديد:

- أصول قابلة للتحديد بصفة منفردة بمعزل عن الأصول الأخرى كحقوق التأليف والإختراع والعلامات التجارية.
- أصول لا يُمكن تحديدها بصفة منفردة عن الأصول الأخرى أو عن المنشأة كشهرة المحل.

(ب): من حيث طريقة الحصول عليها:

- عن طريق الشراء من الغير أو عن الإندماج.
- أصول يتم الحصول عليها ذاتياً كبراءة الإختراع.

(ج): من حيث العمر الإنتاجي المتوقع:

- أصول ذات عمر انتاجي مُحدّد (سواء بواسطة القانون أو عن طريق عقد ملزم) حقوق الامتياز.
- أصول عمرها الإنتاجي يرتبط بعوامل اقتصادية مثل براءة الإختراع.
- أصول ليس لها عمر مُحدّد كالشهرة. (تجد بعض الجمعيات المهنية (مجلس مبادئ المحاسبة) ضرورة تحديد فترة الشهرة ولذلك يُحدّد بعضها العمر ب ٢٠ عاما ويرى بعضها أن عمرها يجب أن لا يزيد عن ٤٠ عاما).

(د): من حيث القابلية للإنفصال عن الشركة:

- أصول قابلة للإنفصال مثل حقوق التأليف والإختراع.
- أصول غير قابلة للإنفصال كالشهرة.
- من هذا العرض يتضح أن الشهرة تختلف في طبيعتها عن باقي الأصول غير الملموسة حيث لا يمكن تحديد كلفتها بشكل منفرد من ناحية، كما لا يُمكن فصلها بذاتها عن باقي أصول المنشأة الأخرى، بالإضافة إلى إنها غير مُحدّدة العمر الإنتاجي، فضلا عن المحاسبة عليها حيث تتطلب الحصول عليها عن طريق الشراء من الغير.

٤-١٢: تقييم الأصول غير الملموسة المشتراة (تحديد كلفتها):

- لا يختلف تقييم الأصول غير الملموسة عما سبق توضيحه حيث يلاحظ:
 - يتم تقييمها بالتكلفة مُضافا لها النفقات الضرورية اللازمة لأعداد الأصل وتهيئته للغرض الذي من أجله يتم الحصول عليه.
 - إذا تم الحصول على أصل غير ملموس مقابل إصدار أسهم أو أي أصول أخرى غير نقدية فيتم تقييم الأصل غير الملموس بالقيمة السوقية العادية للأسهم

المصدرة أو الأصول غير النقدية (ما تم التنازل عنه) أو القيمة السوقية للأصل غير الملموس الذي تم الحصول عليه أيهما أكثر وضوحاً.

- إذا تم الحصول على الأصل غير الملموس بشكل مجموعة فيجب توزيع تكلفة شراء المجموعة على عناصر الأصول المكوّنة لها كل على حدة طبقاً للقيمة النسبية لسعر السوق لكل عنصر بالنسبة لإجمالي القيم السوقية لمجموعة الأصول المشتراة.

١٢-٥ : تخفيض (إطفاء) الأصول غير الملموسة:

- يتم تخفيض أو إهلاك الأصول غير الملموسة خلال العمر الإنتاجي المقدر أو فترة (٤٠) سنة أيهما أقل (مجلس مبادئ المحاسبة).
- يتم استخدام طريقة القسط الثابت في استنفاد (إطفاء) الأصول غير الملموسة.
- قيد اثبات الإهلاك:

ح/ مصروف تخفيض براءة الاختراع.

ح / براءة الاختراع

مثال (١): في ١ / ١ / ٢٠٠٥ قامت إحدى الشركات بشراء براءة اختراع مُنتج معين بمبلغ ٨٥٠٠٠٠٠ دينار كما بلغت رسوم تسجيل ملكية براءة الاختراع ٣٠٠٠٠٠ دينار ويقدر العمر الإنتاجي بمدة ١٠ سنوات ولا توجد أي قيمة مُقدّرة من بيع براءة الاختراع في نهاية العمر المقدر.

المطلوب : إثبات حيازة براءة الاختراع وقيد التخفيض السنوي؟

الحل:

في ١ / ١ / ٢٠٠٥ إثبات حيازة الأصل غير الملموس

- تكلفة الأصل = ٨٥٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ = ٨٨٠٠٠٠٠ دينار

٨٨٠٠٠٠٠ ح / براءة الاختراع

٨٨٠٠٠٠ ح / النقدية

- في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ إثبات تخفيض الأصل غير الملموس:

- قيمة الإهلاك = ٨٨٠٠٠٠٠ / ١٠ = ٨٨٠٠٠٠ دينار

٨٨٠٠٠ ح / مصروفات تخفيض براءة الاختراع

٨٨٠٠٠ ح / براءة الاختراع

مثال (٢) : في ١ / ١ م ٢٠١٨ أقامت شركة الآبار العراقية بتاريخ ١ / ١ / ٢٠١٨

بشراء براءة اختراع بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار و بعمر انتاجي ٢٠ سنة.

المطلوب: اثبات قيود الشراء و قيود الاطفاء لسنة ٢٠١٨؟

الحل:

٢٠١٨ / ١ / ١

١٠٠٠٠٠ من حـ/ براءة اختراع
١٠٠٠٠٠ الى حـ/ الصندوق

٢٠١٨/١٢/٣١:

قسط الإطفاء السنوي = قيمة براءة الاختراع ÷ العمر الإنتاجي دينار
١٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠ = ٥٠٠٠٠ دينار

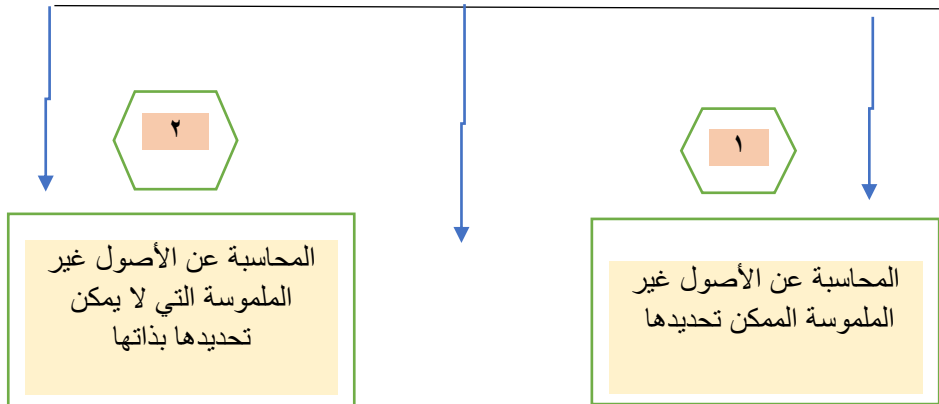
٥٠٠٠ من حـ/ قسط إطفاء براءة الاختراع
٥٠٠٠ الى حـ/ براءة الاختراع

٥٠٠٠ من حـ/ أ . خ
٥٠٠٠ الى حـ/ قسط اطفاء براءة الاختراع

١٢-٦: المحاسبة عن الأصول غير الملموسة:

تقسم الأصول غير الملموسة وفقاً لما يوضحه الشكل التالي:

المحاسبة عن الأصول غير الملموسة:



- المحاسبة عن الأصول غير الملموسة الممكن تحديدها :

مثل: براءة وحقوق الاختراع- حقوق التأليف والنشر – العلامات التجارية- حقوق

الامتياز- تكاليف التأسيس. القاعدة العامة أن تكلفة هذه الأصول تُحدّد كما يلي:

- إذا تم شرائها من الغير.
- التكلفة = ثمن الشراء + نفقات التسجيل والإشهار.

- إذا تم تصنيعها داخل المنشأة:
التكلفة = نفقات التسجيل والإشهار فقط .

٢- المحاسبة عن الأصول غير الملموسة التي لا يُمكن تحديدها بذاتها(شهرة المحل)

- تُعبّر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية.
- أرباح أعلى من المعدل العالي للإستثمار.
- تُثبت الشهرة في الدفاتر عند شراء منشأة قائمة.

١٢-٧: طرق تقويم الموجودات غير الملموسة:

١١-٧-١: طرق تقييم الشهرة:

- ١- أسلوب التقويم الشامل:
*الشهرة هي الفرق بين سعر الشراء والقيمة السوقية لصافي الأصول.
- ٢- أسلوب تقويم الأرباح الزائدة:
*الشهرة هي الأرباح فوق العادية الزائدة عن الربح العادي.

توضيح طرق تقويم الشهرة:

١- أسلوب التقويم الشامل:

مثال (٣): في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ قامت شركة الشرق بشراء شركة الأنوار بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ دينار وفي هذا التاريخ كانت ميزانية شركة الأنوار كما يلي:

٢٠٠٠٠٠ نقدية	١٥٠٠٠٠ التزامات متداولة
١٢٠٠٠٠ مخزون	٤٥٠٠٠٠ راس المال
٢٨٠٠٠٠ أصول ثابتة (صافي)	

- وكانت القيمة السوقية العادلة للمخزون تساوي ١٥٠٠٠٠ دينار وللأصول الثابتة (صافي) تساوي ٣٠٠٠٠٠ دينار والالتزامات المتداولة ١٦٠٠٠٠ دينار.
- معدل الربح العادي هو ٢٠٪ من صافي الأصول ومتوسط الأرباح الفعلية المعدل ١٠٦٠٠٠ دينار.
- معدل الخصم المطلوب ٢٥٪ وعدد السنوات المتوقع استمرار الأرباح الزائدة خلالها هي ست سنوات.
- المطلوب: حساب قيمة الشهرة وقيد اثبات الشراء باستخدام طريقة التقويم الشامل.

الحل:

طريقة التقويم الشامل:

- استخراج صافي الأصول بالقيمة السوقية العادلة:
النقدية ٢٠٠٠٠٠ دينار
مخزون ١٥٠٠٠٠
أصول ثابتة (صافي) ٣٠٠٠٠٠
إجمالي الأصول ٦٥٠٠٠٠ دينار
تخصم الالتزامات المتداولة ١٦٠٠٠٠
صافي الأصول ٤٩٠٠٠٠ دينار
- قيمة الشهرة = المبلغ المدفوع – صافي الأصول بالقيمة السوقية
- الشهرة = ٥٠٠٠٠٠ – ٤٩٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ دينار

• قيد اليومية لإثبات الشراء والشهرة:

مذكورين
٢٠٠٠٠٠ ح/ النقدية
١٥٠٠٠٠ ح/ المخزون
٣٠٠٠٠٠ ح / الأصول الثابتة
١٠٠٠٠ ح/ الشهرة
مذكورين
١٦٠٠٠٠ ح/ الالتزامات المتداولة
٥٠٠٠٠٠ ح/ النقدية

مثال (٤) : قامت شركة الرحمة في ١٥ / ١ / ٢٠٠٦ بشراء شركة التراث وإدماجها معها، وكانت قائمة المركز المالي لشركة التراث في ٢٠٠٥/١٢/٣١ كالآتي:

شركة التراث

الميزانية العامة كما هي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

الأصول	الخصوم
الصندوق ٥٠٠٠٠	المطلوبات المتداولة ٨٠٠٠٠٠
المصرف ٢٥٠٠٠٠	راس المال ١٧٠٠٠٠٠
المدينون ٣٥٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة ٨٠٠٠٠٠
المخزون ٧٥٠٠٠٠	-----
الأصول طويلة الأجل ١٩٠٠٠٠٠	مجموع المطلوبات ٣٣٠٠٠٠٠

مجموع الأصول ٣٣٠٠٠٠٠	

وقد تم الاتفاق على ان تقوم شركة الرحمة بدفع مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ دينار الى شركة الترات.

المطلوب: تحديد قيمة شهرة المحل وذلك باستخدام طريقة التقييم الشامل؟ علماً ان تقديرات الخبراء للقيمة السوقية لأصول شركة الترات كانت كما يلي:

المبلغ	البيان
	<u>الموجودات المتداولة:</u>
٥٠٠٠٠	الصندوق
٢٥٠٠٠٠	المصرف
٣٥٠٠٠٠	المدينون
٧٢٠٠٠٠	المخزون
١٣٧٠٠٠٠	مجموع الموجودات المتداولة
	<u>الموجودات الثابتة:</u>
٥٠٠٠٠	معدات
٤٠٠٠٠٠	مكائن
٥٠٠٠٠٠	مباني
٧٥٠٠٠	اراضي
١٠٢٥٠٠٠	مجموع الموجودات الثابتة
٢٣٩٥٠٠٠	مجموع الموجودات (المتداولة + الثابتة)
(٨٠٠٠٠٠)	المطلوبات المتداولة
١٥٩٥٠٠٠	القيمة السوقية لصافي موجودات الشركة

الحل:

قيمة شهرة المحل = كلفة الشراء - صافي القيم السوقية للموجودات

$$= ٢٥٠٠٠٠٠ - ١٥٩٥٠٠٠ = ٩٠٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

٢- أسلوب تقويم الأرباح الزائدة:

• يتم تحديد قيمة شهرة المحل وفقاً لهذا الأسلوب من خلال :

• **الخطوة الأولى:**

تحديد الأرباح الزائدة = معدل متوسط الأرباح الفعلية - معدل الأرباح العادية
مع ملاحظة ان :

الأرباح العادية المتوقعة = القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول X معدل الربح العادي

• **الخطوة الثانية:** تحديد قيمة الشهرة وفقاً لأحد الأساليب التالية:

أ - طريقة رسملة الأرباح الزائدة المتوقعة بالمعدل العادي:

الشهرة = الأرباح الزائدة X مقلوب معدل الأرباح العادي. أو

ب - طريقة خصم الأرباح الزائدة المتوقعة بمعدل خصم مناسب:

الشهرة = الأرباح الزائدة / معدل الخصم أو:

ح- خصم الأرباح الزائدة لعدد معين من السنين:

الشهرة = الأرباح الزائدة X القيمة الحالية لمبلغ ١ دينار يستحق دوريا لعدد من السنين بمعدل الربح العادي أو:

د - شراء الأرباح الزائدة لعدد معين من السنين :
الشهرة = الأرباح الزائدة X عدد السنوات المتوقع خلالها تحقيق هذه الأرباح

مثال (٥): بفرض نفس البيانات في المثال السابق
المطلوب: تحديد قيمة الشهرة وفقا للأساليب السابقة؟

الحل:

الخطوة الأولى: تحديد الأرباح الزائدة = متوسط الأرباح الفعلية المعدل - الأرباح العادية المتوقعة

$$١٠٦٠٠٠ - ٩٨٠٠٠ = (٤٩٠٠٠٠ \times ٢٠\%) = ٨٠٠٠ \text{ دينار}$$

مع ملاحظة أن :

الأرباح العادية المتوقعة = القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول X معدل الربح العادي

$$٩٨٠٠٠ = ٤٩٠٠٠٠ \times ٢٠\% = \text{دينار}$$

الخطوة الثانية: تحديد قيمة الشهرة:

أ - طريقة رسملة الأرباح الزائدة المتوقعة بالمعدل العادي:

الشهرة = الأرباح الزائدة X مقلوب معدل الأرباح العادي

$$٨٠٠٠ \times ١٠٠ / ٢٠ = ٤٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

ب - طريقة خصم الأرباح الزائدة المتوقعة بمعدل خصم مناسب:

$$\text{الشهرة} = \text{الأرباح الزائدة} = \frac{٨٠٠٠ \times ١٠٠}{٢٥} = ٣٢٠٠٠ \text{ دينار}$$

ج - خصم الأرباح الزائدة لعدد ٦ سنوات:

الشهرة = الأرباح الزائدة X القيمة الحالية لمبلغ ١ دينار يستحق دوريا لعدد من السنين بمعدل ٢٠٪ :

$$٨٠٠٠ \times ٣,٣٢٦ = ٢٦,٦٠٨ \text{ دينار}$$

د- شراء الأرباح الزائدة لعدد معين من السنين:

الشهرة = الأرباح الزائدة X عدد السنوات المتوقع خلالها تحقيق هذه الأرباح.

$$٨٠٠٠ \times ٦ = ٤٨٠٠٠ \text{ دينار}$$

أسئلة وتمارين الفصل الثاني عشر

Question & Practices

س (١): قامت شركة الأنوار بشراء براءة اختراع منتج معين من شركة أخرى بمبلغ ٢٤٠٠٠ دينار وذلك بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٢٠، علماً إن براءة الاختراع كانت قد أُستخدِمت لمدة ٧ سنوات قبل بيعها لشركة الأنوار. وإن العمر الإنتاجي لبراءة الاختراع هو ١٥ سنة.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة للشراء والإطفاء لسنة ٢٠٢٠؟

س (٢): اشترت شركة الأحلام بتاريخ ١/١/٢٠١٠ علامة تجارية لأحد منتوجاتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وأنفقت لأجل تسجيلها وإشهارها مبلغ ٥٠٠ دينار. وقد قُدِّر عمر العلامة ٤٠ عاماً. وخلال نفس السنة صرفت الشركة مبلغ ١٠٠٠ دينار كحملة اعلانية عن العلامة التجارية في الصحف والمجلات، إلا إنه في نهاية السنة العاشرة توقفت الشركة عن استخدام العلامة التجارية نتيجة توقفها عن الاسهام في تحقيق الأرباح.

المطلوب/

١- احتساب تكلفة العلامة التجارية واثباتها في الدفاتر، مع اثبات مصاريف الحملة الإعلانية.

٢- احتساب قسط الإطفاء لسنة ٢٠١٠ واثباته في الدفاتر.

٣- احتساب قسط الإطفاء لسنة ٢٠١٩ واثباته في الدفاتر، واثبات المعالجة المحاسبية لتخلي الشركة عن العلامة التجارية.

س (٣): قامت شركة الأنبار في ١/ ١/ ٢٠٠٥ بشراء جميع الأسهم المصدرة من شركة القناة ذات السمعة الجيدة في السوق وذلك بهدف دمجها معها وكانت قائمة المركز المالي لشركة الخليج في تاريخ الشراء كما يلي:

شركة القناة

قائمة المركز المالي

المطلوبات	الموجودات
١١٠٠٠٠ دائنون	٥٠٠٠٠ المصرف
٢٠٠٠٠٠ رأس المال	٧٠٠٠٠ المدينون
٢٠٠٠٠٠ الأرباح المحتجزة	٨٤٠٠٠ المخزون
	٢٠٠٠٠٠ صافي المباني
	١٠٦٠٠٠ صافي المكائن
٥١٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠

وبعد مفاوضات بين الشركتين دفعت شركة الأنبار مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ دينار عن عملية الشراء وكانت القيمة السوقية لموجودات ومطلوبات شركة القناة كما يلي: المصرف ٥٠٠٠٠ دينار، المدينون ٧٠٠٠٠ دينار، المخزون ٢٤٤٠٠٠ دينار، صافي المباني

٣٠٠٠٠٠ دينار، صافي المكائن ١٤٦٠٠٠ دينار، الدائنون ١١٠٠٠٠ دينار. وقد كانت أرباح شركة القناة خلال الخمس سنوات السابقة كما يلي :

١٢٠٠٠٠ دينار لسنة ٢٠١٠ ، ١١٠٠٠٠ دينار لسنة ٢٠١١ ، ٢٢٠٠٠٠ دينار لسنة ٢٠١٢ ، و ١٦٠٠٠٠ دينار لسنة ٢٠١٣ دينار ومبلغ ١٤٠٠٠٠ دينار لسنة ٢٠١٤

وإن معدل الربح الاعتيادي للصناعة التي تعمل فيها شركة الخليج ١٥ % ومعدل الخصم المناسب.

المطلوب: تقدير قيمة شهرة المحل بطريقة التقييم الشامل و طريقة الدخل فوق العادي واثبات قيود الشراء؟

تمرين (٤) : إقتناء براءة اختراع:

(١) في ١ كانون الثاني اشترت شركة "النجاح" براءة اختراع بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب : إعداد قيد الإقتناء؟

(٢) قررت الشركة إطفاء براءة الإختراع على مدار ١٠ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب : إعداد قيد الإطفاء؟

تمرين (٥) : شراء علامة تجارية:

١- في ١ شباط اشترت شركة "النجاح" علامة تجارية بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب : إعداد قيد الإقتناء ؟

(٢) قررت الشركة إطفاء العلامة التجارية على مدار ١٥ سنة باستخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب : إعداد قيد الإطفاء؟

تمرين (٦) : شراء حقوق النشر:

(١) في ١ مارس، اشترت شركة "النجاح" حقوق النشر لمواد تعليمية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب : إعداد قيد الإقتناء؟

(٢) قررت الشركة إطفاء حقوق النشر على مدار ٥ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب : إعداد قيد الإطفاء؟

تمرين (٧) : إقتناء برامج حاسوب

(١) في ١ نيسان اشترت شركة "النجاح" برامج حاسوب جديدة بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب : إعداد قيد الإقتناء ؟

(٢) قررت الشركة إطفاء برامج الحاسوب على مدار ٣ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب : إعداد قيد الإطفاء؟

تمرين (٨): شراء حقوق امتياز:

(١) في ١ آذار اشترت شركة "النجاح" حقوق إمتياز لاستخدام منتج معين بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب : إعداد قيد الإقتناء؟

(٢) قررت الشركة إطفاء حقوق الإمتياز على مدار ٨ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب : إعداد قيد الإطفاء؟

الفصل الثالث عشر المطلوبات (الخصوم) Liabilities

أهداف الفصل:

- ١- التعريف بالمطلوبات وماهي أهميتها للشركات.
- ٢- أنواع المطلوبات وتأثير كل منها على نجاح الشركة وديمومتها.
- ٣- المعالجة المحاسبية للمطلوبات وفقاً لكل منها.

١٣/١ : المقدمة :

تناولنا في هذ الكتاب أنواع مختلفة من الحسابات والعناصر المُكوّنة للحسابات الختامية للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية ، وفي هذ الفصل نتناول عنصراً آخر من عناصر الحسابات التي تُشكّل الميزانية العامة للمؤسسات المختلفة وهي المطلوبات (Liabilities) أو كما تسمى في الكثير من الكتب والمؤلفات بالخصوم وهي الجزء المهم الآخر من حسابات الشركات المواجهة للموجودات والتي تمثل المصادر التي تحصل منها الشركات على أموالها لتمويل أنشطتها. والمطلوب تشكل احد جزئين رئيسيين في الجانب الأيسر من ميزانية أي شركة ويشكل الجزء الثاني رأس المال وحقوق الملكية الأخرى، كما قد تحوي المطلوبات إضافة إلى قروض التمويل تلك المبالغ الخاصة بالمبالغ واجبة السداد خلال الفترات القادمة والخاصة بالمجهزين أو الدائنون أو أوراق الدفع.....إلخ.

١٣-١ : المطلوبات (Liabilities) :

المطلوبات أو كما تسمى أحيانا الخصوم هي الإلتزامات المالية التي يجب على الشركة أو الفرد سدادها في المستقبل. تمثل المطلوبات جزءاً من الميزانية العمومية للشركة وتعتبر مديونية تجاه الأطراف الخارجية.

١٣-١-١ : أنواع المطلوبات (Liabilities Categories) :

تقسم المطلوبات الى قسمين هما:

١-المطلوبات المتداولة: (Current Liabilities) : وهي تمثل:

- أ- حسابات الدفع: (Accounts Payable) الديون المُستَحَقّة على الشركة لموردي البضائع أو الخدمات.
- ب- الديون قصيرة الأجل: (Short-term Debt) القروض التي يجب سدادها خلال سنة واحدة من تأريخ اقتراضها.
- ج- المصروفات المستحقة: (Accrued Expenses) النفقات التي تم تكبدها ولكن لم يتم دفعها بعد.

د- الإلتزامات الضريبية: (Tax Liabilities) الضرائب المُستَحَقَّة على الشركة والتي لم تُدفع بعد.

٢-المطلوبات طويلة الأجل:(Long-term Liabilities) : وهي تمثل:

أ- الديون طويلة الأجل: (Long-term Debt) القروض والتمويلات التي يجب سدادها على مدى فترة تتجاوز السنة.

ب- سندات الدفع: (Bonds Payable) الأوراق المالية التي تصدرها الشركة لجمع الأموال، وتستحق بعد فترة زمنية طويلة.

ج- التزامات المعاشات التقاعدية: (Pension Liabilities) التزامات الشركة تجاه صناديق المعاشات التقاعدية للموظفين.

٢-١-٣: معالجة المطلوبات محاسبياً:

١- تسجيل المطلوبات:

• عند تحمل الالتزام:

مدین: المصروف أو الحساب ذات الصلة (مثل، المصروفات المستحقة، المخزون).

دائن: حساب المطلوبات (مثل، حسابات الدفع، الديون قصيرة الأجل)، أي:

ح / النقدية

ح / حسابات مستحقة الدفع (محمود)

١. تسديد المطلوبات:

• عند سداد الالتزام:

مدین: حساب المطلوبات (مثل، حسابات الدفع)

دائن: النقدية أو الحسابات البنكية

ح / حسابات مستحقة الدفع (محمود)

ح / النقدية

٣-١-٣: تقييم المطلوبات:

يعتبر تقييم المطلوبات مهما لتأثيرها على تقييم نشاط الشركة في نهاية السنة المالية، وتقوم الشركات بتقييم المطلوبات وتحديد ما إذا كانت تحتاج إلى تسجيل أية مُستَحَقَّات جديدة أو تسويات. ومن الطبيعي أن تكون بعض المطلوبات واجبة الدفع في نفس السنة وبعضها الآخر خلال فترة أطول نسبياً من السنة لذلك من الضروري الانتباه لتلك المطلوبات واجبة الدفع خلال نفس السنة.

أمثلة عملية:

مثال (١) : تسجيل حسابات الدفع:

تلقت شركة الجنوب بضاعة من مورد بتكلفة ١٠٠٠٠ دينار، مستحقة الدفع خلال ٣٠ يوم.

١٠٠٠٠ ح / المخزون

١٠٠٠٠ ح / حسابات الدفع

مثال (٢) : سداد قرض طويل الأجل:

قامت شركة المثني بسداد قسط سنوي قدره ٥٠٠٠ دينار على قرض طويل الأجل.

٥٠٠٠ ح / الديون طويلة الأجل

٥٠٠٠ ح / النقدية

١-٣-٤: التحليل المالي للمطلوبات:

يُمكن لأرصدة المطلوبات المتداولة والثابتة أن تُساهم في النسبة التي تخدم تقييم كفاءة الأداء إضافة إلى إنها جزء من نسب التحليل المالي للشركة.

نسبة المطلوبات إلى الأصول:

١- نسبة المطلوبات المتداولة:

نسبة المطلوبات المتداولة = المطلوبات المتداولة / الأصول المتداولة

٢- نسبة الديون طويلة الأجل:

نسبة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / الأصول الكلية

تحليل هذه النسب يساعد في تقييم مدى سلامة وضع الشركة مالياً وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

مثال (٣) :

قامت شركة السلام بشراء بضاعة من التاجر عباس بتكلفة ١٠٠٠٠ دينار، مستحقة الدفع خلال ٣٠ يوماً.

المطلوب:

١. تسجيل قيد استلام البضاعة.

٢. تسجيل قيد سداد المبلغ بعد ٣٠ يوماً.

الحل:

١. تسجيل قيد استلام البضاعة:

١٠٠٠٠ ح / المخزون

١٠٠٠٠ ح / حسابات الدفع

٢. تسجيل قيد سداد المبلغ بعد ٣٠ يومًا:
١٠٠٠٠ ح / حسابات الدفع
١٠٠٠٠ ح / النقدية

مثال (٤):

استلمت شركة الضلال فاتورة خدمات استشارية بمبلغ ٥٠٠٠ دينار، يجب دفعها خلال ١٥ يومًا.

المطلوب:

١. تسجيل قيد استلام الفاتورة.
٢. تسجيل قيد سداد الفاتورة بعد ١٥ يومًا.

الحل:

١. تسجيل قيد استلام الفاتورة:
٥٠٠٠ ح / المصروفات الاستشارية
٥٠٠٠٠ ح / حسابات الدفع
٢. تسجيل قيد سداد الفاتورة بعد ١٥ يومًا:
٥٠٠٠ ح / حسابات الدفع
٥٠٠٠ ح / النقدية

مثال (٥):

حصلت شركة محمود على قرض قصير الأجل بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار من أحد البنوك، على أن يتم سداؤه بعد ٦ أشهر بفائدة ٥.٠%.

المطلوب:

١. تسجيل قيد استلام القرض.
٢. تسجيل قيد سداد القرض بعد ٦ أشهر، بما في ذلك الفائدة.

الحل:

١. تسجيل قيد استلام القرض:
٢٠٠٠٠ ح / النقدية
٢٠٠٠٠ ح / الديون قصيرة الأجل
٢. تسجيل قيد سداد القرض بعد ٦ أشهر، بما في ذلك الفائدة:
• حساب الفائدة:
$$\text{الفائدة} = ٢٠٠٠٠ \times ٥\% = ١٠٠٠ \text{ دينار}$$

• تسجيل قيد السداد:
٢٠٠٠٠ ح / الديون قصيرة الأجل
١٠٠٠ ح / مصروفات الفائدة
٢١٠٠٠ ح / النقدية

مثال (٦):

دفعت شركة الأمال رواتب موظفيها بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار. هذه الرواتب كانت مُستحقة منذ نهاية الشهر الماضي حيث لم يتم دفعها في وقته.

المطلوب:

١. تسجيل قيد استحقاق الرواتب.

٢. تسجيل قيد دفع الرواتب.

الحل:

١. تسجيل قيد استحقاق الرواتب:

١٥٠٠٠ ح / مصروفات الرواتب

١٥٠٠٠ / الرواتب المستحقة

٢. تسجيل قيد دفع الرواتب:

١٥٠٠٠ ح / الرواتب المستحقة

١٥٠٠٠ ح / النقدية

٥-١-١٥: تأثير حجم المطلوبات على تقييم أداء الشركة:

يؤثر حجم المطلوبات بشكل كبير على تقييم أداء الشركة. ويمكن للمطلوبات أن تعطي نظرة شاملة عن صحة الشركة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي ما يلي أمثلة على ذلك : كيف يؤثر حجم المطلوبات على تقييم أداء الشركة:

١- القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية: وتقاس هذه القدرة بالنسب التالية:

• النسبة الحالية (Current Ratio) :

- قياس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.
- معادلة النسبة الحالية:

النسبة الحالية = الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة

حيث تعني النسبة عندما تكون اعلى من ١ أن الشركة لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، بينما نسبة أقل من ١ ان هناك مشاكل في السيولة.

٢- هيكل رأس المال: ويضم النسب التالية :

• نسبة الديون إلى حقوق الملكية: (Debt to Equity Ratio)

- تقيس مدى اعتماد الشركة على الديون مقارنة بحقوق الملكية في تمويل أصولها.

• معادلة نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

(نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية)

حيث تعني النسبة العالية إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين، مما يزيد من مخاطر الإفلاس في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية.

١- نسبة الدين إلى الأصول: (Debt to Assets Ratio)

- تقيس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها.
- معادلة نسبة الدين إلى الأصول:
(نسبة الدين إلى الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول)
- حيث تعني النسبة المرتفعة تعني أن جزءًا كبيرًا من أصول الشركة ممول بواسطة الديون، مما قد يزيد من خطر التصفية إذا لم تتمكن الشركة من سداد ديونها.

٢- القدرة على تغطية الفوائد: (Interest Coverage Ratio)

- تقيس قدرة الشركة على دفع فوائد ديونها من أرباحها.
- معادلة نسبة تغطية الفوائد:
(نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / (EBIT) مصروفات الفائدة)
- حيث تعني النسبة المرتفعة أن الشركة تحقق أرباحًا كافية لتغطية تكاليف الفائدة، مما يقلل مخاطر التخلف عن السداد.

المطلوبات وتحليل الأداء المالي:

- تحليل الاتجاهات: (Trend Analysis)
- من المهم تحليل اتجاهات حجم المطلوبات على مدى فترات زمنية متعددة لمعرفة ما إذا كانت الشركة تزداد اعتمادًا على الديون بمرور الوقت.
- تحليل النسب المالية:
- تحليل النسب المالية المتعلقة بالمطلوبات يساعد في تقييم المخاطر المالية ومقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة.

أمثلة على تأثير المطلوبات:

- ١- شركتان، إحداهما لديها نسبة ديون إلى حقوق الملكية بنسبة ١:٢ والأخرى لديها نسبة ٠,٥ - ١ .
- الشركة الأولى تعتمد بشكل كبير على الديون، مما قد يزيد من مخاطر التخلف عن السداد في حالة تدهور الأرباح.
- الشركة الثانية تعتمد بشكل أكبر على حقوق الملكية، مما قد يشير إلى استدامة مالية أكبر وقدرة أفضل على تحمل الأزمات المالية.
- شركة ذات نسبة تغطية الفوائد ١:١ مقارنة بشركة أخرى ذات نسبة ٢:١.

- الشركة الأولى تظهر قدرة قوية على سداد تكاليف الفائدة، مما يعزز الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الشركة الثانية قد تواجه ضغوطاً مالية أكبر لدفع الفوائد، مما قد يثير مخاوف المستثمرين والدائنين.

ان نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio) هي نسبة مالية تستخدم لقياس مدى اعتماد الشركة على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية. يتم حسابها كالتالي:

$$(نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية)$$

مقارنة النسبتين:

- * نسبة الديون إلى حقوق الملكية ١ : ٢ (أو ٠,٥) تعني أن الشركة لديها نصف مقدار الديون مقارنة بحقوق الملكية. بمعنى آخر، إذا كانت حقوق الملكية ٢٠٠,٠٠٠ دينار، فإن الديون تكون ١٠٠,٠٠٠ دينار.
- * نسبة الديون إلى حقوق الملكية ٠,٥ : ١ (أو ٢) تعني أن الشركة لديها ضعف مقدار الديون مقارنة بحقوق الملكية. بمعنى آخر، إذا كانت حقوق الملكية ١٠٠,٠٠٠ دينار، فإن الديون تكون ٢٠٠,٠٠٠ دينار.

أيهما أفضل؟

١. نسبة الديون إلى حقوق الملكية (١ / ٢ = ٠,٥)

- **مزايا:**
- تعني أن الشركة تعتمد بشكل أكبر على حقوق الملكية مقارنة بالديون.
- تعني مخاطر أقل للتخلف عن السداد في حالة تدهور الظروف المالية.
- تشير إلى أن الشركة قد تكون في وضع مالي أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للفوائد المرتفعة على الديون.

• العيوب:

- قد تعني أن الشركة لا تستفيد بشكل كامل من الرافعة المالية التي يمكن أن تزيد من العائد على حقوق الملكية في الظروف الجيدة.

٢. نسبة الديون إلى حقوق الملكية (١ / ٠,٥ = ٢)

- **مزايا:**
- تعني أن الشركة تستخدم الرافعة المالية بشكل أكبر، مما يُمكن أن يزيد من العائد على حقوق الملكية في حال كان العائد على الإستثمار أعلى من تكلفة الديون.
- قد تشير إلى إستراتيجية توسّع أو نمو تعتمد على التمويل بالدين.

- **العيوب:**
- تعني مخاطر أعلى في حالة تدهور الظروف المالية، حيث يُمكن أن تواجه الشركة صعوبة في سداد ديونها.
- يُمكن أن تؤدي إلى تكلفة فائدة مرتفعة وضغط على التدفقات النقدية.

الخلاصة:

- النسبة الأفضل تعتمد على الوضع المالي والإستراتيجي للشركة:
- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية ٢/ ١ (٠,٥)** قد تكون أفضل للشركات التي تسعى للاستقرار المالي وتقليل المخاطر.
- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية ١ / ٠,٥ (٢)** قد تكون أفضل للشركات التي تسعى للنمو السريع وتستطيع تحمل مخاطر أكبر.
- لذلك، يجب أن تأخذ الشركة في اعتبارها إستراتيجيتها العامة، وظروف السوق، وقدرتها على توليد التدفقات النقدية لتحديد النسبة المثلى للديون إلى حقوق الملكية.

معالجة المطلوبات الثابتة محاسبياً: فيما يلي توضيح للمعالجة المحاسبية للمطلوبات:

١- القروض طويلة الأجل: (Long-term Loans)

- **استلام القرض:** عندما تستلم الشركة قرضاً طويلاً الأجل، يتم تسجيل النقدية الواردة كمدين والقرض كدائن.

ح/ النقدية

ح/ القروض طويلة الأجل

- **سداد القرض والفائدة:** عند سداد القرض، يتم تسجيل النقدية الخارجة كدائن وتقليل المبلغ المستحق من القرض بالإضافة إلى تسجيل الفائدة المدفوعة.

ح/ القروض طويلة الأجل

ح/ مصروفات الفائدة

ح / النقدية

٢- سندات الدفع: (Bonds Payable) :

- **إصدار السندات:** عندما تصدر الشركة سندات، يتم تسجيل النقدية الواردة كمدين والسندات كدائن.

ح/ النقدية

ح/ سندات الدفع

- **سداد الفائدة:** عند دفع الفائدة الدورية على السندات، يتم تسجيل مصروفات الفائدة كمدين والنقدية كدائن.

ح / مصروفات الفائدة

ح / النقدية

- **سداد أصل السند :** عند استحقاق السند وسداد الأصل، يتم تسجيل سندات الدفع كمدين والنقدية كدائن.

ح / مستندات الدفع

ح / النقدية

٣- **التزامات المعاشات التقاعدية (Pension Liabilities) :**

- **تسجيل الالتزامات :** عند تسجيل التزام المعاشات التقاعدية، يتم تسجيل المصروفات المستحقة والتزامات المعاشات كدائن.

ح / مصروفات المعاشات

ح / التزامات المعاشات

- **سداد المدفوعات :** عند دفع المعاشات، يتم تسجيل النقدية الخارجة كدائن وتقليل التزامات المعاشات.

ح / التزامات المعاشات

ح / النقدية

أسئلة وتمارين الفصل الثالث عشر

Questions & Practices

س (١): قرض طويل الأجل مقداره ١٠٠٠٠٠٠ دينار بفائدة سنوية قدرها ٥٪.
المطلوب: ثبت:

- ١- استلام القرض
- ٢- سداد القرض والفائدة بعد سنة واحدة:

س (٢): إصدار سندات: صدرت شركة سندات بقيمة ٢٠٠٠٠٠٠ دينار وفائدة بنسبة ٦٪ سنوية.
المطلوب: ثبت قيد اصدار السندات واثبات الفائدة نصف السنوية وقيد سداد اصل السند؟

س (٣): اشترت شركة محمود لوازم مكتبية بمبلغ ٢٠٠٠ دينار، وتم الاتفاق على دفع المبلغ خلال ١٠ أيام.
المطلوب:

١. تسجيل قيد شراء اللوازم.
٢. تسجيل قيد سداد المبلغ بعد ١٠ أيام.

الفصل الرابع عشر المحاسبة عن الإهلاك Accounting For Depreciation

أهداف الفصل:

بعد اجتياز هذا الدرس ، يجب أن تكون قادرًا على:

١- معرفة معنى وحاجة وأسباب الإهلاك.

٢- معرفة طرق احتساب الإهلاك المختلفة.

٣- فهم المعالجة المحاسبية للإهلاك

١-٤ : مقدمة:

الإهلاك هو التناقص التدريجي في قيمة الأصل الثابت وهو يحدث للأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو التقادم أو أي سبب آخر. ويحدث الإهلاك في حالة جميع الأصول الثابتة مع بعض الاستثناءات الممكنة، على سبيل المثال الأرض والتحف وما إلى ذلك ، على الرغم من أن العملية قد تكون غير مرئية أو تدريجية. الإهلاك يحدث بغض النظر عن الإصلاحات المنتظمة والصيانة المناسبة للأصول. وترتبط كلمة "الإهلاك" ارتباطًا وثيقًا بمفهوم دخل الأعمال. فما لم يتم تحميلها على الإيرادات فإنه لا يمكننا القول أنه تم التأكد من دخل الأعمال التجارية بشكل صحيح. هذا بسبب حقيقة إنه يميل إلى استخدام الأصول طويلة الأجل لغاية استهلاك قيمتها الاقتصادية وإلى الحد الذي تصبح فيه هذه الأصول عديمة الفائدة. لذلك فإنه يجب استرداد القيمة الاقتصادية المستهلكة من إيرادات الشركة للحصول على القياس المناسب لدخلها. ومن ثم ، يجب على القارئ أن يفهم أن عملية احتساب الإهلاك هي التقنية المستخدمة من قبل المحاسبين لاسترداد تكلفة الأصول الثابتة على مدى فترة عمرها الإنتاجي.

ووفقًا للمعيار العلمي IAS-4 فإن الإهلاك هو: "مقياس المبلغ المخصص القابل للإهلاك لأصل ما وفقًا للعمر الإنتاجي المقدّر له" ، ووفقًا للمعيار AS-6، فإن: "الإهلاك هو مقياس للتآكل ، أو أي قيمة أخرى للأصل القابل للإستهلاك الناشئ عن الاستخدام أو التقادم من خلال التغيرات التكنولوجية والسوق. ويتم تخصيص الإهلاك بحيث يتم تحميل نسبة عادلة من المبلغ القابل للإستهلاك في كل فترة محاسبية خلال الفترة المفيدة المتوقعة من حياة الأصول. يشمل الإهلاك إطفاء الأصول التي يتم تحديد العمر الإنتاجي مسبقًا لها".

ولقد أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التعريف التالي للإهلاك: "محاسبة الإهلاك هي نظام محاسبة يهدف إلى توزيع تكلفة الأصل الملموس أو القيمة الأساسية له على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للوحدة (والتي قد تكون مجموعة من

الأصول) بطريقة منهجية ومتصلة. إنها عملية التخصيص وليس التقييم. الإهلاك للسنة هو جزء من إجمالي التكلفة بموجب هذا النظام المخصص للسنة".
من التعاريف المذكورة أعلاه يتضح أن كل فترة محاسبية يجب تحميلها بنسبة عادلة من المبلغ القابل للإستهلاك من الأصل ، خلال العمر الإنتاجي المُتَوَقَّع له. المبلغ القابل للإستهلاك من الأصل هو تكلفته التاريخية ناقصاً القيمة المتبقية المقدرة. أخيراً، يُمكن استنتاج أن الإهلاك هو انخفاض تدريجي في القيمة الاقتصادية للأصل.

٢-١٤: الإهلاك والاستنفاد والإطفاء:

غالبًا ما يتم استخدام مصطلح الإهلاك والاستنفاد والإطفاء بالتبادل. ومع ذلك ، فقد تم تطوير هذه المصطلحات المختلفة في الاستخدام المحاسبي لوصف هذه العملية لأنواع مختلفة من مواد العرض. هذه المصطلحات على النحو التالي:

الاهلاك: يهتم الإهلاك بتحميل تكلفة أصول ثابتة من صنع الإنسان للتشغيل (وليس مع تحديد قيمة الميزانية العامة). بمعنى آخر، مصطلح "الإهلاك" هو مصطلح يُستخدم عند انتهاء صلاحية الأصول المادية (بناء ، آلات ، أو المعدات).

الاستنفاد (النضوب): يتم تطبيق هذا المصطلح على عملية إزالة ملف مورد مُتاح ولكن لا يمكن الإستغناء عنه مثل استخراج الفحم من معمل الفحم المنجم أو نפט من بئر نפט. يختلف النضوب عن الإهلاك في ذلك أن الأول يعني إزالة مورد طبيعي، في حين أن الأخير يعني ضمناً انخفاض في قدرة الخدمة للأصل.

الإطفاء: عملية شطب الأصول غير الملموسة تسمى الإطفاء. الأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والترحيل ويتم تسجيل عقود الإيجار والشهرة بالتكلفة في سجل الحسابات. إن العديد من هذه الأصول لها عمر إنتاجي محدود وبالتالي فهي تُطفأ.

التقادم: هو مصطلح يشير إلى الانخفاض في العمر الإنتاجي للأصل بسبب عوامل مثل: (١) التطورات التكنولوجية، (٢) التغييرات في سوق الطلب على المنتج، (٣) القيود القانونية أو غيرها من القيود ، أو (٥) تحسين عملية الإنتاج.

٣-١٤: أسباب الاهلاك:

يحدث الاهلاك بسبب:

١- **الاستخدام المستمر:** ينتج عن الاستخدام المستمر للأصول والتقادم ، والذي بدوره يُقلِّل من قدرتها على العمل. ومن ثم ، يُمكن ملاحظة انخفاض في قيمة الأصول بسبب القدرة المخفضة في قيمة الأصول مثل الآلات، الأثاث، وما إلى ذلك ، ومع الاستخدام المستمر لها.

٢- **مرور الوقت:** العديد من الأصول الثابتة تفقد قيمتها مع مرور الزمن خاصة في حالة الأصول الثابتة غير الملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق الاستنساخ

وممتلكات عقد الإيجار يستخدم مصطلح "الإهلاك" بشكل عام للإشارة إلى تخفيض قيمة هذه الأصول.

٣- **النضوب:** يؤدي النضوب أيضاً إلى انخفاض في قيمة أصول معينة. هذا صحيح في حالة إهدار الأصول مثل المناجم وآبار النفط وأحواض الغابات. على حساب مستمر استخراج المعادن أو الزيوت، فإن هذه الأصول تأخذ قيمتها في الانخفاض وأخيراً تستنفذ تماماً.

٤- **التقادم:** قد لا يكون هناك أي تدهور طبيعي في الأصل نفسه. وعلى الرغم من هذا قد يكون هناك انخفاض في فائدة الأصل التي تنتج عن تطوير طريقة أو آلية أو عملية أخرى أفضل. على سبيل المثال، عندما تكون هناك آلة قديمة لا تزال في حالة عمل جيدة فقد تضطر إلى استبدالها بآلة جديدة بسبب الوجود اللاحق الأكثر اقتصاداً وكفاءة للاختراعات الجديدة، والتطورات في عمليات الإنتاج والتغيرات في الطلب بالنسبة للمنتج أو الخدمات، وما إلى ذلك مما جعل الآلة تبدو قديمة.

٥- **الحوادث:** قد تنخفض قيمة الأصل إذا واجه حادث ما.

٦- **الإنخفاض الدائم في القيمة السوقية:** يجوز لبعض الأصول أن تنخفض قيمتها السوقية وهذا الإنخفاض قد يتم التعامل معه على أنه استهلاك. على سبيل المثال، الإنخفاض الدائم في القيمة السوقية للأوراق المالية وقيمتها في الإستثمار يُفترض أنها استهلاك.

الحاجة إلى توفير مُخصص الإهلاك:

تنشأ الحاجة إلى توفير الإهلاك بسبب النقاط التالية:

١- **للتأكد من الأرباح أو الخسائر:** يُمكن التأكد من الأرباح الحقيقية أو الخسائر عند جمع تكاليف الكسب ثم تحميل الإيرادات بشكل صحيح عليها. إن الأصول مثل البناء والآلات والأثاث والسيارات والمركبات وما إلى ذلك هي أدوات مهمة في كسب دخل الأعمال.

لكن تكلفة الأصل الثابت لا يتم تحميلها على الربح وخسارة الفترة المحاسبية التي يكون فيها الأصل قد تم شراؤه. لذلك، فإن تكلفة الأصول الثابتة ناقصة قيمة الإنقاذ يجب تخصيصها بشكل عقلاني للفترات التي تم الحصول منها على فائدة من استخدام الأصل. وبالتالي، فإن الإهلاك هو عنصر من نفقات الأعمال يجب توفيره للمطابقة الصحيحة للتكاليف مع الإيرادات.

٢- **لإظهار الأصل بقيمته المعقولة:** عادة ما يحصل انخفاض في قيمة الأصول خلال فترة زمنية لأسباب مختلفة مثل مرور الوقت، والاستخدام المستمر، والحوادث، وما إلى ذلك، إذا لم يتم احتساب الإهلاك، فإن الأصل سيظهر في الميزانية العامة بالقيمة المذكورة أعلاه. وتُعتبر هذه الممارسة غير عادلة لأن الميزانية العامة تفشل في عرض الوضع المالي الحقيقي.

٢- **استبدال الأصول:** تصبح الأصول التجارية عديمة الفائدة في حالة انتهاء حياتها. وبالتالي تحتاج إلى الاستبدال. لذلك يتم حفظ الموارد النقدية للشركة وعدم توزيعها عن

طريق توزيع الأرباح عن طريق توفيرها للإهلاك. قد يتم توفير الموارد التي يتم تحقيقها ، إذا تم تخصيصها جانباً في كل عام كافية لاستبدالها في نهاية عمر الأصل.

٤- **لخفض ضريبة الدخل:** إذا تم دفع الضريبة للجهات المعنية دون التوفير لأغراض الإهلاك، فسيكون هناك زيادة على ضريبة الدخل الفعلية. وهذه خسارة للشركة. وبالتالي، لغرض الحساب لأغراض الضريبة فإنه يجب أن يكون هناك حساب للإهلاك وينبغي التهيؤ له .

٤-١٤: العناصر الأساسية للإهلاك:

من أجل تقدير مبلغ الإهلاك الذي سيتم تحصيله فيما يتعلق بأصل معين في فترة محاسبية فإن العوامل الثلاث التالية ينبغي أخذها بالاعتبار :

١- **تكلفة الأصل (الموجود):** معرفة تكلفة الأصل ضروري لغرض تحديد مقدار الإهلاك ليتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر. وتتضمن التكلفة سعر فاتورة الأصل ناقصاً أي خصم تجاري بالإضافة إلى جميع التكاليف الأساسية لجعل الأصول قابلة للاستخدام. ويتم تضمين تكلفة النقل والتأمين في تكلفة الشراء. ومع ذلك، فإن الرسوم المالية مثل الفائدة على الأموال المُقترضة لشراء الأصل لا ينبغي أن تُدرج في تكلفة الأصل.

٢- **العمر التقديري للأصل:** العمر التقديري للأصل يعني بشكل عام عدد السنوات أو الساعات التي يُمكن فيها استخدام الأصل أو الموجود في العمل مع الإصلاحات العادية لتوليد الإيرادات.

ويجب أن يبدأ تقدير العمر الإنتاجي للأصل بالنظر إلى حياته المادية والتعديلات الصناعية، إن وجدت، وعوامل التقادم والخبرة ومن خلال مقارنته مع الأصول المُماثلة. في الواقع، فإن العمر الاقتصادي للأصل أقصر من حياته المادية. تعتمد الحياة الطبيعية في الغالب على سياسات الشركة مثل كثافة الاستخدام والإصلاحات والصيانة والبدائل الأخرى. من ناحية أخرى، فإن الحياة الاقتصادية قائمة في الغالب على عوامل خارجية مثل التقادم فيما يتعلق بالتغيرات التكنولوجية.

٢- **قيمة الانقراض للأصل:** قيمة الانقراض للأصل أو للموجود تلك القيمة التي يُمكن أن تتحقق على حساب بيع الأصل في نهاية عمره الإنتاجي. هذه القيمة يجب أن تُحسب بعد خصم تكاليف التخلص من بيع الأصل. إذا تم اعتبار قيمة الانقراض تافهة ، وعادة ما تعتبر لا شيء.

٥-١٤: طرق تسجيل الإهلاك:

هناك طريقتان لتسجيل الإهلاك في السجلات المحاسبية:

أ- عند الاحتفاظ بمخصص لحساب الإهلاك:

يتم اعداد قبيود دفتر اليومية التالية في حالة اتباع هذه الطريقة:

(١) ح/ حساب الإهلاك

ح/ احتياطي متراكم الإهلاك (الإهلاك المتراكم)
(لتوفير الإهلاك)

(ب) ح/ حساب الأرباح والخسائر

ح/ حساب الإهلاك

(أغلاق حساب الإهلاك)

(ج) ح/ مخصص حساب متراكم الإهلاك

ح/ لحساب الأصول

(قيد بيع أصل)

أي المبلغ المُحقَّق على حساب بيع الأصل أضيف إلى حساب الأصول. الرصيد ، إن وجد، ويتم تحويل حساب الأصول إلى حساب الأرباح والخسائر.

ب - عندما لا يكون مُخصص حساب الإهلاك موجوداً:

يتم اعداد قبيود دفتر اليومية التالية بهذه الطريقة:

(١) ح/ حساب الإهلاك

ح/ حساب الأصول

(قيد توفير الإهلاك)

(ب) ح/ حساب الأرباح والخسائر

ح/ حساب الإهلاك

(قيد اغلاق حساب الإهلاك)

(ج) في حالة بيع الأصل ، يتم إضافة المبلغ المحقق إلى مبلغ الأصل. أي ربح أو خسارة من بيع الأصل تم تحويلها إلى حساب الأرباح والخسائر.

٦-١٤: طرق احتساب الإهلاك:

فيما يلي طرق مختلفة لاحتساب الإهلاك للأصول:

١- طريقة القسط الثابت أو طريقة الخط المستقيم.

٢- طريقة معدل ساعات الأصل.

٢- طريقة الرصيد المتناقص.

٤- مجموع أرقام السنوات.

٥- طريقة المعاش (القسط السنوي).

٦- طريقة صندوق الإهلاك.

٧- طريقة وثيقة التأمين.

٨- طريقة النضوب.

١- طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت):

وهذه الطريقة تعرف أيضاً باسم طريقة التقسيط الثابت: تحت هذه الطريقة يتم تحميل الإهلاك على أساس مُوحَّد سنة بعد سنة. ومتى ما يتم رسم مبلغ الإهلاك الذي يتم احتسابه سنوياً بموجب هذه الطريقة على ورق المسحوبات الشخصية البياني، فإنه سيتم الحصول على خط مستقيم.

وتفترض هذه الطريقة أن الإهلاك هو دالة للوقت وليست استخداماً بمعنى أن كل فترة محاسبية حصلت على نفس الفائدة من استخدام الأصل مثل كل فترة أخرى. صيغة الحساب رسوم الإهلاك لكل فترة محاسبية.

مبلغ الإهلاك السنوي = التكلفة الأصلية للأصول الثابتة - قيمة الانقراض المقدرة
الحياة المقدرة بالسنوات

مثال (١): إذا كان أحد الأصول يُكَلَّف ٥٠٠٠٠ دينار وسيكون لها قيمة انقراض ٢٠٠٠ دينار في نهاية عمرها الإنتاجي ١٠ سنوات، فإن مبلغ الإهلاك السنوي سيكون ٤٨٠٠ دينار وسيتم احتسابها كالتالي:

$$\text{الإهلاك} = \frac{٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠}{١٠ \text{ سنوات}} = ٤٨٠٠ \text{ دينار}$$

هذه الطريقة تُعاني العديد من أوجه القصور:
أولاً، لا تأخذ في الاعتبار التقلبات المعقولة كالازدهار والكساد. كما إن مقدار الإهلاك في السنة التي تكون فيها الآلة تُستخدم ليلاً ونهاراً كما هو في السنة التي يتم استخدامه فيها لبعض الأشهر فقط.

ثانياً، يتجاهل الفائدة على الأموال التي يتم إنفاقها على اقتناء تلك الأصول.
ثالثاً، التكلفة الإجمالية لاستخدام الأصول (أي الإهلاك والإصلاحات) يتزايد من سنة إلى أخرى على الرغم من أنه قد يتم استخدام الأصول بشكل مُوحَّد من سنة إلى أخرى. على سبيل المثال، تكلفة الإصلاح مع الإهلاك في السنوات الأولى أقل بكثير مما تكون عليه في العام التالي. وبالتالي، فإن كل سنة لاحقة مُثْقَلَة برسوم مباشرة لاستخدام الأصول على حساب الزيادة في تكلفة الإصلاحات.

مثال (٢): اشترت شركة النهار آلة في الأول من كانون الثاني ٢٠١٠ بمبلغ ٢٢٠٠٠ دينار وصرفت ٢٠٠٠ دينار على نقلها ومبلغ ١٠٠٠ دينار عن تركيبها.

كما تقدر قيمة الانقراض بمبلغ ٥٠٠٠ دينار في نهاية عمرها الانتاجي البالغ (٥) سنوات. ويتم إغلاق الحسابات كل عام في يوم ٣١ ك ١.

المطلوب : تحضير حساب الإهلاك للماكينة لمدة خمس سنوات حسب طريقة القسط الثابت.

الحل:

$$\text{كلفة الآلة} = 22000 + 2000 + 1000 = 25000 \text{ دينار}$$

$$\text{الإهلاك السنوي} = \frac{\text{كلفة الاقتناء} - \text{الانقاص}}{\text{سنوات العمر الانتاجي}} = \frac{25000 - 5000}{5} = 4000 \text{ دينار}$$

حساب الآلة

التاريخ	البيانات	المبلغ	التاريخ	البيانات	المبلغ
٢٠١٠	الى البنك	٢٢٠٠٠	٣١ كانون ٢	من الاندثار	٤٠٠٠
١/١	الى البنك	٢٠٠٠	٣١ كانون ٢	من الرصيد c/d	٢١٠٠٠
	الى البنك	١٠٠٠			
		٢٥٠٠٠	٢٠١١		٢٥٠٠٠
٢٠١١	الى الرصيد b/d	٢١٠٠٠	١٢/٣١	من الاندثار	٤٠٠٠
١/١				من الرصيد c/d	١٧٠٠٠
			٢٠١٢		٢١٠٠٠
		٢١٠٠٠	١٢/٣١	من الاندثار	٤٠٠٠
٢٠١٢	الى الرصيد b/d	١٧٠٠٠		من الرصيد c/d	١٣٠٠٠
١/١			٢٠١٣		١٧٠٠٠
			١٢/٣١	من الاندثار	٤٠٠٠
٢٠١٣	الى الرصيد b/d	١٣٠٠٠		من الرصيد c/d	٩٠٠٠
١/١			٢٠١٤		١٣٠٠٠
			١٢/٣١	من الاندثار	٤٠٠٠
٢٠١٤	الى الرصيد b/d	٩٠٠٠		من الرصيد c/d	٥٠٠٠
١/١					
		٩٠٠٠			٩٠٠٠

هذه الطريقة مناسبة جدًا خاصة في حالة تلك الأصول التي يتم استهلاكها أكثر بسبب انتهاء الفترة ، على سبيل المثال مسؤول الممتلكات المستأجرة وبراءات الاختراع وما إلى ذلك.

٢- طريقة معدل ساعات العمل:

في حالة هذه الطريقة، يتم أخذ وقت تشغيل الأصل في الاعتبار لغرض حساب مقدار الأصل وهي طريقة مناسبة لاحتساب الإهلاك على الآلات والطائرات، والطائرات الشراعية ، وما إلى ذلك .

ويتم حساب مقدار الإهلاك على النحو التالي: $\text{تكلفة اقتناء الأصول} - \text{قيمة الانقاص}$
عمر الأصل بالساعات

مثال (٣): إذا تم شراء آلات مقابل ٢٠٠٠٠ دينار . وسيكون لها قيمة انقاص ١٠٠٠ دينار في نهاية عمرها الإنتاجي. ويقدر عمرها الإنتاجي بحوالي ١٩٠٠ ساعة، فإن حساب مقدار الإهلاك لكل ساعة سيكون على النحو التالي:

الإهلاك = تكلفة اقتناء الأصل - قيمة الانقراض

عمر الأصل بالساعات

$$= \frac{20000 - 1000}{1900} = 10 \text{ دينار في الساعة}$$

فإذا ما كان الجهاز أو الماكينة تعمل في سنة معينة لمدة ٤٩٠ ساعة مثلاً، فإن مقدار الإهلاك سيكون ٤٩٠٠ دينار وكالتالي:

$$490 \times 10 = 4900 \text{ دينار}$$

على سبيل المثال فإنه في ظل طريقة معدل ساعات العمل (للماكينة)، فإن مقدار الإهلاك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكرار استخدام الأصل. إن البساطة في الحسابات هي الميزة الرئيسية لهذه الطريقة. ومع ذلك فإنه يُمكن استخدام هذه الطريقة فقط في حالة تلك الأصول التي يُمكن قياس عمرها الإنتاجي في حدود وقت العمل.

٣- طريقة الرصيد المتناقص:

تحت هذه الطريقة يتم احتساب استهلاك طريقة الرصيد المتناقص بسعر ثابت على الرصيد المتناقص (أي التكلفة ناقص الإهلاك) كل عام. وهكذا، يستمر مقدار الإهلاك في التناقص كل عام. تحت هذه الطريقة يتم تحويل مبلغ الإهلاك إلى حساب الأرباح والخسائر في كل سنة وفي الميزانية العامة يُظهر الأصل في السجل قيمة الأصل بعد تقليل الإهلاك منها. على سبيل المثال، إذا كان أحد الأصول تم شراؤه مقابل ١٠٠٠٠ دينار والإهلاك يجب أن يتم احتسابه بنسبة ٢٠ ٪ سنوياً عند تقليل رصيد النظام، سيكون الإهلاك للسنة الأولى ٢٠٠٠ دينار (٢٠ ٪ من ١٠٠٠٠) وفي السنة الثانية سيكون ١٦٠٠ دينار (أي ٢٠ ٪ من ٨٠٠٠)، وفي السنة الثالثة ١٢٨٠ دينار (أي ٢٠ ٪ من ٦٤٠٠) وهكذا. معدل الإهلاك في ظل هذه الطريقة يُمكن حسابه باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل الإهلاك} = \frac{\text{صافي قيمة الانقراض}}{\text{تكلفة الشراء}} - 1$$

مثال (٤): إذا كانت تكلفة الأصل ٢٧٠٠٠، وكانت قيمة الانقراض ٣٣٧٥ دينار، والحياة الاقتصادية ٣ سنوات، فإن معدل الإهلاك سيكون:

$$\begin{aligned} \text{معدل الإهلاك} &= \frac{3375}{27000} - 1 = -0.09 \\ &= \frac{10}{100} = 10\% \end{aligned}$$

بينما يمكن حساب معدل الإهلاك بالطريقة العادية فيكون

لحساب معدل الإهلاك، نستخدم المعادلة التالية:
معدل الإهلاك = تكلفة الأصل - قيمة الأنقاض
الحياة الاقتصادية

$$= \text{معدل الإهلاك} = \frac{27000 - 3370}{3} = \frac{23620}{3} = 7875 \text{ دينار سنوياً}$$

مزايا طريقة الرصيد المتناقص:

- (١) من السهل جداً فهم وحساب مقدار الإهلاك على الرغم من التباين المبكر في القيمة الدفترية بعد ذلك الإهلاك .
- (٢) تضع هذه الطريقة عبئاً متساوياً على استخدام الأصل كل سنة لاحقة منذ تناقص مقدار الإهلاك لكل سنة لاحقة أثناء تزايد تكلفة الإصلاحات عن كل سنة لاحقة.
- (٤) الأصل من غير الممكن أبداً أن يصل إلى الصفر.

السلبيات:

- (١) تتجاهل هذه الطريقة الفائدة على رأس المال اللازم لشراء الأصل .
- (٢) لا تنص بشكل كافٍ على استبدال الأصل في النهاية من عمره.
- (٣) حساب معدل الإهلاك ليس بهذه البساطة.
- (٤) يُمكن تطبيق صيغة حساب معدل الإهلاك فقط عندما يكون هناك بعض المتبقي من الأصل.

٤- طريقة القسط المتناقص المضاعف (مضاعفة النسبة الثابتة):

هذه الطريقة تُعتبر مشابهة للطريقة السابقة إلا إنها تختلف عنها في ضرورة مُضافة نسبة الإهلاك السنوي، وفقاً لهذه الطريقة يتم مضاعفة نسبة استهلاك القسط الثابت ومن ثم ضربه في القيمة الدفترية للأصل مع ملاحظة عدم أخذ القيمة البيعية كخردة بالاعتبار، ويتم اتباع الخطوات التالية في احتساب قسط الإندثار:

- ١- احتساب نسبة القسط الثابت.
- نسبة قسط الإندثار = عدد سنوات العمر الإنتاجي $\times 100$
- ٢- مضاعفة نسبة قسط الإندثار الثابت.
- نسبة قسط الإندثار المضاعف = نسبة قسط الإندثار $\times 2$
- ٣- استخدام نسبة قسط الإندثار المضاعف لاحتساب قسط الإندثار نهاية كل سنة باستخدام المعادلة التالية:
- قسط الإندثار السنوي = القيمة الدفترية للأصل $\times$ نسبة قسط الإندثار المضاعف.

وتتمتاز هذه الطريقة بأن السنوات الأولى تتحمل بالجزء الأكبر من كلفة الموجود الثابت على العكس من السنوات الأخيرة التي تتحمل بالجزء الأصغر من كلفة ذلك الموجود، وهو ما يُشابه طريقة الرصيد المتناقص إلى حدٍّ ما، ويُمكن أن يُبرر استخدام هذه الطريقة بانخفاض نفقات الصيانة وارتفاع الكفاءة الإنتاجية للأصل في السنوات الأولى من عمره الإنتاجي بعكس السنوات الأخيرة لعمره، وهو ما يدعو إلى مقابلة المبلغ الأكبر من كلفة الأصل بالإيراد الأعلى من استخدامه في سنواته الأولى.

مثال (٥): في ٢٠٠١/١/١ اشترت إحدى الشركات أثاثاً بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار كما دفعت مبلغ مقداره ١٠٠٠٠ دينار كمصاريف نقل وتركيب وقد قُدِّر عمره الإنتاجي بـ (٥) سنوات كما قُدِّرَت الشركة قيمة البيع للمخلفات من الأثاث بعد إنتهاء عمرها الإنتاجي بـ ٥٠٠٠ دينار.

المطلوب: احتساب قسط الإندثار السنوي باستخدام طريقة القسط المتناقص المضاعف؟

الحل:

$$\text{الكلفة الاجمالية للأصل} = ٤٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{نسبة الإندثار الثابتة} = (٥/١) \times ١٠٠ = ٥٠\%$$

$$\text{مضاعف النسبة الثابتة} = ٢ \times ٥٠\% = ١٠٠\%$$

$$\text{قسط الإندثار السنوي} = \text{القيمة الدفترية للأصل} \times \text{مضاعف النسبة الثابتة}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الاولى} = ٥٠٠٠٠ \times ٤٠\% = ٢٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الثانية} = (٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) \times ٤٠\% = ١٢٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الثالثة} = (٣٢٠٠٠ - ٥٠٠٠٠) \times ٤٠\% = ٧٢٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الرابعة} = (٣٩٢٠٠ - ٥٠٠٠٠) \times ٤٠\% = ٤٣٢٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الخامسة} = (٤٣٥٢٠ - ٥٠٠٠٠) \times ٤٠\% = ٢٥٩٢ \text{ دينار}$$

$$= ٤٦١١٢ \text{ دينار}$$

مثال (٦): في ٢٠١١ / ١ / ١ قامت إحدى الشركات بشراء ماكينة تكلفتها ٦٠٠٠٠٠ دينار وقُدِّر عمرها الإنتاجي بـ ٤ سنوات ويُتَوَقَّع أن تُباع هذه الماكينة في نهاية عمرها الإنتاجي بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار كخردة.

المطلوب: احتساب قسط الإندثار السنوي باستخدام طريقة القسط المتناقص المضاعف؟

الحل:

$$\text{الكلفة الإجمالية للأصل} = ٦٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{نسبة الإندثار الثابتة} = (٤/١) \times ١٠٠ = ٤٠\%$$

$$\text{مضاعف النسبة الثابتة} = ٢ \times ٢٥\% = ٥٠\%$$

$$\text{قسط إندثار السنة الاولى} = ٦٠٠٠٠٠ \times ٥٠\% = ٣٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط إندثار السنة الثانية} = (٦٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠) \times ٥٠\% = ١٥٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

قسط إندثار السنة الثالثة = $(60000 - 40000) \times 50\% = 10000$ دينار
 قسط إندثار السنة الرابع = $(60000 - 52000) \times 50\% = 4000$ دينار
 ٥٦٢٢٥٠٠ دينار

٥- طريقة مجموع سنوات العمر الإنتاجي (SYD):

بموجب هذه الطريقة أيضًا يستمر مقدار الإهلاك يتناقص في السنوات المقبلة على غرار طريقة الرصيد المتناقص.
 ولغرض حساب مقدار الإهلاك الذي سيتم تحميله على حساب الأرباح والخسائر تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار التكلفة، الانقاص، قيمة الأصول وعمرها. يتم استخدام الصيغة التالية لتحديد الإهلاك:

العمر المتبقي للأصول في نهاية العام + ١ × تكلفة الاستحواذ
 مجموع الأرقام التي تمثل عمر الأصل

مثال (٧): إذا كان لدينا أصل ذو عمر فعلي (٥) سنوات، وكلفة شراء ٢٠٠٠٠ دينار، وقيمة انقاص متوقعة في نهاية حياته الفعلية ٢٠٠٠ دينار، فإن الإهلاك على هذا الأصل، ستكون كالتالي إذا تم اتباع طريقة مجموع إعداد السنين (SYD)، وسيتم حسابه على النحو التالي من واحد إلى خمس سنوات:

الحل:

قسط الإندثار السنوي = (الكلفة الأصلية - قيمة الانقاص) × المتبقي من العمر الإنتاجي في بداية السنة
 مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي

سنوات العمر الإنتاجي = ١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥
 مبلغ الإهلاك العام:

٢٠٠٠ - ١٨٠٠٠ = ١٨٠٠٠ دينار

١٨٠٠٠ × ١٥ / ٥ = ٦٠٠٠ دينار

١٨٠٠٠ × ١٥ / ٤ = ٤٨٠٠ دينار

١٨٠٠٠ × ١٥ / ٣ = ٣٦٠٠ دينار

١٨٠٠٠ × ١٥ / ٢ = ٢٤٠٠ دينار

١٨٠٠٠ × ١٥ / ١ = ١٢٠٠ دينار

٧- طريقة وحدات الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة):

استنادا إلى هذه الطريقة يتم ربط مبلغ الإهلاك السنوي بعدد الوحدات التي تنتجها الآلة أو الموجود خلال عمره الإنتاجي. وذلك من خلال احتساب معدل إندثار الوحدة المنتجة وتستخدم في ذلك المعادلة التالية:

معدل إهلاك الوحدة المنتجة = كلفة الاصل - الانقاص

عدد الوحدات المقدر خلال العمر الإنتاجي للآلة

وفي نهاية كل سنة يتم احتساب مبلغ الإندثار السنوي باستخدام المعادلة التالية:
مبلغ الإندثار السنوي = معدل اندثار الوحدة المنتجة X عدد الوحدات المنتجة فعلياً خلال السنة.

مثال (٨) : اشترت إحدى الشركات ماكينة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار ودفعت عليها مصاريف نقل وتركيب ٢٠٠٠ دينار وقُدِّر عدد الوحدات التي يُمكن أن تنتجها الماكينة خلال عمرها الإنتاجي ٢٥٠٠٠ وحدة لتصبح انقاضاً بقيمة مقدرة ٢٠٠٠ دينار وقد أنتجت الماكينة فعلاً في السنة الأولى ٤٠٠٠ وحدة و في السنة الثانية ٩٠٠٠ وحدة وفي السنة الثالثة ٨٠٠٠ وحدة وفي السنة الرابعة ٤٠٠٠ دينار.

المطلوب : احتساب الإندثار لكل سنة باستخدام طريقة وحدات الإنتاج؟
الحل :

كلفة الماكينة = ١٠٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ١٢٠٠٠ دينار
معدل إندثار الوحدة الواحدة = $(١٢٠٠٠ - ٢٠٠٠) / ٢٥٠٠٠ = ٠,٤$ دينار
مبلغ الإندثار السنوي = معدل اندثار الوحدة المنتجة X عدد وحدات الانتاج الفعلية خلال السنة

مبلغ إهلاك السنة الأولى = $٠,٤ \times ٤٠٠٠ = ١٦٠٠$ دينار
مبلغ إهلاك السنة الثانية = $٠,٤ \times ٩٠٠٠ = ٣٦٠٠$ دينار
مبلغ إهلاك السنة الثالثة = $٠,٤ \times ٨٠٠٠ = ٣٢٠٠$ دينار
مبلغ إهلاك السنة الرابعة = $٠,٤ \times ٤٠٠٠ = ١٦٠٠$ دينار
١٠٠٠٠ دينار

٨- طريقة إعادة التقدير:

تُستخدم هذه الطريقة مع الأصول التي يصعب وضع معدلات إندثار لها، مثل العدد والأدوات الصغيرة التي تتميز بتعدد مفرداتها وقلة أثمانها مما يؤدي إلى صعوبة وضع معدل إندثارها، وبمقتضى هذه الطريقة يُعاد تقدير قيمة هذه العدد والأدوات في نهاية كل سنة والفرق بين قيمته المُقدَّرة في نهاية السنة وقيمه في بداية السنة يُمثَّل قسط الإندثار. ويتم احتساب الإندثار السنوي كما يلي:

قيمة العدد والأدوات أول المدة	XX
يضاف : قيمة العدد والأدوات المُشتراة خلال السنة	XX
قيمة العدد والأدوات المُتاحة	XX
تطرح: قيمة العدد والأدوات المُقدَّرة آخر المدة	(XX)
قسط الإندثار عن الفترة	XX

مثال (٩): تمتلك إحدى الشركات مجموعة من العدد والأدوات كانت قيمتها في ١ / ١ / ٢٠١٤ مبلغ مقداره ٥٠٠٠ دينار وقد قُدرت قيمتها في ١ / ١٢ / ٢٠١٤ بمبلغ مقداره ٤٠٠٠ دينار وفي ١ / ١٢ / ٢٠١٥ مبلغ مقداره ٤٥٠٠ دينار.

المطلوب: احتساب قيمة قسط الإندثار باستخدام طريقة إعادة التقدير علما إن الشركة اشترت عدد وأدوات اضافية خلال سنة ٢٠١٥ بمبلغ ١٠٠٠ دينار؟

الحل:

قسط إندثار سنة ٢٠١٤:

قيمة العدد والأدوات أول المدة ٥٠٠٠ دينار
(+) قيمة العدد والأدوات المشتراة خلال السنة صفر

قيمة العدد والأدوات المُتاحة ٥٠٠٠
(-) قيمة العدد والأدوات المُقدَّرة آخر المدة (٤٠٠٠)

قسط الإندثار عن الفترة ١٠٠٠

قسط إندثار سنة ٢٠١٥:

قيمة العدد والأدوات أول المدة ٤٠٠٠
(+) قيمة العدد والأدوات المشتراة خلال السنة ١٠٠٠

=====

قيمة العدد والأدوات المُتاحة ٥٠٠٠
(-) قيمة العدد والأدوات المُقدَّرة اخر المدة (٤٥٠٠)

=====

قيمة الإندثار عن الفترة ٥٠٠

مثال (١٠): في ١ / ٤ / ٢٠٠٤ اشترت شركة البصرة التجارية بناية قديمة مع محتوياتها من الأثاث بمبلغ إجمالي ٤٠٠٠٠٠٠ دينار، وقد قدمت إليك المعلومات التالية عن القيمة السوقية ومصاريف الصيانة قبل الإستخدام:

البيان	الأثاث	المباني	الأراضي
القيمة السوقية	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
مصاريف الصيانة قبل الاستخدام	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	--

المطلوب: تحديد كلفة كل من الارض والبناء والاثاث وتسجيل قيد الشراء؟

الحل:

مجموع القيم السوقية للموجودات = ٥٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠
(٥٠٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠٠) X ٤٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ حصة الأثاث

$$\begin{aligned}
& (٥٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠) \times ٤٠٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠٠ \text{ حصة المباني} \\
& (٥٠٠٠٠٠ / ١٥٠٠٠٠) \times ٤٠٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠ \text{ حصة الأراضي} \\
& \text{كلفة الأثاث} = ١٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ دينار} \\
& \text{كلفة الأراضي} = ١٢٠٠٠٠ + \text{صفر} = ١٢٠٠٠٠ \text{ دينار} \\
& \text{كلفة المباني} = ٢٤٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٢٩٠٠٠٠ \text{ دينار}
\end{aligned}$$

قيد الشراء:

من مذكورين
 ١٢٠٠٠٠ د/ الأراضي
 ٢٤٠٠٠٠ د/ المباني
 ٤٠٠٠٠ د/ الأثاث
 ٤٠٠٠٠٠ إلى د/ الصندوق

قيد الصيانة:

من مذكورين
 ٥٠٠٠٠ د/ المباني
 ١٠٠٠٠ د/ الأثاث
 ٦٠٠٠٠ إلى د/ الصندوق

مثال (١١): اشترت إحدى الشركات أرض قيمتها ٥٠٠٠٠٠ دينار لغرض بناء مصنع جديد عليها وقد تم إزالة المباني القديمة الموجودة على الأرض وتشديد المصنع الجديد وكانت التكاليف التي تحملتها الشركة كما يلي: تكاليف هدم المبنى القديم ٤٠٠٠ دينار، تكاليف الرسوم الهندسية والإشراف ١٠٠٠٠ دينار، رسوم تسجيل الأرض ٢٠٠٠ دينار، تكاليف بناء المصنع ٥٠٠٠٠٠ دينار، تحصيلات بيع مخلفات المبنى القديم ١٠٠٠ دينار.

المطلوب: تحديد كلفة المباني والأراضي وإثبات قيود اليومية اللازمة؟

الحل/

كلفة المباني	كلفة الاراضي	
--	٥٠٠٠٠	ثمن شراء الأرض
--	٤٠٠٠	+ تكاليف هدم المبنى القديم
١٠٠٠٠	--	+ رسوم هندسية والإشراف
—	٢٠٠٠	+ رسوم تسجيل الأرض
٥٠٠٠٠٠	--	+ تكاليف بناء المصنع
--	(١٠٠٠)	- تحصيلات بيع الأنقاض
٥١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	

من مذكورين
٥٥٠٠٠ ح/ الأراضي
٥١٠٠٠٠ ح/ المباني
٥٦٥٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

٧-١٤: طريقة صندوق الإهلاك:

تصبح الأصول التجارية عديمة الفائدة عند انتهاء حياتها ولذلك تحتاج إلى استبدال. ومع ذلك، كل طرق الإهلاك التي تمت مناقشتها أعلاه لا تساعد في تجميع المبلغ الذي يُمكن أن يكون متاحا بسهولة لاستبدال الأصل الذي ينتهي عمره الإنتاجي. طريقة صندوق الإهلاك تعتني بمثل هذا الطوارئ وهي تتضمن فوائد إهلاك الأصل وكذلك تراكم المبلغ اللازم لاستبدالها. تحت هذه الطريقة فإن مقدار الإهلاك المُحمّل على حساب الأرباح والخسائر يتم استثماره في أوراق مالية معينة تحمل معدلاً معيناً. كما أن الفائدة المستلمة على الاستثمار في هذه الأوراق المالية هي أيضاً تُستثمر كل عام مع مبلغ الإهلاك السنوي. وفي آخر عمر الأصل يتم وضع مبلغ الإهلاك جانباً مع الفائدة لأن مبلغ الفائدة لا يُستثمر بعد ذلك لأن المبلغ يكون مطلوب على الفور لشراء أصل جديد. بدلا من ذلك يتم بيع الاستثمارات المُتراكمة حتى الآن. والنقدية المتحققة عند بيع الاستثمارات تُستخدم لشراء أصول جديدة. الآتي هي إجراءات القيود المحاسبية بشكل عام من أجل العمل على هذا النظام من الإهلاك.

١- في نهاية السنة الأولى:

(١) لتخصيص مقدار الإهلاك: تحمل المبالغ الخاصة بالإهلاك وتُحدّد على أساس جدول المبالغ الغارقة (Sinking Funds Tables) الذي يتوفر عادة ويُدرج في نهاية كتب المحاسبة والمالية لأغراض المراجعة:

ح/ حساب الإهلاك

ح/ حساب مخصص حساب الإهلاك (أو حساب صندوق الاموال الغارقة)

(٢) استثمار المبلغ المخصص عن طريق الإهلاك:

ح / حساب استثمار صندوق الإهلاك

إلى / حساب البنك

٢- في السنة الثانية والسنوات اللاحقة:

(١) تلقي الفائدة: الفائدة على رصيد استهلاك صندوق الإهلاك المعلق في بداية كل عام سيتم استلامها بحلول نهاية العام ويكون القيد كالتالي:

ح / حساب البنك

ح/ حساب صندوق الإهلاك

لتحديد مقدار الإهلاك جانباً:

ح / حساب الربح والخسارة
ح/ إلى صندوق الإهلاك
(٣) استثمار المبلغ:
ح / استهلاك صندوق الإهلاك
ح/ إلى البنك
(استثمار القسط السنوي للإهلاك والفائدة المستلمة)

في السنة الأخيرة:

(١) لتلقي الفائدة:
ح / حساب البنك
ح / إلى صندوق الإهلاك
(٢) لتحديد مقدار الإهلاك جانباً:
ح / حساب الأرباح والخسائر
ح / صندوق الإهلاك
(٣) لبيع الاستثمار:
ح/ حساب البنك
ح/ استثمار صندوق الإهلاك
(٤) لتحويل الأرباح أو الخسائر من بيع الاستثمارات:
يتم تحويل الربح أو الخسارة من بيع هذه الاستثمارات إلى حساب صندوق الإهلاك
وتجرى القيود التالية:
تثبيت قيد الخسارة:
ح/ صندوق الإهلاك
ح/ استثمار صندوق الإهلاك
القيد لتثبيت الربح:
ح/ استثمار صندوق الإهلاك
ح / إلى صندوق الإهلاك
(٥) بيع الأصول القديمة:
ح/ حساب البنك
ح/ إلى الأصل

(٦) تحويل صندوق الإهلاك إلى حساب الأصول ويتم تحويل أي رصيد متبقي في حساب الأصول إلى حساب الأرباح والخسائر .

وحساب الخسارة. ويكون القيد:

ح/ صندوق الإهلاك

ح/ إلى الأصول

(٧) يمثل الرصيد في حساب الأصول الربح أو الخسارة:

لذلك سيتم تحويل هذا الرصيد إلى حساب الأرباح والخسائر.

(٨) النقد المُتحقق من بيع الإستثمارات والأصل القديم: حيث سيتم استخدامه لشراء أصول جديدة.

مثال (١٢): اشترت شركة النقل المحدودة عقد إيجار لمدة ٤ سنوات في كانون الثاني سنة ٢٠٠٠ مقداره ٦٠,٠٠٠ دينار. وقد قررت الشركة تحميل مبالغ الإهلاك حسب طريقة صندوق الإهلاك. ومن المتوقع أن تُحقّق من الإستثمارات فائدة بنسبة ٥٪ سنوياً. ويظهر جدول صندوق الغارق (S.F) إن استثمار مبلغ ٠,٢٣٢٠١٢ دينار كل عام سينتج (١) دينار في نهاية (٤) سنوات بنسبة ٥٪ سنوياً. وعند انتهاء عقد الإيجار فإن إستثمارات صندوق الإهلاك تم بيعها مقابل مبلغ ٤٥٢٠٠ دينار. كما تم شراء عقد إيجار جديد مقابل دينار في ١-١-٢٠٠٤ .

المطلوب: إعداد قيود اليومية والحسابات اللازمة في سجلات الشركة؟
الحل:

اليومية

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٠/١/١	ح/ حساب عقد الإيجار ح/ البنك (أمر شراء عقد الإيجار)	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	ح/ الإهلاك ح/ متراكم (صندوق) الإهلاك (قسط الإهلاك السنوي كما هو بموجب صندوق الغارق)	١٣٩٢٠,٧	١٣٩٢٠,٧
٢٠٠٠/١٢/٣١	ح/ استثمار صندوق الإهلاك ح / البنك (شراء الإستثمارات مقابل صندوق الإهلاك)	١٣٩٢٠,٧	١٣٩٢٠,٧
٢٠٠١/١٢/٣١	ح/ البنك ح/ استثمار صندوق الإهلاك (استلام الفائدة على حساب صندوق الإهلاك تُحوّل إلى حساب صندوق الإهلاك)	٦٩٦,٠	٦٩٦,٠
٢٠٠١/١٢/٣١	ح/ الإهلاك ح/ صندوق الإهلاك (الإهلاك السنوي يُخصّص جانباً)	١٣٩٢٠,٧	١٣٩٢٠,٧
٢٠٠١/١٢/٣١			

١٤٦١٦,٧	١٤٦١٦,٧	ح / استثمار صندوق الإهلاك ح/ إلى البنك (شراء استثمارات مقابل صندوق مجمع الإهلاك)	٢٠٠٢/١٢/٣١
١٤٢٦,٩	١٤٢٦,٩	ح/ البنك ح/صندوق الإهلاك (استلام الفائدة وتحويلها إلى صندوق الإهلاك)	٢٠٠٢/١٢/٣١
١٣٩٢٠,٧	١٣٩٢٠,٧	ح/ الإهلاك ح / صندوق الإهلاك (الإهلاك السنوي يوضع جانباً)	٢٠٠٢/١٢/٣١
١٥٣٤٧,٦	١٥٣٤٧,٦	ح / استثمار صندوق الإهلاك ح / البنك (شراء الإستثمارات)	٢٠٠٣/١٢/٣١
٢١٩٤,٣	٢١٩٤,٣	ح / البنك ح/ صندوق الإهلاك (استلام الفوائد عن استثمار صندوق (مجمع) الإهلاك	٢٠٠٣/١٢/٣١
١٣٩٢٠,٧	١٣٩٢٠,٧	ح/ الإهلاك ح/ حساب الإهلاك (الإهلاك السنوي يوضع جانباً)	٢٠٠٠/١٢/٣١
٤٥٢٠٠	٤٥٢٠٠	ح/ البنك ح/ استثمار صندوق الإهلاك (بيع استثمار صندوق الإهلاك)	٢٠٠٣/١٢/٣١
١٣١٥,٠	١٣١٥,٠	ح / استثمار صندوق الإهلاك ح / صندوق الإهلاك (تحويل الربح من بيع الإستثمار)	٢٠٠٣/١٢/٣١
٦١٣١٥,٠	٦١٣١٥,٠	ح / صندوق الإهلاك ح / عقد الإيجار (تحويل حساب صندوق الإهلاك الى حساب عقد الإيجار)	٢٠٠٣/١٢/٣١
١٣١٥,٠	١٣١٥,٠	ح / عقد الإيجار ح/ حساب الموقع (تحويل رصيد عقد الإيجار إلى الموقع)	٢٠٠٤/١/١
٧٠٠٠٠,٠	٧٠٠٠٠,٠	ح/ حساب عقد الإيجار ح/ البنك	

حساب صندوق الإهلاك

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٣٩٢٠,٧	من / الإهلاك	٢٠٠٠/١٢/٣١	١٣٩٢٠,٧	من الرصيد c/d	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٣٩٢٠,٧			١٣٩٢٠,٧		
١٣٩٢٠,٧	من الرصيد b/d	٢٠٠١/١/١	٢٨٥٣٧,٤	من الرصيد c/d	٢٠٠١/ ١٢/٣١
٦٩٦,٠	من ح فائدة البنك	٢٠٠١/١٢/٣١			
١٣٩٢٠,٤	من حساب الإهلاك	٢٠٠١/١٢/٣١			
٢٨٥٣٧,٤			٢٨٥٣٧,٤		
٢٨٥٣٧,٤	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٢/١/١	٤٣٨٨٥,٠	من الرصيد c/d	٢٠٠٢/١٢/ ٣١
١٤٢٦,٩	من ح فائدة البنك	٢٠٠٢/١٢/٣١			
١٣٩٢٠,٧	من حساب الإهلاك	٢٠٠٢ /١٢/٣١			
٤٣٨٨٥,٠			٤٣٨٨٥,٠		
٤٣٨٨٥,٠	من الرصيد b/d	٢٠٠٣/١/١	٦١٣١٥,٠	إلى/ عقد الإيجار	٢٠٠٣/١٢/ ٣١
٣١٩٤	من ح فائدة البنك	٢٠٠٣/١٢/٣١			
٦١٣١٥,٠	من حساب الإهلاك	٢٠٠٣/١٢/٣١			
٦١٣١٥,٠			٦١٣١٥,٠		

حساب / عقد الإيجار

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠٠٠	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٠/١٢/٣١	٦٠٠٠٠	إلى/ البنك	٢٠٠٠/١/١
٦٠٠٠٠			٦٠٠٠٠		
٦٠٠٠٠	من/ الرصيد c/d	٢٠٠١/١٢/٣١	٦٠٠٠٠	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠١ ١/ ١
٦٠٠٠٠			٦٠٠٠٠	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠٢/١/١
٦٠٠٠٠	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٢/١٢/٣١	٦٠٠٠٠	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠٣/١/١
٦٠٠٠٠			٦٠٠٠٠	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠٣/١/١
٦٠٠٠٠	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٣/١٢/٣١	٦٠٠٠٠	إلى/حساب أ/خ	٢٠٠٣/١/١
٦٠٠٠٠			٦٠٠٠٠	ربح	٢٠٠/١٢/٣١
-----			١٣١٥		
٦١٣١٥			٦١٣١٥		

حساب استثمار صندوق الإهلاك

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٣٩٢٠,٧	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٠/١٢/٣١	١٣٩٢٠,٧	إلى/البنك	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٣٩٢٠,٧			١٣٩٢٠,٧		
٢٨٥٣٧,٤	من/ الرصيد c/d	٢٠٠١/١٢/٣١	١٣٩٢٠,٧	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠١/١/١
			١٤٦١٦,٧	إلى/ البنك	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٨٥٣٧,٤			٢٨٥٣٧,٤		
٤٣٨٨٥,٠	من/ الرصيد c/d	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٨٥٣٧,٤	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠٢/١/١
			١٥٣٤٧,٦	إلى / البنك	٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٣٨٨٥,٠			٤٣٨٨٥,٠		
٤٥٢٠٠,٠	من/ البنك	٢٠٠٣/١٢/٣١	٤٣٨٨٥,٠	إلى/الرصيد b/d	٢٠٠٣/١/١
			١٣١٥,٠	إلى صندوق الإندثار	

٤٥٢٠٠,٠		٤٥٢٠٠,٠		
---------	--	---------	--	--

٨-١٤: طريقة النضوب:

وتستخدم هذه الطريقة في حالة الموارد الطبيعية وتعرف هذا أيضًا باسم طريقة الإخراج الإنتاجية. وبموجب هذه الطريقة فإنه من الضروري تقدير وحدات الإنتاج التي سيصل إليها الأصل في حياته. هذه الطريقة مناسبة في حالة المناجم وأبار النفط، الخ، حيث يمكن عمل تقدير لإجمالي الناتج المحتمل والمتاح. ويتم حساب الإهلاك لكل وحدة إنتاج. ان صيغة حساب معدل الإهلاك كما يلي:

تكلفة الاقتناء - قيمة الانقراض

الإهلاك = -----

عدد وحدات المخرجات

مثال (١٣): إذا تم شراء منجم بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دينار وتقدر الكمية الإجمالية للمعادن في المنجم هي ١٠٠٠٠٠٠ طن، فإن معدل الإهلاك للطن الواحد هي:

٥٠٠٠٠

الإهلاك: ----- = ٠,٥ دينار

١٠٠٠٠٠

ومن ثم، فإن معدل الإهلاك هو نصف دينار للطن. في حال أن الناتج السنوي كان ٢٠٠٠٠ طن، فإن مقدار الإهلاك الذي يجب أن يُحمّل على حساب الأرباح والخسائر ستكون:

٢٠٠٠٠ طن X ٠,٥ دينار = ١٠٠٠٠ دينار

هذه الطريقة مفيدة حيث يُمكن قياس المخرجات بشكل فعال، وترتبط فائدة الأصل مباشرة بحجم إنتاجه. وبالتالي، توفر هذه الطريقة فائدة ربط مقدار الإهلاك مع الاستخدام المنتج للأصول.

٩-١٤: بيع الأصول:

قد تباع المنشأة أحد الأصول إما بسبب التقادم أو حتى لأسباب أخرى. في حالة بيع الأصل خلال العام، يجب إضافة المبلغ المُحقّق إلى حساب الأصل حيث يجعل دائماً. إن مقدار الإهلاك عن الفترة التي يكون فيها الأصل قد تم استخدامه بالطريقة المعتادة يجب أن تخفض من قيمة الموجود. أي رصيد يمثل حساب الأصل المباع يمثل الربح

أو الخسارة عند التخلص من الأصل. ويجب تحويل هذا الرصيد في حساب الأصول إلى الربح أو الخسارة.

١٠-١٤: تغيير طريقة الإهلاك:

من الضروري ضمان إمكانية مقارنة النتائج من سنة إلى أخرى لأنه بمجرد تحديد طريقة الإهلاك من قبل الإدارة يجب اتباعها باستمرار. ومع ذلك ، في بعض الأحيان قد تكون هناك حاجة للتغيير في طريقة الإهلاك. قد يكون التغيير مطلوباً إما بسبب الإكراه القانوني أو إنه مطلوب من قبل معيار المحاسبة المعني أو إن التغيير قد يؤدي إلى عرض تقديمي أكثر ملاءمة للقوائم المالية. وقد يكون التغيير في طريقة الإهلاك مطلوباً اعتباراً من العام الحالي فصاعداً. في مثل هذه الحالة ، سيتم احتساب الإهلاك وفق الطريقة الجديدة من العام الحالي.

مثال (١٤): اشترت شركة بغداد لأجهزة الحاسوب حواسيب مقابل ٥٠٠٠٠ دينار في ١-١-٢٠٠٢، ولها خمس سنوات من العمر الإنتاجي وقيمة أنقاص تساوي ٥٠٠٠ دينار ويتم احتساب الإهلاك على أساس القسط الثابت اعتباراً من ١-١-٢٠٠٥. وقد قررت الشركة تغيير طريقة الإهلاك إلى طريقة الرصيد المتناقص ونسبة ٢٠٪ سنوياً.

المطلوب/ قم بإعداد حساب الحاسوب من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ علماً أن الشركة تعد الحسابات الختامية في الحادي والثلاثين من كانون الثاني من كل عام.

ح/ الحاسوب

التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
٢٠٠٣/١/١	إلى /لبنك	٥٠٠٠٠	٢٠٠٣/١٢/٣١	من الإهلاك	٩٠٠٠
				من/الرصيد c./d	٤١٠٠٠
٢٠٠٤/١/١	إلى/الرصيد c/d	٥٠٠٠٠	٢٠٠٤/١٢/٣١	من الإهلاك	٩٠٠٠
		٤١٠٠٠		من/الرصيد c./d	٣٢٠٠٠
٢٠٠٥/١/١	إلى/الرصيد c/d	٤١٠٠٠	٢٠٠٥/١٢/٣١	من الإهلاك	٦٤٠٠
		٣٢٠٠٠		من/الرصيد c./d	٢٥٦٠٠
٢٠٠٦/١/١	إلى الرصيد bld	٣٢٠٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	من الإهلاك	٥١٢٠
		٢٥٦٠٠		من/الرصيد c./d	٢٠٤٨٠
		٢٥٦٠٠			٢٥٦٠٠

(١) الإهلاك على أساس القسط الثابت:

$$= \frac{50000 - 5000}{5} = 9000 \text{ دينار}$$

(٢) الإهلاك على أساس القيمة الدفترية المكتوبة خلال عام ٢٠٠٥ (القيمة الدفترية ٣٢٠٠٠ دينار)

$$= 32000 \times 20\% = 6400 \text{ دينار}$$

أسئلة وتمارين الفصل الرابع عشر Questions & Practices

- ١- لماذا من الضروري حساب الإهلاك؟ يناقش العوامل المختلفة التي تؤخذ في الاعتبار لحساب الإهلاك.
- ٢- مَيِّز بين ما يلي:
(أ) طريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص.
(ب) طريقة الأقساط وطريقة صندوق (متراكم) الإهلاك.
(ج) الإهلاك والنضوب.
- ٢- شرح الظروف التي في ظلها يمكن استخدام طرق مختلفة لاحتساب الإهلاك .
- ٤- ناقش مزايا وعيوب طريقة بوليصه التأمين وطريقة الخط المستقيم.
- ٥- ما هو طريقة مجموع أرقام السنة لاحتساب الإهلاك؟ ما هو اختلافها عن طريقة صندوق الغير أو الإهلاك؟

تمارين:

س(١)- شركة تشتري مصنعًا بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار في الأول كانون الثاني ٢٠٠٠. وكانت رسوم التركيب هي ٢٠٠٠ دينار. وقد قُدرت قيمة سكراب المصنع بقيمة ١٠٠٠ دينار في نهاية العمر الإنتاجي البالغ خمس سنوات.
المطلوب: إعداد حساب المصنع لمدة خمس سنوات مع احتساب الإهلاك وفقًا لـ طريقة الخط المستقيم.

س(٢)- تم شراء مصنع مقابل ٢٠٠٠٠ دينار يتم استهلاكه بنسبة ٥٪ سنويًا على الرصيد المتناقص لمدة خمس سنوات عندما يكون قد عفا عليه الزمن بسبب طرق الإنتاج الجديدة . وتنتج عنه أنقاض ٥٣٨٥ دينار.
المطلوب: بيان حساب المصنع في دفتر الأستاذ.

س(٣) : إذا كان رأسمال شركة المتوكل في ٢٠١٩/١٢/٣١ هو ١٥٠٠٠٠ دينار، والإحتياطيات ٤٤٠٠٠ دينار، والأرباح المحتجزة ٣٤٠٠٠ دينار، وأرباح السنة ٢٠١٩ هي ٣٢٠٠٠ دينار يغلق ٥٠ % منها ضمن حسابات حقوق الملكية، والمطلوبات المتداولة ٥٦٠٠٠ دينار، والموجودات المتداولة ٨٦٠٠٠ دينار، والموجودات الثابتة ٢٢٠٠٠٠ دينار.
المطلوب: احتساب رصيد حساب مجمع إهلاك الموجودات الثابتة في ٢٠١٩/١٢/٣١؟

س (٤) : شركة أفرات قامت بشراء معدات بقيمة ٥٠٠٠٠ دينار بعمر افتراضي قدره ١٠ سنوات وقيمة متبقية قدرها ٥٠٠٠ دينار. احسب الإستهلاك السنوي باستخدام طريقة القسط الثابت.

س (٥): شركة دجلة قامت بشراء معدات بقيمة ٤٠٠٠٠ دينار بعمر افتراضي قدر (٥) سنوات واستخدام نسبة استهلاك ٢٠٪. احسب الاستهلاك للسنة الأولى والثانية باستخدام طريقة الرصيد المتناقص.

س (٦): شركة نفط البصرة تمتلك منجمًا بتكلفة شراء قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار، ومن المتوقع أن يتم استخراج ٢٠٠٠٠٠ طن من المعادن. في السنة الأولى، تم استخراج ٥٠٠٠٠ طن. احسب النضوب السنوي.

س (٧): شركة بابل قامت بشراء براءة اختراع بقيمة ١٢٠٠٠٠٠ دينار بفترة صلاحية قدرها ٨ سنوات. احسب الإطفاء السنوي باستخدام طريقة القسط الثابت.

س (٨) : شركة البصرة قامت بشراء حقوق نشر بقيمة ٦٠٠٠٠٠ دينار بفترة صلاحية قدرها ١٠ سنوات. بعد مرور ٣ سنوات، قامت الشركة بتقييم حقوق النشر ووجدت أن القيمة الحالية هي ٤٠٠٠٠٠ دينار. احسب الإطفاء السنوي الجديد باستخدام طريقة القسط الثابت.

س (٩): شركة الأطلال قامت بشراء براءة اختراع بقيمة ١٢٠٠٠٠٠ دينار بفترة صلاحية قدرها ٨ سنوات. احسب الإطفاء السنوي باستخدام طريقة القسط الثابت.

س (١٠): شركة اليمين قامت بشراء حقوق نشر بقيمة ٦٠٠٠٠٠ دينار بفترة صلاحية قدرها ١٠ سنوات. بعد مرور ٣ سنوات، قامت الشركة بتقييم حقوق النشر ووجدت أن القيمة الحالية هي ٤٠٠٠٠٠ دينار. احسب الإطفاء السنوي الجديد باستخدام طريقة القسط الثابت.

الفصل الخامس عشر

تصحيح الأخطاء

Errors Correction

أهداف الفصل:

- بعد الانتهاء من هذا الدرس ، يجب أن تكون قادرًا على:
- 1- معرفة معنى الأخطاء المحاسبية وأنواعها.
- 2- التعرف على مكان وجود الأخطاء المحاسبية وتصحيحها.
- 3- معرفة معنى واستخدام الحساب المعلق.
- 4- فهم تأثير الأخطاء المحاسبية على الحساب الختامي.

١-١٥: مقدمة:

تهتم جميع شركات الأعمال بمدى دقة نتائج نشاطها من ربح أو خسارة وكذلك مركزها المالي. لهذا السبب فإن المحاسب يقوم في نهاية كل سنة مالية بإعداد الحسابات الختامية من خلال ميزان المراجعة. وتحدد دقة ميزان المراجعة إلى حد كبير دقة المعلومات التي تقدمها الحسابات الختامية. ومع ذلك، فإن إعداد ميزان المراجعة يضمن الدقة الحسابية لسجلات الشركة وأيضًا للتأكد من أنه لكل قيد مدين تم تسجيل قيد دائن بقيمة مساوية. وبالتالي، فإن ميزان المراجعة ضمان أولي لجعل إجمالي المبالغ المدينة يساوي إجمالي المبالغ الدائنة.

ولكن من ناحية أخرى ، فإن ميزان المراجعة الذي يتساوى فيه إجمالي المبالغ المدينة مع إجمالي المبالغ الدائنة ليس دليلًا قاطعًا على دقة السجلات.

قد لا تؤثر بعض الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، فقد لا تنتهك القيود الخاطئة مفهوم نظرية القيد المزدوج، وهذا يعني أنه حتى إذا توازن ميزان المراجعة، فإنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان أن السجلات خالية من الأخطاء. لذلك، يصبح من الأهمية بمكان تحديد هذه الأخطاء وتصحيحها بحيث يكون الوضع المالي الصحيح للشركة سليماً ويمكن الاعتماد على دقته. لذلك كلما كانت هناك أخطاء تلاحظ في السجلات المحاسبية فإنه ينبغي تصحيحها دون الانتظار حتى نهاية السنة المحاسبية عند إعداد ميزان المراجعة.

٢-١٥: أهداف تصحيح الأخطاء :

إن احتمالات حدوث الخطأ المحاسبي هو احتمال وارد في جميع المنشآت ، والخطأ في الحسابات ليس كالأخطاء التي تحدث في مجالات العمل الأخرى ذلك إنه يؤثر على نتائج الأعمال جميعها ويجعل المنشأة تظهر في غير صورتها الحقيقية ذلك إن العمل المحاسبي يمثل سلسلة أو دورة لا يمكن إهمال أي جزء منها وجميعها ضرورية لإعداد

الحسابات الختامية لنتائج نشاط المشروع. وتعتبر عملية إجراء تصحيح الأخطاء المحاسبية مهمة للأسباب التالية:

- (أ) تقديم السجلات المحاسبية الصحيحة.
- (ب) التحقق من الربح أو الخسارة الصحيحة للفترة المحاسبية.
- (ج) عرض مركز مالي حقيقي للشركة في تاريخ معين.

٣-١٥: تصنيف الأخطاء:

يمكن تصنيف الأخطاء على النحو التالي:

- الأخطاء المتعلقة بالسجلات.
- أخطاء المبادئ.

٣-١٥-١: الأخطاء المتعلقة بالسجلات:

الأخطاء المتعلقة بالسجلات هي تلك الأخطاء التي يرتكبها موظفو الحسابات أثناء تسجيل المعاملات التجارية في دفاتر الحسابات. هذه الأخطاء هي:

- (أ) أخطاء السهو.
- (ب) أخطاء العمولة.
- (ج) أخطاء التعويض.

(أ) أخطاء السهو:

عندما لا يتم تسجيل المعاملة كلياً أو جزئياً في دفاتر الحسابات ، فهو خطأ إغفال. أما إذا تم حذفه تماماً، فإنه يسمى "خطأ الإغفال الكامل" وعندما يتم حذف المعاملة جزئياً فإنها تسمى "خطأ جزئي في الإغفال". ولا يؤثر الخطأ الكامل في الإغفال على توازن ميزان المراجعة. في حين أن الخطأ الجزئي في الإغفال قد يؤثر أو لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة. على سبيل المثال هناك مبلغ ١٠٠ دينار مدفوعة إلى أحمد لكنها لم تسجل في دفتر النقدية ولا في حسابات أحمد سهواً ، هذا الخطأ لن يؤثر على ميزان المراجعة للشركة وسيكون فقط إجمالي ميزان المراجعة ناقصاً ١٠٠ دينار. ولكن إذا تم الترحيل فقط لأحد الحسابات فقط فإنه سيؤثر على توازن ميزان المراجعة.

(ب) أخطاء العمولة:

تحدث أخطاء العمولة عند حدوث بعض المعاملات التي يتم تسجيلها بشكل غير صحيح في السجلات المحاسبية. تتضمن مثل هذه الأخطاء بسبب موازنة خاطئة لحساب معين أو ترحيل خاطئ أو خطأ في المجموع أو ترحيل خاطئ إلخ. على سبيل المثال، إذا كان مجموع المبالغ المستلمة من أحمد والمثبتة في الحساب الدائن هي ٢٥٥ دينار إلا أنها ثبتت في حسابه ٥٢٥ دينار ، هذا الخطأ يسمى خطأ العمولة. وبالمثل ، إذا كان مبلغ ٥٠٠ دينار مدفوعة إلى رياض تم قيدها على حساب محمد .

إن القليل من هذه الأخطاء تؤثر على توازن ميزان المراجعة. ويُمكن أن تكتشف هذه الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة بمجرد إعداد الميزان .

(ج) أخطاء التعويض:

هذه الأخطاء، التي تسمى أيضًا أخطاء التوازن الذاتي أو الأخطاء التعويضية، هي مجموعة من الأخطاء، لا ينعكس تأثيرها الكلي على ميزان المراجعة. هذه الأخطاء ذات طابع حيادي، أي إن خطأ معين يمكن أن يكون قد تم تعويضه بخطأ آخر، أو تكون أخطاء ذات طبيعة معاكسة.

على سبيل المثال ، حساب أمد البالغ ٦٠٠ دينار جعل دائن بمبلغ ٥٠٠ دينار بدلاً من ٦٠٠ دينار وحساب محمود قد جعل دائنًا بمبلغ ١٦٠ دينار بدل مبلغ ١٠٠ دينار، وسمير سَجَّل دائنًا بمبلغ ١٤٠ دينار بدل ١٠٠ دينار .

إن الخطأ الأول كان بجعل الدائن أقل من اللازم بمبلغ ١٠٠ دينار بينما كان القيدان الثاني والثالث قد سجلا بمبالغ دائنة أكثر من اللازم بمبلغ ١٠٠ دينار ولذلك فإن الخطأ الأول قد تم تغطيته بالخطأين الثاني والثالث.

٢-٣-١٥: أخطاء المبادئ المحاسبية:

عندما يتم تسجيل معاملة بشكل مخالف للمبادئ المحاسبية الأساسية فهو خطأ من حيث المبدأ. تنشأ هذه الأخطاء بسبب عدم التفريق بين بنود الرأسمالية والإيرادات ، أي النفقات الرأسمالية تؤخذ على أنها نفقات إيرادات أو العكس. وبالمثل ، فإن الإيرادات الرأسمالية ربما تأخذ كاستلام إيرادات أو العكس.

على سبيل المثال، تحتاج أثاث إحدى الشركات إلى مبلغ ٥٠ دينار لإصلاحها، هذا المبلغ يجب أن يدفع على حساب صيانة أو إصلاح الأثاث ويخصم من هذا الحساب، ولكن إذا تم خصمه من حساب الأثاث، فإنه سيكون خطأ في المبادئ ، لأن ذلك يعني اعتباره نفقات رأسمالية. مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة لأنه تم تسجيلها أصلاً بشكل صحيح ذلك أن الجانب المدين والجانب الدائن قد سجلا في أماكنهما.

٤-١٥: موقع الأخطاء:

موقع أخطاء السهو والتعويضات والمبادئ تعتبر صعبة بعض الشيء بسبب أن مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة. ومع ذلك ، فإن مواقع بعض أخطاء العمولة يعتبر أسهل نسبياً لأنها تؤثر على توازن ميزان المراجعة. وبالتالي ، يُمكن تصنيف الأخطاء إلى فئتين من وجهة نظر تحديدها:

١-٤-١٥: الأخطاء التي لا تؤثر على ميزان المراجعة:

إن موقع أخطاء السهو والأخطاء التعويضية وأخطاء المبادئ تُعتبر من الصعب تحديدها نوعاً ما لأنها لا تؤثر على ميزان المراجعة. وهي عادة توجد في القوائم المالية المرسلة للعملاء أو تستلم من قبل الشركة أو خلال التدقيق وأحياناً بالصدفة .

على سبيل المثال ، إذا كان هناك مبيعات بالأجل بمبلغ ٢٠٠٠ دينار ولم يتم تسجيلها في سجلات الحسابات ، فإن الخطأ لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة ، ولذلك فلا يمكن متابعتها عند تاريخ انتهاء إعداد الحسابات ولكن سيتم اكتشافها عند إصدار كشف الحساب وإرساله إلى أحد العملاء فإنه سيكتشف الأمر من خلال ملاحظة الأموال المستحقة عليه دفعها، أو عندما يتم إرسال كشف الحساب الذي يوضح للعمل المبلغ المُستحق عليه.

٢-٤-١٥: الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

الأخطاء التي تُسبب عدم تطابق مجاميع ميزان المراجعة كثيراً ما يُشار إليها على أنها أخطاء يكشف عنها بواسطة ميزان المراجعة. ومع ذلك، فإن عدم التطابق لا يشير تلقائياً إلى الأخطاء الفعلية. إنه فقط اجتهاد وإبداع الشخص الذي يعد الحسابات الذي من شأنه أن يُساعد في تحديد موقع الأخطاء. الإجراء الواجب اتباعه، ويمكن وضع موقع مثل هذه الأخطاء على النحو التالي:

(أ) يجب أن تكون مجاميع ميزان المراجعة نفسه دقيقة، وضرورة إعادة التحقق من أجل معرفة الفرق الدقيق أو الصحيح.

(ب) تأكد من تضمين أرصدة النقد والبنوك.

(ج) يجب أن يكون الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يمكن العثور عليه، وينبغي قسمتها على اثنين ثم اكتشاف ما إذا كان الرقم الذي يظهر يساوي الرقم نفسه (أي نصف الفرق). وسيتمكن هذا الإجراء من تحديد موقع المبلغ الذي تم وضعه في الجانب الخطأ.

(د) إذا ظل الخطأ غير مكتشف، قسّم الفرق على (٩) إذا كانت قابلة للقسمة على ٩ ، فهذا يعني إنه قد يكون هناك خطأ في النقل أو خطأ في الشريحة، أو خطأ التحويل يرتكب عندما يكون كسور مبلغ معين توضع أو ترتب خطأ .

على سبيل المثال، يحوي حساب الآلات رصيد مقداره ٥٦٨٩ دينار ولكن تمت كتابته في ميزان المراجعة ٥٨٦٩ دينار بفرق مقداره ١٨٠ دينار، والتي تقبل القسمة على ٩. إن شريحة الخطأ تظهر عندما تكون الفاصلة العشرية قد وضعت خطأ حيث يتم ارتكاب الخطأ عند وضع الفاصلة العشرية بشكل غير صحيح.

على سبيل المثال تم تسجيل مبلغ ٣٦٧٠ دينار على أساس أنه ٣٦,٧٠. حينئذ يكون الفرق الناتج هو ٣٦٣٣,٣٠ والتي تقبل القسمة أيضاً على ٩ .

هـ) التأكد من عدم وجود خطأ في موازنة الحسابات المختلفة.
و) ينبغي التدقيق في جداول المدينون والدائنون وذلك لمعرفة أن جميع الأرصدة كانت صحيحة.

ز) إذا كان هنالك فرقاً كبيراً ، قارن بين أرقام ميزان المراجعة للعام الحالي مع رصيد ميزان المراجعة للعام السابق ومعرفة ما إذا كان هناك أي فرق شاذ بين أرصدة الحسابات المهمة لموازن المراجعة.

ح) يجب فحص مجموع السجلات الفرعية ولذلك يجب معرفة ما إذا كان الترحيل قد تم بشكل صحيح للحسابات المعنية في دفتر الأستاذ أم لا.

ط) يجب التحقق من أن الأرصدة الافتتاحية قد تم ترحيلها بشكل صحيح في سجلات العام الحالي.

ي) إذا لم يتم تتبع الفرق، فتتحقق بدقة من دفاتر القيود الأصلية وترحيلها في دفتر الأستاذ وأخيراً موازنة الحسابات المختلفة.

ك) إذا ظل الخطأ غير مكتشف، كرر الخطوات المذكورة أعلاه بمساعدة أعضاء آخرين من الموظفين ممن هم ليسوا مشاركين في مسك دفاتر الحسابات.

١٥-٥: تصحيح الأخطاء:

لتصحيح الأخطاء ، فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ) أخطاء تؤثر على حساب واحد فقط.

ب) أخطاء تؤثر على حسابين أو أكثر.

١٤-٥-١: الأخطاء التي تؤثر على حساب واحد:

تؤثر الأخطاء التالية على حساب واحد فقط:

أ) أخطاء الترحيل.

ب) نقل الحسابات الى المراحل اللاحقة.

ج) موازنة الحسابات.

د) الحذف من ميزان المراجعة

يجب أولاً تحديد موقع مثل هذه الأخطاء وتصحيحها إما بمساعدة قيود اليومية أو بإعطاء ملاحظات توضيحية في الحسابات المعنية وليس تخطي الكمية الخطأ ووضع المبلغ الصحيح.

١٥-٥-٢ : الأخطاء التي تؤثر على حسابين أو أكثر:

تؤثر الأخطاء التالية على حسابين أو أكثر:

أ) أخطاء الإغفال.

ب) الترحيل إلى حساب خاطئ.

ج) المبادئ.

نظرًا لوجود أخطاء تؤثر على حسابين أو أكثر، يجب تصحيح ذلك بمساعدة دفتر اليومية.

٦-١٥ : مراحل تصحيح الأخطاء

يمكن تصحيح جميع أنواع الأخطاء على مرحلتين:
(أ) قبل إعداد الحسابات الختامية.
(ب) بعد إعداد الحسابات الختامية.

١-٦-١٥: تصحيح الأخطاء قبل تحضير الحسابات النهائية:

إذا كان الخطأ موجودًا قبل إعداد الحسابات الختامية ، فإن تصحيحه يكون إما بتسجيل أو ترحيل المبلغ اللازم في الحساب المعني أو عن طريق تسجيل قيد دفتر اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ. إذا كان الخطأ من جانب واحد ، فيمكن تصحيحه عن طريق التسجيل أو ترحيل المبلغ الضروري في هذا الحساب. إذا كان ذو وجهين ، فإن قيد اليومية يكون ضروري.

(أ) تصحيح الأخطاء من جانب واحد:

هذه الأخطاء تؤثر على حساب واحد ولذلك فإنها ستؤثر على توازن ميزان المراجعة. ويتم تصحيح هذه الأخطاء عن طريق جعل الحساب المعني مدينًا أو دائنًا حسب الحالة في سجل الأستاذ .

على سبيل المثال:

١- شراء كتاب خفض سعره بمبلغ ٢٠٠٠ دينار :
في مثل هذه الحالة يكون الخطأ موجودًا فقط في حساب المشتريات. فإذا ما تم ترحيل المبلغ ٢٠٠٠ دينار في الجانب المدين في حساب المشتريات على أنه " عن تقليل كلفة شراء الكتاب " فإن الخطأ قد تم تصحيحه.

٢- دفع مبلغ ١٠٠٠ دينار إلى محمود ولم يتم خصمه من حسابه الشخصي:
يؤثر هذا الخطأ على الحساب الشخصي لمحمود إذ أن الجانب المدين من حسابه الشخصي يكون أقل بمبلغ ١٠٠٠ دينار بسبب حذف ترحيل المبلغ المدفوع. لذلك يجب أن يكتب الآن على الجانب المدين من حساب محمود إلى النقدية (حُذفت لغرض ترحيلها) بمبلغ ١٠٠٠ لتصحيح هذا الخطأ.

٣- البضائع المُباعة إلى ناصر جعلت مدينة بشكل خاطئ في حساب المبيعات:
هذا الخطأ يؤثر على حساب المبيعات فقط كمبلغ يجب أن يكون قد تم ترحيله إلى جانب الدائن من حساب المبيعات ولكنه رحل خطأ إلى الجانب المدين لنفس الحساب. وعن طريق وضع ضعف المبلغ على الجانب الدائن لحساب المبيعات عن طريق كتابة

" حسب المبيعات إلى ناصر والذي جعلت مدينة خاطئاً سابقاً " .بهذه الحالة يكون الخطأ قد صُحِّح.

(ب) تصحيح الأخطاء ذات الوجهين:

بما أن هذه الأخطاء تؤثر على حسابين أو أكثر ، فانه غالباً ما يُمكن القيام بتصحيح هذه الأخطاء بمساعدة قيود اليومية. هذا النوع من الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

على سبيل المثال ، إذا تم تسجيل أثاث مشتراة في سجل المشتريات، في هذه الحالة يكون هناك نوعين من الحسابات قد تأثرا هما حساب المشتريات وحساب الأثاث. وبالتالي ، سيتم التصحيح بمتابعة هذين الحسابين. ولذلك يجب اتباع التالي:

١- ماذا جرى فعلاً ؟ في سجل اليومية تم تثبيت القيد التالي:

ح/ المشتريات

ح/ حساب المجهز

٢- ما الذي كان يجب فعله؟ القيد الصحيح الذي كان يجب أن يسجل:

ح/ الأثاث

ح/حساب المجهز

٣- ما الذي يجب عمله الآن؟ قيد تصحيح لمعالجة الوضع : عكس الطرف المدين في الحالتين)

ح/ الأثاث

ح/ المشتريات

(لتصحيح خطأ حساب المشتريات)

٢-٦-١٥ : تصحيح الأخطاء بعد التحضير النهائي للحسابات:

إن تصحيح الأخطاء بعد إعداد الحسابات النهائية يعتمد على طبيعة الخطأ. فإذا كان الخطأ عبارة عن خطأ من جانب واحد، وكان المحاسب في عجلة من أمره، فيمكن اجراء ذلك بإجراء قيد تصحيح بمساعدة قيد مُعلق وإذا كان الخطأ من جانبيين ، يتم تصحيحه بإجراء قيد التصحيح في الحسابين المتأثرة ولا يتم تصحيح مثل هذه الأخطاء من خلال الحساب المعلق.

٧-١٥: الحساب المعلق:

في حالة عدم تمكن المحاسب من تحديد الفرق في مجاميع ميزان المراجعة وهو في عجلة من أمره لإغلاق دفاتر الحسابات، فانه يجوز له تحويل الفرق إلى حساب يعرف بإسم "حساب معلق" ، ليكون ميزان المراجعة متوازن. عند تحديد مكان الأخطاء في

بداية السنة او خلال السنة المقبلة ، يتم تمرير قيود محاسبية مناسبة ويتم إغلاق الحساب المعلق. ومع ذلك، يجب أن يكون فتح الحساب المعلق فقط عندما يفشل المحاسب في تحديد الأخطاء على الرغم من بذله الجهد اللازم، ولا ينبغي اللجوء إلى هذا الأسلوب عن طريق الممارسة العادية، لأن مجرد وجود حساب معلق يخلق شكوكًا حول صحة السجلات الحسابية.

(أ) تصحيح الأخطاء من جانب واحد:

وتجدر الإشارة إلى أن الأخطاء من جانب واحد تؤثر على توازن ميزان المراجعة . ومن ثم ، يتم تصحيح الأخطاء من جانب واحد من خلال الحساب المعلق. على سبيل المثال:

١- معاملة بمبلغ ٦٨ دينار ، رُجِلَتْ إلى سجل المبيعات بمبلغ ٨٦ دينار سهواً. في هذه الحالة ، قد جُعِلَت المعاملة دائنة بزيادة قدرها ١٨ دينار. لذلك يجب أن يكون القيد بمساعدة الحساب المعلق وكالتالي:

١٨ ح / المبيعات

١٨ ح / الحساب المعلق

(قيد تعديل حساب المبيعات المسجل بشكل خاطئ بمبلغ ٦٨ دينار بدلاً من ٨٦ دينار)

٢- تم أخذ إجمالي دفتر المشتريات بمبلغ على أساس نقص (٩) دينار . في هذه الحالة ، يتم جعل حساب المشتريات مدينا بمبلغ ٩ دينار . أي يجب أن نخصم من حساب المشتريات بمبلغ ٩ دينار .

٩ / مشتريات

٩ / الحساب المعلق

(وبذلك يصبح الرصيد الاجمالي لحساب المشتريات صحيحاً)

٣- تم شطب مبلغ ١٠٢ دينار على أنه استهلاك على الأثاث لم يتم ترحيلها إلى حساب الإهلاك.

في هذه الحالة ، لم يتم الخصم من حساب الإهلاك ، وبالتالي فإنه يجب أن يكون القيد:

١٠٢ ح / الإهلاك

١٠٢ ح / الحساب المعلق

(يجري احتساب الإهلاك على الأثاث ولم يكن قد تم ترحيله مسبقاً الآن)

(ب) تصحيح الأخطاء ذات الوجهين:

كما ذكرنا سابقاً، لا تؤثر الأخطاء ذات الوجهين على توازن ميزان المراجعة. ويتم تصحيح هذه الأخطاء عن طريق قيود دفتر اليومية في حساب متأثر. قد يتم تحديد

موقع الأخطاء ذات الوجهين وتصحيحها أيضاً قبل إعداد الحسابات الختامية أو بعد إعداد الحساب الختامي ، الإجراء هو نفسه.

٨-١٥: تأثير الأخطاء على الحسابات النهائية:

من المُستحسن معرفة تأثير الأخطاء على الحسابات الختامية، أي على حساب المُتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العامة. بعض من الأخطاء تؤثر على حساب المُتاجرة والأرباح والخسائر في حين أن بعض الأخطاء تؤثر على الميزانية العامة. أما كيف يتم التأثير فإن ذلك يعتمد على طبيعة الحسابات التي يكمن فيها الخطأ. إذا كان الخطأ يؤثر على الحساب / الحسابات الأسمية سيزداد أو ينقص الربح لأن جميع الحسابات الأسمية يتم تحويلها إلى حسابي المُتاجرة والأرباح والخسائر وفي هذا الصدد ، يجب توضيح النقاط التالية:

١- سيزداد الربح أو تنخفض الخسارة إذا كانت المعاملة قد حذفت لأنها ستُرَجَّل إلى الجانب المدين لحساب أسمى. فعند تصحيح مثل هذا النوع من الخطأ، سينخفض الربح أو إن الخسارة ستزيد.

٢- وبنفس الطريقة ، سينخفض الربح أو إن الخسارة ستزداد إذا ما جعل أحد الحسابات الأسمية مديناً بصورة خاطئة. بتصحيح مثل هذا الخطأ، فإن الربح سيزداد أو إن الخسارة ستقل .

مثال على ذلك، فإن مبلغ ٢٠٠٠ دينار قد صُرف لنصب ماكينة جُعلَ بصورة خاطئة مديناً على حساب صيانة الماكينة بدلاً من حساب الماكينة، فإنه سينخفض صافي الربح بمقدار ٢٠٠٠ دينار. وعند تصحيح هذا الخطأ، فإن حساب الماكينة سيكون مديناً وحساب الصيانة سيكون دائناً وبالتالي سيزداد حساب الربح وتنخفض الخسارة.

٣- سيزداد الربح أو تنخفض الخسارة إذا ما جُعلَ حساب أسمى دائناً بصورة خاطئة بتصحيح هذا الخطأ ، فإن الربح سينخفض أو إن الخسارة ستزداد . كمثال على ذلك ، إذا ما تم استلام مبلغ ٥٠٠٠ دينار على حساب مبيعات أثاث قديمة وَرُجِّلَ إلى حساب المبيعات بدلاً من حساب الأثاث ، فإن الخطأ سيزيد الربح أو يُخَفِّض الخسارة ذلك إن حساب المبيعات سيظهر بالمبلغ المُزاد ٥٠٠٠ دينار في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر. في الوقت نفسه فإن إجراء التصحيح وجعل حساب المبيعات مديناً سيقول الربح . وكننتيجة لذلك ، فإن الأرباح ستتنخفض والخسارة ستزداد.

٤- سينخفض الربح أو ستزداد الخسارة إذا تم حذف أحد العناصر ليتم ترحيلها إلى جانب الدائن من حساب أسمى. ومع تصحيح الخطأ، سيزداد الربح أو ستتنخفض الخسارة.

على سبيل المثال، إذا كانت الفائدة المُستلمة على السندات تساوي ٢٠٠٠ دينار، وقد تم حذفها ليتم إرسالها إلى جانب الدائن للفائدة على حساب السندات. هذا الخطأ سوف يُخَفِّض الربح أو يزيد الخسارة بسبب الفائدة المستلمة على السندات لم يتم تحويلها إلى

الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر كفقرة من فقرات الدخل. في وقت تصحيح الخطأ، فإن الفائدة على السندات ستكون دائنة، وكنتيجة لذلك فإن الربح سيزيد والخسارة ستتناقص.

٥- بسبب الزيادة أو النقص في حساب الأرباح أو الخسائر بسبب الأخطاء في الحسابات الاسمية، فإن حساب رأس المال سيزداد أو ينخفض. وبالتالي ، فإن الأخطاء في الحسابات الاسمية ستؤثر أيضاً على الميزانية العامة لأن حساب رأس المال يظهر على جانب المطلوبات من الميزانية العامة. لذلك، فإن الخطأ في الحساب الاسمي سيؤثر على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة.

٦- إذا كان هناك خطأ في الحسابات الشخصية للمدينين أو الدائنين في أي شركة فإنه سيكون هناك زيادة أو نقصان في حساب رأس مال الشركة. كما سيكون لهذا تأثيره على الميزانية العامة فقط، لأن المدينون والدائنون يظهران في الميزانية العامة كأصول وخصوم على التوالي. وبالمثل، إذا كان هناك خطأ في أي حساب حقيقي، مثل حساب المصنع والآلات ، وحساب النقدية ، وحساب الأرض والمباني ، فإن الميزانية العامة وحدها ستتأثر بسبب أن الأصول تظهر في الميزانية العامة فقط.

مثال (١) : ميزان المراجعة لأحد التجار ظهر متوازناً إلا إنه تم اكتشاف الأخطاء التالية بعد إعداد الحسابات الختامية:

١- تم ترحيل ٥٠٠ دينار إلى حساب الإهلاك كإهلاك على المصنع ولكنها لم تُرحَّل إلى حساب المصنع وحساب الآلات.

٢- اعاد كتاب إلى المطبعة وحُمل بمبلغ ١٠ دينار.

٣- سجل المشتريات مُحمل بأكثر من اللازم بمبلغ ٤٠٠٠ دينار.

٤- تم استلام مبلغ ٢٠٠٠ دينار كأرباح على الأسهم تم ترحيلها إلى الخصم من حساب الفائدة.

٥- تم شراء أثاث من رحيم مقابل مبلغ ٩٦٠٠ دينار لكن تم تثبيت القيد على أساس ٦٩٠٠ دينار.

٦- مبلغ ١٢٠٠ دينار مُستلم من أحمد لتسوية حسابه، تم ترحيله إلى إئتمان حساب المبيعات.

٧- الفائدة المُستحقة على القرض ٥٠٠ دينار حُذفت ليتم تشبيتها.

٨- مبلغ ٦٠٠ دينار دُفعت لشراء القرطاسية المكتبية وثُبَّت خطأ في حساب المشتريات.

٩- مبيعات بمبلغ ٦٠٠٠ دينار إلى مشتاق حُذفت ليتم إرسالها إلى حسابه.

١٠- خصم مستلم بمبلغ ٥٠ دينار حُذفت لترسَل إلى حساب الخصم المستلم.

المطلوب : بيّن تأثير هذه الأخطاء على الحسابات الختامية.

اثر الخطأ على الحسابات والكشوف النهائية:

الميزانية العامة	حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر	
حساب المصنع والآلات مُبالغ فيه بمبلغ ٥٠٠ دينار لأن الإهلاك لم يُستقطع من حساب المصنع أو الآلات.	١ لا تأثير بسبب الإهلاك تم ترحيله إلى حساب الإهلاك وبالتالي جُعِل مديناً بالفعل إلى حساب الأرباح والخسائر.	١
حساب رأس المال مُبالغ فيه بمبلغ ١٠ دينار ولذلك فإن صافي الربح سيكون مُبالغاً فيه بنفس المبلغ.	٢ حساب الأرباح مُبالغ فيه بمبلغ ١٠ دينار ولذلك فإن صافي الربح أيضاً ارتفع بمبلغ ١٠ دينار.	٢
حساب رأس المال قد خُفِّص بمبلغ ٤٠٠ دينار بسبب الإنخفاض في صافي الربح.	٣ صافي الربح خُفِّص بمبلغ ٤٠٠ دينار ولذلك فإن صافي الربح قد تم تخفيضه أيضاً بنفس المبلغ	٣
حساب رأس المال خُفِّص بمبلغ ٢٠٠٠ دينار بسبب النقص في صافي الربح	٤ صافي الربح خفض بمبلغ ٢٠٠٠ دينار بسبب إن حساب الفوائد جُعِل مديناً بدل أن يكون دائناً.	٤
الدائنون والآثا خُفِّصا بمبلغ ٢٧٠٠ دينار	٥ لا أثر بسبب إن الأثر يتعلق بالحسابات الشخصية والحسابات الحقيقية	٥
حساب راس المال والمدينون تم تضخيمهما بمبلغ ١٢٠٠ دينار	٦ إجمالي الربح وصافي الربح تم تضخيمهما بمبلغ ١٢٠٠ دينار بسبب المبيعات العالية التي ظهرت في حساب المتاجرة	٦
حساب رأس المال تم تضخيمه بمبلغ ٥٠٠ دينار وحساب الدائنون تم تقليصه بمبلغ ٥٠٠ دينار	٧ صافي الربح ضُخِّم بمبلغ ٥٠٠ دينار	٧
لا تأثير على الميزانية العامة	٨ إجمالي الربح خُفِّص بمبلغ ٦٠٠ دينار. ولا تأثير على صافي الربح	٨
المدينون خُفِّص بمبلغ ٦٠٠٠ دينار	٩ لا تأثير على إجمالي الربح وصافي الربح	٩
حساب رأس المال خُفِّص بمبلغ ٥٠ دينار بسبب النقص في صافي الربح	١٠ صافي الربح قُلِّص بمبلغ ٥٠ دينار بسبب إن حساب الخصم المُكتسب خُذِف لغرض ترحيله.	١٠

مثال (٢) : تصحيح خطأ تسجيل عملية شراء نقدًا بدلاً من الدين:

قامت شركة "الأنفال" بشراء معدات بقيمة ٥٠٠٠ دينار. تم تسجيل العملية عن طريق الخطأ كدفعة نقدية، ولكنها كانت في الواقع عملية شراء على الحساب. كيف تُصحح هذا الخطأ؟

الحل:

القيد المسجل خطأ :

٥٠٠٠ ح/ المعدات

٥٠٠٠ ح/ النقدية

تصحيح الخطأ:

١. إلغاء العملية الخاطئة:

٥٠٠٠ ح/ النقدية

٥٠٠٠ ح/ المعدات

٢. تسجيل العملية الصحيحة:

٥٠٠٠ ح/ المعدات

٥٠٠٠ ح/ الحسابات الدائنة

مثال (٣) : تصحيح خطأ في تسجيل إيرادات غير محصلة بدلاً من المحصلة:
قامت شركة الاحلام بتسجيل إيرادات قدرها ١٠٠٠٠ دينار كإيرادات غير محصلة، ولكنها في الواقع كانت إيرادات محصلة نقدًا. كيف تصحح هذا الخطأ؟

الحل:

تسجيل العملية الأصلية بالخطأ:

١٠٠٠٠ ح/ الحسابات المدينة

١٠٠٠٠ ح/ الإيرادات

تصحيح الخطأ:

١. إلغاء العملية الخاطئة:

١٠٠٠٠ ح/ الإيرادات

١٠٠٠٠ ح/ الحسابات المدينة

٢. تسجيل العملية الصحيحة:

١٠٠٠٠ ح/ النقدية

١٠٠٠٠ ح/ الإيرادات

أسئلة وتمارين الفصل الخامس عشر

Questions & Practices

- ١- ما هي أنواع الأخطاء المختلفة؟ أي من هذه يؤثر على توازن ميزان المراجعة؟
- ٢- ما هو الحساب المُعلّق؟ كيف يتم إعداده؟
- ٣- هل توازن ميزان المراجعة دليلاً قاطعاً على دقّة السجلات الحسابية؟
- ٤- حدّد الأخطاء التالية التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة ومن منها لا تؤثر.
المطلوب إعطاء التصحيح اللازم في قيود سجل اليومية حيثما كان ذلك مناسباً بافتراض إن الاختلاف في ميزان المراجعة قد نُقل إلى الحساب المُعلّق:
(أ) شراء سيارة مستعملة بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار جُعِلت مدينة لحساب صيانة السيارات.
تم الخصم من حساب صيانة السيارات.
(ب) مبيعات إلى سليمان بمبلغ ٥٠٠٠ دينار أُدخلت سجل المبيعات اليومي بمبلغ ٥٠٠.
(ج) قُيّد في سجل مردودات المشتريات بمبلغ ٢٠٠٠ دينار تم حذفه لغرض ترحيله إلى حساب المورد سلمان.
(د) مبلغ ٢٠٠٠ دينار أُستلم من سلمان ورُجّل كحساب دائن لسلمان بمبلغ ٢٠٠ دينار.
(هـ) إجمالي دفتر المبيعات اليومية لشهر تموز ١٥٠٠٠٠ دينار تم حذفه ليتم ترحيله إلى سجل الأستاذ.
- ٥- شركة الأخوان أحمد لم تتمكن من مطابقة ميزان المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١ ولذلك تم استخدام الحساب المُعلّق بالفرق. بعد ذلك تم اكتشاف الشركة للأخطاء التالية وصُحّحت وتم موازنة الحساب المُعلّق.
(أ) فاتورة الصرف (مُستلمة من راضي) مقابل ٢٠٠٠ دينار قد أُعيد من قبل البنك باعتباره مرفوض وتم قيده في البنك وخُصِم من الفواتير حساب القبض.
(ب) بيع الأثاث المتنوع كان ٣٠٠٠ دينار، تم قيده في دفتر يومية المبيعات، والذي كان مجموعه تم ترحيله إلى حساب المبيعات.
(ج) مبلغ ٦٠٠ دينار مُستحق من فائز، أحد العملاء، كان تم حذفه من جدول المدينين النثرية.
(د) خصم يصل إلى ٣٠ دينار مسموحاً للعميل تم ترحيله حسب الأصول في حسابه، ولكن لم يتم ترحيله لحساب الخصم.
(هـ) قسط التأمين ٤٥٠ دينار تم دفعها في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ لم يكن جلب إلى الأمام.

المطلوب:

- (١) تثبت قيود اليومية في دفتر اليومية لتصحيح فرق الأخطاء.
- (٢) قم بإعداد حساب بعد تصحيح الأخطاء المذكورة أعلاه.

- (٣) شرح كيفية إن ما ورد أعلاه يؤثر على الأخطاء التي تؤثر على أرباح السجل للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران، ٢٠٠٦.
- ٧- تم الكشف عن الأخطاء التالية في سجلات شركة أحمد .
- المطلوب:** إعداد دفتر اليومية اللازمة لتصحيحها.
- (أ) ٤٠٠ دينار مدفوع على حساب الرسوم الدراسية لابن المالك أسعد، تم الخصم منها حساب المصاريف العامة.
- (ب) تم دفع ١٤٥٠ دينار كمرتب إلى أحد الموظفين تم ترحيله على أنه ١٢٥٠ دينار إلى حساب الراتب.
- (ج) تم استلام ٢٠٠٠ دينار فيما يتعلق بالديون المعدومة ولكن تم ترحيلها كمبيعات نقدية.
- (د) خصم ٥٠ دينار سمح به راجيش تم حذفه تم قيده في عمود الخصم في دفتر النقدية.
- (ر) ٢٠٠ دينار تلقى كعمولة ، خصم إلى حساب العمولة.
- (ز) مشتريات تمت بمبلغ ٣٧٥ دينار من سلمان وشركاه قيدها في دفتر المشتريات ولكن الدفع في وقت لاحق لهم قد تم خصمه لهم تم حساب شخصي.

المراجع

أولا : المراجع العربية:

- ١- الحيايى ، د. وليد ناجي ، " أصول المحاسبة المالية "، الجزء الثاني ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمارك ، ٢٠٠٧.
- ٢- الشماع ، خليل محمد حسن ، الإدارة المالية ، جامعة بغداد ، ط. ١٩٩٢ ، ٤.
- ٣- تيفين، رال (٢٠١٥) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق . دار الفاروق للاستثمارات الثقافية. الإصدار الأول.
- ٤- دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٨.
- ٥- جمعة، إسماعيل. الديب، عوض ليبب (٢٠١٧) محاسبة الأصول .دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٦- دونالد كيسو وجيري ويجانت: "المحاسبة المتوسطة" , تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، الطبعة العربية الثانية ، دار المريخ.
- ٧- هندي ، منير إبراهيم ، " الأسواق والمؤسسات المالية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، عمان ، ١٩٩٧.
- ٨- كمال حسن جمعة , جميل جواد حميد , هاشم إبراهيم حسن، المحاسبة المتوسطة ، وزارة التعليم العالي ، هيئة التعليم التقني ، بغداد، ١٩٩١.
- ٩- محمد علي الزبيدي، عبيد سعد الشريم : " أصول المحاسبة المالية" ،مركز الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، صنعاء ٢٠٠٧.
- ١٠- مطر ، محمد ، " المحاسبة المالية، " الطبعة الثانية ، دار حنين ، الأردن ، عمان ، ١٩٩٥.
- ١٠- مطر ، محمد ، المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل ، دار حنين ، الأردن ، عمان ، ١٩٩٣.
- ١٢- نعيم دهمش (١٩٩٥) القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، عمان . المملكة الأردنية الهاشمية.
- ١٣- راضي، محمد. جمعة، إسماعيل ، (١٩٩٦)، المحاسبة المتوسطة- الجزء الثاني . إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار العاشر.
- ١٤- راضي، محمد. (٢٠٠٠) المحاسبة المتوسطة- الجزء الأول . إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة. دار المريخ للنشر. الإصدار السابع عشر.
- ١٥- سعود ، جايد مشكور ، على ، نعيم جاسم ، ناظم ، حسن عبد السيد (٢٠١٢) ، المحاسبة المتوسطة ، رؤية معاصرة ، جامعة المثني - كلية الإدارة والاقتصاد ، الطبعة الأولى.

ثانياً : المراجع الإنكليزية:

- 1-Anne Britten and Chris Waterson (1999), Financial Accounting, Second Edition, ISBN, 582 38169.
- 2-Anthony N. Robert (1998), "Accounting Principles", AITBS Publishers, New Delhi.
- 3-Aggarwal, M.P. (1981), "Analysis of Financial Statements", National Publishing House, New Delhi.
- 4-Agra. R.L. Gupta (2001), "Advanced Accountancy", Sultan Sons, New Delhi. Chand &
- 5- Ashish K. Bhattacharyya (2004), "Financial Accounting for Delhi. Business Managers", Prentice Hall of India Pvt. Ltd., New
- 6-Ashok Banerjee (2005), "Financial Accounting", Excel Book, New Delhi.
- Accounting", 7- Ashok Sehgal (2005), "Fundamentals of Financial Taxman's Publishers, New Delhi
- 8-David (S.), James (F.), Lawrence (S.), Tomassini (A.): "Intermediate Accounting ", Fourth Edition, Mc-Graw Hill, USA 2007.
- so, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield 9-Donald E. Ki "Intermediate Accounting" Published by Wiley, latest edition released in 2021.
- 10-Fatima, Jasim Mohamad & Fayhaa A. Mohamod (2017), Accounting, Basrah University, Basrah Publishing, 4339, 2017.
- 11-J. David Spiceland, James F. Sepe, and Mark W. Nelson - "Intermediate Accounting" Published by McGraw-Hill Education, latest edition released in 2020.
- 12-George Foster (2002), "Financial Statement Analysis", Pearson Education.
- 13-Garbade, Kenneth. "Securities Markets," N. Y. McGraw- Hill , Inc ., 1982.
- 14-Hendrickson (1997) , International Journal of Technology Management 13(5/6), January 1997,10.1504/IJTM.1997.001681
- 15-James (D.) Stice, Earl Stice, (K.) Fred Skousen:" Intermediate Accounting ", Thomson South western, sixteenth edition USA 2007.

- 16-James M. Wahlen, Jefferson P. Jones, and Donald Pagach - Published "Intermediate Accounting - Reporting and Analysis" by Cengage Learning, latest edition released in 2019.
- 17-Kean, Simon M., "Stock Market Efficiency: Theory, Evidence, and Implications," London, Phillip Allan Publisher Ltd, 1985.
- 18-Kieso Donald E., and Weygandt, Jerry J, "Intermediate Accounting", Seventh Edition, New York, John Wiley and Sons.Inc,1992.
- 19-Lev, Baruch, "Financial statement Analysis: A New Approach," N. J, Prentice – Hall, Inc., 1974.
- 20-Loren A. Nikolai, John D. Bazley, and Jefferson P. Jones - "Intermediate Accounting" Published by Cengage Learning, latest edition released in 2018.
- 21-Raymond and Jovanovic, Boyan, "Stock Markets and Development," European Economic Review, April 1993.
- 22-Reilly, Frank k., "Investment Analysis and Portfolio Management," Orlando, the Dryden press Co., 1979, p. 528.
- 23- R. Narayanaswamy (2003), "Financial Accounting", Prentice Hall of India, New Delhi.
- "Investment," 24-Sharp, William F. and Alexander, Gordon J., Fourth Edition, Prentice – Hall, Inc., 1990.
- 25-Smith, T.K. and Keith, E.M, "Accounting Principles "McGraw Holl Book com- Pany, New York,1982.
- 26-S.M. Shukla (1982), "Advanced Accountancy", Sahitya Bhavan,
- 27-S.N. Maheshwari (2004), "Management Accounting and Financial Control", Sultan Chand and Sons, New Delhi.
- 28-S.P. Jain (2001), "Advanced Accountancy", Kalyani, Publishers, New Delhi.
- 29-Tinic, Seha M. and Richard R. west, "Investing In Securities: An Efficient Markets Approach," California, Addison – Wesley Publishing Co., 1979.
- 30-Walter (B.) Meigs, Mosich (A.N.), Charles (E.) Johnson, Thomas (F.) Keller: "Intermediate Accounting", McGraw – Hill, fourth edition USA 2005.